تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر

تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030
الحق في التنمية

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
يونيو 2015

الطبعة الأولى، يونيو 2015
حقوق النشر محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
أبراج الدوحة
ص.ب 1855
الدوحة، قطر
http://www.mdps.gov.qa

تصميم المطبوعة: امين المتني
تصميم الغلاف: أسامة محمد المناصير
التقاط صورة الغلاف: ناصر عبدالله الكواري
يظهر الغلاف أبراج الدوحة الحديثة من خلال الأقواس التقليدية في ساحة المتحف الفن الإسلامي الذي يجمع بين القديم والحديث.

طبع في مطبعة الريان

يمكن نسخ محتوى هذه المطبوعة مجانا لأغراض غير تجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تمهيد

إن تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر يبني على تقارير التنمية البشرية الوطنية الثلاثة السابقة، حيث استعرض التقرير الأول، وعنوانه " تقرير التنمية البشرية (2006) "، التقدم الذي احرزته دولة قطر في مجال التنمية البشرية الشاملة. فيما تناول التقرير الثاني وعنوانه "الارتقاء بالتنمية المستدامة (2009)"، تحديات التنمية المستدامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المتسارعة بوتيرة عالية والمعطيات البيئية الحرجة التي لا غنى عنها للتخطيط الوطني. أما تقرير التنمية البشرية الثالث؛ "توسيع قدرات الشباب القطري، وإدماج الشباب في عملية التنمية (2012)"، فقد سلط الضوء على فرص التنمية المتاحة أمام الشباب في دولة قطر والتحديات التي تواجههم.

ويعكس تقرير التنمية البشرية الرابع؛ " تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الالتزام بتعميق الإجماع الوطني والدولي على أن التنمية تستلزم ما هو أكثر من مجرد السعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي. وفضلاً عن تأكيد الهوية الوطنية والثقافة والتراث والقيم الإسلامية، يجب أن تعزز التنمية البشرية الوطنية حقوق جميع الأفراد واحترامها وحمايتها.

وقد عرّف إعلان الأمم المتحدة لعام 1986 الحق في التنمية على أنه "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً".

ويوفر هذا الإعلان، بالإضافة إلى التزامات دولة قطر بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها، إطاراً يتيح للخبرات الدولية والدروس المستفادة مساعدة دولة قطر على جهودها الرامية لتحقيق التنمية التي توازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إن التنمية بجميع جوانبها حق وليست مجرد تلبية للاحتياجات. وعلى ذلك، ينبغي أن يكون الأفراد محور هذه التنمية، ومن المشاركين بفعالية في تنمية أنفسهم ومجتمعهم ككل. كما أن المساواة وعدم التمييز في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنمية البشرية الناجحة تعتمد على بعضها بعضاً ويعزز كل منها الآخر.

وقد أرسى الدستور الدائم لدولة قطر أسس مجتمع يرتكز على قيم العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين. ويحدد الدستور العدالة الاجتماعية كأساس لتنظيم المؤسسات الاقتصادية والعلاقات بين صاحب العمل والعامل، كما يحدد التزام الدولة بتحسين التعليم والصحة والحماية الاجتماعية الفعالة بالإضافة إلى تمكين المرأة.

وقد تم تضمين العديد من المبادئ القائمة على الحقوق الأساسية في بنية التخطيط القانوني والمؤسسي والتنموي لدولة قطر، بما في ذلك رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، ومراجعة منتصف المدة لهذه الاستراتيجية.

ويعزز تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع التزام دولة قطر بهذه المبادئ الأساسية. ويشير التحليل الوارد في هذا التقرير إلى مكاسب عديدة نجحت قطر في تحقيقها في مجال التنمية البشرية، خاصة لمواطنيها. كما يشير إلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من تركيز الجهود. فاستمرار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، والعنف المنزلي ، والمعدلات المنخفضة نسبياً للمشاركة في القوى العاملة يستدعي التفاعل بين الأفراد والمسؤولين عن التخطيط في البلاد بشكل أكثر فاعلية.

وفي سياق آخر، حققت دولة قطر قفزات هامة وكبيرة في مجال حقوق المرأة وتمكينها، لاسيما في مجالي التعليم والصحة، حيث تأتي قطر في صدارة دول المنطقة. إلا أن التحديات لا تزال قائمة بها فيما يتعلق بضمان تكافؤ فرص المرأة في الحصول على العمل وتمكينها سياسياً.

وفيما يخص الأطفال والشباب وكبار السن، حققت دولة قطر كذلك تقدماً جيداً بشكلٍ إجمالي، إلا أن المجال يبقى مفتوحاً أمام المزيد من التحسين . وجدير بالذكر أن الأمراض الناجمة عن أساليب العيش او أنماط الحياة مثل السكري والسمنة والتدخين لها آثار طويلة الأمد على التنمية البشرية، ولذلك يدعو هذا التقرير إلى وضع إطار واسع النطاق لسياسة اجتماعية قادرة على مواجهة هذه التحديات.

وعلاوة على ذلك، سنت دولة قطر تشريعات، ووضعت آليات وبرامج لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، لا تزال فرصتهم محدودة في المشاركة الاقتصادية الكاملة، ويرجع ذلك إلى قلة الوعي من ناحية وإلى أن أماكن عمل كثيرة لا توفر بيئة مواتية لهذه المشاركة من ناحية أخرى.

إن مراجعة مؤشرات التنمية البشرية في دولة قطر في ضوء إطار "الحق في التنمية" ما زالت تجربة يتم التعلم منها ويتوقع تطويرها في مرحلة التنفيذ ومن خلال الاستفادة من المناقشات الجارية. وننوه إلى أن التزاما اقوى بتهيئة بيئة مواتية لاحترام كافة الحقوق والوفاء بالواجبات، سوف يصل بنا إلى بناء مجتمع أكثر تماسكاً على النحو المرسوم في رؤية قطر الوطنية 2030 - مجتمع يسوده العدل والإحسان والمساواة.

في عالم اليوم، لا توجد دولة تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، ولذلك لا غنى عن التعاون الدولي لتحقيق التنمية بشكل تدريجي. والحاجة إلى تفهم أفضل للعلاقة بين احترام حقوق الإنسان والسلم والاستقرار والأمن الوطني والإقليمي هو مطلب أساسي. وسوف تواصل دولة قطر لعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

لقد تم إعداد تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر بالشراكة مع الوزارات المعنية والأجهزة الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الختام، أود أن أتقدم بعميق الشكر لأعضاء اللجنة الاستشارية الوطنية لدورهم الإرشادي في عملية إعداد التقرير وتوجيه مؤلفي الأوراق الخلفية وللمشاركين في ندوة "الحق في التنمية" الذين زودونا بوجهات نظر ومعلومات هامة. كما أتوجه بالشكر لأعضاء فريق مشروع تقرير التنمية البشرية الرابع على كفاءتهم المهنية في إعداد هذا التقرير.

سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت
وزير التخطيط التنموي والإحصاء

يونيو 2015

فريق تقرير التنمية البشرية لدولة قطر

أعضاء اللجنة الاستشارية الوطنية

- سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والاحصاء
- د. ريتشارد ليبت، مدير ادارة التنمية الاجتماعية، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء
- الآنسة جوهرة السويدي، أخصائي أول شؤون إدارية، وزارة الخارجية
- السيد عبدالله جاسم الزيارة، رئيس قسم السياسات التنموية، وزارة الخارجية
- الآنسة فاطمة حسن القايد، اخصائي قانوني، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- السيدة منى صباح الكواري، استشاري، مكتب تحليل السياسات والأبحاث، المجلس الأعلى للتعليم
- الرائد محمد ربيعة الكواري، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الامنية، وزارة الداخلية
- الآنسة مها عيسى الرميحي، مدير إدارة التخطيط والجودة، وزارة الشباب والرياضة
- السيد جابر الحويل، مدير الشؤون القانونية، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان
- السيد أحمد يوسف الملا، مستشار التنمية المحلية، قطر الخيرية
- الآنسة آمال المناعي، الرئيس التنفيذي، المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي
- السيدة خالدة صالح الطبيخ، رئيس قسم البحوث والدراسات، المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي
- السيدة خلود الخزاعي، خبير، إدارة التخطيط الاستراتيجي، وزارة الداخلية
- د. صلاح المناعي، خبير الدراسات والبحوث، المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي
- الآنسة نور المالكي الجهني، المدير التنفيذي معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية
- السيد محمد جاسم النعمة، كبير ممثل الإدارة، إيادي الخير نحو اسيا
- د. درويش العمادي، مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية، جامعة قطر
- الشيخ مشعل بن جبر ال ثاني، مدير سياسات الطاقة والعلاقات الدولية، قطر للبترول
- د. جمال العماري، مدير تنمية الموارد البشرية، شركة شل قطر
- د. العبيد أحمد العبيد، مدير، مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية
- السيدة منار يزبك، محلل برامج، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الامارات العربية المتحدة

فريق المشروع، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

رئيس الفريق ومحرر التقرير
- د. ريتشارد ليبت، مدير ادارة التخطيط التنموي الاجتماعي، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء

المنسقون
- الآنسة نجلاء الخليفي، باحث أول
- الآنسة شارون نج، خبير

الباحثون
- السيدة عزيزة الخلاقي، اختصاصي
- السيدة دانييل دورة، اختصاصي
- السيدة بدرية محمد، اختصاصي
- السيدة نورة عيسى العبدالله
- السيدة منيرة صالح السادة، باحث
- السيد فاتح عزام، استشاري أول، مستشار في حقوق الإنسان

الأوراق الخلفية للتقرير

- د. كلثم علي الغانم، أستاذ علم الاجتماع ، جامعة قطر
  التنمية التشاركية في دولة قطر
- السيد عمار محمد، اختصاصي وسائل التواصل الاجتماعي، مركز الجزيرة للتدريب
  دور وسائل التواصل الاجتماعي في التنمية
- د. فاطمة الكبيسي، أستاذ علم الاجتماع ، جامعة قطر
  المرأة و الحق في التنمية
- د. حياة خليل حسن نظر، مدير معهد النور للمكفوفين
  حقوق الإعاقة في قطر: الواقع والآفاق
- د. أسامة الألوسي، مستشار قانوي في إدارة حقوق الانسان ، وزارة الداخلية
  الحق في التنمية لغير المواطنين في قطر
- السيد رائد العمادي، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة صلتك
  تحديات التنمية لدى المواطنين القطريين
- السيدة أمل صالح اللطيف، مدير المؤسسة العربية للديمقراطية، ومؤسسة قطر للتعاون الدولي
  التعاون الدولي والحق في التنمية
- د. عزة عبد العزيز عبدالمنعم، باحث مشارك أول، معهد الدوحة الدولي للأسرة
  حقوق الأطفال والشباب وكبار السن
- السيد محمد سعيد شوكت، باحث مشارك، معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، مؤسسة قطر
  الحق في التنمية لغير القطريين
- السيد فاتح عزام، استشاري مستقل
  المشاركة في التنمية في قطر: ورقة تأطيرية لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: الحق في التنمية
- د. رينيه ديسيديريو، استشاري مستقل
  المرأة والتنمية: الجنسانية وتمكين المرأة

مساهمون آخرون

- الآنسة مريم السويدي، رئيس قسم الأبحاث والدراسات، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان
- الدكتور محمد سعيد محمد الطيب، الخبير بمكتب حقوق الإنسان، وزارة الخارجية
- الدكتورة أمل المالكي، مدير معهد دراسات الترجمة، جامعة حمد بن خليفة
- الشيخ الدكتور محمد آل ثاني، مدير إدارة الصحة العامة، المجلس الأعلى للصحة
- السيد أحمد الزويدي، نائب مدير إدارة التعاون الدولي، وزارة الخارجية
- الدكتور جمال اليافعي، خبير، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
- السيد أحمد أحمدو منا، أخصائي، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
- الفاضلة سارة آل محمود، أخصائي، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
- الدكتور إقبال علام، استشاري
- السيد رابي رويان، استشاري
- السيد تشنغ فان سون، استشاري

مراجعو التقرير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- السيد سيد آغا، المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإمارات العربية المتحدة
- السيد جوناتان هول، رئيس وحدة، تقارير التنمية البشرية الوطنية، مكتب تقرير التنمية البشرية
- الفاضلة تاني موخوباديناي، اختصاصي برامج، مكتب تقرير التنمية البشرية
- الفاضلة إيلينا بورساتي ، اختصاصي برامج، المركز الدولي للتنمية البشرية

الترجمة والدعم

- السيدة نورة المري، منسق أعمال السكرتارية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
- د. باسم سرحان، خبير، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
- السيد سليم بيطار، مدقق اللغة العربية
- السيد تي هيب شوان، تدقيق البيانات، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
- السيدة مستورة بلال النوبي، طابعة التقرير، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
- وحدة الترجمة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

المحتويات

	تمهيد	III
	فريق تقرير التنمية البشرية لدولة قطر	V
	قائمة المربعات والجداول والأشكال	X
	نظرة عامة	1
الفصل الأول	نهج تنموي يرتكز على الحقوق	11
	الحق في التنمية	13
	الأسس الوطنية	14
	الآلية المؤسسية الوطنية	16
	الآلية المؤسسية الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان	18
	التزام قطر بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية	20
	قياس حقوق الإنسان	21
	الاستنتاجات	24
الفصل الثاني	التنمية البشرية وحقوق الإنسان	27
	النمو السكاني السريع جداً في قطر	28
	التقدم المحرز في التنمية البشرية	30
	القطريون : مدى التقدم والتحديات	33
	غير القطريين : التقدم المحرز والتحديات	39
	الاستنتاجات	48
الفصل الثالث	حق المرأة في التنمية	51
	حقوق المرأة : الأطر الدستورية والوطنية والدولية	53
	المنظورات الدولية والإقليمية بشأن حقوق المرأة	55
	التقدم المحرز بالنسبة لحق المرأة في المشاركة الاقتصادية	56
	التقدم المحرز بالنسبة لحق الاناث في التعليم	60
	الرعاية الصحية الانجابية للمرأة	63
	الاتجاهات الاجتماعية المؤثرة على حقوق المرأة	64
	المشاركة السياسية للمرأة	68
	الاستنتاجات	70
الفصل الرابع	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	73
	تشريعات التمكين الوطنية والدولية	75
	خصائص وسمات الأشخاص ذوي الإعاقة	77
	البرامج والخدمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة	80
	الاستنتاجات	84

الفصل الخامس	الأطفال والشباب وكبار السن	87
	تحقيق حقوق الأطفال	88
	رفاه الطفل	91
	صحة الطفل	91
	نمو الطفل وتعليمه	96
	حماية الطفل	99
	إدراك حقوق الشباب	100
	رفاه الشباب	101
	الشباب والمخدرات	102
	الشباب وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز	103
	مشاركة الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي	106
	الحق في التنمية لكبار السن	108
	الاستنتاجات	111
الفصل السادس	المشاركة في التنمية	113
	الإطار القانوني والتخطيطي	114
	المشاركة السياسية	116
	حرية تكوين الجمعيات	117
	حرية التعبير	119
	آليات الاستشارة	120
	الاستنتاجات	122
الفصل السابع	التعاون الدولي	125
	إطار وآلية العمل المؤسسي للتعاون الدولي	126
	التوجهات السائدة بالنسبة للمساعدات الإنمائية وطرق توزيعها	127
	مبادرات التنمية	130
	المبادرات الإنسانية	134
	مبادرات التعاون فيما بين دول الجنوب	137
	الحوار متعدد الثقافات الداعم للسلام والأمن	137
	الاستنتاجات	138
الفصل الثامن	تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية - التوصيات	141
ملحق 1	إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية	147
ملحق 2	مؤشرات التنمية البشرية لدولة قطر، 2000-2013	150
المراجع		158

الإطارات

1-1	التزام قطر بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان
2-1	المراجعة الدولية الشاملة لدولة قطر، سبتمبر 2014
1-2	دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (HDI)
2-2	منهج شركة قطر شل لرعاية العمال
3-2	المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي تساعد عاملات المنازل الأجنبيات
1-3	مبادئ المساواة في دستور دولة قطر الدائم
2-3	التزام قطر باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
3-3	يواكب التقدم الاجتماعي والاقتصادي تغير في الاتجاهات نحو الحياة الأسرية
4-3	تعزيز قدرة المرأة في التنمية
1-4	القضايا التي أثيرت عند تقديم قطر تقريرها الوطني إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
2-4	مركز التكنولوجيا المساعدة "مدى" لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة
3-4	الأشخاص ذوو الإعاقة راضون بشكل عام عن الخدمات المقدمة
1-5	يوفر قانون الأسرة القطري لعام 2006 الحق في بيئة أسرية صحية
2-5	وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة الشباب في التنمية الوطنية
1-6	البيئة المواتية لمشاركة المجتمع المدني
1-7	إجراءات مؤسسية معززة مع دور متصاعد في مجال التعاون الدولي
2-7	تلعب دولة قطر دورا نشطا في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الغاز
3-7	دعم الحق في التنمية للفلسطينيين

الجداول

1-1	أنواع الشكاوى التي تلقتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2013
2-1	جنسيات المشتكين ومقدمي الالتماس للجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2013
1-2	الأسر الأقل دخلا أنفقت أكثر مما كسبت 2013/2012
2-2	توظيف غير القطريين حسب مستوى المهارة، 2013
3-2	اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها حسب الدولة، عام 2013
4-2	زاد عدد مفتشي العمل بشكل ملحوظ
1-3	احتلت قطر في عام 2013 مرتبة عالية في دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي ومكوناته مقارنة مع دول مختارة ومع الدول العربية
2-3	معدل مشاركة النساء من عمر 15 سنة فما فوق في قوة العمل في قطر أعلى من دول الخليج الأخرى
3-3	ارتفاع نسبة القطريات في قوة العمل خارج القطاع الحكومي
4-3	مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات البلدية الأربعة، عام 1999 إلى 2011
1-4	الخدمات التي تقدمها مراكز الإعاقة الرئيسة في قطر لعام 2011
1-5	ارتفاع نسب الأطفال في الأسر المعيشية القطرية ذات الدخل المنخفض
2-5	فترات قصيرة للرضاعة الطبيعية 2012
3-5	السمنة بين الطلاب القطريين تبدأ في سن مبكرة، 2009
4-5	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ودعم الأهل لتعلمهم، 2012
5-5	مواد قراءة محدودة لدعم تعلم الأطفال، 2012
6-5	الاعتقاد في التأديب البدني للأطفال الأعلى في أوساط الأقل تعليماً، 2012
7-5	نمو عدد السكان من فئة الشباب بشكل سريع للغاية
8-5	الإبلاغ عن الحالات الجديدة للإصابة بمرض نقص المناعة البشرية في قطر
9-5	ملامح كبار السن في قطر ممن بلغوا سن 60 سنة فما فوق، 2010

10-5	تراجع معدلات الأمية بين من بلغوا 60 سنة فما فوق
1-7	المساعدات الإنمائية التي تقدمها حكومة دولة قطر مخصصة في الغالب للدول العربية
2-7	أكثر 5 دول تتلقى المساعدات الإنمائية القطرية،2013
1-8	ملخص بالتوصيات وتوضيح الفوائد المتوقعة

الأشكال

1-1	مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والاقليمية، والدولية
2-1	إطار مؤشرات قياس حقوق الإنسان
1-2	سكان قطر بحسب الجنسية 2004-2014
2-2	إن النمو السكاني المتسارع في قطر يخلق تحديات كثيرة بالنسبة للتخطيط الوطني والقطاعي
3-2	مقارنة معيارية لمدى تقدم قطر في مجال التنمية البشرية بالنسبة للدول الخمس الأولى في العالم وبالنسبة لبقية دول مجلس التعاون الخليجي
4-2	نسبة انتشار وسائل منع الحمل في قطر مقارنة مع بقية دول مجلس الخليج
5-2	عدد الوفيات لكل 100,000: مقارنة قطر مع الدول الخمس الأولى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2008-2012
6-2	نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية حسب الجنس، قطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي
7-2	معدلات مشاركة القطريين في قوة العمل 2001-2013
8-2	معدلات بطالة منخفضة عموماً، لكنها أعلى بين الشابات القطريات
9-2	نسبة أجور النساء القطريات إلى أجور الرجال القطريين حسب المهنة
10-2	قطر لديها أعلى نسبة من الوافدين الدوليين
11-2	الشكاوى التي تلقتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ـ 2013
1-3	تحتل قطر مرتبة عالية دولياً بالنسبة للتنمية البشرية، إلا أن ترتيبها جاء منخفضاً بالنسبة للمساواة بين الجنسين
2-3	استقر بعد ارتفاع معدل مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل مقارنة بدول متقدمة مختارة
3-3	حصة شغل القطريات للوظائف التشريعية والوظائف الإدارية العليا أقل من حصة الذكور القطريين
4-3	مستويات التحصيل التعليمي لدى القطريين وغير القطريين 2010
5-3	معدل الالتحاق بالتعليم العالي للطالبات القطريات يفوق نظيره لدى الذكور القطريين
6-3	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي أعلى بكثير لدى القطريين منها لدى غير القطريين
7-3	نسبة القطريات إلى الرجال القطريين الذين حصلوا على مؤهل جامعي فأعلى حسب مجال التخصص، 2010
8-3	تباين نسبة استعمال موانع الحمل بين المتزوجات حاليا من الفئة العمرية 20-49، حسب المستوى التعليمي والجنسية
9-3	تراجع معدل الخصوبة في سن المراهقة ومعدل الخصوبة الكلي
10-3	هناك خلل في هيكل الحالة الزواجية بسبب ارتفاع نسب القطريات غير المتزوجات مقارنة بالرجال القطريين
11-3	تزايد عدد القطريات المتزوجات من أجانب ونسبتهن
12-3	تزايد حالات العنف ضد المرأة
13-3	الأزواج هم مرتكبو العنف بصفة أساسية ضد المرأة
1-4	معدل الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين لكل 1,000 نسمة حسب التركيبة العمرية
2-4	الأشخاص ذوو الإعاقة حسب نوع الإعاقة
3-4	الحالة التعليمية والوظيفية للأشخاص ذوي الإعاقة عام 2010
4-4	لأطفال ذوو الإعاقة المسجلون في مستشفى الرميلة والذين تتراوح أعمارهم ما بين 14-0 سنة حسب نوع الإعاقة والجنسية لعام 2012

1-5	تغطية عالية للتطعيم الأساسي للرضع دون السنة الواحدة
2-5	استقرار وفيات الأطفال بمستويات أعلى من مثيلتها في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
3-5	زيادة عدد البلاغات عن حالات الاعتداء على الأطفال الموجهة للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة
4-5	يعيش حوالي واحد من كل 8 شباب قطريين ضمن أسر معيشية ذات دخل منخفض
5-5	ثلثا القطريين العاطلين عن العمل تحت سن 25 سنة حاصلون على الشهادة الثانوية فقط، وأكثرهم من النساء الشابات، عام 2013
6-5	رغم أن أكثر الناس في قطر قد سمعوا عن الإيدز، إلا أن نسبة قليلة منهم يعرفون طرق الوقاية منه، عام 2012
7-5	تدني مستوى المعرفة الشاملة حول الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، خاصة بين الشابات، عام 2012
8-5	مواقف تقبل القطريين وغير القطريين للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، لعام 2012
9-5	تمتلك دولة قطر أعلى معدل استخدام للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بين دول الخليج، 2014
1-6	مؤشر التعبير والمساءلة في قطر أقل من المتوقع بناء على مستوى التنمية البشرية لديها
1-7	تجاوزت المساعدات الإنمائية القطرية نسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013

نظرة عامة

تجسّد استراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016، التي أطلقت في مارس 2011، التزام رؤية قطر الوطنية 2030 بتنفيذ عملية التنمية بروح المسؤولية، وباحترام لكافة حقوق الإنسان. وقد حددت هذه الاستراتيجية جدول اعمال تنموي شامل تم الاتفاق علية إثر مشاورات تشاركية واسعة مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني، وذلك لضمان الحس بملكية الاستراتيجية وبشرعيتها من قبل كافة قطاعات المجتمع.

وتسعى استراتيجية التنمية الوطنية تحقيقا لأهداف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحسين حياة جميع المواطنين وكل من يقيم على أرض قطر من خلال تغيير التشريعات، وإصلاح السياسات، والبرامج الطموحة التي ستديم الازدهار الاقتصادي وتعزز التنمية الاجتماعية . وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز وحماية وضمان حقوق الإنسان لجميع المواطنين وغير المواطنين في جميع القطاعات.

ومع تأثير التنمية السريعة إلى حد استثنائي على الأفراد والجماعات في قطر، والذي تضاف إليه الضغوط المتزايدة على القدرات المؤسسية لتوفير الخدمات للنمو السكاني المفرط، يحدث أحياناً عدم إعطاء أولوية كافية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لجماعات معينة. ومن خلال ضمان شمول السياسات والبرامج لكافة الجماعات والفئات، والتأكد من أنها تأخذ في الحسبان حقوق كل الجماعات السكانية الفرعية، بمن فيهم المهمشون والضعفاء. كما تراها رؤية قطر الوطنية 2030، علاوة على وضع آليات تنفيذية وإنفاذية لهذه الحقوق، فإن قطر ستكون قادرة على إنجاز الحق في التنمية للجميع.

نهج تنموي يرتكز على الحقوق

تتقاسم التنمية البشرية وحقوق الإنسان رؤية وهدفاً مشتركين؛ وهو تأمين الحرية، والرفاه، والكرامة لجميع الناس في كل مكان. والتنمية البشرية هي عملية تعزيز قدرات البشر، وتوسيع الخيارات والفرص حتى يتمكن الأفراد من التنعم بحياة محترمة وكريمة. أما حقوق الإنسان، فإنها تعبير عن أن كل الناس لديهم الحق في المطالبة بتشريعات اجتماعية تحميهم من أسوأ الانتهاكات، وتضمن لهم الحرية ليعيشوا حياة كريمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2000).

تتقاسم التنمية البشرية وحقوق الإنسان رؤية وهدفاً مشتركين؛ وهو تأمين الحرية، والرفاه، والكرامة لجميع الناس في كل مكان.

يعتبر إعلان "الحق في التنمية" نقطة تحول هامة لتحويل أفضل الممارسات والخبرات العالمية إلى قيم ينبغي اتباعها للنجاح في تحقيق التنمية. وهي تشمل التركيز على التنمية التي محورها الإنسان، وتعزيز التنمية البشرية بصفتها عملية شاملة وأساسية لكل مسعى إنساني؛ كما تتضمن هذه الممارسات المحافظة على السلم والأمن العالميين والتضامن التنموي العالمي في سياق تزايد الاعتماد المتبادل بين الشعوب والدول.

ويقوم كل من الدستور القطري الدائم، والإطار القانوني لدولة قطر، ورؤية قطر الوطنية 2030 على أسس الحقوق والحريات الأساسية، ويعترف صراحة بدور الدولة في إطلاق التنمية التي تخدم الشعب ويستفيد منها الجميع. وإن استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، التي تعتبر أساس تخطيط التنمية البشرية حالياً، تترجم الرؤية الوطنية إلى أهداف قابلة للقياس من خلال برامج ومشاريع ومبادرات.

إن الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان في دولة قطر في تطور مستمر. وقد تم تعزيزه في السنوات الأخيرة من خلال إنشاء المؤسسات والمنظمات المستقلة ودعمها ، ومن خلال الهيئات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس، حيث تم تشبيك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر مع المنظمات الإقليمية والدولية.

وهكذا أصبحت قطر وبشكل متزايد قادرة على المساهمة في تنفيذ معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها. إضافة إلى أنها بصدد النظر في الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (1966). كل هذا يجعل قطر في وضع جيد للوفاء بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان

والارتقاء بتطلعات التنمية البشرية إلى مستوى أعلى. لكن يبقى تحدٌّ قائم، وهو نقص الخبرات الوطنية وقدرات الموارد الفنّية والبشرية في مجال حقوق الإنسان، مما يؤثر أحياناً على قدرة الأفراد على تحصيل حقوقهم.

التنمية البشرية وحقوق الإنسان

زاد نمو سكان قطر بوتيرة استثنائية وبمتوسط 10% سنويا خلال عقد انتهى عام 2014. وهذا النمو السكاني الكبير كان بسبب التدفق الهائل للعمالة الوافدة ذات التنوع الثقافي التي وفدت لدعم الاستثمارات في البنية التحتية وقطاع البناء والإنشاءات، لا سيما فيما يتعلق منها باستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022. وبحلول عام 2014 ارتفعت نسبة غير القطريين من مجموع السكان في قطر إلى 88%. ويؤثر النمو السكاني السريع للعمالة الوافدة على التنمية الوطنية، كما يزيد من نفقات القطاع العام، ولاسيما الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، ومن المحتمل أن يؤثر كذلك على حقوق الأفراد.

لقد حققت قطر تقدما كبيراً في التنمية الوطنية، كما أن قيمة دليل التنمية البشرية في قطر عام 2013 ساهم في رفع تصنيف الدولة في مجال التنمية البشرية المرتفعة جدا وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ساهم كلٌ من التطور الكبير في مستوى معيشة الأفراد، والمكاسب التي تحققت في مجال متوسط العمر المتوقع، في رفع قيمة دليل التنمية البشرية لدولة قطر. إن منهج التنمية المرتكز على الحقوق يدعو إلى بذل مزيد من الجهود للتصدي للإقصاء ولعدم المساواة. فالإقصاء وعدم المساواة يعكسان الحقوق التي لم تلق الاهتمام المناسب، ونتيجةً لذلك فقد انخفضت دولة قطر سبع مراتب في التصنيف العالمي، لتهبط من المرتبة 31 إلى المرتبة 38 بسبب عدم المساواة المرتفع نسبيا في التعليم وفي الدخل القومي الإجمالي.

إن عدم المساواة والإقصاء يعكسان الحقوق التي لم تُحترم.

وقد أظهرت معظم مؤشرات التنمية البشرية ان سكان قطر حققوا مكاسب قوية على المدى الأطول. وهذه المكاسب تعكس إلى حدٍ كبير الحق في التنمية. حيث إن التقدم في التنمية قد تحقق من خلال الخطط التي تضع الانسان في بؤرة تركيزها بالإضافة الى السياسات والبرامج المدعومة بزيادة الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية. إن الحق في التنمية يجب ان يسلط الضوء بالضرورة على الفئات الضعيفة والمحرومة، ونعني بذلك الأفراد والجماعات الذين لم تتحقق لهم حقوق الانسان كاملةً.

ونظراً للأداء الاقتصادي القطري القوي المستمر مؤخراً، وارتفاع مستويات الدخل المتأتي من الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، فإن دولة قطر لا تعاني من الفقر المدقع. لكن لتلبيةً احتياجات الفئات الضعيفة، فقد اعتمدت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 خط الفقر النسبي الوطني للمساعدة في تحديد أرضية مالية للحماية الاجتماعية للقطريين. إن ما يقرب من عُشر الاسر المعيشية القطرية تعاني من الفقر النسبي. وقد ظل معدل الفقر النسبي بين عامي 2007/2006 و 2013/2012 دون تغيير تقريباً بنسبة 9.3% و9.8% على التوالي بالرغم من حدوث زيادة في نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر النسبي. وتميل الأسر المعيشية القطرية ذات الدخل المنخفض إلى الاتسام بالخصائص التالية وجود عدة أفراد معالين، ويكون رب الأسرة فيها ممن تلقوا تعليماً منخفضاً، وغالباً ما تعولها امرأة مطلقة، أو شخص ذو إعاقة.

أظهرت بيانات مفصلة تمخضت عن دراسة حول الفروق المكانية في الرخاء الاجتماعي بين الأسر المعيشية القطرية أن هناك تفاوتاً كبيراً في الرخاء الاجتماعي بين المناطق الأكثر تحضرا في قطر والأقل تحضراً. وهناك فجوات في مجموعة واسعة من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية ومن ضمنها التعليم والصحة والمرافق المجتمعية، والتوظيف والخدمات العامة الأخرى التي لها آثار على السياسات والبرامج .

بين عامي 2004 و 2013، ارتفع العدد الإجمالي للعمالة الوافدة من أربعمائة ألف نسمة (400.000) الى مليون واربعمائة الف (1.400.000) نسمه، بنسبة نمو بلغت 14.7% سنويا. ويمثل الذكور حوالي 89% من إجمالي الوافدين. ولدى دولة قطر أعلى نسبة من العمالة الوافدة مقارنةً بحجم السكان الإجمالي. ويشير حضور العمالة الوافدة الى مساهمتها الكبيرة في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الوطنية في الدولة، حيث تعمل في كافة قطاعات الاقتصاد، إلا أنها تهيمن عدديا على الشركات الخاصة والمختلطة والحكومية. وينخرط أكثر من 70% من العمالة الوافدة في المهن شبه الماهرة أو غير الماهرة.

وبينما تملك قطر الكثير من الأطر التنظيمية والقانونية والمؤسسية والسياسات لتعزيز حقوق العمال الأجانب وحمايتها، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر على إنجاز هذه الحقوق بصورة كاملة، لاسيما بين العمال الأقل مهارة. وقد أدى حجم التدفقات الكبيرة للعمالة الوافدة إلى إرهاق القدرات المؤسسية للوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ وتطبيق الأنظمة القائمة لحماية حقوق العمال الأجانب، وخاصة عمال البناء، فغالبا ما يبدأ الاستغلال في بلدانهم في مرحلة التوظيف.

تتعلق العديد من الشكاوى حول التأخير في دفع الأجور الشهرية للعمال والحرمان من علاوات مختلفة، بينما يتعلق بعضها الآخر بظروف العمل السيئة في مكان العمل نظراً لعدم تنفيذ قانون العمل، ورداءة المستوى في أماكن سكن العمال، بالإضافة إلى عدم تقيُّد العديد من أرباب العمل، ولاسيما المقاولين الثانويين، بالقوانين واللوائح الوطنية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، وعدم التنفيذ الفعال لهذه الأنظمة والقوانين.

أصبحت الوزارات والأجهزة الحكومية أكثر وعيا من أي وقت مضى بأهمية ضمان السلامة وتحقيق الصحة المهنية وحقوق الإنسان لكافة العمال الأجانب. وتجري العديد من الإصلاحات لتعزيز حقوق العمال وحمايتها، ويشمل ذلك استبدال نظام الكفالة بعقود يتم إبرامها بين صاحب العمل والعامل.

وتدرك الشركات أيضا أن ضمان رعاية العمال وحقوقهم لا يحقق رضى القوى العاملة فحسب، بل يعزز إنتاجية العمل. وقد اطلقت العديد من المؤسسات مبادرات ومعايير بشكل استباقي لحماية حقوق العمال وتشجيع الممارسات الأخلاقية لمشاريع التشييد والبناء التي تديرها.

إن العمال الأجانب الذين يُحرمون من حقوقهم غالبا ما يفتقرون إلى المعلومات والمعرفة فضلا عن القدرات اللغوية لتقديم شكوى رسمية. وقد اقترحت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إنشاء محكمة العمل الخاصة لحل النزاعات العمالية والإسراع في حسم الحالات الروتينية والبت فيها خلال فترة زمنية محدودة. وسوف يتطلب ضمان الوصول الفعال إلى المحكمة توفير معلومات بلغات متعددة، ووجود مترجمين، وعدم فرض رسوم تقاض على العمال، كما يجب وضع آليات لضمان تنفيذ قرارات المحكمة.

إن العمال الأجانب الذين يُحرمون من حقوقهم غالبا ما يفتقرون إلى المعلومات والمعرفة فضلا عن القدرات اللغوية لتقديم شكوى رسمية.

هناك أعداد متزايدة من العمال الوافدين الذين عملوا في قطر لمدة عشرين عاما أو أكثر، يرغبون في الإقامة بالدولة بشكل دائم عند بلوغهم سن التقاعد، وفي بعض الحالات قد لا تكون عودتهم إلى بلدانهم الأصلية خيارا قابلا للتطبيق لأسباب عديدة. وبينما يمكن النظر إلى فترة خدمتهم للدولة باعتبارها تستحق منحهم بعض الفوائد الاجتماعية، مثل معاش التقاعد والرعاية الصحية، إلا أنهم لا يتمتعون حالياً بأية استحقاقات. وتقترح استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 استحداث سمة "الإقامة الدائمة" التي تنطبق على هذه الفئة من الوافدين.

إن حالات انتهاكات حقوق عمال المنازل، والتي من بينها عدم دفع الأجور، والعمل لساعات طويلة، والحرمان من العطلة، والانتهاكات الجسدية والذهنية والجنسية وغيرها، ليست متكررة، إلا أن هذه الفئة بحاجة إلى أن يتم تنظيم عملها وفقاً للقانون أسوة بالعمال الآخرين، ونظراً لأنها مستثناة من قانون العمل الصادر عام 2004 فإن هذه الفئة غير قادرة على الوصول إلى إدارة علاقات العمل بوزارة العمل والشؤون الإجتماعية أو إلى محكمة العمل لحل المظالم وتحقيق العدالة.

إن خلق ثقافة أعمق بحقوق الإنسان في أوساط الوافدين تتسق مع روح رؤية قطر الوطنية 2030 وينبغي أن يتم ذلك من خلال التواصل وزيادة التوعية بالحقوق باستمرار في أوساط الجماعات المتعددة اللغات والثقافات، وكذلك مع ذوي الشأن، ونعني بهم أرباب العمل والحكومة وأفراد المجتمع.

حق المرأة في التنمية

يعد إحراز التقدم بشأن المساواة بين الجنسين أمراً أساسياً لإعمال حقوق الإنسان للجميع، بما يخلق ويديم مجتمعات سلمية، تضمن التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة. ويأتي انضمام دولة قطر لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورصد عملية تنفيذها تأكيداً على التزام الدولة بالوفاء بالتزاماتها نحو تحقيق حقوق المرأة في التنمية. وقد قدمت دولة قطر أول استعراض دوري شامل لها بشأن التزاماتها بحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فبراير 2014. وقدم المجلس في المقابل عدة ملاحظات وتوصيات في سياق هذا الاستعراض يجب متابعتها.

وبعد مراجعة تقرير دولة قطر الدوري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في أوائل عام 2014، أوصت لجنة الاتفاقية أن تقوم قطر بتأسيس جهاز حكومي مركزي مزود بصلاحيات وموارد بشرية ومالية كافية لتنسيق آلية وطنية لتمكين المرأة بهدف ضمان التنفيذ المنهجي لأحكام الاتفاقية في دولة قطر بصفتها من الدول الأطراف في الاتفاقية. وتتزايد أهمية هذه التوصيات نظراً لأن قضايا المرأة والتي كانت من اختصاص المجلس الأعلى لشؤون الأسرة تم نقلها إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في أوائل 2014.

بينما تحتل دولة قطر مرتبة عالية دولياً على دليل التنمية البشرية، فإن مرتبتها منخفضة على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة . وقد تبوأت دولة قطر المرتبة الأولى بين دول الخليج في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث حلت في المركز

31، إلا أنها جاءت في مرتبة متأخرة للغاية في التصنيف الدولي لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين حيث حلت في المرتبة 114 من أصل 152 دولة. وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لم يكن هذا الدليل في صالح قطر.

بينما تحتل دولة قطر مرتبة عالية دولياً على دليل التنمية البشرية، فإن مرتبتها منخفضة على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتهدف عدة برامج في مجالات التعليم والصحة والعمل والقيادة إلى ضمان قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج أفضل للنساء. ففي مجال التعليم، زادت نسبة التحاق المرأة بالتعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم العالي بشكل كبير. وعلى صعيد التعليم العالي، هناك فجوة بين الجنسين ولكن لصالح المرأة. واتساقاً مع الأداء الافضل للطالبة القطرية في الاختبارات الدولية في جميع المراحل، تنتقل نسبة من الإناث أعلى بكثير من نسبة الذكور من المرحلة الثانوية إلى التعليم العالي. وقد انعكس تحسن الصحة الإنجابية على الحد من وفيات الأمهات، وتحسين المباعدة بين الولادات وانخفاض الخصوبة.

لم يقابل التقدم الباهر الذي تحقق في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة تقدم مناسب في العمل والتمكين السياسي. فمن المنتظر أن تقود مكاسب المرأة القوية في نتائج التعليم والصحة إلى ارتفاع مشاركتها في القوى العاملة. ففي حين زادت مشاركة المرأة في قوة العمل بنسبة مرتفعة وفقاً لمعايير دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة بمثيلاتها من الدول ذات المستويات العالية من التنمية الاقتصادية والبشرية. ويجب إزالة كافة الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء في قوة العمل لجني ثمرة الاستثمار في تعليمهن.

إن القطاع الخاص في دولة قطر يلعب الدور الأكبر في التشغيل في الدولة، حيث تعمل غالبية القوى العاملة في القطاع الخاص وإن كانت نسبة مشاركة القطريين في القطاع الخاص صغيرة. ومع ذلك، فإن عدداً ونسبة متزايدة من القطريات في قوة العمل ينضمّن إلى القطاع الخاص. وقد ارتفعت حصة المرأة القطرية العاملة في القطاع الخاص من 2% فقط عام 2001 إلى ما يقرب من 15% عام 2013. كما تم تسجيل نمو كبير في نسبة المرأة القطرية العاملة في القطاع المختلط. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في عمل المرأة القطرية خارج القطاع العام إلى سياسة التقطير التي تنتهجها الدولة بهدف زيادة عدد ونسبة المواطنين في جميع الشركات، وخاصة في المناصب العليا.

وعلى الرغم من تحقيق طفرة خلال العقد المنصرم، إلا أن عدداً قليلاً من النساء يتولى المناصب الإدارية العليا. وتشكل الحلقة الضعيفة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تحدياً يحول دون وصول بعض المتعلمات إلى فرص العمل التي تتوافق مع تخصصاتهن الجامعية. كما تؤثر الأعراف الاجتماعية والثقافية الكامنة على خيارات عمل المرأة وتجعلها تتردد في تولي أنواع معينة من الوظائف. إن بذل المزيد من الجهود لتحفيز الفتيات والنساء لدراسة العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال هو خيار آخر لتعبئة إمكانيات المرأة الكامنة باعتبارها رأس مال بشري شديد الأهمية لتقدم دولة قطر اقتصادياً واجتماعياً.

إن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، والتي تأثرت شديد التأثر بالعولمة، تواصل التأثير على حياة الأسرة القطرية التقليدية. وقد أصبح ارتفاع العمر عند الزواج الأول من الأمور الشائعة بين الذكور والإناث. ولكن على الرغم من أن معظم الذكور يتزوجون – بل ويتزوجون مرة أخرى في حالة الطلاق - إلا أن هناك نسباً متزايدة من الإناث اللائي لا يتزوجن على الإطلاق، أو لا يتزوجن مرة أخرى في حالة الطلاق أو الترمل. ويجب أن تكون التبعات الاجتماعية والثقافية للعزوف عن الزواج مدى الحياة وانخفاض معدلات الإنجاب مركز اهتمام السياسة العائلية.

بين عامي 2000 و 2013، ارتفع بشكل كبير عدد القطريات المتزوجات من أزواج أجانب من 116 إلى 267، وهو ما يمثل حوالي واحدة من ثمانية. وقد تضاعف عدد حالات طلاق القطريات المتزوجات من أجانب في فترة إعداد هذا التقرير. وأنجبت العديد من هؤلاء الزوجات أطفالاً. في حين تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أنه "تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما"، إلا أن ذلك يتعارض مع قانون الجنسية القطري الذي ينص على أن الجنسية تمنح على أساس جنسية الأب. وعلى الرغم من وجود بعض الإجراءات التي تضمن حصول أبناء المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي على معاملة أبناء المواطنين القطريين نفسها، إلا أن ذلك لا يسري على جميع الاستحقاقات.

وعلى الرغم من وجود بعض الإجراءات التي تضمن حصول أبناء المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي على معاملة أبناء المواطنين القطريين نفسها، إلا أن ذلك لا يسري على جميع الاستحقاقات.

إن أثر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي يشمل الإيذاء الجسدي والعاطفي والجنسي، يترك آثاراً على الضحايا وله تكاليف اجتماعية واقتصادية يتحملها المجتمع. لكن البيانات المتوافرة حول الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة تبدو غير مكتملة وتسجل حالات العنف الشديدة فقط. وتظهر الأدلة المتُوافرة أن حالات العنف المنزلي

التي يتم الإبلاغ عنها في قطر هي في حال ازدياد. وقد أعربت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن قلقها من تدني مستويات التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن حماية الأسر من العنف المنزلي. إن الحساسية الثقافية تعيق جمع البيانات وتقاسمها حول إساءة المعاملة والعنف بين المنظمات المعنية.

ومن المطلوب تحسين جمع البيانات والإحصاءات المصنفة وتحليلها حسب النوع الاجتماعي بحيث يستند تطوير السياسات والبرامج إلى أدلة أكثر قوة. على سبيل المثال، على صعيد العنف ضد المرأة، يجب توفير مؤشرات قوية تعكس مدى انتشار العنف ووصول المرأة إلى العدالة، بالإضافة إلى الدراسات التي من شأنها فهم أفضل للعوامل الاجتماعية والثقافية التمييزية التي تسبب العنف. وسوف يساعد ذلك على وضع قاعدة بيانات أكثر شمولاً ومصنفة حسب الجنس على إدماج الحق في التنمية للمرأة في التخطيط الوطني.

ويحق للمرأة القطرية التصويت والترشح في الانتخابات البلدية. ومع ذلك، لم يترشح إلا عدد قليل للغاية من النساء في الانتخابات البلدية الأربع التي جرت حتى اليوم. وبالرغم من أن أكثر من 40% من المصوتين في هذه الانتخابات من النساء، لم تنتخب سوى أمراة واحدة من المرشحات في الانتخابات الأربع الأولى – ولم يتم انتخاب أية امرأة في انتخابات عام 1999. ويجب تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الرئيسية كما أن زيادة مشاركتها على المستوى التشريعي وزيادة فرص انضمامها إلى هيئات صنع القرار الحكومية العليا سيمكنها من لعب دور رئيسي في التنمية وفي النهوض بالمرأة. وينبغي تحسين سبل توعية المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية.

وقد أدى عزم وتصميم القيادة السياسية على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة وحمايتها إلى الارتقاء بمكانة المرأة القطرية وتعزيز سمعة الدولة في الأوساط الدولية وإعلاء شرعيتها. ومع ذلك، لا يزال هدف تعزيز قدرة المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة والنشطة في المجال السياسي يشكل تحدياً كبيراً.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يعتبر الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة أشخاصاً مستضعفين نظراً لكثرة العقبات التي يواجهونها من الناحية الجسدية، ومن ناحية النظرة إليهم والتعامل معهم، وحتى من الناحية المالية. وقد قامت قطر بسن وتطبيق تشريعات وبرامج وتقنيات لدعم ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على إخراج أفضل ما لديهم من طاقات وقدرات.
إن وضع وتطبيق نهج تنموي اجتماعي واقتصادي شامل وقائم على الحقوق يوفر منصة تساعد على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، حيث يتم من خلال هذا النهج الإقرار بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإزالة القيود والحواجز التي تفرضها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمادية عليهم.

ونظراً لما توليه دولة قطر من أهمية كبيرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بدأ النموذج الاجتماعي للتعامل مع الإعاقة يتطور تدريجياً ليحل محل النموذج الطبي، ويحقق تطلعات رؤية قطر الوطنية 2030 للعدالة الاجتماعية والشمول . ويعمل النموذج الاجتماعي للإعاقة على تصحيح الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ويتعامل معهم، بدلاً من التركيز على وضعهم الطبي على أنه العامل الرئيسي الذي يستدعي تمكينهم.

> بدأ النموذج الاجتماعي للتعامل مع الإعاقة يتطور تدريجياً ليحل محل النموذج الطبي، ويحقق تطلعات رؤية قطر الوطنية 2030 للعدالة الاجتماعية والشمول.

وقد صادقت دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006، وقدمت تقريرها الوطني حول ما تم تنفيذه في هذا الخصوص إلى اللجنة المعنية برصد تنفيذ هذه الاتفاقية في عام 2014. ويتم حالياً تعديل التشريعات الوطنية القائمة، ولاسيما القانون رقم 2 لعام 2004 المتعلق بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث تتوافق مع أحكام الاتفاقية، إضافة لقيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بحَث الحكومة على تسريع إجراءات تنفيذ التعديلات المقترحة على القانون المذكور، حيث وافق مجلس الوزراء عام 2012 على مشروع قرار التعديل، لكنه لم يعتمد بشكل نهائي بعد.

وقد تم إحراز تقدم في مجال تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم والوسائل اللازمة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم، لاسيما في مجالي العمل والتعليم، حيث تم إحراز تقدم أفضل نسبياً. لكن، تبقى مستويات التعليم والتوظيف لدى الأشخاص ذوي الإعاقة متخلفة عن عموم السكان. ولابد من بذل المزيد من الجهد من خلال اعتماد إجراءات توظيف أقوى لتطبيق القانون الحالي الذي ينص على ألا يقل معدل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة عن 2%. كذلك لابد من وضع آلية رصد فعالة لضمان تحقيق هذا الهدف.

وعلى الرغم من قيام دولة قطر باتخاذ خطوات مهمة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على المستويين التشريعي والمؤسسي، تبقى التحديات قائمة. فمعظم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم لا يعرفون

حقوقهم ولا الخدمات والدعم المتاحين لهم. وعليه، فإن ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع الخدمات الأساسية، وتحسين التنسيق بين الوكالات المعنية بتوفير هذه الخدمات يشكل تحديات مستمرة.

إضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون الوصول إلى المباني والمرافق العامة ودخولها أمراً صعباً بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية. لذا، فإن سن تشريعات تفرض تعديل المباني بحيث تكون خالية من العوائق للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل تركيب منحدر للكراسي المتحركة بجانب الدرج أو مكانه، سيساعد الأشخاص ذوي الإعاقة جسدياً على الوصول لهذه المباني.

وتدعو استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إلى اتباع نهج متكامل لتنمية اجتماعية راسخة تهدف إلى رفاه الفرد والمجتمع. وقد أظهر تقرير مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية التنمية الوطنية وجود عدد من التحديات التي تعيق تنفيذ هذا النهج الاجتماعي، من ضمنها عدم وجود نظم لتنسيق المشاريع ومراجعة التشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛ وقلة عدد مراكز التدريب والتأهيل للفئات المحرومة والضعيفة؛ وعدم وجود قاعدة بيانات أو منهجية جيدة لقياس الحماية الاجتماعية.

وشكّل إدراج أسئلة عن الإعاقة ضمن تعداد سكان قطر لعام 2010 خطوة مهمة للإقرار بوجود تحديات تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة. ويساعد حصر هذه التحديات على فهم عددها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسكنية، وعلى تطوير السياسات والبرامج بشكل أفضل. ورغم توفر بيانات التسجيل الأساسية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، تبقى الحاجة قائمة لتعزيز مستوى وتفصيل ونوعية هذه البيانات إذا ما أردنا ما الحصول على قياس ورصد أفضل لنتائج "الحق في التنمية". كذلك لابد من عمل مسوحات دورية خاصة ومتعمقة تغطي الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى ضرورة تنسيق وتحليل كافة البيانات المتوفرة عن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور الحقوق.

ومن المؤكد بأنه لا يمكن للحكومة وحدها أن تحقق "الحق في التنمية" للأشخاص ذوي الإعاقة، لذا لابد من مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأسر في تقديم الدعم وبذل جهود تعاونية في هذا الشأن. ويجب منح الأشخاص ذوي الإعاقة فرصاً للحصول على حقوقهم ضمن مجتمعاتهم المحلية من خلال توفير الخدمات التي يحتاجونها بشكل سهل وميسر. ولا بد من وضع نهج شامل ومتكامل لإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن جدول أعمال التنمية حتى يتمكنوا من التمتع بحقوقهم.

حقوق الأطفال والشباب وكبار السن

ساهمت اتفاقية حقوق الطفل في تغيير النموذج العالمي للطريقة التي يُنظر بها إلى الأطفال وحولت أسلوب النظرة إليهم إلى اعتبارهم بشرا ذوي مجموعة متميزة من الحقوق بدلا من اعتبارهم مجموعات سلبية يتم التعامل معها وفق نظرة الرعاية والإحسان. ويتم تطوير التشريعات القطرية الوطنية تدريجيا لتنسجم مع اتفاقية حقوق الطفل. كما تم إنشاء أجهزة ومؤسسات متخصصة لتكمّل دور الوزارات في مجال المساعدة على إنفاذ حقوق الطفل في التنمية.

بالرغم من عدم وجود فقر مدقع في قطر، إلا أن الأسر ذات الدخل المنخفض لا تتمتع بحصة متناسبة للشباب، حيث يعيش في هذه الأسر الفقيرة نسبيا حوالي 15% من الأطفال القطريين (دون سن 14) بالمقارنة مع 13% عام 2007/2006. ولا تزال آثار الطلاق قضية تلقي بظلالها على الأطفال القطريين نظرا لارتباطها بفقر الأطفال والأبعاد الأخرى لرفاههم. ومخاطر تعرض الأطفال للفقر بعد الطلاق مرتفعة على الرغم من الالتزامات القانونية بدفع النفقة للأطفال وفقاً لقانون الأسرة الصادر عام 2006. إن المخاطر المترتبة على رفاه الطفل من الطلاق لا تنبع من الدخل المنخفض فحسب، بل من حالات الانفصال والطلاق أيضا.

ولا تزال آثار الطلاق قضية تلقي بظلالها على الأطفال القطريين نظرا لارتباطها بفقر الأطفال والأبعاد الأخرى لرفاههم.

تعتبر البدانة في مرحلة الطفولة في قطر مثار قلق صحي رئيس ومتزايد، إضافة الى كل من الآثار المباشرة والطويلة الأمد على الرفاه. ومن الضروري أن تهدف التشريعات والسياسات إلى تشجيع تناول الأطعمة الصحية وتوفيرها بالإضافة الى زيادة ممارسة الرياضة والنشاط البدني. وينبغي تعزيز حملات الوقاية، التي من بينها مشاركة الجهات المعنية، لتثقيف الجمهور حول الروابط بين النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، ويشمل ذلك ضرورة تقليل تناول الدهون والسكر والحبوب المكرَّرة.

تتأثر الصحة العقلية للأطفال بعوامل عديدة من بينها مكوناتهم الجينية الطبيعية، وصحتهم البدنية، ونوعية التغذية، ودخل أسرهم بالإضافة الى العوامل الاجتماعية والعائلية والثقافية الأخرى، كما تتأثر أيضا باستقرار وسلامة البيئة التي يعيشون فيها. وبالرغم من أن الصعوبات الصحية والنفسية في مرحلة الطفولة والمراهقة تعتبر أمراً شائعاً، إلا أن قطر تمتلك بيانات محدودة عن مدى انتشار هذه الصعوبات. ومن الضروري كسر الوصمة الاجتماعية والمحظورات التي تحيط بالصحة النفسية للأطفال والمراهقين، كما أن من الضروري أيضا الإسراع

في إصدار قانون الصحة العقلية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الظروف الصحية النفسية، وضمان الحصول على رعاية صحية مناسبة عالية الجودة في ظروف ملائمة.

إن التعليم العالي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال يحقق فوائد كبيرة للأطفال وللمجتمع على حدٍ سواء، كما يمثل عنصر تمكين لتطوير التعليم. حيث يؤدي إلى رفع مستوى الأداء التعليمي ويخلق مجتمعاً من الراشدين الأصحاء من ذوي الكفاءة، ومواطنين يتحلّوْن بالمسؤولية، ويبني مجتمعات قوية. وبينما يتم تصميم رياض الأطفال في إطار تطوير التعليم في قطر لتحسين الأداء المدرسي في مرحلة لاحقة، فإن ثمة إقرارا محدودا حالياً بضرورة ربط قضايا تنمية الطفل بطريقة استراتيجية. وهناك حاجة للإسراع بتنفيذ سياسة إلزامية لرياض الأطفال ووضعها ضمن إطار شامل لتنمية الطفولة المبكرة.

تتزايد حالات العنف وإساءة معاملة الأطفال في قطر من قِبل الآباء والأمهات وأفراد الأسرة ومقدمي الرعاية والمعلمين أو حتى من قِبل الأطفال الآخرين. ولا يتم الإبلاغ عن العديد من حالات العنف وإساءة المعاملة، ويصعُب معرفة حجم المشكلة وقياسها كميا. وينبغي القيام بمراقبة منتظمة للجوانب الصحية، وإعداد برامج للتوعية المدرسية، وإنشاء أجهزة لتقديم الاستشارات وتحقيق إشراف أفضل في المدارس التي تكثُر فيها حالات الاعتداء، وإعداد دراسات معمقة لفهم الأسباب الجذرية التي تقف وراء هذا السلوك العنيف، حيث أن العنف يؤثر على الصحة البدنية والعقلية للأطفال. كما أن من الضروري القيام بحملات لزيادة الوعي حول العنف ضد الأطفال، وتشجيع ضحايا الاعتداء من الأطفال على الإبلاغ عن الوقائع وتقديم الدعم لهم. وينبغي إنفاذ القوانين الحالية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال بشكل أفضل.

إن تعاطي المخدرات مشكلة صحية عامة رئيسة تؤثر على الشباب في كافة المجتمعات. ولا يُعْرَف عنها إلا القليل في قطر، من ذلك نوع المخدرات المستخدمة وحجم المشكلة. وتقوم اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات بوزارة الداخلية بجهود في مجال زيادة الوعي بين طلاب المدارس والجامعات حول مخاطر تعاطي المخدرات، ويشمل ذلك نشر عناوين المواقع التي تُحظى بمتابعة واسعة على شبكة الانترنت لتغطيتها المتميزة حول مخاطر المخدرات. وقد انتقلت قطر في علاجها لمشكلة إدمان المخدرات من كونها مجرد قضية جنائية إلى التعامل معها باعتبارها مشكلة صحية وتحدياً اجتماعياً وقضية حقوق إنسان. كما أن الحق في الصحة يشمل الحصول على الخدمات الصحية دون خوف من العقاب. ويمكن لدولة قطر تحسين فرص الحصول على العلاج والحد من زيادة مدمني المخدرات من خلال دمج منظور حقوق الإنسان في عملية الإصلاح التشريعي للقوانين والسياسات التي تحكم استخدام العقاقير.

وقد انتقلت قطر في علاجها لمشكلة إدمان المخدرات من كونها مجرد قضية جنائية الى التعامل معها باعتبارها مشكلة صحية وتحدياً اجتماعياً وقضية حقوق إنسان.

شهدت قطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز. ومن الصعب التأكد من المستوى الحقيقي لانتشار الفيروس لاسيما بين القطريين نظراً لأنه لم يتم فحص السكان، ويرتبط بهذا المرض وصمة اجتماعية كبيرة وخوف من الإصابة به. ويمتلك الشباب، خصوصا الإناث منهم، معرفة ضئيلة حول الوقاية من انتقال فيروس هذا المرض. حددت العديد من دول العالم قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز مثل وصمة العار الاجتماعية والتمييز والعقوبات القانونية؛ والسياسات والممارسات؛ وضعف الوصول إلى العدالة، باعتبارها عقبات تحول دون حصول الجميع على الوقاية من فيروس الإيدز والعلاج والرعاية والدعم. وتشمل الاستجابة الفعالة المرتكزة على الحقوق كلاً من الاستثمار في تمكين البيئات القانونية والاجتماعية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس الإيدز.

يمكن تسخير إمكانات الشباب في قطر بدرجة أكبر من خلال زيادة مشاركتهم في التنمية الوطنية. حيث أن الشباب يرغبون في المشاركة بصورة أكبر في حياة المجتمع، ويرغبون في التواصل مع صناع القرار. ويمكن لوسائل الإعلام الاجتماعي أن توفر قوة الدفع المناسبة في هذا الإطار، لكنهم بحاجة إلى بيئة تمكينية يمكن من خلالها تشجيعهم وزيادة تحفيزهم للمشاركة في التنمية الوطنية.

لكبار السن الحقوق نفسها التي يتمتع بها أي شخص آخر، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك لا توجد اتفاقية دولية حصرية بحقوق كبار السن، إلا أن الالتزامات الدولية بحقوق كبار السن منصوصٌ عليها في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002 التي اعتمدها الاجتماع العالمي الثاني للشيخوخة على سبيل المثال. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى ضمان بلوغ الأشخاص في كافة انحاء العالم سناً متقدمة من حياتهم في أمانٍ وكرامة، والاستمرار في المشاركة في مجتمعاتهم كمواطنين يتمتعون بكافة حقوقهم.

ساهم المسنون إسهاما كبيرا في التنمية ـ لكن لم يتم تقدير ذلك في كثير من الأحيان. وتدعم دولة قطر تعزيز الشيخوخة النشطة وتمكين كبار السن من خلال توفير فرص للمشاركة

في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. إن إشراك كبار السن في صياغة السياسات وتصميم البرامج، والتي من بينها الرعاية الصحية والخدمات المتناسبة مع فئاتهم العمرية، والمعاشات التقاعدية والبيئة المادية المواتية، تكتسب أهمية متزايدة. وينبغي تعزيز رفاه كبار السن من خلال تعديل التشريعات التي تؤثر سلباً على رفاههم، ويشمل ذلك توفير حماية اجتماعية أفضل لكبار السن من غير القطريين الذين عاشوا في قطر وساهموا في جهود التنمية في الدولة لسنوات عديدة.

إن إشراك كبار السن في صياغة السياسات وتصميم البرامج، والتي من بينها الرعاية الصحية والخدمات المتناسبة مع فئتهم العمرية، والمعاشات التقاعدية والبيئة المادية المواتية، تكتسب أهمية متزايدة.

المشاركة في التنمية

تعتبر المشاركة في التنمية عنصراً مهماً من عناصر "الحق في التنمية". وفي هذا السياق، فإن النهج التشاركي في التنمية يجب أن ترافقه ثقافة تنظر للتنمية على أنها ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل هي نتيجة جهد مشترك على مستوى المجتمع. ويتطلب التطوير التدريجي لمثل هذه الثقافة اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز تدريب الشباب على القيم التشاركية، وحقوق الإنسان، والوعي بدورهم في التنمية الوطنية.

تكون القوانين والسياسات والبرامج ذات مغزى وفائدة حقيقية قصوى عندما يشارك الناس في صياغتها، وعندما توفَّر لهم آليات تمكنهم من مساءلة المؤسسات والهيئات. وما لم يتمكن الناس من المشاركة بشكل جدي في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم، فإن مسارات التنمية البشرية الوطنية لن تكون مستدامة.

بناءً عليه، كانت كل من رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تشاركية بشكل كبير، حيث اشتملت كلاهما على حوار موسع وشامل مع الوزارات والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والخبراء المحليين والدوليين. ومع ذلك، فقد أظهر تحليل عضوية فرق العمل (وفرق العمل الفرعية) والمجموعات التنفيذية أن مشاركة القطاعات غير الحكومية لم تكن واسعة بالقدر المطلوب. لكن مازالت هناك فرص لتوسيع نطاق المشاركة خلال إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022 باستخدام آليات تشاورية متعددة.

إن منظمات المجتمع المدني، إذا ما تم تعزيز حرياتها وتنظيمها بشكل جيد، ستعود بفوائد متعددة على المجتمع، بما في ذلك تقديم الانتقادات البناءة للحكومة حول السياسات والبرامج وتقديم الخدمات، والدفاع عن المواطنين غير الممثلين تمثيلاً كافياً، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو كبار السن، في القضايا التي تهمهم. وتعمل معظم الجمعيات المهنية في قطر في الأعمال الخيرية والإنسانية. لكن لوحظ أن نمو هذه الجمعيات بطيء، وعدد المشاركين من المواطنين فيها محدود. وبالمقارنة مع أفضل الممارسات الدولية، هناك قيود على توفير بيئة تمكينية للمجتمع المدني. ونظراً للنمو السريع في عدد السكان في الدولة، وتزايد تحديات التنمية وتعقيدها وتنوعها، أصبحت هناك ضرورة لزيادة عدد منظمات المجتمع المدني، وتوسيع نطاق مشاركتها. ومما لاشك فيه أن تبني مثل هذه الاستراتيجية سيساعد على زيادة الدعم المقدم للتنمية الوطنية.

وبالمقارنة مع أفضل الممارسات الدولية، هناك قيود على توفير بيئة تمكينية للمجتمع المدني.

أكدت قطر مجددا في تقرير المراجعة الدورية الشاملة لعام 2014 الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة التزامها بحرية التعبير في وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، إلا في حالة انتهاك المبادئ الأخلاقية والشريعة الإسلامية. ولكن يتضمن قانون الجرائم الإلكترونية في قطر أحكاماً فضفاضة يدعي البعض أنها لا تفي بالمعايير الدولية لأفضل الممارسات. لذا، لا بد من توخي الحذر عند تطبيق وتنفيذ القانون الجديد.

يمكن استخدام المواقع الحكومية الإلكترونية الحالية بشكل أفضل من قبل الحكومة والجمهور. فالحكومة يمكنها استخدام هذه المنصات لتوعية الجمهور وتثقيفه ، في حين يمكن للجمهور المشاركة في المناقشات العامة، وتقديم مساهمات إيجابية من خلال طرح أفكار أو وجهات نظر. إن توفير مساحة كافية للقطريين وغير القطريين على حد سواء للتعبير عن أنفسهم عبر منتديات الإنترنت أو عبر آليات أخرى، سيسهم في تعميق عملية المشاركة. أما بالنسبة للخدمات الحكومية الإلكترونية، فقد لوحظ أن الجمهور لا يستفيد منها بالقدر الكافي، مع أنها يمكن أن تلعب دوراً مفيداً في مناقشة السياسة العامة، وجمع المدخلات والملاحظات على السياسات والبرامج. لذا، لا بد من درس كيفية تفعيل هذه العمليات، وتحقيق نتائج إيجابية من حيث مشاركة الجمهور.

التعاون الدولي

يمكن أن يشكل التعاون الدولي وسيلة فعالة تتمكن بواسطته الدول الغنية من دعم جهود الدول الفقيرة

للمساعدة على تحقيق الحق في التنمية. وتلعب دولة قطر دوراً بارزاً متزايد الأهمية، مستوحىً من رؤية قطر الوطنية 2030، في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وقد ارتفع مستوى الدعم الإنمائي في مجال التعاون الدولي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة مع توجيه غالبية مساعداتها إلى عدد قليل نسبياً من دول الشرق الأوسط وإفريقيا. وخلال الفترة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2013، خصصت قطر نسبة ما يقارب 0.5% من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولو بتفاوتات سنوية كبيرة .

وتلعب دولة قطر دوراً بارزاً متزايد الأهمية، مستوحىً من رؤية قطر الوطنية 2030، في مجال التعاون الإنمائي الدولي.

تعتبر مساعدة الدول على تحقيق أهداف إنمائية متفق عليها، بمثابة الهدف الرئيسي لعدة مشاريع تنطوي تحت إطار التعاون الدولي. والمجالات الرئيسة التي يتم التركيز عليها في برنامج التعاون الدولي لقطر، للحد من الفقر، بما في ذلك خلق فرص عمل في مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية، وتحسين الصحة والتعليم، فضلاً عن إدارة البيئة بشكل أفضل.

ازدادت الحاجة للمساعدات الإنسانية بوضوح مع ارتفاع عدد النزاعات وشدتها، لاسيما في الشرق الأوسط. وهذا ما أسفر عن ارتفاع عدد الأطفال والنساء وكبار السن الذين تعرضوا لصدمات نفسية من جراء الصراعات، حيث أن كثيراً منهم أصبحوا دون مأوى. وتعمل قطر على الاستجابة لهذه الحالات الإنسانية الطارئة من خلال الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمؤسسات الخيرية.

أصبحت المؤسسات الخاصة في قطر مصدراً رئيسياً للتعاون الإنمائي، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم. ويمكن لهذه المؤسسات من خلال عملها خارج نطاق القنوات البيروقراطية الرسمية، أن تخاطر بشكل أكبر، وأن تستثمر في مشاريع مبتكرة، وأن تستجيب أحياناً بسرعة أكبر للحالات الطارئة مع انخفاض تكاليف إجراءاتها، وانخفاض مخاطر التلاعب والاختلاسات. لكن لا يمكن أن تتمتع بهذه المزايا إلا تلك المؤسسات التي تتبنى أفضل الممارسات، وتكون جاهزة لمواجهة أخطار التشتت، وضعف التنسيق، وتكاليف المشتريات العالية، وضعف المساءلة.

عملت دولة قطر على تشجيع الحوار بشكل منتظم من خلال اعتماد دبلوماسية القوة الناعمة في الشؤون الإقليمية والدولية. وركزت علاقات قطر الدولية على توطيد السلام والاستقرار، والحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار، وتشكيل تحالفات استراتيجية مع القوى الكبرى والوكالات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الإعلاء من شأن الدولة. وتشجع دولة قطر تسوية النزاعات الدولية عبر السبل السلمية، ومساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما تلتزم بتعزيز التعاون بين دول الجنوب.

تندرج الترتيبات المؤسسية لدولة قطر الرامية لتنسيق المساعدات الإنمائية الدولية تحت مظلة وزارة الخارجية. والممارسة الجيدة في العديد من البلدان التقليدية المانحة تتمثل في تأسيس وكالة متخصصة في إدارة المساعدات الإنمائية ورصد أثرها التنموي.

وبما أن قطر تعمل على توسيع حضورها في مجال التعاون الدولي، فإنها تحتاج لصياغة استراتيجية شاملة للتعاون الفني والدولي.
وبما أن قطر تعمل على توسيع حضورها في مجال التعاون الدولي ' فإنها تحتاج لصياغة استراتيجية شاملة للتعاون الفني والدولي. ينبغي أن تبنى تلك الاستراتيجية على العناصر الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030، وأن تشمل البلدان التي تحظى بالأولوية من حيث الدعم، ومجالات التعاون مع مراعاة الميزة التفاضلية لدولة قطر، وطبيعة الاحتياجات، وما تفعله الجهات المانحة في تلك البلدان، والنتائج المتوقعة، والجداول الزمنية والموازنات. ويتعين أيضا على تلك الاستراتيجية أن تقوم بالتنسيق مع البلدان المانحة الأخرى لضمان كفاءة برامجها وفعاليتها. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تطور خريطة طريق لعدة سنوات لإنشاء التعاون، ومبادئ المشاركة، مثل الملكية الوطنية للمساعدات . وينبغي أن تكون الاستراتيجية في وضع ملائم تماما لكي يتم دمجها في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022، بحيث يمكن رصدها بشفافية من أجل تحقيق الفعالية على مستوى النتائج.

وبما أن قطر تعمل على توسيع حضورها في مجال التعاون الدولي، فإنها تحتاج لصياغة استراتيجية شاملة للتعاون الفني والدولي.

رغم أن وزارة الخارجية القطرية قامت بتطوير نظام معلومات متكامل لتمكين الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية من إدخال بيانات المساعدات، إلا أنه لا تزال البيانات المتوافرة حالياً حول تدفقات مساعدات قطر الخارجية محدودة. وهناك حاجة للارتقاء بنوعية البيانات الإحصائية وتفاصيلها الخاصة بتدفقات المساعدات لكي تكون متسقة مع التعاريف والمناهج المرتبطة بأفضل الممارسات الدولية كما هو معتمد لدى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهذا من شأنه أن يساعد على رفع مستوى الشفافية وتمكين وزارة الخارجية من تحسين نوعية المساعدات وتفاصيلها والتقارير الخاصة بها. وإن جعل المعلومات متاحة للجمهور على موقع الوزارة على الانترنت

سيساعد أيضاً على التدقيق العام وعلى تعزيز المساءلة.

وللمضي قدما إلى الإمام، سيتعين على التعاون الإنمائي لدولة قطر أن يساعد على دعم تنفيذ برامج أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ومن اللازم أن تتوفر رؤية جديدة للتعاون الإنمائي، الذي من شأنه أن يدعم نطاق وحجم وتأثير التغيرات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ينبغي أن تبتكر الرؤية الجديدة طرقاً جديدة للعمل المشترك والشراكات المعززة بالممارسات الابتكارية والعاطفة والممارسات الدولية الفضلى .

توصيات : تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 : الحق في التنمية

تم استخلاص عشر توصيات شاملة من التحليل التفصيلي للتحديات والفرص التي تواجه دولة قطر على صعيد الإنجاز الأكمل لحق جميع الناس في التنمية :

- مراجعة وتعديل وإصدار التشريعات لتذليل العقبات التي تحول دون ممارسة الحق في التنمية وحقوق الإنسان، وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذها وإنفاذها
- وضع وتنفيذ استراتيجية لزيادة عدد منظمات المجتمع المدني وتعزيز حرياتها لدعم الحق في التنمية
- تعزيز ثقافة الحقوق من خلال تحسين الاتصالات و زيادة الوعي بالحقوق والواجبات، بما يشمل منتديات الانترنت التفاعلية
- معالجة عدم المساواة والإقصاء بين الأفراد والجماعات ممن لم يحصلوا على حقوق الإنسان بشكل كامل
- تأسيس جهاز حكومي مركزي مزود بصلاحيات قوية وموارد بشرية ومالية كافية لتنسيق آلية وطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- رصد الوعي العام وزيادته بشأن كافة أشكال العنف كإساءة معاملة الأطفال والنساء وعاملات المنازل وتوفير الدعم المناسب لهم
- دمج منظور حقوق الإنسان في عملية الإصلاح التشريعي للقوانين والسياسات التي تحكم استخدام العقاقير واحترام حقوق الإنسان بالنسبة للمصابين بمرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب
- تعديل التشريعات التي تؤثر سلباً على رفاه كبار السن، والتي تشمل توفير شكل أفضل من الحماية الاجتماعية لكبار السن من غير القطريين ممن ساهموا في تنمية قطر لسنوات عديدة
- صياغة استراتيجية شاملة للتعاون الدولي الفنّي تتضمن تحديد البلدان ذات الأولوية ومجالات الدعم و مبادئ التعاون
- تعزيز جمع البيانات عن مجموعات السكان الفرعية وتحليلها وذلك لتحسين رصد التقدم المحرز نحو إنجاز الحق في التنمية

نهج تنموي يرتكز على الحقوق

نهج تنموي يرتكز على الحقوق

"تقوم رؤية قطر الوطنية 2030 على المبادئ التوجيهية للدستور الدائم. وتهدف إلى إرساء مجتمع أساسه العدل والإحسان والمساواة. كما تجسد مبادئ الدستور الدائم التي تصون الحريات العامة والشخصية؛ وتحمي القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد؛ وتكفل الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص" .

استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016

تتقاسم التنمية البشرية وحقوق الإنسان رؤية وهدفاً مشتركين؛ ألا وهما تأمين الحرية والرفاه والكرامة لجميع الناس. ويمكننا اعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى وجهين لعملة واحدة. وترتبط هاتان المجموعتان من الحقوق مع بعضهما بعضاً ارتباطا متيناً. ولمعرفة أسلوب التعامل الأمثل مع التنمية البشرية وحقوق الإنسان لابد من فهم الصلات المتبادلة المحكمة فيما بينهما.

يقصد بالتنمية البشرية عملية تعزيز القدرات البشرية من خلال توسيع الخيارات والفرص بحيث يتمكن الأفراد من عيش حياة كريمة وذات قيمة. أما حقوق الإنسان فهي تعبر عن فكرة أن كل الناس لديهم الحق في الحصول على ترتيبات اجتماعية تحميهم من أسوأ الانتهاكات، وتضمن لهم حرية العيش بكرامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000).

تسعى دول العالم وبشكل متزايد إلى أن تسهم التنمية في تعزيز واحترام كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن تسهم التدابير التنموية في القضاء على عدم المساواة والظلم في البيئة الدولية التي تناهض التمتع بالحق في التنمية.

ويؤكد الحق في التنمية الاعتقاد بأن الأفراد هم محور التنمية. فالأفراد يساهمون في التنمية بالقدر نفسه الذي تسهم به التنمية في مصلحة الأفراد وتحسين مستوى رفاههم. والخيارات التي يختارها الناس؛ وما لديهم من قدرات وإمكانيات يستخدمونها؛ والحقوق التي يتمتعون بها ويمارسونها تسهم جميعها في تحقيق تنميتهم الذاتية بقدر ما تسهم في تحقيق التنمية لبلادهم، والتي تسهم بدورها في التنمية الإقليمية والدولية.

تجسد حقوق الإنسان الالتزامات بضمان تمتع جميع الاشخاص بالسلع والحريات اللازمة للعيش بكرامة. وحقوق الإنسان يملكها جميع الأشخاص بحكم إنسانيتهم المشتركة. والممارسة الكاملة لتلك الحقوق تمكن الناس من العيش بحرية وكرامة.

وانطلاقاً من الإيمان بهذه المبادئ وبمسؤولياتها الوطنية والدولية، قامت دولة قطر بإصدار تقريرها الوطني الرابع للتنمية البشرية تحت عنوان " تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 الحق في التنمية".

نطاق التقرير

يمكن اعتبار تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر أداة مناصرة نشطة وفعالة تم تصميمها لإثارة النقاش حول السياسات العامة . وجرى إعداد هذا التقرير من خلال عملية تشاركية واسعة النطاق ومساهمة نشطة من قبل الجهات المعنية. وتولت توجيه هذه العملية لجنة وطنية استشارية ضمت نحو 20 جهة معنية من القطاعين الحكومي والخاص ، ومن المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني ، علاوة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وأشرفت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإمارات العربية المتحدة على تنسيق البيانات التي وفرتها 11 ورقة خلفية ، كتب 9 أوراق منها خبراء قطريون فيما كتب خبيران دوليان الورقتين المتبقيتين. وتوفرت للتقرير مدخلات إضافية من ندوة حوار وطني حول الحق في التنمية.

هذا التقرير الرابع يناقش تحدياً حاسماً في مسيرة تقدم الدولة، ألا وهو تأمين الحق في التنمية لكافة الناس، والذي يقوم على فكرة أن التنمية البشرية وحقوق الإنسان أمران متلازمان؛ أي أنه لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون التمتع الكامل بكافة حقوق الإنسان. ويركز التقرير بشكل خاص على ما يلي:

- معرفة مدى التقدم الذي تم إحرازه في مجال التنمية البشرية في قطر من منظور إعلان «الحق في التنمية» في العام 1986، ومن المنظور المواكب له؛ وهو النهج التنموي القائم على الحق في التنمية.
- تحديد التحديات والفرص الوطنية الرامية إلى تحقيق «الحق في التنمية» بشكل أكمل.
- اقتراح عدد محدود من توصيات السياسات الرئيسة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2017-2022.

وبعد هذا الفصل التمهيدي، سيركز الفصل الثاني على مدى التقدم الذي تم إحرازه في "الحق في التنمية" بالنسبة للسكان القطريين وغير القطريين من منطلق التنمية البشرية. أما الفصل الثالث فسيتناول موضوع تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ويغطي الفصل الرابع موضوع الأطفال والشباب وكبار السن ؛ والفصل الخامس يتناول موضوع الأشخاص ذوي الاعاقة . وسيتم كذلك التطرق إلى جانبين آخرين هامين من جوانب "الحق في التنمية" في الفصلين السادس والسابع؛ وهما المشاركة، والتعاون الدولي على التوالي. أما الفصل الأخير فإنه يشتمل على عدد من التوصيات العامة.

الحق في التنمية

يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 128/41 لعام 1986 الحق في التنمية. وجاء هذا القرار بصفة إعلان لا معاهدة. وبالتالي فهو غير ملزِم قانونياً، ولا يتطلب التوقيع أو المصادقة عليه. إلا أنه يعبر عن فهم مشترك من قبل المجتمع الدولي لمكونات التنمية البشرية المستدامة، وأن كافة الدول مدعوة لتنفيذ أحكامه وتوصياته. والمادة رقم 1 من الإعلان تعرِّف "الحق في التنمية" كما يلي:
كما يُفهم "الحق في التنمية" بأنه الحق في القيام بعملية تنموية محددة من أجل توفير كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل تدريجي. ويقصد به أيضاً توفير هذا الحق باعتباره عملية ومنهجاً يمكن من خلالهما ضمان شرعية واستدامة جهود التنمية التي تشتمل موادها العشرة على مجموعة من المبادئ الشاملة، ومنها:

- الأفراد هم محور التنمية، ويجب أن يكونوا مشاركين فاعلين فيها.
- اعتبار المساواة وعدم التمييز في الحقوق وفي الحصول على الخدمات والمنافع أمراً أساسياً للتنمية البشرية الناجحة.
- اعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية مترابطة فيما بينها وذات قيمة متساوية، وتوفيرها ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي في الوقت ذاته أن تهدف التنمية إلى ضمان التمتع بكافة حقوق الإنسان.
- وجوب إزالة العقبات التي تحول دون التنمية، ولاسيما انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز العنصري، والتمييز على أساس الجنس، والسيطرة الأجنبية.
- ضرورة وجود تعاون دولي من أجل تعزيز التنمية والسلام والأمن الدوليين.
- وجوب زيادة الموارد من أجل التنمية، والتركيز بشكل خاص على جهود نزع السلاح وتسخير الموارد لتحقيق التنمية.

وقد تم التأكيد على هذه المبادئ وتوضيحها بشكل أكبر في معظم الاجتماعات العالمية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ أوائل التسعينيات، خاصة بعد تبني إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية في العام 2000، وما تلاه من مراجعات وتقييم للجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف (الأمم المتحدة، 2000). وفي الوثيقة الختامية لقمة الألفية 10+ عام 2010، أكدت الدول على أهمية ما يلي (الأمم المتحدة، 2010):

- الترابط بين حقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن.
- المساواة بين الجنسين.
- الاستراتيجيات التشاركية التي تقودها المجتمعات المحلية.
- إصلاح المؤسسات المالية الدولية ودورها في التنمية.
- النمو الاقتصادي الشامل والعادل.
- احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من العمل الفعال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالإضافة إلى إعادة تأكيد أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن أجندة الأمم المتحدة للتنمية بعد العام 2015 التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة، ستعيد التأكيد على أهمية الحرية والسلام والأمن، واحترام كافة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والحق في مستوى معيشي لائق يشمل الحق في الغذاء والماء، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية.

" .. حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً" .

النهج التنموي القائم على حقوق الإنسان

يعتبر النهج التنموي القائم على حقوق الإنسان في التنمية أداة منهجية تعكس مبادئ "الحق في التنمية"، وتوفر إطاراً تشغيلياً لربط التنمية بحقوق الإنسان. وتُستخدم هذه الأداة إلى حد كبير من أجل إدماج حقوق الإنسان ضمن برامج التنمية، واقتراح تنفيذ عدة مبادئ لتعزيز عمليات التنمية البشرية، بما في ذلك:

- إقامة روابط واضحة بمعايير حقوق الإنسان حسبما نصت عليه معاهدات وإعلانات حقوق الإنسان الدولية.
- ضمان مشاركة أصحاب الحقوق في تصميم وتنفيذ المشاريع وتمكينها.
- تطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز، وبذل جهود خاصة لضمان مشاركة الفئات الضعيفة أو المهمشة بشكل خاص في جهود التنمية والاستفادة منها.
- الحقوق هي استحقاقات تترتب في مقابلها واجبات، وتحتاج إلى توفر إمكانية المساءلة. وفي حين تقع المساءلة المؤسسية على الدول، يعتبر جميع المشاركين في مشاريع التنمية عرضة للمساءلة.
- اعتبار سيادة القانون والحماية المؤسسية مسألتين حاسمتين.

وبدلا من التركيز على نتائج التنمية فقط، فإن النهج التنموي القائم على حقوق الإنسان في التنمية يهتم بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وتطبيق في جميع مراحل عملية التنمية. ويمكن اعتبار الحقوق بمثابة عناصر تمكين لجميع الأفراد، بمن فيهم الضعفاء والمحرومون. وباتباع الدول لهذا النهج ستكون أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية وتكون تحت المساءلة في هذا الخصوص.

وفي سياق نهج حقوق الإنسان بالنسبة للعمال المهاجرين، على الدولة القيام بما يلي:

- الاحترام: عدم التدخل في عملية التمتع بحقوق الإنسان.
- الحماية: منع المؤسسات الخاصة أو غيرها من انتهاك حقوق الإنسان.
- الوفاء: اتخاذ تدابير إيجابية لضمان التمتع بحقوق الإنسان.

بناءً عليه، فإن الدول ملزمة ضمن التزامات أخرى بالقضاء على التمييز، وحظر التعذيب والمعاملة الوحشية واللاإنسانية، و منع الاعتقال التعسفي، والعمل على ضمان توافر الخدمات، و سهولة الوصول إليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، وضمان رضى الناس عنها، وقابليتها للتكيف، وضمان الحق في الصحة والتعليم والعيش الكريم، وحماية حق جميع المهاجرين في الحصول على عمل لائق، وضمان الوصول إلى القضاء، والحق في محاكمة عادلة، والحق في الانتصاف الفعال، والأمن الشخصي، وكذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

تقييم التقدم الذي أحرزته دولة قطر بالنسبة لـ "الحق في التنمية"

من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته دولة قطر بالنسبة لـ "الحق في التنمية"، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى الدولة وإلى الأطراف الأخرى. وتنص المادة رقم 3 على أن تتحمل الدول المسؤولية الرئيسة عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لتحقيق "الحق في التنمية" نظراً لأن الدول هي الجهة المسؤولة أولاً عن هذا الأمر. وقد تم تفسير هذه المسؤولية لتشمل ثلاثة مستويات:

- أولاً: الدول التي تعمل بشكل جماعي في إطار شراكات عالمية وإقليمية.
- ثانياً: الدول التي تعمل بشكل فردي لأنها تتبنى وتنفذ سياسات تؤثر على أشخاص غير خاضعين لسلطتها بشكل كامل.
- ثالثاً: الدول التي تعمل بشكل فردي لأنها تضع سياسات وبرامج تنمية وطنية تؤثر على الأشخاص الخاضعين لسلطتها.

وبناء على هذه المستويات الثلاثة من المسؤولية، سيتم في هذا التقرير تقييم دور دولة قطر في المساهمة في تعزيز التنمية البشرية وضمان البيئة المناسبة لتحقيق "الحق في التنمية"، مع الأخذ بعين الاعتبار عملية تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية وأطر المساءلة في تنفيذ الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان.

الأسس الوطنية

أصبحت العديد من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحق في التنمية جزءاً من المتطلبات الفعلية في إطار التخطيط القانوني والمؤسسي والتنموي في قطر. وعليه، فإن اختيار "الحق في التنمية" كعنوان رئيسي للتقرير الوطني الرابع للتنمية البشرية يتوافق مع النتائج المرجوة من أهداف التنمية الوطنية في الدولة. ويتمثل التحدي في تحديد كيف يمكن لإطار "الحق في التنمية" أن يساعد على تنفيذ وتحقيق هذه الأهداف، وضمان نجاحها، وتعزيز استدامتها.

الدستور الدائم

يبرز هدف تحقيق العدالة الاجتماعية في جميع أجزاء الدستور الدائم لدولة قطر الذي صدر عام 2004، ويشتمل على المبادئ التوجيهية الأساسية لأهداف التنمية القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية في الدولة.

- تنص المادة (18) على أن المجتمع القطري يقوم على قيم العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق.
- المادة رقم (19) و(34) و(35) من الدستور القطري لسنة 2004، أكدت على مبدأ المساواة في الفرص لجميع

المواطنين، بغض النظر عن الجنس، وتضمن حمايتهم من كافة أشكال التمييز.

- تغطي المادتان (21) و (22) الحماية الاجتماعية الفعالة.
- تؤكد المواد(22) و(24) و (25) على التزام الدولة بتحسين التعليم.
- في المادة 23 تتعهد الدولة بتحسين الصحة.
- تنص المادتان(28) و(30) على أن العدالة الاجتماعية هي أساس تنظيم المؤسسات الاقتصادية والعلاقات بين رب العمل والعامل.
- في المادة (33) تلتزم الدولة بالحفاظ على البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال.

الإطار القانوني

تم التعبير عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور عبر سن العديد من القوانين التي تشكل الإطار التشريعي لدولة قطر، بما فيها القوانين المتعلقة بالشباب، والضمان الاجتماعي، والقانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، والقانون المدني رقم (22) لسنة 2005 وتعديلاته، والقانون رقم (11) بإصدار قانون العقوبات، القانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الإعاقة، وتنظيم العلاج الطبي والخدمات الصحية، والتعليم الإلزامي، والحصول على السكن، وقانون العمل، وقانون الإجراءات الجنائية، وحظر توظيف وتشغيل وتدريب ومشاركة الأطفال في سباقات الهجن، والعمال المهاجرين، وإمكانية حصول الأشخاص ذوي الاعاقة على سكن.

تتطلب القوانين آليات تطبيق وتنفيذ فعالة لضمان دعم حقوق الإنسان بشكل عملي. وفي الفصول التالية ستتم دراسة بعض هذه الأحكام التشريعية في سياق "الحق في التنمية"، وتقييم درجة توافقها مع الدستور الدائم ومع معايير حقوق الإنسان التي تلتزم بها دولة قطر.

تعتبر سيادة القانون أمراً محورياً لتحقيق هذه الغاية، وهي أحد مبادئ الحوكمة الذي يضمن للناس وفاء الحكومات بالتزاماتها نحو احترام حقوق الإنسان. ويسود القانون عندما يتمكن الناس والشركات من الوصول إلى آليات فعالة وواضحة لتسوية المنازعات، أي توفير إمكانية الوصول إلى العدالة، حيث يكون الجميع متساوين أمام القانون، والسلطة العامة ملزَمة، وخاضعة للمساءلة من خلال قوانين قائمة وواضحة ومعروفة، وحيث حقوق الإنسان محفوظة.

وقد جعلت دولة قطر سيادة القانون أمراً محورياً في جهودها لتحسين حقوق الأفراد، وتوسيع عملية المشاركة. ففي عام 2009 استضافت الدوحة منتدى قطر للقانون، حيث ناقش ممثلون قانونيون من 60 بلداً القضايا والالتزامات المتعلقة بسيادة القانون. وفي عام 2011 افتتحت قطر بالشراكة مع الأمم المتحدة مركز سيادة القانون ومكافحة الفساد. وفي عام 2012 بدأت قطر العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء ودعم مركز إقليمي في الدوحة للتدريب والبحوث المتعلقة بسيادة القانون وقضايا مكافحة الفساد.

في يناير 2014 قامت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلالية القضاة و المحامين بزيارة رسمية الى قطر للاطلاع على الإنجازات اتى حققتها والتحديات التي تواجهها على هذا الصعيد، وعلى مدى حرية ممارسة مهنة المحاماة في قطر . وتسلم المقررة الخاصة بأن قطر قد قطعت شوطا بعيدا في وقت قصير فيما يخص تطوير نظام العدالة فيها . غير أن القلق يساروها من أن التحديات والنقائص التي وقفت عليها خطيرةٌ وتضر باستقلال نظام العدالة وحياده وكذلك بإعمال حقوق الأنسان لمن يعيش في قطر، على الرغم مما حققه هذا البلد من تقدم وإنجازات.

وعلى وجه الخصوص، أثارت المقررة الخاصة مسألة استقلالية القضاة غير القطريين المعينين بعقود مؤقتة وقالت بأنه ينبغي اعتماد استراتيجية شفافة وواضحة يواكبها برنامج مزوّد بالموارد الكافية من أجل تقليل عدد القضاة غير القطريين تدريجياً بما يتماشى تماماً مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الانسان، وينبغي أن يكون الهدف على المدى الاطول أن تتألف هيئة القضاة من مواطنين قطريين حصراً.

رؤية قطر الوطنية 2030

تقوم رؤية قطر الوطنية 2030 على أربع ركائز تنموية: التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، ويتشعب عنها التطوير المؤسسي. وكل ركيزة من هذه الركائز مرتبطة بشكل وثيق مع أخواتها بحيث تشكل جزءاً من نسيج سلس لتطوير الدولة في الحاضر والمستقبل.تبرز الركيزة الأولى وهي التنمية البشرية مركزية البعد الإنساني في التنمية وتوسيع خيرات الناس وقدراتهم وطاقاتهم.

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تعزيز التنمية لتشمل كافة الأفراد في الدولة وتضمن مشاركتهم الكاملة في التنمية، فضلا عن تنفيذ الدولة لبرامج تنموية، بحيث تكون عملية التنفيذ شفافة وخاضعة للمساءلة. وإذا ما نظرنا إلى رؤية قطر الوطنية 2030 من هذه الزاوية، سنجد أنها تتناغم بشكل جيد مع مواد إعلان "الحق في التنمية"، فهي تركز على التعليم الهادف، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتنمية المهارات، وإشراك المرأة في التنمية الكاملة للدولة، فضلاً عن التزام الدولة بالمساهمة في التعاون الدولي. وهذا كله يؤكد توافق رؤية قطر مع روح ونص إعلان "الحق في التنمية".

"إن ضمان الرفاه لأبنائنا وأجيالنا القادمة يتطلب منا استخدام مواردنا استخداما مدروساً ورشيداً، ولهذا يتوجب على قطر مواصلة بناء الإنسان القطري القادر على المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وزيادة الاستثمار في بنية تحتية ذات مواصفات عالمية من أجل بناء اقتصاد ديناميكي ومتنوع يكون للقطاع الخاص فيه دور بارز. كما أن ذلك يتطلب منا الاستمرار في تطوير الاجهزة الحكومية لزيادة كفاءتها وتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة. "

صاحب السمو أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، رؤية قطر الوطنية 2030

التخطيط الوطني

حتى تتمكن الدولة من تنفيذ التزاماتها تجاه حق الشعب في التنمية، يجب أن يشتمل إطار التنمية على خطة تشغيلية شاملة قائمة على أساس الحقوق لتلبية احتياجات مواطنيها وحقوقهم. ويشكل كل من الدستور الدائم لدولة قطر ورؤية قطر الوطنية 2030 الأساس القانوني والتصورات لأهداف قطر التنموية. وقد ترجمت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى لدولة قطر -2011 2016 هذه الأهداف إلى برامج ومشاريع لتحقيق غايات محددة زمنياً عبر مجموعة واسعة من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية مع مبادرات لتحديث المؤسسات والمنظمات التي تقدم الخدمات العامة.

إن كلاً من استراتيجية التنمية الوطنية التي تمت صياغتها من خلال عملية تشاركية واسعة متوافقة مع مبادئ "الحق في التنمية"، ومراجعة منتصف المدة لهذه الاستراتيجية عام 2014، تؤكدان حرص الحكومة على تعزيز قدرات أصحاب الحقوق وعلى توفير البيئة التي ستمارس فيها هذه الحقوق. ويمكن معرفة مدى التطبيق المتأصل للنهج القائم على الحقوق في التنمية من خلال تحليل الوضع الحالي، ومن خلال ما يلاحظ من ضغوط من أجل مزيد من الاستثمارات الكبرى في مجال التنمية البشرية. وتقترح استراتيجية التنمية الوطنية جدول أعمال تنموي يؤكد على ضرورة زيادة الشمولية في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، والإصلاحات في سوق العمل، ومراجعة قانون الكفالة، والتنويع الاقتصادي، والإدارة البيئية، والتعاون الإقليمي.

الآلية المؤسسية الوطنية

تتمتع دولة قطر بالعديد من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تبادل المعلومات، والمشورة، والدعم المادي، بما في ذلك:

- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تأسست عام 2002 كمؤسسة وطنية مستقلة لتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان (انظر أدناه).
- المجلس الأعلى لشؤون الأسرة السابق الذي تأسس عام 1998 بوصفه الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بشؤون الأسرة (تم نقل مسؤولياته الرئيسة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في فبراير 2014) وكان يعنى بدراسة ومتابعة القضايا التي تمس حقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية التي أنشئت عام 2005 باعتبارها جهة وسيطة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية من جهة وبين الجمهور والوزارة من جهة أخرى.
- مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الذي أنشئ عام 2003 لمتابعة قضايا حقوق الإنسان إقليمياً ودولياً. يساعد المكتب، بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية في الوزارة، على إعداد تقارير حقوق الإنسان المطلوبة بموجب المعاهدات الدولية ورفعها لهيئات الرقابة الدولية.
- مركز الدوحة لحرية الإعلام الذي تأسس عام 2007 لحماية الإعلام بما يتماشى مع المعايير الدولية، وإجراء البحوث الإعلامية، وبناء قاعدة بيانات لقطاعات مختلفة من وسائل الإعلام.
- المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي التي تأسست يوليو 2013 كجهة إشرافية وتنسيقية تهدف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلتها الرامية لاستدامة التماسك الأسري والمجتمعي والتنمية البشرية. وتشمل المنظمات التابعة لها: المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي - المؤسسة القطرية لرعاية المسنين (إحسان) - المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام (دريمة) - مركز الاستشارات العائلية – مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة – دار الإنماء الاجتماعي.
  – تهدف المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي إلى المساهمة في توفير الحماية الاجتماعية اللازمة ونشر الوعي والتثقيف والتأهيل وإعادة التأهيل للحد من العنف والانحرافات الاجتماعية في دولة قطر.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

في عام 2002 أنشأت دولة قطر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم الأميري رقم 38، كهيئة وطنية مستقلة لتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان. وهي الهيئة الرئيسة المعنية بدعم الأفراد الذين يتم حرمانهم من حقوقهم. ويشمل دور اللجنة نشر الوعي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ورصد وضع حقوق الإنسان في الدولة، والتحقيق في مخالفات أو انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ خطوات للتصدي لها، واقتراح سبل ووسائل تعزيز ومراقبة عملية تحقيق أهداف المعاهدات الدولية لحقوق

الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، وتقديم توصيات بشأن الانضمام إلى معاهدات أخرى.

وتقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بإعداد تقارير نصف سنوية عن الوضع في مجال حقوق الإنسان، ورفعها إلى مجلس الوزراء، إضافة إلى أنها وضعت آلية لتقديم الشكاوى عبر خط هاتفي ساخن مجاني وعبر موقعها على الانترنت. في عام 2013 تلقت اللجنة 1929 شكوى.(الجدولان 1-1، و 1-2). قدم القطريون 7% من الشكاوى التي وردت إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتضمنت شكاويهم انتهاكات لحقوقهم المدنية والاقتصادية (الجدول 1-2).

وكخطوة أولية، توجه اللجنة التماساً للسلطات والجهات المعنية للتعاون وتسوية الشكاوى، وتتبعها بإجراءات لاحقة لرفع الظلم واسترداد الحقوق. وفي حال تعذر ذلك، تقدم اللجنة النصح للأفراد المشتكين لاتباع مسارات بديلة من أجل الوصول إلى العدالة والحصول على حقوقهم. ويتمثل أحد التحديات التي تواجه اللجنة الوطنية في أن حجم الشكاوى والقضايا التي يُطلب منها المساعدة على حلها قد نما بشكل كبير ومتسارع بما يفوق إمكاناتها البشرية.

في أكتوبر 2013، أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر مسحا خاصاً باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على منظمات المجتمع المدني في قطر. وأبرزت النتائج أن 11 فقط من أصل 26 منظمة شملها الاستطلاع أفادت بأنها تواصلت مع اللجنة الوطنية بشكل مستمر من خلال مشاريع ومؤتمرات مشتركة. وأوصى المسح أن تقوم اللجنة الوطنية بما يلي:

- العمل على زيادة وعي منظمات المجتمع المدني في قطر بوظيفة اللجنة الوطنية وأهميتها.
- توضيح توقعات اللجنة بشأن وتيرة وطبيعة تفاعل تلك المنظمات معها.
- وضع آليات أكثر رسمية للإبلاغ عن أنشطة المنظمات ولبدء التعاون المؤسسي والحفاظ عليه .
- تفصيل آلية تعامل اللجنة الوطنية مع منظمات المجتمع المدني، وتوقعات اللجنة من هذه المنظمات تبعاً لدرجة مشاركتها في مجال حقوق الإنسان.

في أكتوبر 2014، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تعديل أحكام القانون رقم 17 لسنة 2001 الذي ينظم عمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان . وبعد هذه التعديلات أصبحت اللجنة الوطنية متوافقة بشكل أمثل مع مبادئ باريس التي تنظم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز استقلال اللجنة الوطنية وحماية أعضائها: تتمتع اللجنة الوطنية بالاستقلال التام في ممارسة أنشطتها

الجدول 1-1 أنواع الشكاوى التي تلقتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في 2013

أنواع الشكاوى	النسبة المئوية
مظالم	50.3
نقل الكفالة	20.0
الحصول على تعويضات مالية	8.8
نقل الكفالة مع الحصول على تعويضات مالية	2.9
ترحيل العمال	2.7
متفرقات	2.2
طلب الحصول على تصريح الخروج	1.7
طلب العمل	1.6
تعسف الكفيل	1.2
إلغاء قرارات الترحيل	1.1
أخرى	7.5
الإجمالي	%100
العدد	**1929**

المصدر : اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (2013).

الجدول 1-2 جنسيات المشتكين ومقدمي الالتماس للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في 2013

المنطقة	الدولة	النسبة المئوية
7.1	قطر	دول مجلس التعاون
0.6	دول مجلس التعاون الأخرى	
16.7	مصر	الدول العربية غير دول مجلس التعاون
5.4	سوريا	
4.4	المغرب	
8.3	دول عربية أخرى	
16.2	الفلبين	جنوب وجنوب شرق آسيا
0.6	دول جنوب شرق آسيا الأخرى	
10.6	الهند	غرب آسيا
12.1	دول آسياوية أخرى	
7.0	نيجيريا	أفريقيا
4.3	الكاميرون	
3.1	دول أفريقيا أخرى	
3.5	الولايات المتحدة الأمريكية، دول أوروبية ودول أخرى	أمريكيا، أوروبا ودول أخرى
100.0		الإجمالي
1929		*//العدد*

المصدر : اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (2013).

المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا تتم محاسبة أي عضو من أعضائها جنائياً أو تأديبياً عن الآراء أو البيانات المقدمة للجنة ولجانها الفرعية فيما يتعلق بالمسائل التي تقع ضمن اختصاصها (جريدة الخليج تايمز، 2014a).

وتتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بروابط متينة مع الهيئات الإقليمية والعالمية لحقوق الإنسان، وتتوافق معها.

الآلية المؤسسية الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان

تؤكد دولة قطر التزامها بحماية حقوق الإنسان من خلال التعاون والمشاركة الفعالة مع منظمات وأطر ومؤسسات حقوق الانسان الإقليمية والدولية (الشكل 1-1).

إن دولة قطر هي عضو في جامعة الدول العربية التي تأسست في مارس 1945، وهي أقدم منظمة دولية قائمة في العالم، حتى أنها سبقت تأسيس منظمة الأمم المتحدة. وقد أنشئت الجامعة، التي تضم اثنتين وعشرين دولة عربية، بهدف تعزيز العلاقات والروابط بين الدول العربية، وتوجيه الجهود نحو خير ورفاه الشعوب العربية وتحقيق تطلعاتها . وهي تعمل في المقام الأول على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي بين الدول العربية.

واستجابة للتوصيات الدولية لجامعة الدول العربية بأن يكون لها مشاركة ومساهمة أكبر في مجال حقوق الإنسان وتقديم المشورة لمجلسها، تم إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في عام 1968. وتتكون اللجنة من ممثلين حكوميين من كافة الدول الأعضاء، وتعتبر دولة قطر مشاركاً فاعلاً فيها.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

يؤكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام. وقد دخل الميثاق العربي حيز التنفيذ في مارس 2008، وصادقت عليه دولة قطر عام 2009. وهو يهدف إلى إنشاء نظام عربي متكامل لحقوق الإنسان لحماية الحقوق والحريات الأساسية. وتقوم لجنة عربية مستقلة لحقوق الإنسان بمراجعة التقارير المقدمة (كل ثلاث سنوات) من الدول التي صادقت على الميثاق. وقد قامت قطر مؤخرا بتقديم تقريرها، وهي تنتظر الملاحظات الختامية والتوصيات من قبل اللجنة.

وقد تم توجيه النقد للميثاق من قبل المجتمع المدني العربي لعدم التزامه بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان من عدة نواحٍ، بما في ذلك عدم التصدي لمشكلة حرية تكوين الجمعيات أو الشراكات مع منظمات المجتمع المدني؛ وعدم توفير حماية محددة للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ واستبعاد منظمات المجتمع المدني في معظم الأحيان من المشاركة في صنع القرار في إطار جامعة الدول العربية.

مجلس التعاون الخليجي

دولة قطر هي كذلك عضو فعال في مجلس التعاون الخليجي الذي أنشأ مكتب حقوق الإنسان عام 2012 بهدف زيادة التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان، ونشر الوعي في المناطق التابعة له. كما يعرِّف المكتب بالإنجازات والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في المحافل الإقليمية والدولية. وترفع قطر تقاريرها إلى مكتب حقوق الإنسان، وتشارك في اجتماعاته وتقديم الدعم له من خلال استضافة المنتديات، مثل المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية الذي عقد في نوفمبر 2014.

وفي قمة مجلس التعاون الخليجي الخامسة والعشرين التي عقدت في الدوحة في ديسمبر 2014، أصدر المجلس الأعلى للمجلس إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي الذي يتألف من 47 مادة تغطي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويدعو الإعلان، في جملة أمور أخرى، إلى احترام جميع الأديان، وحرية الرأي والتعبير، والحق في العيش في بيئة صحية. ويستمد الإعلان مواده من احترام الدول الأعضاء لكرامة الإنسان والتزامها بحماية حقوق الإنسان التي تكفلها الشريعة الإسلامية، وإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام.

علماً بأن هذا الإعلان غير ملزم للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وكما حصل مع الميثاق العربي، فقد تم توجيه النقد للإعلان لعدم التزامه بمعايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولم تصدر عن مكتب حقوق الإنسان أو عن الإعلان أية متطلبات أو التزامات محددة بخلاف حسن النية، والتنسيق والتعاون في تعميق وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

مركز الأمم المتحدة للتوثيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان لمنطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

تم إنشاء مركز الأمم المتحدة للتوثيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان لمنطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة في مايو 2009 تحت إشراف المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويتولى المركز مهام أنشطة التدريب

الشكل 1-1 مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والاقليمية، والدولية

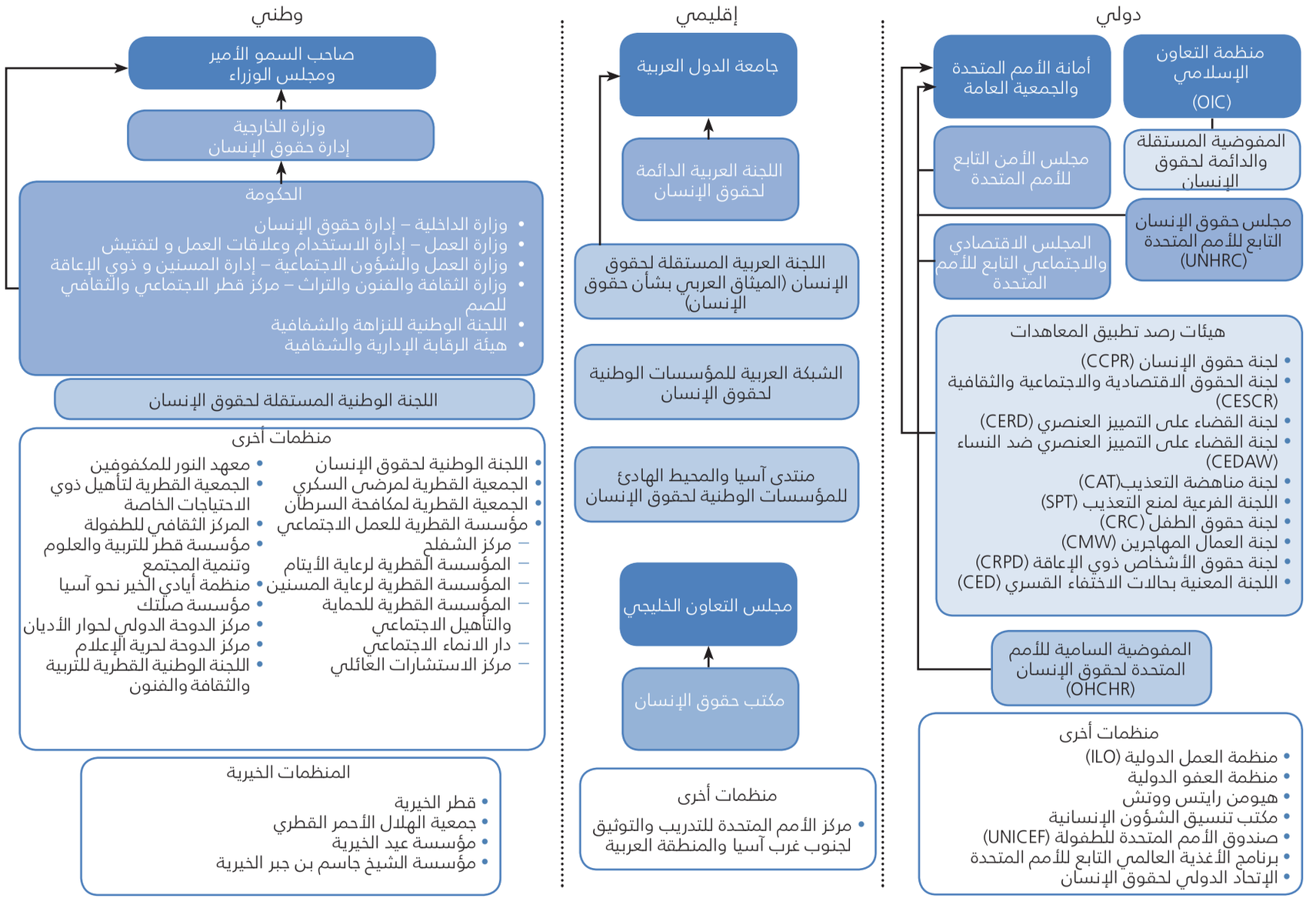

والتوثيق وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ودعم البلدان في المنطقة، بما في ذلك مؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

أقام المركز شراكات قوية داخل دولة قطر مع إدارات حقوق الإنسان في وزارتي الخارجية والداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتشمل أنشطته الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتدريب، وترسيخ النهج القائم على حقوق الإنسان في وسائل الإعلام، ومكافحة الإتجار بالبشر.

المستوى الدولي

في أكتوبر 2014 تم انتخاب دولة قطر لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات 2015-2017. وقد أنشئ المجلس عام 2006 ليحل محل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السابقة. وهو هيئة حكومية دولية فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تتولى مهمة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات لوضع حدٍ لها.

ويعمل مجلس حقوق الإنسان بشكل وثيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ويشارك في الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وبصفتها جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، تعتبر المفوضية السامية لحقوق الإنسان رأس الحربة في جهود المنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ويعتبر المفوض السامي المسؤول الرئيسي للأمم المتحدة على صعيد حقوق الإنسان.

تقدم دولة قطر تقاريرها عن الجهود الوطنية لتحسين حقوق الإنسان تحت إشراف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتتلقى التعليقات والتوصيات الصادرة عن الدول الأعضاء في المجلس. وتتولى قطر مسؤولية تنفيذ الأحكام الواردة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها (انظر أدناه). ومن ثم تتلقى هيئات رصد المعاهدات، وتراجعها، وتصدر ردودها على التقارير الوطنية التي تفصّل ما قامت قطر بإنجازه في هذا الشأن. وتقدم مفوضية حقوق الإنسان الدعم لكل من عملية رصد المعاهدات وعملية الاستعراض الدوري الشامل، وتشرك قطر في قضايا حقوق الإنسان.

وقد قامت قطر في السنوات القليلة الماضية بزيادة مستوى مشاركتها مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكانت من أول الدول في المنطقة العربية التي تدعو المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان لزيارتها، ومن أول من أنشأ لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وقام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق المهاجرين بزيارة قطر في نوفمبر 2013 (انظر الفصل 2)، تلتها زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين في يناير 2014.

التزام قطر بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية

يشكل تنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تعزيز الإطار المؤسسي والمساءلة للوفاء بالتعهدات في مجال حقوق الإنسان خطوات نحو التحقيق التدريجي لـ"الحق في التنمية". ويوضح الإطار 1-1 معاهدات حقوق الإنسان والاتفاقيات التي تعتبر قطر طرفاً فيها، ومدى التزام قطر بها.

بعد أن تصادق أو توقع الدولة على معاهدة أو اتفاقية حقوق الإنسان، يُطلب منها تقديم تقرير دوري إلى لجان هيئة المعاهدة عن التدابير المتخذة لتفعيل هذه المعاهدات. وقد دأبت دولة قطر على القيام بمراجعات دورية وتقديم تقاريرها إلى لجان مستقلة تقوم بالتعليق أو تقديم المشورة والتوصيات بشأن الخطوات التي اتخذتها للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

إن إعداد التقارير الدورية المطلوبة والاستجابة لملاحظات اللجان الدولية يتضمن التشاور الوطني فيما بين الجهات الحكومية، وكذلك الحوار بين الحكومة وجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. وعلى الأمد القريب والمتوسط، فإن مشاركة قطر في عمليات النظام الدولي لحقوق الإنسان وما تم تعلمه والاستفادة منه من تلك التجربة يسهمان بشكل تدريجي في تحقيق "الحق في التنمية".

إلى الآن لم تنضم دولة قطر إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966). وتجري حاليا مراجعة هذا الموقف من قبل الحكومة بهدف انضمام قطر لهذين العهدين، حسبما صرح سعادة مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي، الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، خلال مشاركته في اجتماع مجلس حقوق الإنسان الذي عقد في جنيف في سبتمبر 2014، حيث تمت مناقشة واعتماد التقرير الوطني الثاني لدولة قطر في مجال حقوق الإنسان واعتماده (المربع 1-2) (جريدة الخليج تايمز، 2014b).

قياس حقوق الإنسان

تواجه عملية قياس مدى الالتزام بالوفاء بحقوق الإنسان العديد من التحديات، سواء من الناحية النظرية أم المنهجية. وتشمل تلك التحديات عدم وجود بيانات عن أوضاع تللك الحقوق، فضلا عن الحساسيات السياسية) مكينيرني وسانو، 2010) وبعد عدة سنوات من الجهود المبذولة من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، برز فهم مشترك لوضع إطار لمؤشرات حقوق الإنسان يتكون من ثلاثة عناصر: الهيكلة والعمليات والنتيجة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2012). تقيس مؤشرات الهيكلة مدى قبول المعايير واعتمادها، ويظهر ذلك من خلال المصادقة، والقوانين الوطنية، وقبول السياسات، والبيانات. وتقيس مؤشرات العمليات الجهود المبذولة من قبل المسؤولين لإحداث تغييرات في السياسات أو البرامج. أما مؤشرات نتائج التنمية فإنها تقيس النتائج، وتعكس مدى استفادة أصحاب الحقوق من الجهود المبذولة في العمليات والهيكلة (الشكل 1-2).

تحرص برامج التنمية التقليدية على إدخال تحسينات على النتائج، وتركز على الكمية دون النوعية. أما النهج القائم على الحقوق فإنه يؤكد على أهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع مراحل عملية التنمية. كما يشمل الإجراءات الكمية والنوعية المتخذة بالنسبة لقضايا مثل التغيرات في المواقف والسلوكيات والعلاقات، والحكم الرشيد، والمواطنة، والقوانين وتنفيذها.

تركز مؤشرات حقوق الإنسان بشكل خاص على العمليات والأسلوب المتبع. وعندما يصعب قياس متغيرات، مثل المشاركة، وعدم التمييز، والمساواة، والمساءلة، فإنه يمكن استخدام تدابير بديلة. فعلى سبيل المثال، عند قياس المساواة، فإن المؤشر المثالي لتأثير المنظمات النسائية على التشريع هو معرفة إلى أي مدى يتم إدراج الإجراءات المقترحة من قبل هذه المنظمات في القانون بشكل فعلي.

وقد تم إدراج إطار مؤشرات أساسي لمعرفة مدى التقدم المحرز في التنمية البشرية بالنسبة للـ "الحق في التنمية" في الملحق رقم 2 من هذا التقرير. ويأخذ الإطار بعين الاعتبار البيانات المتاحة عن دولة قطر، ويمكن استخدامه لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

الإطار 1-1 التزام قطر بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

1. **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري** (عام 1966، انضمت قطر إليها في عام 1976)

2. **اتفاقية حقوق الطفل** (عام 1989 ، صادقت قطر عليها في عام 1995)

- أبدت قطر تحفظاً عاماً على أي حكم من أحكام الاتفاقية لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية، إلا أنها "سحبته جزئيا" في عام 2009. لكن يستمر هذا التحفظ العام على المادتين 2 و 14 من البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (عام 2000، صادقت عليه في عام 2002).

– **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة** (عام 2000، صادقت عليه في عام 2002).

– **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية** (عام 2000، صادقت عليه في عام 2001).

- في عام 2008 سحبت قطر تحفظها العام على عدم احترام الأحكام التي قد تتعارض مع الشريعة الإسلامية

3. **اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية والمهينة واللاإنسانية** (عام 1984، صادقت عليه في عام 2001)

- أبدت قطر في البداية تحفظاً عاماً، لكنها "سحبته جزئياً"، مع الإبقاء على تحفظ عام محدود على المادتين 1 و 16. ومن ثم سحبت قطر تحفظها على مهام لجنة مناهضة التعذيب كما هو منصوص عليه في المادتين 21 و 22 من الاتفاقية.

4. **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** (عام 2006، صادقت عليه في عام 2008).

– **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بشأن آليات الشكاوى الفردية** (عام 2006، وقعت عليه في عام 2007 لكنها لم تصادق عليه رسمياً بعد).

5. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** (عام 2000، انضمت إليها في عام 2009)

- أبدت قطر تحفظها ... فيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة (35) بشأن تقديم المنازعات إلى التحكيم الدولي أو إلى محكمة العدل الدولية.

– **بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال** (بروتوكول باليرمو) (عام 2008، صادقت عليه في عام 2009).

- أبدت قطر تحفظات على الفقرة 3 (د) من المادة 6 المتعلقة بـ "فرص العمل والتعليم والتدريب"، وعلى الفقرة 1 من المادة 7 التي تحث الدول على السماح لضحايا الاتجار بالبشر "بالبقاء في أراضيها، بشكل مؤقت أو دائم، في الحالات المناسبة". ورفضت قطر أيضاً الالتزام بتسوية المنازعات المتعلقة بالتفسير حسب المادة 15.

6. **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** (عام 1979، صادقت عليها في عام 2009).

- التحفظات: المادة 2 (أ) بشأن قواعد الانتقال الوراثي للسلطة، والمادة 9 الفقرة 2 بشأن المواطنة، والمادة 15، الفقرة 1 بشأن مسائل الميراث والشهادة، والمادة 15 الفقرة 4 بشأن عدم التوافق مع "قانون الأسرة والأعراف السائدة"، والمادة 16 الفقرة 1 (أ) و (ج)، والمادة 16 الفقرة 1 (و) بشأن التعارض مع الشريعة الإسلامية، والفقرة 1 من المادة 29 لا تعتبر قطر نفسها ملزمة بها.
- مزيد من الإعلانات:

– تقبل حكومة دولة قطر نص المادة 1 من الاتفاقية على أنه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات القطرية، لا يقصد بعبارة "بغض النظر عن الحالة الزوجية" تشجيع العلاقات الأسرية خارج الزواج الشرعي. وتحتفظ قطر بحقها في تنفيذ الاتفاقية وفقاً لهذا الفهم.

– تعلن دولة قطر أن مسألة تعديل "الأنماط" المشار إليها في المادة 5 (أ) يجب ألا تفهم على أنها تشجيع للنساء على التخلي عن دورهن كأمهات ودورهن في تربية الأطفال، وبالتالي تقويض هيكل الأسرة.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2015)

الإطار 1-2 المراجعة الدورية الشاملة لدولة قطر، سبتمبر 2014

قدّمت دولة قطر تقريراً وطنياً لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة ضمن المراجعة الدورية الشاملة في اوائل عام 2014. واعتمد المجلس نتائج هذه المراجعة في سبتمبر 2014 وارفق بها 84 توصية.

حققت دولة قطر تقدماً في مجال الاصلاحات المؤسسية والتشريعية قياساً الى المراجعة الدورية الشاملة التي قدمتها عام 2010، لاسيما على صعيد الحماية من التعذيب والإتجار بالبشر. وبذلت الدولة جهوداً لتعزيز مكانة المرأة وحمايتها من العنف، وكذلك لتحسين وضع العمال الوافدين. كما اتخذت قطر التدابير اللازمة لتأمين الدعم لمساعدات التنمية الموجهة الى النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد العالمي.

لكن المنظمات غير الحكومية عبّرت عن قلقها من عدم تنفيذ التوصيات التي تم قبولها، لاسيما المتعلقة منها بحرية التعبير وحقوق العمال الوافدين بمن فيهم العمال المنزليين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب والانواع الاخرى من اساءه المعاملة، وعقوبة الاعدام والتمييز ضد المرأة.

وقال الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، نائب الوزير لشؤون التعاون الدولي في قطر في كلمته أمام مجلس حقوق الانسان:

"تعتبر قطر حقوق الانسان أولوية كما يتضح من تطوير آليات حقوق الانسان وفي استراتيجياتها الوطنية وسياساتها الدولية. ولم يكن في مقدور قطر قبول بعض التوصيات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية أو مع هويتها الوطنية".

فقد رفضت دولة قطر التوصية المتعلقة بتصديق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من هذه المرة. لكنّ الدولة، قبلت جميع التوصيات المتعلقة بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية. لكن الانضمام الى عدد كبير من الاتفاقيات الدولية خلال فترة قصيرة يضع الضغوط على السلطات التشريعية في الدولة، وبالتالي فإن قطر غير قادرة على النظر في الانضمام الفوري الى هذه الاتفاقيات.

المصدر: المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة (2014) ومنظمة العفو الدولية (2014).

الشكل 2-1 **إطار مؤشرات قياس حقوق الإنسان**

النوع	ماذا نقيس	أمثلة عامة
الهيكلة	تساعد في معرفة مدى قبول، ونية، والتزام الدولة باتخاذ تدابير تتماشى مع تعهداتها في مجال حقوق الإنسان.	• معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها الدولة. • وضع إطار زمني ومدى شمول السياسة الوطنية للتعليم والصحة. • تاريخ الانضمام وشموله .
العمليات	تساعد في تقييم جهود الدولة من خلال تنفيذ تدابير السياسات وبرامج العمل الهادفة الى تحويل التزاماتها في مجال حقوق الإنسان إلى النتائج المرجوة.	• استناداً إلى مخصصات الميزانية • تغطية السكان المستهدفين في إطار برنامج عام • الشكاوى الواردة بشأن حقوق الإنسان ونسبة معالجتها . • إجراءات زيادة التحفيز والوعي التي يقوم بها المسؤولون لمعالجة قضايا محددة في مجال حقوق الإنسان • المؤشرات التي تعكس أداء مؤسسات محددة (مثل النظام القانوني)
النتائج	تساعد في تقييم نتائج جهود الدولة في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان.	• نسبة مشاركة القوى العاملة في خطة الضمان الاجتماعي. • الحالات المبلغ عنها من إساءة تطبيق أحكام العدالة ونسبة الضحايا • الذين تلقوا تعويضات خلال فترة زمنية معقولة. • التحصيل العلمي حسب السن والفئات السكانية المستهدفة.

المصدر: المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (2012).

الاســتنتاجات

تتقاسم التنمية البشرية وحقوق الإنسان رؤية وهدفاً مشتركين؛ وهو تأمين الحرية، والرفاه، والكرامة لجميع الناس في كل مكان. والتنمية البشرية هي عملية تعزيز قدرات البشر، وتوسيع الخيارات والفرص حتى يتمكن الأفراد من التنعم بحياة محترمة وكريمة. أما حقوق الإنسان، فهي تعبير عن أن كل الناس لديهم الحق في المطالبة بتشريعات اجتماعية تحميهم من أسوأ الانتهاكات، وتضمن لهم الحرية ليعيشوا حياة كريمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2000).

يعتبر إعلان "الحق في التنمية" نقطة تحول هامة لتحويل أفضل الممارسات والخبرات العالمية إلى قيم ينبغي اتباعها للنجاح في تحقيق التنمية. وهي تشمل التركيز على التنمية التي محورها الإنسان، وتعزيز التنمية البشرية بصفتها عملية شاملة وأساسية لكل الجهود البشرية؛ والتضامن الدولي من أجل التنمية في سياق الاعتماد المتبادل المتزايد بين الشعوب والدول، وعلاقتها بصون السلم والأمن الدوليين.

ويقوم كل من الدستور القطري الدائم، والإطار القانوني لدولة قطر، ورؤية قطر الوطنية 2030 على أسس الحقوق والحريات الأساسية، ويعترف صراحة بدور الدولة في إطلاق التنمية التي تخدم الشعب ويستفيد منها الجميع. وإن استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، التي تعتبر أساس تخطيط التنمية البشرية حالياً، تترجم الرؤية الوطنية إلى أهداف قابلة للقياس من خلال برامج ومشاريع ومبادرات.

إن الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان في دولة قطر في تطور مستمر. وقد تم تعزيزه في السنوات الأخيرة من

خلال إنشاء المؤسسات والمنظمات المستقلة ودعمها ، وكذلك من خلال الهيئات الحكومية التي تهدف إلى احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس ودعمها، حيث تم تشبيك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر مع المنظمات الإقليمية والدولية.

وهكذا أصبحت قطر وبشكل متزايد قادرة على المساهمة في تنفيذ معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها. إضافة إلى أنها بصدد إعادة النظر في الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (1966). كل هذا يجعل قطر في وضع جيد للوفاء بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان والارتقاء بتطلعات التنمية البشرية إلى مستوى أعلى. لكن يبقى نقص الخبرات الوطنية وقدرات الموارد التقنية والبشرية التحدّي القائم، وهو في مجال حقوق الإنسان.

2

التنمية البشرية وحقوق الإنسان

2 التنمية البشرية وحقوق الإنسان

سنقوم في هذا الفصل بتقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه بالنسبة لـ "الحق في التنمية" لكل من القطريين وغير القطريين بشكل منفصل، آخذين بالاعتبار الفروق في توفر البيانات من جهة واختلاف زوايا النظر من جهة أخرى. وسنستعرض في الجزء الخاص بالقطريين بشكل أساسي الاتجاهات والأنماط في مجمل مؤشرات التنمية البشرية الرئيسة؛ وهي الصحة والتعليم والعمل والدخل، ونتبعها بتحليل للفروق المكانية في الرخاء الاجتماعي لهذه المؤشرات. أما الجزء الخاص بغير القطريين فإنه يتركز على عملهم، وحقوق العمل، والصحة والسلامة المهنية، والحق في الحماية الاجتماعية.

وكخلفية لهذا التقييم، سيتم إجراء تحليل موجز للديناميكية السكانية السريعة التغير في قطر، والاتجاهات العامة في التنمية البشرية التي يتم قياسها من خلال دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النمو السكاني السريع جداً في قطر

ارتفع عدد سكان قطر بين عامي 2004 و 2014 بوتيرة استثنائية وغير مسبوقة على مستوى العالم، حيث بلغ متوسط الزيادة 10% سنوياً (الشكل 2-1). وخلال هذه الفترة تضاعف عدد السكان في الدولة ثلاث مرات تقريباً، حيث ارتفع من 0.8 مليون فقط عام 2004 إلى 2.2 مليون عام 2014. ويعود هذا النمو السكاني السريع جداً بشكل رئيسي للتدفقات المستمرة من الوافدين إلى قطر، وأغلبهم من فئة العمالة الشابة غير الماهرة من الذكور.

ونظراً لأن الدولة بحاجة للمزيد من اليد العاملة لدعم استثماراتها في مجموعة واسعة من مشاريع البنية التحتية والبناء، بما في ذلك المطار الجديد، والميناء البحري، وقطار الأنفاق، والطرق السريعة، والمستشفيات، والمدارس، إضافة إلى الملاعب التي يجري بناؤها استعداداً لنهائيات كأس العالم لكرة القدم عام 2022، فقد أدى كل ذلك إلى أن تتجاوز قطر بشكل كبير نموها السكاني الطبيعي.

وتستقبل دولة قطر العمالة الوافدة من عدة دول، إلا أن الغالبية تأتي من الهند ونيبال في جنوب آسيا، ومن الفلبين في جنوب شرق آسيا، ومن مصر في الشرق الأوسط. وهكذا أصبحت التركيبة السكانية غير متجانسة إلى حد كبير نظراً لتنوع الأعراق والثقافات واللغات والمهارات. وفي حين أن عدداً صغيراً نسبياً من الوافدين يتمتعون بمهارات أعلى وأجور أكبر، وعادة ما ترافقهم أسرهم، فإن غالبية العمالة الوافدة تكون أقل مهارة وأجراً، ولا ترافقهم أسرهم.

وبحلول عام 2014، ارتفعت نسبة غير القطريين إلى مجموع السكان في قطر إلى 88% مقارنة مع 76% عام 2004. ويؤثر هذا التغير في التركيبة السكانية لدولة قطر من ناحية الجنسية على سياسات وبرامج التنمية الوطنية في كافة القطاعات.

يبقى الشباب هم الفئة الغالبة بين سكان قطر. ففي عام 2014 كان إجمالي وسيط عمر السكان 30 عاماً، بينما بلغ وسيط عمر القطريين 21 عاماً فقط. ونظراً لأن الغالبية الساحقة من العمال المهاجرين هم من الذكور، فإن النسبة بين الذكور والإناث في الدولة أصبحت غير متوازنة إلى درجة كبيرة، وخاصة ضمن فئة العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 59 سنة، حيث يفوق عدد الرجال في هذه الفئة العمرية عدد النساء بنسبة 4.1 إلى 1 من إجمالي سكان قطر، وما يقرب من 5 الى 1 بالنسبة للسكان غير القطريين.

وتجدر الإشارة أن السكان غير القطريين ليسوا كلهم من العمالة العابرة أو المؤقتة. فرغم عدم توفر بيانات منتظمة

"نحن ملتزمون بالمراجعة المنهجية للاتجاهات والإسقاطات السكانية في استراتيجياتنا التنموية الوطنية والريفية والحضرية. ويمكننا، من خلال التخطيط باستشراف المستقبل، اغتنام الفرص ومواجهة التحديات المرتبطة بالتغيير الديموغرافي ".

"المستقبل الذي نريد" (ريو20+)، يونيو 2012

عن مدد إقامة الوافدين في الدولة، إلا أنه ومن خلال تحليل بيانات التعداد السكاني لعام 2010 تبين أن 11% من الوافدين أقاموا في قطر لأكثر من 10 سنوات؛ والعديد منهم عاشوا مع عائلاتهم في مساكن نظامية. وهناك نسبة صغيرة أغلبها من العرب والآسيويين ولدوا وعاشوا في قطر. ويتوقع أن تستمر على المدى القصير التدفقات السكانية الكبيرة التي شهدتها قطر خلال السنوات الأخيرة، وذلك لتلبية احتياجات العمل في مشاريع البناء القادمة. أما على المدى المتوسط، فعلى الأرجح ستكون هناك تدفقات سكانية تخرج من قطر عند الانتهاء من المشاريع.

إن تدفقات العمالة الوافدة الضخمة التي زادت حجم سكان قطر لم يتم التنبؤ بها في رؤية قطر الوطنية 2030 أو في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، حيث دعت الرؤية إلى اختيار مسار تنمية يتوافق مع حجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة، وأوضحت أن إدارة النمو وتجنب التوسع غير المنضبط كان أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة. إلا أنه وعلى أرض الواقع، لم يكن هناك تقدم يذكر بالنسبة لإعادة الهيكلة المطلوبة للقوى العاملة غير القطرية من ناحية زيادة الأجور والارتقاء بمستوى المهارات.

ورغم أن النمو السريع للعمالة الوافدة يساهم في دعم النمو الاقتصادي المرتفع على المدى القصير، إلا أنه يؤثر سلباً على التخطيط التنموي من جانبي العرض والطلب، ويتسبب في زيادة نفقات القطاع العام، خاصة الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، فضلاً عن أنه قد يؤثر على حقوق الأفراد (الشكل 2-2).

ويدعو المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة الدول الى معالجة ديناميات السكان بطرق تنطوي على احترام لحقوق الإنسان وحمايتها. فالإنسان هو محور التنمية المستدامة لأنه المورد الأهم في أية دولة. وإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستدامتها ليسا كافيين، فتعزيز التنمية المستدامة يعتمد على نمو اقتصادي أشمل وتطبيق سياسات وبرامج سكانية قائمة على الحقوق. وإلا فالجهود المبذولة لخدمة الأعداد المتزايدة من السكان وزيادة الناتج الاقتصادي ستؤدي إلى تدهور خطير وتنمية غير مستدامة.

الشكل 2-1 سكان قطر بحسب الجنسية 2004-2014

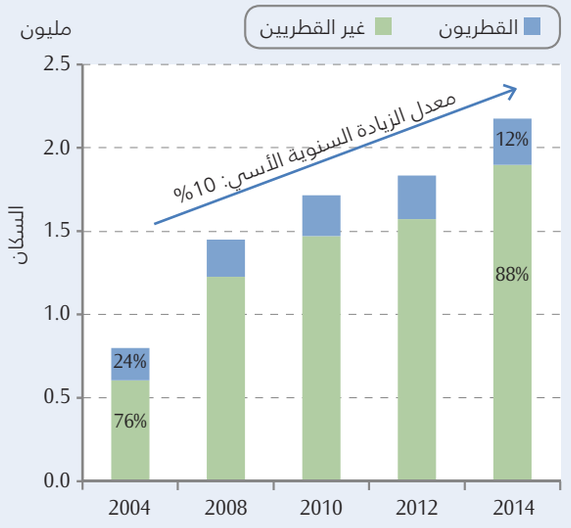

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2015a) وجهاز قطر للإحصاء (2010) .

الشكل 2-2 إن النمو السكاني المتسارع في قطر يخلق تحديات كثيرة بالنسبة للتخطيط الوطني والقطاعي

القطاعات	التحديات
الاجتماعي	ضغوط طلب هائلة على البنية التحتية الاجتماعية القائمة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمساكن المنخفضة التكلفة، فضلاً عن ارتفاع قيمة الأراضي.
الثقافي	زيادة احتمالات ضعف القيم الثقافية والهوية القطرية العربية والإسلامية التقليدية.
الاقتصادي	في حال غادرت أعداد كبيرة من العمالة الوافدة قطر بشكل مفاجئ لأي سبب من الأسباب، لن تخسر قطر قدراتهم الإنتاجية وتتأخر المشاريع فحسب، بل سيكون هناك انخفاض ثانوي في الاقتصاد بسبب خسارة إنفاقهم.
البيئي	حدوث تدهور بيئي كبير (مثل زيادة الازدحام المروري بما في ذلك المركبات الثقيلة، وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، واستمرار هذا التدهور إلى أن يتم توسيع البنية التحتية لتتناسب مع احتياجات السكان وتغير الأنماط السلوكية.
السلامة	مخاطر السمعة المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية؛ من حيث التساهل فيما يتعلق بسلامة المباني، وزيادة حوادث الطرق والإصابات، وضعف قدرات نظام العدالة الجنائية والمؤسسات الأخرى.

التقدم المحرز في التنمية البشرية

تدعو ركيزة التنمية البشرية لرؤية قطر الوطنية 2030 إلى مشاركة جميع سكان قطر في التنمية لتمكينهم من بناء مجتمع مزدهر وتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة. وقد وضعت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 برامج تشغيلية تهدف إلى توسيع الخيارات والفرص الفردية، من أجل الارتقاء بالتنمية البشرية والمساعدة على تفعيل حقوق الأفراد. ويمكن في هذا المجال استخدام دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لتقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه بالنسبة للتنمية البشرية في دولة قطر. وهذا الدليل عبارة عن مقياس ملخص ومركب يركز على ثلاثة أبعاد حاسمة للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، وإمكانية الحصول على المعرفة، والتمتع بمستوى معيشي لائق.

ومع ارتفاع دليل التنمية البشرية في قطر الذي بلغ 0.851 عام 2013، أصبحت قطر ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً في تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث ارتفع مؤشر التنمية البشرية من 0.811 عام 2000 إلى 0.851 عام 2013، بزيادة قدرها 5% خلال تلك الفترة. وقد تم إحراز هذا التقدم في عملية التنمية بشكل رئيسي نتيجة للجهود الحكومية والاستثمارات الرامية لتحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة للسكان. كذلك فقد ساهمت التحسينات الكبيرة في مستوى المعيشة، فضلاً عن زيادة متوسط العمر المتوقع مساهمة كبيرة في ارتفاع دليل التنمية البشرية.

ومع تبوئها لهذا المستوى المتميز في دليل التنمية البشرية، حلت قطر في المرتبة 31 من أصل 187 دولة عام 2013. ويمكن ملاحظة مدى تقدم قطر النسبي في دليل التنمية البشرية مقارنة مع الدول الخمس الأولى في العالم ودول مجلس التعاون الخليجي في الشكل 2-3. وضمن الأبعاد الثلاثة التي يشملها مؤشر التنمية البشرية، تبوأت قطر المرتبة الأعلى عالمياً في مؤشر الدخل القومي الإجمالي للفرد. وبالنسبة لمتوسط العمر المتوقع، وهو مؤشر يدل على المستوى الصحي، فقد حلت قطر في مرتبة أدنى بقليل من الدول الخمس الأولى. أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فإن قطر لا تزال بعيدة بشكل ملحوظ عن الدول الخمس الأولى في العالم، وهي تتطابق في ذلك إلى حد كبير مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي. ويعتبر التعليم أحد المجالات التي تجري فيها إصلاحات كبرى في سياق الطلبات المتزايدة على النظام التعليمي من قبل السكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس والذين تتزايد أعدادهم بشكل متسارع في الدولة.

ونظراً لأن دليل التنمية البشرية يقيس متوسط إنجازات التنمية البشرية في الدولة، فلا يمكن من خلاله معرفة إن كان هناك عدم مساواة في توزيع ثمار التنمية البشرية على السكان على الصعيد الوطني. وفي عام 2010 قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستحداث دليل تنمية بشرية معدل بعامل عدم المساواة الذي يأخذ في الاعتبار قياس عدم المساواة في كل من الأبعاد الثلاثة عبر خصم متوسط قيمة

الشكل 2-3

مقارنة معيارية لمدى تقدم قطر في مجال التنمية البشرية بالنسبة للدول الخمس الأولى في العالم وبالنسبة لبقية دول مجلس التعاون الخليجي

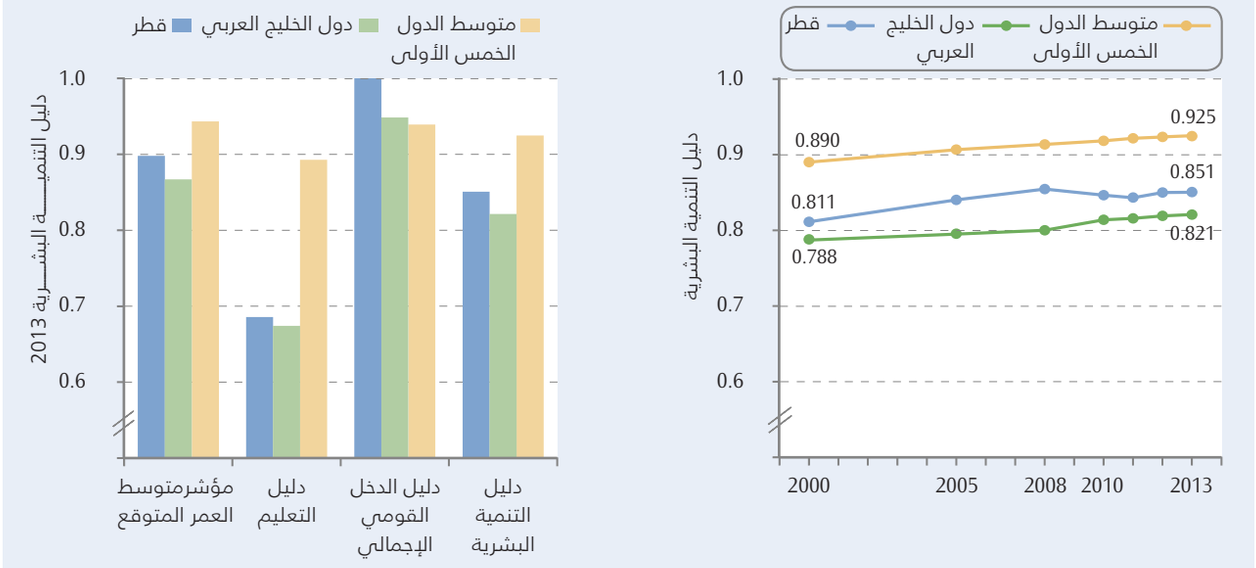

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

كل بعد تبعاً لمستوى عدم المساواة في هذا البعد. ويشكل الفرق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة مدى الخسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة، بحيث أنه كلما ارتفع مستوى عدم المساواة قابلته خسارة أكبر في التنمية البشرية. وإذا ما أخذنا عدم المساواة بعين الاعتبار، فسنجد أن ترتيب قطر في دليل التنمية البشرية ينخفض قليلاً (الإطار 2-1).

إن التنمية عملية شاملة تهدف إلى التحسين التدريجي والمنتظم لرفاه الأفراد، كما تهدف إلى تحقيق التوزيع العادل والمنصف لمنافعها من أجل تحسين رفاه جميع الناس، ولاسيما الضعفاء منهم. ويعتبر دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة أداة لتقييم مدى استفادة كافة الفئات السكانية من التنمية البشرية. وبالنسبة لدولة قطر، يظهر التحليل الحاجة إلى المزيد من الاهتمام لتضييق الفوارق في الدخل والتعليم.

في محاولة لتفسير المعلومات الإحصائية عن التنمية البشرية من منظور الحقوق، فإن التحليل الذي سيأتي في هذا الفصل لعدد من المؤشرات المختارة يشتمل على: (1) التحركات في المعدلات الوطنية خلال فترة محددة من الزمن؛ (2) معرفة ما إذا كان هناك تقدم في وضع مجموعات معينة؛ (3) تحديد ما إذا كانت الفوارق بين المجموعات قد اتسعت أو ضاقت. وفي هذا الجزء سيتم التركيز على جميع الأفراد، وخاصة المجموعات السكانية الفرعية، ما لم يُنص على خلاف ذلك. وسيتم في الأجزاء اللاحقة تحليل مؤشرات منفصلة للقطريين وغير القطريين بشكل مستقل. وسيشمل هذا التحليل في الفصول اللاحقة النساء، والأطفال، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة.

بالنسبة للحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية:

الإطار 2-1 دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المسواة (IHDI)

حتى تاريخ اليوم لم تشر تقارير التنمية البشرية العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة في قطر نظراً لعدم وجود بيانات مسحية. إلا أن ذلك أصبح ممكناً بعد أن توافرت مؤخراً بيانات عن نفقات ودخل الأسرة في قطر للفترة 2012-2013.

وقد أدى تعديل عامل عدم المساواة في دليل التنمية البشرية لدولة قطر إلى فقدان الدليل 17.5% من قيمته، وذلك من 0.851 إلى 0.702، وبالتالي تراجع ترتيبه العالمي سبع مراتب من 31 إلى 38 (جدول الإطار 1). ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى ارتفاع نسبي لمستوى عدم المساواة في الدخل القومي الإجمالي وفي مجال تطوير التعليم، حيث كانت نسبة خسائرهما الفردية 24.7% و 20.7% على التوالي. أما الخسارة في مؤشر الصحة فكانت أقل بنسبة بلغت 6% (جدول الإطار 2).

جدول الإطار 1: الفروق بين دليل التنمية البشرية (HDI) ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (IHDI) والترتيب لعام 2013

المؤشر	دليل التنمية البشرية HDI	دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة IHDI	التغير الحاصل بعد التعديل
القيمة	0.851	0.702	0.149-
المرتبة	31	38	7-

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014a) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

جدول الإطار 2: خسارة دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة حسب العناصر لعام 2013

العنصر	الخسارة (%)
متوسط العمر المتوقع	6.0
التعليم	20.7
الدخل القومي الإجمالي	24.7
الإجمالي	**17.5**

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014a) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

- ارتفع نصيب الفرد من النفقات الصحية الوطنية في قطر أربعة أمثال بين عامي 1995 و 2012، مع استحواذ قيمة تَعادل القوة الشرائية للفرد بالدولار الأمريكي على الترتيب الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن النفقات الصحية الوطنية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي تتراوح ما بين 1.9% و 2.6% هي الأدنى في الوقت الراهن بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بشكل ملحوظ عند الرجال القطريين من 70.2 سنة عام 1997 إلى 76.5 سنة عام 2013. وكان الوضع مشابهاً عند النساء، حيث ارتفع المتوسط من 74.1 سنة إلى 80.9 سنة. وبقيت الفجوة بين الجنسين في متوسط العمر المتوقع لصالح الإناث بحوالي أربع سنوات على حالها تقريباً.
- استمرت نسبة الولادات بحضور و إشراف قابلات ماهرات بمعدل 100% منذ فترة التسعينيات وحتى الآن.
- لم يتم تحقيق النسبة المطلوبة لتنظيم الأسرة، حيث بلغت 6% عام 2012، وهي أقل من معدل دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن نسبة انتشار وسائل منع الحمل بين النساء القطريات المتزوجات والتي بلغت 38% عام 2012 تبقى منخفضة مقارنة مع دول أخرى في المنطقة، مثل البحرين والكويت (الشكل 2-4)، وهذا يدل على الرغبة المستمرة لدى الأزواج القطريين في الحصول على أسرة كبيرة نسبياً، وهو بدوره يتوافق مع السياسة الوطنية للسكان في دولة قطر والتي تستهدف تحقيق معدل نمو مرتفع بين السكان القطريين.
- تناقص عدد أسّرة المستشفيات لكل 10,000 نسمة من 20.3 سريراً عام 2003 إلى 12.6 سريراً عام 2011 نتيجة الارتفاع الحاد في عدد العمال الوافدين إلى الدولة، وهذا يشكل مصدر قلق من منظور الحق في الصحة. ويتم حالياً بناء عدة مستشفيات جديدة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة بشكل أفضل.
- منذ عام 1990 أصبح الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي متوفراً للجميع.

في مجال التعليم:

- ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في قطر بشكل ملحوظ من 8% عام 2001/2000 إلى 10% عام 2014/2013. وبلغت النسبة المئوية لنفقات التعليم 3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014/2013، وهو ما يجعل قطر أفضل من بقية دول مجلس التعاون الخليجي؛ إضافة إلى أن النفقات للطالب الواحد هي أيضا من بين أعلى المعدلات.
- بلغ صافي معدل التحاق البنين في التعليم الابتدائي نحو 94% في عام 2012 مقارنة مع 90% عام 2008. وهو حالياً في مستوى مقارب للفتيات بعد أن كان أقل بكثير منهن قبل عام 2000.
- ارتفع مستوى القراءة والكتابة العام للسكان القطريين في سن 15 وما فوق إلى 95% عام 2010 مقارنة مع 89% عام 2001. أما في سن 15-24 فقد بلغت النسبة أكثر من 99% لكل من الذكور والإناث عام 2010.
- ارتفعت نسب القيد الإجمالية في التعليم العالي للذكور القطريين من 22% عام 2002/2001 إلى 37% عام 2013/2012. أما القطريات فارتفعت نسبة قيدهن من

الشكل 2-4 نسبة انتشار وسائل منع الحمل في قطر مقارنة مع بقية دول مجلس الخليج

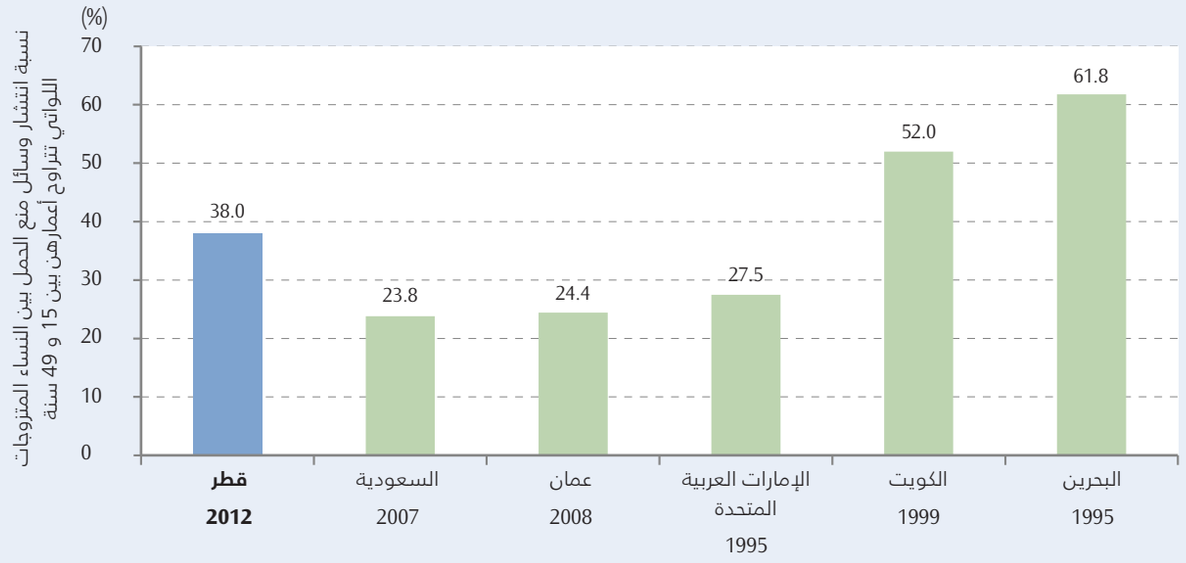

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014b)؛ الأمم المتحدة (2013b).

44% إلى 72% خلال المدة نفسها.

- ارتفعت النسبة المئوية للقطريات الحاصلات على مؤهلات عليا مقارنة مع نظرائهن من الرجال. ومع ذلك، فغالباً ما تواجه المرأة القطرية الحاصلة على تعليم عالٍ بعض الصعوبات عندما يتعلق الأمر بالعثور على وظيفة تتناسب مع قدراتها سواء في القطاع الحكومي أم الخاص (الفصل الثالث).

في مجال القوى العاملة والدخل:

- تجزأت سوق العمل في قطر حيث يعمل معظم القطريين في القطاع العام، ومعظم غير القطريين في القطاع الخاص بأجور منخفضة نسبياً. وشكل القطريون بمجملهم ما نسبته 6% فقط من القوى العاملة عام 2013 مقارنة مع 14% عام 2001.
- ارتفع معدل مشاركة القوى العاملة، وهو مؤشر رئيسي في إطار حقوق الإنسان، لدى كل من الرجال والنساء والقطريين وغير القطريين على حد سواء خلال الفترة 2001-2013. ومع ذلك تبقى معدلات المشاركة أعلى بكثير لدى الرجال والنساء غير القطريين نظراً لأن السكان غير القطريين يمثلون العمالة الوافدة التي تقيم في قطر بشكل أساسي بناءً على عقود عمل.
- نما متوسط ووسيط الدخل المعدل للأسرة القطرية بنسبة 21% خلال الفترة 2006 - 2013. ويعتبر معدل دخل الفرد الراشد المكافئ قياساً أفضل لمستوى رفاه الفرد من قياس إجمالي دخل الأسرة المعيشية . وبلغت معدلات نمو النفقات المتوسطة والوسيطة المكافئة 11.2% و 16% لنفس الفترة.
- ضاق التفاوت في الدخل بين القطريين حسب قياس مُعامل جيني إلى 0.27 عام 2013/2012 مقارنة مع 0.29 عام 2007/2006، علماً بأنه كلما اقتربت قيمة معامل جيني من الصفر كلما كانت هناك مساواة أكبر في توزيع الدخل على السكان. وبناءً على هذا القياس، يلاحظ أن معدل عدم المساواة في الدخل في قطر أعلى مما هو عليه في دول أخرى مثل الدانمارك (0.25)، والسويد (0.26)، وفنلندا (0.26)، وبلجيكا (0.26)، إلا أنه أقل من المملكة المتحدة (0.34)، والولايات المتحدة (0.38)، حيث التفاوت في الدخل أكبر.

القطريون: التقدم المحرز والتحديات

إن معظم مؤشرات التنمية البشرية لدى السكان القطريين، مثل معدل وفيات الرضع والأطفال، ووفيات الأمهات، ومحو الأمية، والالتحاق بالمدارس، وحصول الجميع على المياه والصرف الصحي، ومشاركة القوى العاملة من الذكور والإناث، تظهر جميعها مكاسب قوية على المدى الأطول. وتعكس هذه المكاسب إلى درجة كبيرة ما تم إحرازه من تقدم بالنسبة لـ "الحق في التنمية" من خلال خطط وسياسات وبرامج محورها الناس وتدعمها زيادة كبيرة في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية. وسيتم في الجزء التالي استعراض بعض القضايا الرئيسة حول التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، والعمالة، والدخل) والتحقيق التدريجي لـ "الحق في التنمية" بالنسبة للقطريين.

الصحة

يشكل السكان الأصحاء أساس المجتمع، ويعتبرون أمراً حتمياً لإحراز تقدم في التنمية البشرية المستدامة. وتؤثر خيارات أنماط الحياة الحديثة سلباً على رفاه السكان. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة القطريين الذين يدخنون (التبغ أو الشيشة) من 13.1% عام 2006 إلى 16.4% عام 2012. إلا أن ارتفاع معدل انتشار مرض السكري لا يزال يشكل تحدياً صحياً خطيراً، على الرغم من انخفاضه بشكل طفيف خلال الفترة 2008-2012، إضافة إلى انتشار السمنة، وأمراض نمط الحياة الأخرى. وقد ارتفعت نسبة انتشار السمنة بين السكان القطريين من 40% عام 2006 إلى 41.1% عام 2012. ويشير الاتحاد الدولي لمرض السكري إلى أن قطر تعتبر من أعلى الدول بالإصابة بمرض السكري في المنطقة.

وانخفض بشكل ملحوظ عدد الوفيات لكل 100,000 قطري بسبب الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية خلال الفترة 2008-2012، لكنه يبقى أقل بكثير من الدول الخمس الأولى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (الشكل 2-5).

وإدراكاً منها لتغير نمط الأمراض، أولت السياسة الصحية في قطر اهتماماً متزايداً للرعاية الصحية الوقائية. ونفذت عدة حملات وقائية من أجل زيادة الوعي العام وتحسين مستوى رفاه الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالأمراض المزمنة والأمراض المتعلقة بأنماط الحياة.

التعليم

تحرص دولة قطر بشدة على حصول جميع البنين والبنات على تعليم نوعي على جميع المستويات. وتعتبر الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بصافي معدلات التحاق البنات بالمدارس الابتدائية أعلى من الأولاد (الشكل 2-6)، إضافة إلى أن عدد القطريات فاق عدد الذكور القطريين في الالتحاق بالتعليم العالي بنسبة 5 إلى 2.

العمالة والأجور

تظهر معدلات مشاركة القوى العاملة زيادات لكل من القطريين و القطريات، حيث ازدادت مشاركة القوى العاملة من الإناث بشكل كبير من 27.4% عام 2001 إلى 34.7 عام

الشكل 2-5 عدد الوفيات لكل 100,000: مقارنة قطر مع الدول الخمس الأولى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

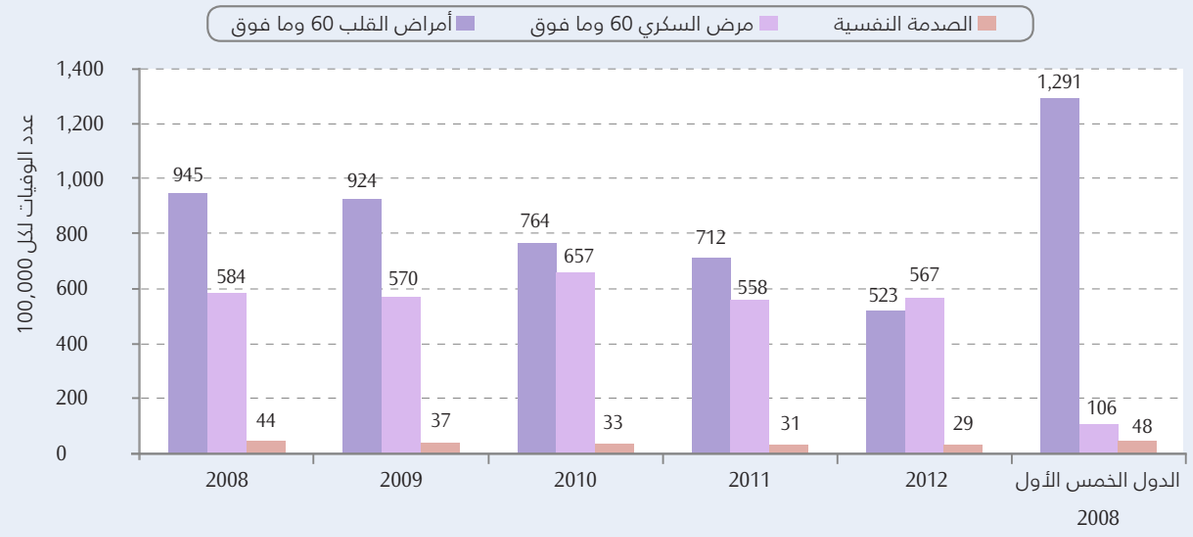

ملاحظة:* ترجع البيانات إلى المتوسطات المتحركة لثلاث سنوات.
المصدر: المجلس الأعلى للصحة (2013a) ومنظمة الصحة العالمية (2011) .

الشكل 2-6 نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية حسب الجنس، قطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي

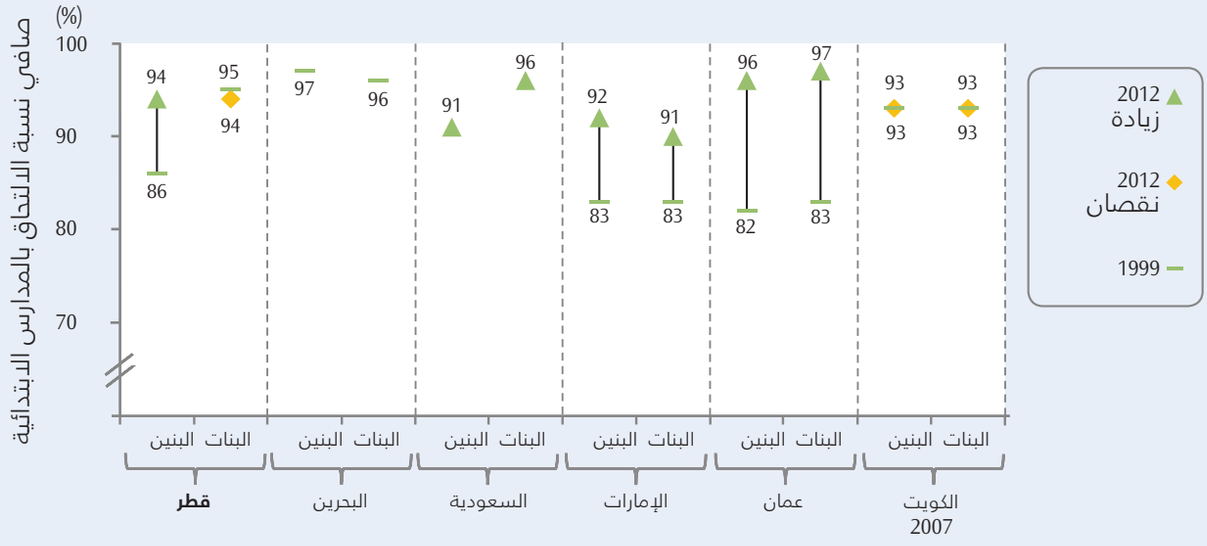

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2015b)، اليونسكو (2015).

2013، مما يعكس ارتفاع مستوى التعليم، وزيادة فرص العمل بشكل كبير في جميع القطاعات (الشكل 2-7). ومع ذلك، مازالت مشاركة الإناث لا تتجاوز نصف معدل مشاركة القطريين الذكور، وأقل بكثير من مشاركة النساء في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلى الرغم من أن معدل البطالة في قطر منخفض جداً مقارنة بالمستويات الدولية، إلا أنه يبقى مرتفعاً نسبياً بين الشابات، ولاسيما اللواتي يسعين للحصول على أول وظيفة بعد الانتهاء من التعليم الثانوي أو الجامعي (الشكل 2-8). وتلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً كبيراً في التأثير على قرار الشابات حول الاستفادة من فرص العمل المتاحة، ولاسيما في القطاع الخاص.

ولقد تقلصت الفجوة بين أجور الرجال القطريين والنساء القطريات مع مرور الوقت، رغم أنها لا تزال شاسعة بين جميع الفئات المهنية. وارتفعت نسبة أجور القطريات إلى أجور القطريين الذكور من 0.66 عام 2006 إلى 0.75 عام 2013، حيث أن هذا التوجه المتزايد نحو مزيد من المساواة في الأجور بغية تحسين حقوق المرأة، يمكن أن يلاحظ بين الفئات المهنية مثل المهنيين، والفنيين، والمتخصصين المساعدين، وكذلك بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين (الشكل 2-9).

الشكل 2-7 معدلات مشاركة القطريين في قوة العمل 2001-2013

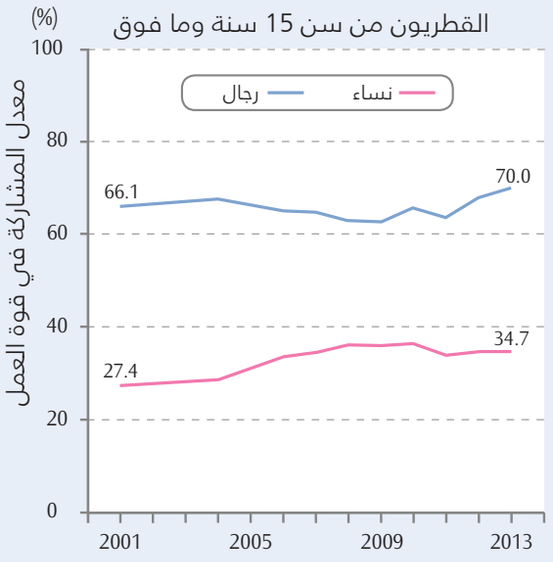

المصدر : وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014c) وجهاز قطر للإحصاء (2005، 2011، 2013a).

الشكل 2-8 معدلات بطالة منخفضة عموماً، لكنها أعلى بين الشابات القطريات.

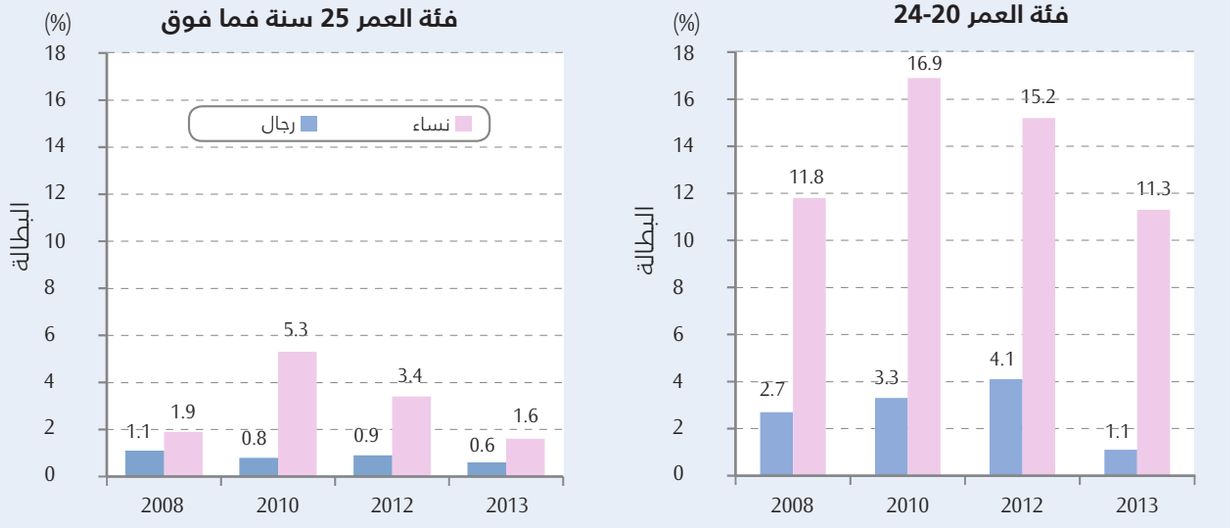

المصدر : وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014c) وجهاز قطر للإحصاء (2011، 2013a).

الشكل 2-9 **نسبة أجور النساء القطريات إلى أجور الرجال القطريين حسب المهنة**

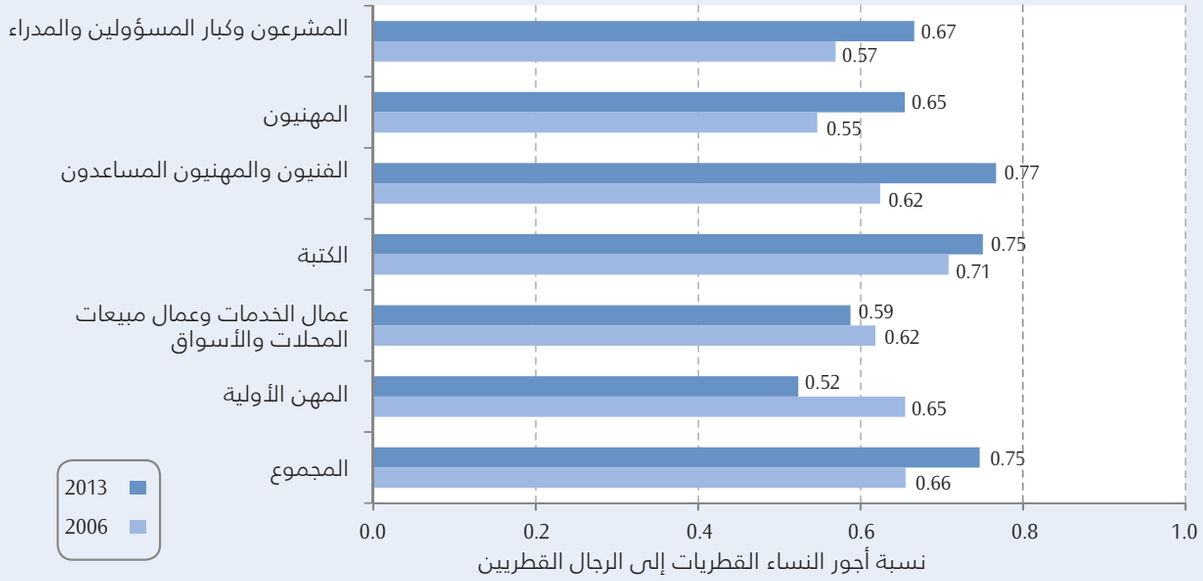

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء (2014c)؛ جهاز قطر للإحصاء (2007) .

ملامح الدخل

تضاعفت المداخيل الحقيقية للأسر القطرية بين عامي 2007/2006 و 2013/2012. وفي كل من هاتين الفترتين شكلت الرواتب ثلثي دخل الأسرة. وبالنسبة للشريحة العشرية السفلى من الأسر، كانت التحويلات من الحكومة أهم مصدر للدخل بعد دخل التوظيف.

ينبغي على "الحق في التنمية" أن يسلط الضوء بالضرورة على الجماعات الضعيفة/المحرومة، أي الأفراد والمجموعات التي لم تتحقق كليا حقوقها الإنسانية. وبما أن اقتصاد دولة قطر يتسم بأداء قوي ومستمر، إضافة إلى ارتفاع مستويات الدخل فيها المتأتي من قاعدة مواردها الطبيعية الهيدروكربونية، فإنها لا تعاني من آلام الفقر المدقع. لكن ولتلبية احتياجات المحرومين والمستضعفين، اعتمدت استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 خط الفقر النسبي الوطني للمساعدة على تحديد الحد المالي الأدنى للحماية الاجتماعية للقطريين، وتحديد الخصائص الأساسية للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. ويعمل خط الفقر النسبي على قياس مدى انتشار حالات الدخل المنخفض (أو الإنفاق) وشدتها عن طريق استخدام عتبة 50% للوسيط المكافئ لدخل الأسر المعيشية، حيث أنه من المهم أن يتم تعديل دخول الأسر المعيشية لإظهار التباينات على مستوى حجم الأسرة المعيشية وتركيبتها – فاستخدام الدخل أو متوسط دخل الفرد لا يعبر بدرجة كافية عن رفاه الأسر المعيشية.

وقد عانى ما يقارب عُشُر الأسر المعيشية القطرية من الفقر النسبي. فخلال الفترة من عام 2007/2006 إلى عام 2013/2012، لم يتغير معدل الفقر النسبي للأسر المعيشية القطرية إلى حد كبير، وبلغ 9.3% و 9.8% خلال هاتين الفترتين على التوالي. ورغم ذلك، فقد ارتفع معدل الأطفال الذين يعيشون في فقر نسبي من 13.4% من عام 2007/2006 إلى 15.2% خلال الفترة من العام 2012 /2013. وتتميز الأسر المعيشية القطرية ذات الدخل المنخفض باعتنائها بعدة معالين، وتدني مستوى تعليم رب الأسرة، حيث غالبا ما يكون زوجة مطلقة، أو شخصا ذا إعاقة. وتعتبر معدلات الفقر النسبي أكثر ارتفاعا عند الأسر المعيشية التي يعمل فرد واحد من أفرادها فقط.

إن 55% من الأسر المعيشية الفقيرة نسبيا قريبة من عتبة دخل سنوي منخفض مقداره 153,095 ريال قطري، ولكن معظم هؤلاء الفقراء ينفقون في المتوسط أكثر مما يكسبون (جدول 2-1) ويمكن أن يؤدي هذا إلى استنفاد المدخرات السابقة، أو زيادة الديون التي يمكن أن تُحدِث مشاكل في المستقبل لهذه الأسر المعيشية.

الفروق المكانية

إن النظر إلى بيانات التنمية البشرية من خلال منظور الحقوق، يستوجب تجاوز المؤشرات التجميعية الوطنية إلى مستويات دون الوطنية. ولقد تم اجراء دراسة مكانية خاصة تستخدم التحليل المتعدد التفاوت من قِبل إدارة التنمية الاجتماعية بشأن الفوارق الموجودة في الرخاء الاجتماعي بين القطريين على المستويات المحلية (المناطق)، وذلك عن طريق استخدام بيانات تفصيلية من تعداد السكان للعام 2010.

جدول 2-1 **الأسر الأقل دخلا أنفقت أكثر مما كسبت 2013/2012**

الدخل المكافئ لِأقل عشيري (ر.ق)	متوسطات موارد الأسرة			نسبة التوفير (%)	التكرار (%)
	الدخل (ر.ق)	الإنفاق (ر.ق)	التوفير (ر.ق)		
أقل من 80,000	328,473	400,142	71,669-	21.8-	9.1
100,000–80,000	416,679	520,104	103,424-	24.8-	13.6
120,000–100,000	409,505	435,933	26,427-	6.5-	21.8
140,000–120,000	534,528	521,961	12,567	2.4	31.6
153,095–140,000	527,697	497,859	29,838	5.7	24.0
جميع الأسر الفقيرة	470,912	486,124	15,212-	3.2-	100.0 *(4,045)*

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الاحصاء (2014f) .

وكانت هذه الدراسة محاولة أولى لفحص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية دون الوطنية لدى السكان القطريين، وكذلك لقياس التغيرات عبر مرور الوقت. وركزت هذه الدراسة على 35 منطقة من أصل 91 منطقة تخطيط جغرافية (أصغر مناطق التخطيط الإداري) والتي تحتوي على 95% من سكان قطر.

وتم بناء دليل جديد للرخاء الاجتماعي باستخدام متغيرات مختارة من تعداد عام 2010، وذلك من خلال استخدام تحليل المكون الرئيسي. واختيرت متغيرات دليل الرخاء الاجتماعي بحيث تعكس ثلاثة أبعاد رئيسية للرفاء الاجتماعي، هي:

- \التمكين: قدرة الأفراد للوصول إلى المعلومات والتواصل على الصعيد العالمي قياسا بنسبة القطريين الذين يستخدمون الإنترنت.
- \الحالة \الاجتماعية: الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد قياسا بنسبة القطريين من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر في المهن الفنية والعالية المستوى.
- \المعرفة: التعليم والمهارات لدى الأفراد قياسا متغيرين (أ) النسبة المئوية للقطريين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 و لديهم تحصيل جامعي و(ب) نسبة القطريين في الفئة العمرية (10 سنوات فما فوق) الذين يعرفون القراءة والكتابة، حيث يعمل المتغير الأول (أ) على حصر التحصيل الدراسي للجيل الأصغر سناً والذي أكمل تعليمه، بينما يعكس المتغير (ب) قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في مجتمع حديث إضافة إلى المساهمة في الاقتصاد الحديث.

ومن ثم استخدام دليل الرخاء الاجتماعي لتصنيف ال 35 منطقة و إدراجها في ثلاث مجموعات تمثل واحدة ازدهارا عاليا، والأخرى متوسطا، إضافة إلى المجموعة الثالثة التي تمثل ازدهارا منخفضا (خريطة 2-1). وتبين أن دليل الرخاء الاجتماعي مقياس قوي بعد اختباره على بيانات تعداد عام 2004، وعلى بيانات الدخل المأخوذة من مسح القوى العاملة السنوي.

وتتركز المناطق الثماني الأعلى في دليل الرخاء الاجتماعي في مدينة الدوحة، بينما تنتشر المناطق الثماني الأخرى التي سجلت أدنى مستويات على دليل الرخاء الاجتماعي في أربع بلديات (خريطة 2-1). وتتواجد منطقتان ذات مستوى متدنّ على دليل الرخاء الاجتماعي عند أطراف ما يسمى بالدوحة القديمة، وأخرى في منطقة "الشمال"، وتتواجد المناطق الخمس الأخرى في الحزام المتاخم والفاصل لبلديتي الريان والوكرة. وتنتشر المناطق المتبقية وعددها 15 والتي سجلت مستويات متوسطة على دليل الرخاء الاجتماعي عبر بلديات قطر السبع.

ومن السمات البارزة، وجود تفاوت كبير بين المجموعات الأدنى والأعلى من المناطق في متغيرات المهن العليا والتعليم العالي واستخدام الانترنت. وهنا نجد منطقة "مبيريك" التي تبرز على أنها ليست الأكثر حرمانا فقط، بل إنها تتخلف كثيراً عن مناطق أخرى في الربع الأدنى مستوى من المناطق.

وتُظهر المناطق الثماني الأدنى مستوى، والتي تحتوي على قرابة 88 ألفا (36%) من مجموع القطريين في العام 2010، تفاوتات في متوسط الدخل الشهري من العمل الذي يقل بمبلغ 4,000 ريال عن أدنى دخل في المناطق الأعلى في دليل الرخاء الاجتماعي وعلى نحو مماثل فإن مستويات البطالة تعتبر أعلى بكثير.

وبالتالي فإن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة تُظهر أن هناك فرقا شاسعا بين القطريين الذين يعيشون في المناطق الأكثر تحضرا في قطر والمناطق الأخرى غير الحضرية على صعيد الرفاه الاجتماعي. وهناك فجوات في مجموعة واسعة من المتغيرات الاجتماعية والسكانية والاقتصادية والتي لها آثار على السياسات والبرامج – فيما يخص إنشاء المرافق التعليمية وملحقاتها (بما في ذلك مرحلة ما قبل المدرسة)، و المرافق الصحية والمجتمعية والتوظيف، وكذلك الخدمات العامة والمواصلات على سبيل المثال.

الخريطة 2-1 **دليل الرخاء الاجتماعي في مناطق مختارة، 2010**

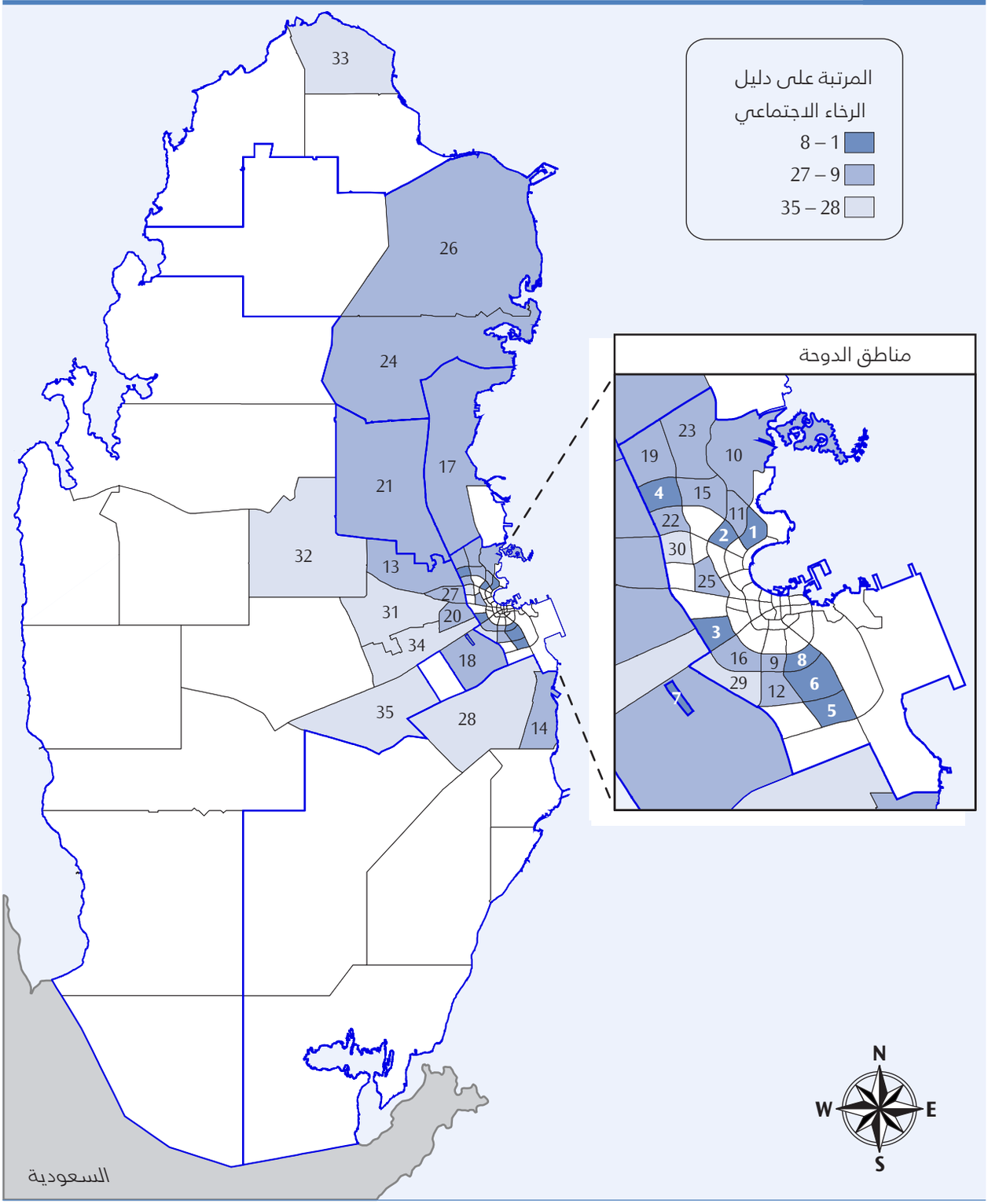

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي(2012a).

غير القطريين: التقدم المحرز والتحديات

من السمات المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي هي وجود أعداد كبيرة من المغتربين والذين يشكلون نسباً كبيرة من مجموع سكانها، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن قطر تتصدر قائمة الدول ذات الحصة الأعلى من السكان الأجانب مقارنة بمجموع السكان (شكل 2-10)، حيث يشكل السكان غير القطريين حوالي 87% من مجموع السكان. ومعظم السكان الأجانب هم من العمال، حيث يشير هذا المنحى إلى المساهمة الكبيرة التي يقدمونها في النمو الاقتصادي ولتحقيق التنمية الوطنية لدولة قطر.

ارتفع العدد الإجمالي للعمالة الوافدة بين عامي 2004 و2013 من 0.4 مليون إلى 1.4 مليون، ممثلة بذلك نسبة نمو قدرها 14.7% سنويا. وشكل الذكور حوالي 89% من إجمالي الوافدين، وهم يعملون في جميع قطاعات الاقتصاد، بل ويهيمنون عددياً على القطاعين الخاص والمختلط وعلى قطاع الشركات الحكومية. وحتى في القطاع العام نجد بأن العمالة الوافدة تشكل ما يقارب نصف جميع العاملين.

وفي العام 2013 كان ما يزيد على 70% من مجموع 1.4 مليون وافد يعملون في مهن تتطلب عمالة شبه ماهرة أو غير ماهرة (جدول 2-2). أما بين الذكور، فإن الجزء الأكبر من العمال ذوي المهارة الأقل يشتغلون في مجال البناء (شكل 2-10) وبدرجة أقل في وظائف البيع بالتجزئة والضيافة، في حين تتركز الغالبية العظمى من العاملات ذوات المهارة المتدنية في العمالة المنزلية. وتركز الأقسام التالية في المقام الأول

الشكل 2-10 قطر لديها أعلى نسبة من الوافدين الدوليين

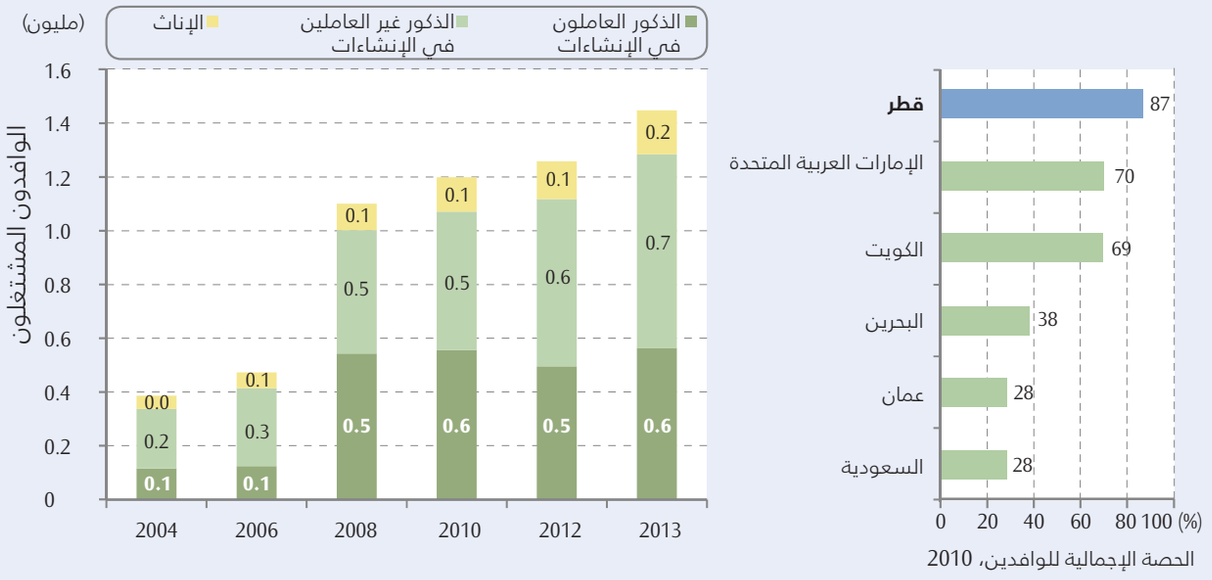

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء (2014c)؛ جهاز الإحصاء (2013a,2011,2005)؛ منظمة إسكوا (2012).

الجدول 2-2 توظيف غير القطريين حسب مستوى المهارة، 2013

مستوى المهارة	الذكور (%)	الإناث (%)	المجموع (%)
عالية المهارة	14.8	24.7	15.9
ماهرة	11.5	18.4	12.3
شبه ماهرة	54.4	0.2	48.3
غير ماهرة	19.2	56.7	23.5
المجموع	100	100	100
العدد	1,284,992	163,169	1,448,161

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والاحصاء (2014a).

على القضايا الحقوقية التي تمس العمال الأجانب، مع التركيز بشكل خاص على هذه الفئات من العمال الأجانب.

الأحكام الدولية للعمال المهاجرين

يقضي قانون حقوق الإنسان باعتبار معاملة العمال المهاجرين (الوافدين) على أنهم متعاقدون مستقلون ذوو شخصية قانونية، ويتمتعون بحرية الاختيار، والدخول في علاقات عمل متبادلة المنفعة مع جهات عملهم، حيث يتم تحديد حقوق ومسؤوليات كلا الطرفين بشكل واضح ومحمي من قِبل القانون. وتضمن القوانين الدولية الحقوق الإنسانية الأساسية نفسها لكل من المواطنين وغير الموطنين على حد سواء. وبالرغم من هذا، نجد أن المواطنين يتمتعون بحقوق وامتيازات إضافية بحكم جنسيتهم، في حين يجب أن يتمتع العمال المهاجرون كذلك بحماية خاصة إضافة إلى ضمان بعض الحقوق التي يمكن أن يُساء استخدامها بسبب علاقات القوة غير المتكافئة، وكونهم غير مواطنين.

على سبيل المثال تشمل الحقوق التي تتعلق بالعمال المهاجرين أن يكونوا أحرارا من العبودية والاسترقاق بما في ذلك العمل القسري، والمساواة أمام القانون، والحماية من التمييز، والشخصية القانونية والحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية ورفع دعوى أمام القضاء، والتحرر من الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وحرية التنقل والإقامة، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات إضافة إلى الضمان الاجتماعي.

وقد تم الترويج لحقوق المهاجرين من قِبل منظمة العمل الدولية وذلك في جهودها الرامية إلى توفير "حماية مصالح العمال عند استخدامهم في بلدان غير بلدانهم". وتم كذلك التأكيد على هذا في اتفاقيات منظمة العمل الدولية مثل إعلان 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وفي الآونة الأخيرة نصت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 92 لعام 2004 على أنه "يتعين على أي تعاقد منصف لجميع العمال المهاجرين أن يرتكز على نهج قائم على الحقوق، وفقا لمعايير العمل الدولية القائمة ومبادئ منظمة العمل الدولية". وتوفر اتفاقيات منظمة العمل الدولية إطارا معياريا وقانونيا لحماية حقوق العمال المهاجرين".

وتتراجع دولة قطر عن أغلب دول مجلس التعاون الخليجي وعن دول أخرى من حيث التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية (جدول 2-3). واستهدفت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 زيادة من 6 إلى 20 في عدد اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي ينبغي على الدولة توقيعها بحلول عام 2016. ورأت الاستراتيجية أن تحسين حقوق العمل لن يفيد العاملين فقط، بل سيعمل على تعزيز صورة البلد على المستوى العالمي باعتباره بلداً رائداً وتقدمياً. وتتوخى استراتيجية التنمية الوطنية التوقيع والمصادقة، على وجه الخصوص، على الاتفاقيات الثلاث الأساسية المتبقية والتي تتعلق بالحرية النقابية والمفاوضة الجماعية.

للدول الحق السيادي في تحديد نظمها وعملياتها الاقتصادية وصياغة قانون الهجرة الخاص بها، ورغم ذلك يتعين عليها أن تقوم بذلك وفقا للمعايير وأفضل الممارسات الدولية، لا سيما المعايير الواردة في المعاهدات و الاتفاقيات التي وقعتها وصادقت عليها.

الدستور الوطني و الإطار القانوني

هناك عدة أحكام في الدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004 وضعت لحماية حقوق غير المواطنين، والتي تميز بين الحقوق الممنوحة "للمواطنين" و"الأشخاص". وينص الدستور الدائم في مادته السادسة على أنه يتعين على الدولة أن تحترم المواثيق والاتفاقيات الدولية وأن تسعى لتنفيذ جميع المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها.

الجدول 2-3 **اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها حسب الدولة، 2013**

الدولة	أساسية (8)	إدارية (4)	فنية (177)	المجموع
الكويت	7	2	10	19
المملكة العربية السعودية	5	1	9	15
البحرين	5	1	4	10
الإمارات العربية المتحدة	6	1	2	9
قطر	**5**	**1**	**0**	**6**
عمان	4	0	0	4
فنلندا	8	4	88	100
جنوب إفريقيا	8	2	16	26

المصدر: منظمة العمل الدولية (2013).

وتنص المادة رقم 30 من الدستور الدائم على أن العلاقة التي تجمع بين العامل وصاحب العمل يجب "أن تقوم على المثل العليا للعدالة الاجتماعية" وأن ينظمها القانون. وتنص المادة رقم 35 على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، و أنه لا يجوز أن يكون هناك أي تمييز بينهم بسبب الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الديانة. وتنص المادة رقم 36 على "أن الحرية الشخصية مكفولة، ولا يجوز القبض على إنسان أو حبسه، أو تفتيشه، أو تحديد إقامته، أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفقا لأحكام القانون". ولا يجوز أن يتعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة المهينة.

لا يسمح قانون العمل القطري رقم 14 لعام 2004 للعمال الوافدين بتشكيل جمعيات أو نقابات أو المشاركة في المفاوضة الجماعية، وهذا يتعارض مع اتفاقيات العمل الدولية، وكذلك مع روح الإعلان عن الحق في التنمية الذي يدعو إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة والمعنيين في التنمية.

تندرج الأمور المتعلقة بالعمال الأجانب ضمن اختصاص قانون الكفالة لعام 2009، وهو الذي ينظم دخول الوافدين وخروجهم إضافة إلى إقامتهم وكفالتهم. وبموجب هذا القانون، كل وافد يحتاج إلى كفيل للحصول على تأشيرة دخول لدولة قطر، ولا يجوز له مغادرة البلاد سواء بشكل مؤقت أم دائم إلا عند طلب تصريح خروج يتم منحه من طرف الكفيل[1]. وينظم قانون العمل لعام 2004 شروط استخدام جميع العاملين، عدا ست فئات تم استثناؤها وتشمل العمالة المنزلية والعمالة المؤقتة.

نظام الكفالة

يخضع دخول العمال الأجانب إلى قطر إلى قانون الكفالة، حيث ينظم هذا الأخير العلاقة بين أصحاب العمل والعمال الأجانب الذين يكونون مرتبطين من الناحية القانونية مع الكفلاء وأصحاب العمل من خلال تصاريح وعقود العمل. ويمنع قانون الكفالة العمال الأجانب من تغيير أصحاب العمل أو مغادرة دولة قطر دون الحصول على موافقة الكفيل، وبالتالي هذا ما يتيح المجال لأصحاب العمل لاستغلال الموظفين وحرمانهم من حقوقهم.

ويتعين على الوافدين البقاء لدى صاحب العمل ما لم يحصلوا على شهادة عدم الممانعة أو تنازل منه. ويتعين على أصحاب العمل تبليغ وزارة الداخلية عن الوافدين الهاربين. وبالنسبة للوافدين الذين يتركون أصحاب عملهم دون الحصول على شهادة عدم الممانعة يتم اتهامهم بالهروب و يسمون عمالة هاربة (كريبو، 2014) ، مما يجعلهم يواجهون مخاطر فقدان تصاريح إقاماتهم، وتحميلهم غرامات مالية، إضافة إلى تعرضهم للسجن والترحيل. ويمكن أن يرقى هذا النظام الى مصاف العمل القسري كما تعرّفه الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية.

وبالرغم من أن حجز جوازات السفر من قبل الكفلاء يعتبر غير قانوني وذلك بموجب قانون الكفالة لعام 2009، إلا أن هذا الأخير لا يتم إنفاذه (كريبو، 2014) بشكل فعال. -هناك بعض اللوائح القانونية التي تسمح بتغيير الكفيل في حالات معينة –. وكون صاحب العمل يدفع المال من أجل استقدام عامل أجنبي، يتم النظر إلى هذا الأخير وبشكل عام من قبل صاحب العمل كاستثمار يتم الاحتفاظ به لمدة طويلة.

وبموجب ترتيبات قانون الكفالة، يجوز للوافدين مغادرة البلد فقط بموجب تصريح خروج صادر عن كفلائهم، وهذا ما ينتهك حرية التنقل المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد أثيرت مسألة ما إذا كان يتم التعامل مع العمال الوافدين، وفقا للتفسيرات الحالية لنظام الكفالة، على أنهم متعاقدون مستقلون يعملون حسب مجموعة من القواعد الواضحة من الحقوق والالتزامات المتبادلة، أو ما إذا كانوا يتعرضون لقيود كبيرة تحد من حرياتهم، مثل ما يتعلق بجوزات السفر أو تصاريح الخروج، وهذا ما قد يجعلهم عرضة للعمل القسري.

وبناء على اقتراح استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 بمراجعة وتنقيح نظام الكفالة في قطر، قامت الحكومة بإجراء دراسة شاملة للنظام في العام 2013/2012 أخذت في الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي. وبناء عليه، وفي العام 2014 تم الإعلان رسميا أن نظام الكفالة الحالي سيتم استبداله بنظام تعاقدي مُبسط و مُحسن بشكل كبير خلال العام 2015.

الإطار المؤسسي الوطني

تعتبر كل من وزارة الداخلية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الجهتين الرئيسيتين المسؤوليتين عن الأمور المرتبطة بالعمال الوافدين، حيث تعد وزارة الداخلية مسؤولة عن إصدار تأشيرات الدخول والخروج للوافدين، وعن إدارة نظام الكفالة. ومن خلال إدارة البحث والمتابعة التابعة لها، تدير وزارة الداخلية عملية إبعاد الوافدين ومركز الإبعاد. كما تستقبل وتحقق إدارة حقوق الإنسان التابعة لها كذلك في شكاوى الوافدين وتقوم بزيارات إلى مركز الابعاد.

وتعتبر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مسؤولة عن جميع جوانب استقدام العمال الوافدين، وعن إجراء حملات تفتيش في مجال الصحة والسلامة المهنية،

[1] لا ينطبق على النساء المكفولات من قبل رب الأسرة، وكذلك القصر والزوار لمدة ثلاثين يوماً أو أقل.

والسكن، وكذلك القيام بعمليات تفتيش لمواقع العمل. وتتلقى كذلك الشكاوى من العمال، وتتعامل مع حل النزاعات وحالات الإساءة الى الوافدين عن طريق التوسط والتفاوض بين الوافد وصاحب العمل، ويمكن لوزارة العمل أن تتشاور مع وزارة الداخلية بشأن نقل الكفالة. وتُعنى محكمة العمل التابعة لوزارة العدل بحل النزاعات العمالية التي لا يمكن تسويتها وديا من قِبل إدارة علاقات العمل بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وتساعد بعض المنظمات المستقلة على دعم العمال الوافدين فيما يخص قضايا حقوق الإنسان. وتعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كجهة مراقبة، وتساعد الوافدين على تقديم تظلماتهم للإدارات ذات الصلة في وزارة الداخلية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلا عن محكمة العمل بوزارة العدل. وتعمل المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي على معالجة القضايا المرتبطة بالإتجار بالبشر، وتقوم مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وهي مؤسسة شبه خاصة غير ربحية، و اللجنة العليا للمشاريع والإرث، بتعزيز أفضل الممارسات لرعاية العمال.

وعلى مستوى تخطيط السياسات، تشكل استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 خارطة الطريق لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 والتي من المتوقع أن تحمي حقوق العمال الأجانب، وتضمن لهم الصحة والسلامة المهنية. ودعت استراتيجية التنمية الوطنية، وذلك في جملة أمور، إلى مراجعة نظام الكفالة في قطر، وذلك عن طريق مراجعة القانون رقم 4 لعام 2009 لإدارة الموارد البشرية ، علاوة على اعتماد تدابير لحماية الحقوق ومعايير السلامة لجميع العمال الأجانب ضمن إطار شامل للحماية الاجتماعية، يراعي الأعراف والمعايير الدولية.

رغم أن دولة قطر تتوفر على قدرٍ كبير من الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي والسياسات لتعزيز حقوق العمال الأجانب وحمايتها، لكن تبقى هناك العديد من التحديات التي تؤثر على الإعمال الكامل لهذه الحقوق، لا سيما بين العمال ذوي المهارات المتدنية.

الاستقدام

عموما ما يقع اختيار القطاع الخاص في قطر على خيار الإنتاج الذي يعتمد على العمالة الكثيفة، والذي يقوم على عرض وافر ورخيص نسبياً للعمالة القادمة من دول إقليمية مجاورة أو بعيدة . لكن في المقابل، العديد من العمال الأجانب ذوي المهارات المتدنية، و الذين يعيشون في دول منخفضة الدخل ولديها فائض من العمالة ويرتفع فيها معدل البطالة، هم في حاجة ماسة لإيجاد فرص عمل لإعالة أسرهم.

هناك مسارات متعددة لاستقدام العمال الأجانب، حيث يأتي معظمهم عبر وكالات التوظيف في الخارج ويلتحقون مباشرة بالشركات المحلية التي سيعملون فيها، أو يلتحقون بوكالات التوظيف المحلية الخاصة .

في كثير من الأحيان تبدأ عمليات استغلال العمال في بلدانهم وذلك خلال البدء في إجراءات الإستقدام، وعلى الرغم من عدم سماح قانون العمل القطري بتحميل العامل رسوم الاستقدام، تفرض العديد من وكالات الاستقدام في الخارج رسوما عالية تحتم على الوافدين ضرورة الحصول على قروض للتمكن من دفعها. وبعض هذه الوكالات لا تقدم الشروط المرجعية الصحيحة بشأن الوظائف و الرواتب والعلاوات قبل مغادرة العمال بلدانهم. في غالب الأحيان، لا تكون برامج التوجيه قبل المغادرة منظمة بشكل جيد، ومزدحمة، وتقدم معلومات أولية فقط، ولا يتم إطلاع العمال على حقوقهم العمالية.

في حالات غير قليلة يجد العامل بعد وصوله إلى قطر أن العقد الذي وقع عليه في البداية تم استبداله بعقد جديد براتب و علاوات أقل، و وصف وظيفي مختلف، إضافة إلى تغيير ظروف العمل. و بما أن العامل يكون مديناً بسبب رسوم الاستقدام غير القانونية، و غير قادر على تغيير الوظيفة دون الحصول على موافقة كفيله، يصبح بالتالي في موقف ضعيف للتفاوض حول الترتيبات التعاقدية و المستحقات.

تتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، التي تحدث أثناء عملية التوظيف، نظراً لضعف الأطر التنظيمية في الدول المصدّرة للعمالة، وبسبب مشاركة القطاع الخاص التنافسية العالية في عمليات التوظيف والفساد. وقد تم تقديم توصية تتضمن اعتماد الاتفاقيات التي يتم إبرامها بين حكومة و حكومة أخرى بحيث تكفل ممارسات توظيف أخلاقية، وعقود عمل قياسية، وكذلك تقديم إرشادات للعمال قبل مغادرتهم بلدانهم، بالإضافة الى تحديد الحد الأدنى للأجور، من أجل التصدي للتحديات الخارجية التي تواجه توظيف العمال الأجانب (جريديني، 2014).

انتهاكات الحقوق

استقطبت شكاوى العمال حول انتهاكات حقوقهم من قِبل أصحاب العمل ـ لا سيما في قطاع البناء ـ اهتماماً واسعاً من العديد من الجهات، من بينها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان. وتتعلق العديد من هذه الشكاوى بتأخر دفع الأجور الشهرية والحرمان من البدلات المختلفة (الشكل 2-11) بينما تتعلق شكاوى أخرى بالظروف السيئة في أماكن العمل بسبب عدم تنفيذ قانون العمل لسنة 2004، ورداءة ظروف المعيشة في مواقع سكن العمال. وهناك بعض الشكاوى تتعلق بعدم إصدار (أو تمديد) البطاقات الشخصية ، الأمر الذي لا يتيح للعاملين في هذه

الشكل 2-11 **الشكاوى[أ] التي تلقتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2013**

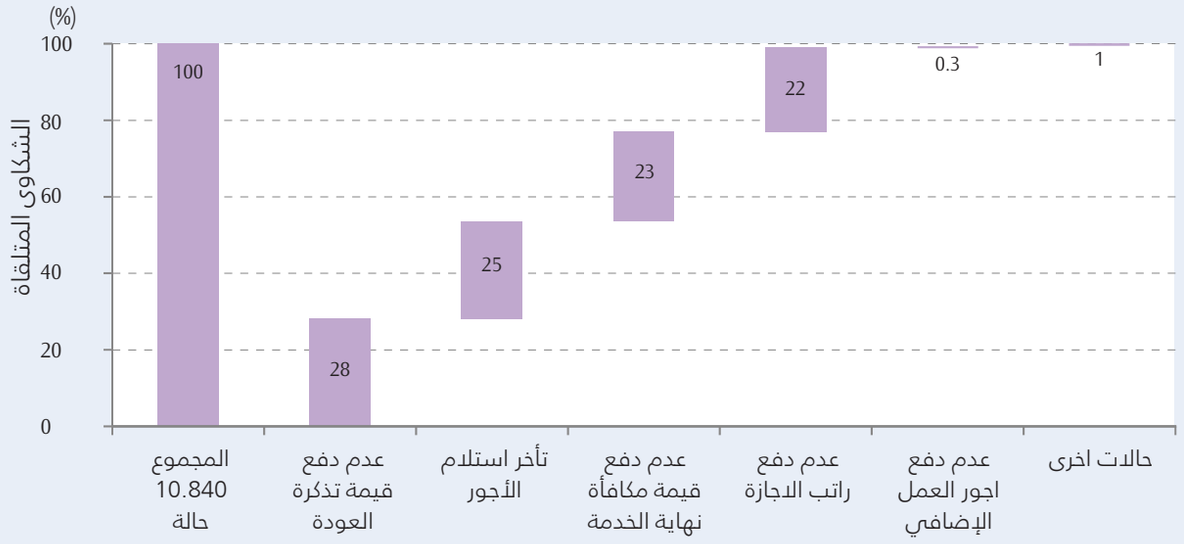

أ : أرقام النسب المئوية تم ترتيبها بحيث تأخذ بعين الاعتبار بعض حالات الشكاوى المتعددة.
مصدر البيانات: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (2014).

المؤسسات الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الحكومة، كما لا يتيح لهم إجراء أية معاملات بما فيها إرسال التحويلات المالية إلى بلدانهم.

من الضروري تعريف العمال الأجانب على حقوقهم بلغتهم الأصلية قبل وصولهم إلى دولة قطر، وعند وصولهم للدولة وطوال مدة إقامتهم. ويجب ان تستهدف استراتيجيات الاتصال العمال الأجانب وأصحاب عملهم بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم .

وقد دفع حجم تدفق العمالة الوافدة القدرات المؤسسية للوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة إلى حدودها القصوى بالنسبة لتنفيذ الأنظمة والإجراءات المعتمدة لحماية حقوق العمال الأجانب. فعلى سبيل المثال، بالرغم من زيادة أعداد مفتشي العمل والصحة المهنية بإدارة التفتيش العمالي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فإن عدد المفتشين الذين يتقنون أكثر من لغة لا يكفي للقيام بعمليات تفتيش مواقع العمل لضمان سلامة ظروف العمل ومعيشة العمال (الجدول 2-3).

تجري حالياً العديد من الإصلاحات لتعزيز وحماية حقوق العمال والتي من بينها نظام حماية الأجور الذي تم إنشاؤه مؤخراً. وبموجبه يلزم أصحاب العمل بتحويل أجور العمال الشهرية الى حساباتهم البنكية الكترونياً خلال سبعة أيام من تاريخ الاستحقاق. كما تم إنشاء وحدة خاصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لضمان تنفيذ هذا الإجراء.

الجدول 2-4 **زاد عدد مفتشي العمل بشكل ملحوظ**

نوع المفتش	2010	2012	2013
مفتش عمل	95	113	114
مفتش صحة وسلامة مهنية	32	33	45
المجموع	127	146	159

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (2014).

الصحة والسلامة المهنية

تعتبر الصحة والسلامة المهنية أمراً أساسياً لكافة العمال، وتؤدي دوراً حاسماً في سُمعة الشركات والمؤسسات وحتى في سُمعة كافة دول العالم، كما أنها حقٌ في حد ذاتها. وتلتزم الكثير من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات في كافة القطاعات بتطبيق قوانين ولوائح العمل في دولة قطر، وتقدم مزايا ممتازة للرعاية يستفيد منها عمالُها . فعلى سبيل المثال يولي قطاع الطاقة والصناعة في قطر أولوية قصوى للصحة والسلامة وتتمخض عن ذلك نتائج متميزة. كما ان تقرير الاستدامة لعام 2013 في قطاع الطاقة والصناعة القطري الذي اصدرته شركة قطر للبترول، والذي يتضمن بيانات 35 شركة عاملة في هذا القطاع، سلط الضوء على انخفاض معدل إصابة العامل بالأمراض المهنية بنسبة 13% بين عامي 2012 و2013، وعدم تسجيل اي حالة وفاة بين العاملين عام 2013.

وعلى النقيض من ذلك، يشهد قطاع التشييد والبناء العديد من حوادث العمل والوفيات. وتعتبر الصحة والسلامة المهنية لعمال التشييد والبناء أحد المجالات التي لا يتقيد فيها الكثير من أرباب العمل تقيداً كافياً بالقوانين واللوائح السارية، لاسيما المقاولون الفرعيون، بالإضافة الى عدم الإنفاذ الفعال لهذه القوانين واللوائح. يلتحق عمال التشييد والبناء غالبا بشركات لم تتشكل فيها لجان للصحة والسلامة، أو ليس لها تأثير إذا كانت موجودة، لاسيما إذا كان العمال فئة ضعيفة عُرضة للعديد من المخاطر كارتفاع درجات الحرارة، والتعرُّض للمواد الكيميائية الخطرة والغبار، والأعطال التي تطرأ على المعدات والعمل في أماكن مرتفعة.

فعلى سبيل المثال، تم الإبلاغ عام 2013 عن وقوع إصابات بسبب السقوط من أماكن مرتفعة في مواقع العمل في قطر بلغت أكثر من 1000 حالة، وكانت هناك العديد من الوفيات المرتبطة بحالات السقوط هذه. ولا تتوفر في الوقت الحالي إحصاءات دقيقة صادرة عن أي مصدر بيانات حول إصابات العمل والوفيات. وبالرغم من ذلك، وفي إطار مشاريع عمل استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بالبناء على الجهود الجارية لتحسين السلامة في مكان العمل من خلال تعزيز المعايير وإنشاء قاعدة بيانات مركزية حول حوادث العمل والإصابات والأمراض، وألزمت أرباب العمل بالإبلاغ عن هذه القضايا.

يواجه الكثير من العمال الوافدين تحديات أساسية في مجال الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ويشمل ذلك الوصول الفعال للمستشفيات والمراكز الصحية ضمن المناطق الجغرافية لأماكن سكناهم؛ والافتقار إلى البطاقات الصحية التي تمكنهم من الوصول إلى الخدمات الصحية التخصصية المدعومة من قبل الحكومة (محمد، 2014) ، بالإضافة إلى نقص الوعي بشأن القضايا الصحية الناشئة التي قد تؤثر عليهم، لاسيما في أوساط العمال الأقل مهارة. وبالرغم من أن الحكومة شرعت في إطلاق عدة مبادرات جديدة في إطار الاستراتيجية الوطنية للصحة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة، إلا أن الاستراتيجية لم تُقرّ أغفلت الخدمات الصحية بحق العمالة الوافدة الأقل مهارة.

لا بد من اتخاذ خطوات لتعزيز إنفاذ القوانين والأنظمة الحالية ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية، والتي

الإطار 2-2 منهج شركة قطر شل لرعاية العمال

يتمثل أحد الجوانب الأساسية للمسؤولية الاجتماعية بشركة شل قطر في تطوير ورعاية كافة العاملين بالشركة. وخلال عمليات إنشاء مصنع اللؤلؤة الضخم لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل خلال الفترة 2007-2011 الذي تطلب تشغيل 50,000 عامل، اتخذت شركة شل قرارا واعيا لخلق بيئة مجتمعية اسمتها قرية اللؤلؤة لإقامة العمال لتكون بمثابة "موطن للعمال بعيداً عن بلادهم" لكافة العاملين بالشركة، وكان الهدف من ذلك تعزيز ثقافة الرعاية والاهتمام من أجل رفاه جميع العاملين بُغية الحصول على أفضل ما لديهم من قدرات.

إن الابتكارات التي قامت بها شركة شل بتنفيذها مشروع اللؤلؤة لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل تمثلت في إنشاء مرافق للرياضة والترفيه لكافة العمال، بالإضافة الى حديقة "المنتزة" في وسط قرية اللؤلؤة، ومسرح للعروض المسرحية، وقاعات للتعليم المهني المستمر، وتسهيلات لتواصل العمال مع ذويهم. كما أولت الشركتان اهتماماً كبيراً بصحة العمال من خلال وضع معايير قياسية للوجبات الغذائية المتنوعة التي اعتاد عليها العمال في بلادهم، بالإضافة إلى الخدمات الطبية الرفيعة المستوى وفقاً للمعايير العالمية، والدعم النفسي والاجتماعي التي من بينها إنشاء شبكة من الزملاء المتطوعين.

وبعد الانتهاء من مرحلة البناء، انتقلت أفضل الممارسات إلى مرحلة التشغيل وتمّ اعتمادها إلى جانب معايير الأداء القابلة للقياس لتكون جزءا لا يتجزأ من كافة الاتفاقيات التي تبرمها الشركة مع المقاولين.

إن النتائج التي تمخضت عن النموذج الجديد لرعاية العمال تضمنت ما يلي:

- تطوير العمال من خلال مركز التدريب الذي قام بتدريب 137،000 عامل ونظّم 282،000 دورة تدريبية في مجال الصحة والسلامة والبيئة ودرّب 5،000 مشرف.
- حالة وفاة واحدة فقط لأحد عمال البناء.
- زيادة إنتاجية قوة العمل 50% في ذروة أعمال البناء.
- استثمار قليل يعود بمنافع كبيرة.

المصدر: شل قطر (2014).

تشمل عمليات التفتيش المتكررة الأكثر دقةً التي تقوم بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وبالرغم من أن قانون العمل في دولة قطر يضع السلامة في مكان العمل على رأس الأولويات، إلا أنه أخفق في فرض معايير مهنية محددة كما ان هذه المعايير لا تشمل قطاعات هامة وتستبعد العمال المؤقتين وعمال المنازل (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2015c). ومن الضروري تعميم المعايير الخاصة بأفضل الممارسات (انظر أدناه والإطار 2-2)، التي تشمل ممارسات المقاولين الفرعيين، والممارسات على مستوى الأسرة، لتمكين جميع العمال من التمتع بالحق في الصحة والسلامة المهنية.

أفضل ممارسات رعاية العمال في قطاع الإنشاءات

بالرغم من وجود كثير من الأمثلة على انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع البناء والتشييد، إلا أن هناك عدة مبادرات لأفضل الممارسات تعتبر نماذج جيدة في هذا المجال. وتدرك المؤسسات والشركات ان رعايتها للعمال من خلال ممارسات الإدارة الجيدة لا يؤدي الى شعور قوة العمل بالرضى فحسب، بل يساعد أيضا على تعزيز إنتاجية العمل .

بدأت مؤسسة قطر مبادرة رعاية العمالة الوافدة عام 2010 من خلال إنشاء إطار معايير إلزامية لحماية العمال وتشجيع الممارسات الأخلاقية في المشروعات الإنشائية. وبعد عامين من البحوث الشاملة، أصدرت مؤسسة قطر "ميثاق المعايير الإلزامية لرعاية العمالة الوافدة للمقاولين والمقاولين الفرعيين"، وهو ما يتسق مع قانون العمل في قطر واتفاقيات منظمة العمل الدولية - إلا في مجالين هما: الحق في تشكيل الجمعيات والنقابات العمالية، والمفاوضات الجماعية - وكلاهما لا يسمح به القانون. وبالإضافة الى المبادئ الأساسية، مثل الحفاظ على كرامة العمال، والعدالة في عمليات التوظيف، وتوفير المسكن اللائق وبيئة العمل المناسبة، فإن ميثاق المعايير الالزامية يتضمن مكونات تشمل معايير الاستقدام والتوظيف، مثل المعاملة المنصفة من حيث الأجور وساعات العمل، والوجبات الغذائية، والتأمين الطبي، وتقديم خدمات الإرشاد والتدريب الخ. ويهدف الميثاق إلى ضمان التطبيق الفعال لهذه المبادئ لكافة الوافدين من العمال في مجال البناء والصناعات الخدمية الأخرى.

سوف تختار مؤسسة قطر مقدمي العطاءات للحصول على عقود لمشاريع البناء الجديدة فقط ممن يلتزمون بميثاق المعايير. وسوف تقوم إدارة مؤسسة قطر بزيارات رصد عشوائية لمواقع العمال للتحقق من مطابقة ظروف العمل والمعيشة مع ميثاق المعايير. وإذا لم يلتزم المقاول أو المقاول الفرعي بتطبيق المعايير المتفق عليها، عندها تقوم مؤسسة قطر بتقديم النصح للمقاول أو إيقاف عمله في المشروع وفقاً لخطورة الوضع.

في بداية عام 2014 بدأت اللجنة العليا للمشاريع والإرث - التي تشرف على خطط قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022 بإطلاق معايير الرعاية المثلى للعمال، والتي تشمل دفع الأجور وسكن العمال، والصحة والسلامة المهنية، والرصد الدوري لضمان الالتزام بتنفيذ هذه المعايير. وينبغي على كافة المقاولين والمقاولين الفرعيين الالتزام بتسليم المشاريع بما يتوافق مع المعايير المحددة ومع كافة القوانين القطرية ذات الصلة. وسيتم إدراج المعايير في كل العقود التي يتم إبرامها مع المقاولين، كما سيتم رصدها بشكلٍ دقيق لضمان تنفيذها بما يحقق الفائدة لكافة العمال.

تأسست شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري عام 2005 من قبل جهاز قطر للاستثمار وكانت سباقة في اتخاذ خطوات في مجال حماية حقوق العمال ممن يعملون في مشاريعها، وقد وضعت معايير عالية لكافة العاملين بالإضافة الى مبادئ توجيهية شاملة حول نوعية الغذاء والنظافة والصحة، ودفع الرواتب. وتشدد الشركة في كافة عقودها على أهمية حماية العمال وتدعو المتعاقدين معها من المقاولين إلى الالتزام الصارم بالمعايير، وتعمل على إنهاء عقود المقاولين الفرعيين ممن لا يلتزمون بتنفيذ المعايير المحددة. وقد شكلت الشركة فريقاً من الخبراء يتولون مراقبة صحة وسلامة العمال في مواقع العمل وأماكن سكنهم، ويقوم هؤلاء الخبراء بزيارات تفتيش مفاجئة.

الوصول إلى العدالة

إن العمال الأجانب الذين يواجهون مشكلة الحرمان من حقوقهم غالباً ما يعانون من الافتقار إلى المعلومات والمعرفة بالإضافة الى القدرات اللغوية لتقديم شكوى رسمية. وبالرغم من أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كانت اصدرت كتيباً إرشادياً للعمال الوافدين يوضح كيفية تقديم الشكاوى، إلا أن هذا الكُتيّب الإرشادي لم يتم نشره على نطاق واسع.

يتم تقديم المشورة حول التظلمات من خلال مختلف القنوات الحكومية وكذلك من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسفارات الأجنبية بالدوحة وبعض المنظمات الأخرى. وعندما يصعب التوصل إلى حل بعض الشكاوى أو المظالم بشأن انتهاكات الحقوق التي تتلقاها إدارة علاقات العمل بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فإن العمال يواجهون في كثير من الأحيان بعض العقبات، لا سيما حاجتهم إلى الموارد المالية لمتابعة الشكاوى، بالإضافة إلى حواجز اللغة، في محاولاتهم للوصول إلى القضاء من خلال محكمة العمل.

أوصت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 بإنشاء محكمة خاصة بقضايا العمل لحل النزاعات العمالية والإسراع

في حسم الحالات العادية بهدف البت فيها خلال فترة زمنية محددة. وسوف يتطلب ضمان الوصول الفعال إلى المحكمة توفير المعلومات بلغات متعددة، ووجود مترجمين، وعدم فرض رسوم مالية. كما ينبغي وضع آليات لضمان تطبيق قرارات المحكمة.

الحق في الحماية الاجتماعية

يعتبر الحق في الضمان الاجتماعي لجاليات الوافدين من ذوي الإقامة الدائمة أو المؤقتة أمراً حساساً ومعقداً، حيث تم إجراء بحوث أو مناقشات عامة محدودة. هناك العديد من الوافدين ممن يعيشون في دولة قطر منذ أكثر من 15 عاما، وفي بعض الحالات أكثر من جيل واحد، ويعمل بعض هؤلاء في مؤسسات عامة أو خاصة أو يديرون شركات خاصة مع شريك قطري منذ فترة طويلة.

وهناك أعداد كبيرة من الوافدين، وخاصة من الدول الآسيوية والأفريقية والشرق أوسطية، ممن عاشوا في قطر منذ فترة زمنية طويلة، يسعون للاستقرار في قطر مع أفراد أسرهم بعد سن التقاعد. وفي بعض الحالات قد لا تكون عودتهم إلى بلدانهم الأصلية خيارا قابلا للتطبيق لأسباب عديدة. وبالرغم من ان فترة عملهم في الدولة ربما تستحق تقديم منافع اجتماعية لهم، مثل الحصول على معاش التقاعد والرعاية الصحية، لكنهم لا يحصلون حاليا على أية استحقاقات.

فعلى سبيل المثال، وخلال مقابلة قامت بإجرائها مجموعة التركيز في إطار الورقة الخلفية بتكليف من هذا التقرير، أعرب رجلٌ باكستاني يعمل سائقاً لسيارة أجرة في دولة قطر منذ أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي، عن قلقه من أنه وبمجرد انتهاء صلاحية تصريح الإقامة الممنوح له فإنه سيُضطر إلى مغادرة دولة قطر، ويقول: "بعد أن قضيت سنوات عديدة في قطر، أشعر بأنني أنتمي لهذه الدولة، ولكن ليس لدي أية حقوق، كما أنني قد تقدّمتُ في السن ولم أدخر مالاً، فكيف يمكنني البقاء على قيد الحياة مع عدم وجود تأمين صحي" (محمد، 2014).

اقترحت استراتيجية التنمية الوطنية 2011–2016 أن تستحدث الحكومة فئة من المقيمين تمنحهم الإقامة الدائمة بعد تلبيتهم معايير معينة، وتماشيا مع أفضل الممارسات الدولية يمكن للحكومة أيضا النظر في كيفية تقديم مزايا لفئات من المقيمين الذين ساهموا بشكل كبير في جهود التنمية في قطر.

عاملات المنازل

مع ازدياد ثراء الأسر المعيشية القطرية، أصبحت فئة عمال المنازل- التي تشمل خادمات المنازل، والمربيات والطباخين والسائقين والبستانيين – من الفئات الكبرى للعمالة الأجنبية وخاصة بين العاملات. وتُظهر بيانات التعداد زيادة عدد عاملات المنازل لكل أسرة القطرية من متوسط قدره 1.5 عام 2004 إلى 3 عام 2010 وهي فئة معرضة للاستغلال وإساءة المعاملة بشكل كبير، كما أن هذه الفئة لا يشملها قانون العمل الصادر عام 2004 الذي ينظم توظيف العمال: حيث أن توظيف هذه الفئة يتم من خلال العقود التي يتم توقيعها مع أرباب العمل.

لكن، وكما لوحظ من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، فإن عمال المنازل بحاجة إلى تنظيم عملهم من قبل القانون شأنهم في ذلك شأن أي عامل آخر. وهناك العديد من الحالات التي تم الإبلاغ عنها من قبل عمال المنازل والتي تتضمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، والتي من بينها عدم دفع الأجور، وساعات العمل الطويلة، والحرمان من أيام العطلة الأسبوعية، والانتهاكات الجسدية والذهنية والجنسية (الإطار 2-3). ونظراً لأن هذه الفئة مستثناة من قانون العمل لعام 2004 فإنها لا تستطيع الوصول إلى إدارة علاقات العمل بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو محكمة العمل لرفع المظالم والحصول على العدالة. وتضطر هذه الفئة إلى الاعتماد على سفارات الدول التي تنتمي إليها العاملة في الدوحة، أو المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والشبكات غير الرسمية الأخرى لحل قضايا العمل، وربما يكون استخدام هذه القنوات صعباً نظرا للعزلة النسبية لبيئات العمل الخاصة بهذه الفئة.

عقد وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعاً في دولة الكويت في أواخر عام 2014 للاتفاق على مسودة عقد عمل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لحماية حقوق العمالة المنزلية. وتتضمن مسودة العقد نصاً يحدد العمل بست ساعاتٍ يومياً واحتساب أجر إضافي لمدة ساعتين، بالإضافة الى سكن لائق، ومنع أصحاب العمل من حجز جوازات سفر العمال، والسماح لعمال المنازل بالعيش خارج منزل رب العمل أو السفر في أي وقت يشاءون، وعلى رب العمل تحمُّل قيمة تذكرة السفر بالطائرة عند إنهاء مدة العقد. إلا أن الصعوبة تكمن في تنفيذ هذا النوع من العقود وجعله قانونا ملزماً لكافة عمال المنازل في قطر وضمان تنفيذه والإنفاذ الفعال لأحكامه في أقرب وقت ممكن، بغض النظر عن وتيرة التقدم في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

الإطار 2-3 المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي تساعد عاملات المنازل الأجنبيات

تربط منظمة العمل الدولية بين عمل السخرة أو العمل القسري والإتجار بالبشر، وتعرّف السخرة بأنها "الحالات التي يجبر فيها الأشخاص على العمل من خلال استخدام العنف أو التهديد، أو عن طريق وسائل أكثر دهاءً مثل الإغراق بالديون ، وحجز بطاقات الهوية أو التهديد بالتسليم إلى سلطات الهجرة . إن الأشكال المعاصرة للاسترقاق وقيود الدين والإتجار بالبشر تتصل بشكل وثيق بالمصطلحات ذات الصلة وإن لم تكن متطابقة مع المعنى القانوني ".

سنّت حكومة دولة قطر عام 2011 القانون رقم 15 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر الذي يعّرف جريمة الإتجار بالبشر بأنها تشمل "استغلال حالة الضعف أو الحاجة، والسخرة أو الاسترقاق ...". وقد تمت صياغة هذا القانون ليؤدي دورا هاما في حماية العمالة المنزلية من الاستغلال في العمل.

تم إنشاء المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي التي احتوت (المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر سابقاً)، للمساعدة على تنفيذ القوانين في مجال الإتجار بالبشر وتقديم الدعم لضحايا الإتجار بالبشر، ويشمل ذلك الحالات التي تحيلها أجهزة الشرطة والسفارات العاملة بالدولة . كما تشرف المؤسسة على الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية لتوفير الدعم والحماية للضحايا من النساء وتقديم المشورة القانونية، وإعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي والمساعدة على إعادة الإدماج في المجتمع.

وبالنسبة لعمال المنازل الذين يلجؤون للمؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي للحصول على مساعدتها ـ بعد تلبية المعايير الخاصة بضحايا الاتجار بالبشر ـ فإنهم يحصلون على المساعدة القانونية والمالية. أما الذين لا يستوفون المعايير فإنّهم يحصلون على الاستشارة وتتم إحالتهم إلى المؤسسات المناسبة.

أشارت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي إلى أنها تلقت عام 2012 ما بين 200 و300 شكوى من خادمات المنازل شهرياً تتعلق بعدم دفع الأجور، والعمل لساعات طويلة يومياً، وعدم التقيُّد بالالتزامات التعاقدية الأخرى. وتوضح بياناتٌ أصدرتها منظمة العفو الدولية أن معدل مراجعات عاملات المنازل لوحدة الطب النفسي بمستشفى حمد بلغ 12-15 زيارة يوميا لتلقي العلاج من اضطرابات القلق، ويتم إدخال 30 منهن للمستشفى لعلاج الاكتئاب سنوياً. كما اشارت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي إلى حدوث 52 حالة إساءة معاملة خطيرة ضد النساء، صنفت 19 منها ضمن ضحايا العمل القسري، وتجارة التأشيرات والإتجار بالأطفال. وذكرت منظمة العفو الدولية أنه تم فتح تحقيقات رسمية في 20 حالة منذ مارس 2013، إلا أنه لم تتم إدانة الجناة في أيٍّ منها.

ونظراً للحاجة إلى حماية عمال المنازل الذين هم ضحايا الاعتداء، أوصى كلٌ من المقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2013)، ومنظمة العفو الدولية (2014) المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي باتخاذ التدابير التالية:

- زيادة القدرة والموارد والخبرات المتخصصة في المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي لتحسين الإجراءات لضمان توفير استجابة فعالة لكل مكالمة ترِد للمؤسسة طلباً للمساعدة.
- تعديل المؤشرات والمعايير الخاصة بتقييم القبول في المأوى واستخدام التعاريف المستخدمة دوليا للعمل القسري.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية

المصدر: منظمة العفو الدولية (2014).

استنتاجات

زاد نمو سكان قطر بوتيرة استثنائية وبمتوسط 10% سنويا خلال عقد انتهى عام 2014. وهذا النمو السكاني الكبير كان بسبب التدفق الهائل للعمالة الوافدة ذات التنوع الثقافي التي وفدت لدعم الاستثمارات في البنية التحتية وقطاع البناء والإنشاءات، لاسيما ما يتعلق منها باستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022. وبحلول عام 2014 ارتفعت نسبة غير القطريين من مجموع السكان في قطر إلى 88%. ويؤثر النمو السكاني السريع للعمالة الوافدة على التنمية الوطنية، كما يزيد من نفقات القطاع العام، وخاصة الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، ومن المحتمل أن يؤثر كذلك على حقوق الأفراد.

لقد حققت قطر تقدما كبيراً في التنمية الوطنية، كما أن قيمة دليل التنمية البشرية في قطر عام 2013 ساهم في رفع تصنيف الدولة في مجال التنمية البشرية المرتفعة جدا وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ساهم كلٌ من التطور الكبير في مستوى معيشة الأفراد، والمكاسب التي تحققت في مجال متوسط العمر المتوقع، في رفع قيمة دليل التنمية البشرية لدولة قطر. إن منهج التنمية المرتكز على الحقوق يدعو إلى بذل مزيد من الجهود للتصدي لعدم المساواة والإقصاء. حيث ان عدم المساواة والإقصاء يعكسان الحقوق التي لم تلق الاهتمام المناسب، ونتيجةً لذلك فقد انخفضت دولة قطر سبع مراتب في التصنيف العالمي، لتهبط من المرتبة 31 إلى المرتبة 38 بسبب عدم المساواة المرتفع نسبيا في الدخل القومي الإجمالي والتعليم.

وقد أظهرت معظم مؤشرات التنمية البشرية أن سكان قطر حققوا مكاسب قوية على المدى الأطول. وهذه المكاسب تعكس ـ الى حدٍ كبير الحق في التنمية. حيث أن التقدم في التنمية قد تحقق من خلال الخطط التي تضع الإنسان في بؤرة تركيزها بالإضافة إلى السياسات والبرامج المدعومة بزيادة الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية. إن الحق في التنمية يجب أن يسلط الضوء بالضرورة على الفئات الضعيفة والمحرومة، ونعني بذلك الأفراد والجماعات الذين لم تتحقق لهم حقوق الإنسان كاملةً.

ونظراً للأداء الاقتصادي القطري القوي المستمر مؤخراً، وارتفاع مستويات الدخل المتأتي من الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، فإن دولة قطر لا تعاني من الفقر المدقع، لكن وتلبيةً لاحتياجات الفئات الضعيفة، اعتمدت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 خط الفقر النسبي الوطني للمساعدة على تحديد أرضية مالية للحماية الاجتماعية للقطريين. إن ما يقرب من عُشر الأسر المعيشية القطرية تعاني من الفقر النسبي. وقد ظل معدل الفقر النسبي بين عامي 2007/2006 و 2013/2012 دون تغيير تقريباً بنسبة 9.3% و9.8% على التوالي بالرغم من حدوث زيادة في نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر النسبي. ولدى الأسر القطرية ذات الدخل المنخفض عدة أفراد معالين، ويكون رب الأسرة فيها ممن تلقوا تعليماً منخفضاً، وغالبا ما تعولها امرأة مطلقة، أو شخص ذو إعاقة.

أظهرت بيانات مفصلة تمخضت عن دراسة حول الفروق المكانية في الرخاء الاجتماعي بين الأسر المعيشية القطرية أن هناك تفاوتاً كبيرا بين المناطق الأكثر تحضرا في قطر والأقل تحضرا في مجال الرخاء الاجتماعي. وهناك ثغرات في مجموعة واسعة من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية التي لها آثار على السياسات والبرامج - في إنشاء المرافق التعليمية وملحقاتها (يشمل ذلك مرحلة ما قبل المدرسة) والمرافق الصحية والمجتمعية والتوظيف، وكذلك الخدمات العامة والمواصلات على سبيل المثال.

بين عامي 2004 و 2013، ارتفع العدد الإجمالي للعمالة الوافدة من أربعمئة الف نسمة (400،000) إلى مليون وأربعمائة ألف (1،400،000) نسمه، بنسبة نمو بلغت 14.7% سنويا. ويمثل الذكور حوالي 89% من إجمالي الوافدين. ولدى دولة قطر أعلى نسبة من العمالة الوافدة مقارنةً بحجم السكان الإجمالي . ويشير وجود العمالة الوافدة الى مساهمتها الكبيرة في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الوطنية في الدولة، حيث تعمل في كافة قطاعات الاقتصاد، إلا أنها تهيمن عدديا على القطاعين الخاص والمختلط وعلى قطاع الشركات الحكومية. وينخرط أكثر من 70% من العمالة الوافدة في المهن شبه الماهرة أو غير الماهرة.

وبينما تملك قطر الكثير من الأطر التنظيمية والقانونية والمؤسسية والسياسات لتعزيز حقوق العمال الأجانب وحمايتها، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر على إنجاز هذه الحقوق بصورة كاملة، لا سيما بين العمال الأقل مهارة. وقد أدى حجم التدفقات الكبيرة للعمالة الوافدة الى إرهاق القدرات المؤسسية للوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ وتطبيق الأنظمة القائمة لحماية حقوق العمال الأجانب، ولاسيما عمال البناء، حيث غالبا ما يبدأ الاستغلال في بلدانهم في مرحلة التوظيف.

تتعلق كثير من الشكاوى بالتأخير في دفع الأجور الشهرية للعمال والحرمان من علاوات مختلفة، بينما يتعلق بعضها الآخر بظروف العمل السيئة في مكان العمل نظراً لعدم تنفيذ قانون العمل، ورداءة المستوى في أماكن سكن العمال، بالإضافة إلى عدم تقيُّد كثير من أرباب العمل، وخاصة المقاولين الفرعيين، بالقوانين واللوائح الوطنية

الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، وعدم الإنفاذ الفعال لهذه الأنظمة والقوانين.

أصبحت الوزارات والأجهزة الحكومية أكثر وعيا من أي وقت مضى بأهمية ضمان تحقيق الصحة المهنية والسلامة وحقوق الإنسان لكافة العمال الأجانب. وتجري العديد من الإصلاحات لتعزيز وحماية حقوق العمال، ويشمل ذلك استبدال نظام الكفالة بعقود يتم إبرامها بين صاحب العمل والعامل.

وتدرك الشركات أيضا أن ضمان رعاية العمال وحقوقهم لا يحقق رضى القوى العاملة فحسب، بل يعزز إنتاجية العمل. وقد أطلقت العديد من المؤسسات مبادرات ومعايير بشكل استباقي لحماية حقوق العمال وتشجيع الممارسات الأخلاقية لمشاريع التشييد والبناء التي تديرها.

لوحظ أن العمال الأجانب الذين يُحرمون من حقوقهم غالبا ما يفتقرون إلى المعلومات والمعرفة فضلا عن القدرات اللغوية لتقديم شكوى رسمية. وقد اقترحت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إنشاء محكمة العمل الخاصة لحل النزاعات العمالية والإسراع في حسم الحالات الروتينية والبت فيها خلال فترة زمنية محدودة. وسوف يتطلب ضمان الوصول الفعال إلى المحكمة توفير معلومات بلغات متعددة، ووجود مترجمين، وعدم فرض رسوم التقاضي على العمال، كما يجب وضع آليات لضمان تنفيذ قرارات المحكمة.

هناك أعداد متزايدة من العمال الوافدين الذين عملوا في قطر لمدة عشرين عاما أو أكثر، يرغبون في الإقامة بالدولة بشكل دائم عند بلوغهم سن التقاعد، وفي بعض الحالات قد لا تكون عودتهم إلى بلدانهم الأصلية خيارا قابلا للتطبيق لأسباب عديدة. وبينما يمكن النظر إلى فترة خدمتهم للدولة باعتبارها تستحق منحهم بعض الفوائد الاجتماعية، مثل معاش التقاعد والرعاية الصحية، إلا أنهم لا يتمتعون حالياً بأية استحقاقات. وتقترح استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 استحداث سمة " الاقامة الدائمة " التي تنطبق على هذه الفئة من الوافدين.

إن حالات انتهاكات حقوق عمال المنازل، والتي من بينها عدم دفع الأجور، والعمل لساعات طويلة، والحرمان من العطلة، والانتهاكات الجسدية والذهنية والجنسية وغيرها، ليست متكررة، إلا أن هذه الفئة بحاجة إلى أن يتم تنظيم عملها وفقاً للقانون أسوة بالعمال الآخرين، ونظراً لأنها مستثناة من قانون العمل الصادر عام 2004 فإن هذه الفئة غير قادرة على الوصول إلى إدارة علاقات العمل بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو إلى محكمة العمل لحل المظالم وتحقيق العدالة.

إن خلق ثقافة أعمق بحقوق الإنسان في أوساط الوافدين تتسق مع روح رؤية قطر الوطنية 2030 وينبغي أن يتم ذلك من خلال التواصل وزيادة التوعية بالحقوق باستمرار في أوساط الجماعات المتعددة اللغات والثقافات، وكذلك مع ذوي الشأن، ونعني بهم أرباب العمل والحكومة وأفراد المجتمع.

3

حق المرأة في التنمية

3 حق المرأة في التنمية

...إن عدم المساواة هامة لأنها قضية جوهرية بالنسبة للتنمية البشرية؛ إذ أن عدم المساواة الشاسعة في الفرص المواتية والحظوظ الحياتية له تأثير مباشر على ما يمكن للبشر أن يكونوا عليه، وما يمكن لهم القيام به – أي على القدرات البشرية" .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005

إن عدم المساوات بين الجنسين ظاهرة متفشية عالمياً، ومصدر قلق ملح في مجال حقوق الإنسان. ولا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يحتلان مقدمة جدول أعمال التنمية الدولية، حيث تشمل بعض القضايا ذات الأولوية الحصول على التعليم والعمل اللائق، والعنف ضد النساء والفتيات، والمساواة في الولاية، والمشاركة في كافة عمليات صنع القرار، والصحة الإنجابية وحقوق الإنجاب، وتعميم منظور النوع الاجتماعي كاستراتيجية لضمان تغلغل المنظور في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات وبرامج التنمية.

وقد تضمنت رؤية قطر الوطنية 2030 هدف الحفاظ على أسرة متماسكة قوية ترعى أعضاءها، والحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية والمثل الإنسانية. ومن أجل تحقيق التوازن بين التحديث والمحافظة على التقاليد في بيئة أسرية تفاعلية سريعة التغير، وضعت الرؤية تصوراً لمجتمع يتم فيه تمكين المرأة لتوليها دوراً هاماً في جميع مجالات الحياة، وخاصة من خلال المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

وتدعم استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 توسيع دور المرأة القطرية في التنمية الوطنية، وتشجع تعميم منظور النوع الاجتماعي في برامج التنمية القطاعية، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع قطر الثقافي والاجتماعي، وضرورة الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية. وتشتمل هذه الاستراتيجية، ضمن جملة أمور أخرى، على مبادرات لمساعدة المرأة على الموازنة بين مسؤوليات العمل والحياة، ولبناء قدراتها على تولي مناصب قيادية، ولتغيير التصورات العامة حول دور المرأة.

تعتبر المرأة محور الأسرة القطرية المتطورة التي هي أساس المجتمع. ورغم تمسك النساء بالتقاليد والقيم، إلا أنهن في الوقت ذاته قادرات على التكيف مع آثار التحديث. ومن خلال حرص النساء على المحافظة على اللغة، والمبادئ الأخلاقية، والأنماط السلوكية، ونظم القيم والمعتقدات الدينية، فإنهن لا يزلن يلعبن دوراً هاماً في الدفاع عن القيم العائلية والثقافية التقليدية.

إن الحق في التنمية حق إنساني لجميع الشعوب والأفراد رجالاً ونساءً على حد سواء. والدول مدعوة لاتخاذ تدابير فعالة تضمن قيام المرأة بدور فعال في التنمية والاستفادة منها. ويوفر النهج القائم على الحقوق في التنمية عنصراً إضافياً ومركزياً من خلال إدراجه لمفهوم المساواة.

وقد ربطت الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة، والمنبثقة عن قمة الألفية التي عقدت عام 2000، بين أهداف التنمية الوطنية وأهمية المساواة بين الجنسين، وركزت بشكل خاص على النساء مع المساواة بين الجنسين بحيث يشكل كل منهما هدفاً مستقلاً، فتحدثت عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشكل هذان الهدفان بُعداً يتقاطع مع تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى. ومرة أخرى يشكل الهدف المتعلق للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محوراً مركزياً في جدول أعمال التنمية ما بعد عام 2015.

يبحث هذا الفصل مدى ما أحرزته النساء في قطر من تقدم في تحقيق الحق في التنمية. وبعد تلخيص التشريعات الدستورية والوطنية والدولية المطبقة على أرض الواقع، سيتم استعراض أدلة مستخلصة من دراسات دولية وإقليمية في مجال حقوق المرأة، وتمكينها، والمساواة بين الجنسين. وتتضمن الاجزاء المتبقية مراجعة أكثر تفصيلا لما تم إحرازه من تقدم على المستوى الوطني في مجال تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة.

من مجمل عدد سكان دولة قطر البالغ 2.2 مليون شخص عام 2014، يبلغ عدد الإناث 550,000 نسمة أي ما نسبته (25%). وبالطبع يعود السبب في هذه النسبة القليلة للإناث لوجود عدد كبير من العمالة الوافدة التي يهيمن الذكور على القسم الأكبر منها. وتشكل غير القطريات من مجمل السكان الإناث نسبة 75%، وتعمل منهن حوالي 45%.

حقوق المرأة: الأطر الدستورية والوطنية والدولية

الدستور الدائم

يدعم دستور قطر الدائم الحقوق والحريات الأساسية، ويؤكد على ترابط وتداخل حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وتشمل الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور الحق في المساواة أمام القانون؛ وحظر التمييز على أساس الجنس؛ والحرية الشخصية؛ والحق في العمل، والحق في التعليم (الإطار 3-1). وينص الدستور كذلك على أنه لا يجوز تنظيم هذه الحقوق أو تعديلها بطريقة تحدُّ أو تقلل منها.

الأطر الوطنية

على المستوى الوطني، يعكس قانون العقوبات في قطر لعام 2004 التزام الدولة بحماية المرأة من العنف وجرائم الشرف؛ مثل التحرش الجنسي، والقذف، والإهانة، والتشهير، وتشويه السمعة، وتشجيع الدعارة أو الإجهاض.

ويحدد قانون إدارة الموارد البشرية لعام 2009 قواعد التعيين في وظائف القطاع العام، والمرتبات، والبدلات، والترقيات، والإجازات، دون تمييز بين الذكور والإناث. بل ويمنح المرأة العاملة مزايا وإجازات إضافية، بما في ذلك إجازة الأمومة، ووقتاً مخصصاً لإرضاع الأطفال حديثي الولادة.

في ديسمبر 1998، تم تأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة كمؤسسة تعنى بشكل خاص بقضايا المرأة. وقد كان لهذا المجلس أثره على تعزيز دور المرأة القطرية. وكثمرة لإعلان برنامج عمل بكين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995، تم وضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وتعزيز وضعها. حيث كان لهذه الخطة دور فعال في تحقيق مكاسب كبيرة في مجالات التعليم والصحة وفرص العمل. وفي عام 2014 تم تحويل مهام ووظائف المجلس الأعلى لشؤون الأسرة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وليس واضحاً في هذه الظرفية هل ستزيد أو تنقص البرامج المتعلقة بحقوق المرأة.

يعتبر تعزيز وحماية حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من رؤية قطر الوطنية 2030. وأحد أهداف هذه الرؤية تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة في مجال صنع القرار. ولتحقيق هذا الهدف، تم تضمين استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 خطة عمل تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز تمكين المرأة من خلال قدرات التعليم واكتساب المهارات، ومساعدة القطريات على العمل في القطاع الخاص والمشاركة في بيئة الأعمال التجارية، وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتهيئة النساء لتولي مناصب قيادية.

الإطار الدولي

تمشياً مع الأحكام الدستورية والوطنية التي تنص على أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن جنسهم، انضمت قطر عام 2009 إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، مع تحفظها على المواد الأربع التالية:

- المادة-2 (أ) المتعلقة بقواعد الانتقال الوراثي للسلطة، وهو ما يتعارض مع أحكام المادة الثامنة من الدستور القطري التي تنص على أن "نظام الحكم وراثي".

الإطار 3-1 مبادئ المساواة في دستور دولة قطر الدائم

تم تضمين مبادئ المساواة في المواد الدستورية التالية:

18: يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، *والمساواة*، ومكارم الأخلاق.
19: تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار للمواطنين *وتكافؤ الفرص*.
34: المواطنون *متساوون في الحقوق والواجبات العامة*.
35: الناس *متساوون أمام القانون*، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس. . .
42: تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين وفقاً للقانون.
49: *التعليم* حق لكل مواطن، وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة.

المصدر: وزارة الخارجية (2015).

- المادة -9 الفقرة الثانية التي تنص "على الدول الأطراف أن تمنح المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها"، وهو ما يتعارض مع قانون الجنسية القطري بأن تمنح الجنسية على أساس روابط الدم من طرف الأب.
- المادة -15 الفقرة الأولى بشأن مسائل الميراث والشهادة، حيث أنه إذا تقدم رجل وامرأة بشهادتين متضاربتين في قضية ما، تعامل كلا الشهادتين على قدم المساواة، وهو ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- المادة -16 الفقرة الأولى (أ) و (ج) المساواة بين الرجل والمرأة في عقد الزواج تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979، غالباً ما يشار إليها على أنها الشرعة الدولية لحقوق المرأة، نظراً لأنها تعتبر أشمل اتفاق دولي للنهوض بالمرأة، من حيث أنها أسست لحقوق المرأة في مناطق لم تخضع سابقاً للمعايير الدولية.

وبانضمام الدول إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، فإنها تلتزم بإلغاء القواعد القائمة على التمييز، وسن قوانين جديدة، وتعديل القوانين التي لا تتماشى مع الاتفاقية، فضلاً عن اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز المساواة. وتلتزم كذلك بتقديم تقارير وطنية كل أربع سنوات على الأقل حول التدابير التي اتخذتها لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية (الإطار 3-2).

الإطار 3-2 التزام قطر باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

يؤكد انضمام قطر إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في مارس 2009، على التزامها ببناء قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية والعامة، فضلاً عن ضمان إمكانية وصولها إلى مواقع صنع القرار. وقد تعهدت قطر بأنها ستعمل جاهدة على تحقيق رؤيتها من ناحية تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة، وزيادة مساهمتها في تطوير المجتمع من خلال عملها جنباً الى جنب مع الرجل.

وتقوم دولة قطر برصد ومتابعة تنفيذ أحكام اتفاقية (سيداو)، وزيادة الوعي بمحتوياتها، وتدريب المعنيين بتطبيق القانون والمحامين والصحفيين على أحكامها. وهي تهدف من خلال ذلك إلى توفير المزيد من الفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز مكانة المرأة القطرية بشكل أكبر.

وقد وضعت الدولة عدة تدابير للتصدي للعنف ضد المرأة، حيث قامت بتخصيص خط ساخن لتسهيل التواصل مع الفئات الضعيفة، وأنشأت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والتي احتوت على (المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة سابقا)، كل ذلك دعماً منها لضحايا العنف وسوء المعاملة. وتم أيضاً وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك توفير مأوى للضحايا من أجل حمايتهم ومساعدتهم بما يلبي المعايير الدولية والمحلية.

وقدمت قطر أول مراجعة دورية شاملة حول التزاماتها في مجال حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فبراير 2014. ثم قدم المجلس عدة ملاحظات وتوصيات بشأن ذلك، ومن ضمنها (المفوضية السامية لحقوق الانسان 2014):

- مراجعة قطر لقوانينها ولوائحها، وتعديل أو إلغاء التشريعات التمييزية.
- تقوية تدابير ودراسات زيادة الوعي لتعزيز المساواة بين الجنسين على نحو فعال، والتغلب على الاتجاهات الابوية، والقوالب النمطية التمييزية المتجذرة بالنسبة لأدوار ومسؤوليات كل من المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع.
- إنشاء نظام شامل للحماية من العنف الأسري، واعتماد تشريعات واضحة لتجريم جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الأسري والاغتصاب الزوجي.
- اتخاذ تدابير فورية لضمان شَغل النساء لـ 30% على الأقل من المقاعد في مجلس الشورى.
- تعديل قانون الجنسية لتمكين المرأة القطرية من نقل جنسيتها إلى أطفالها وزوجها الأجنبي لتكون على قدم المساواة مع الرجل القطري.

المصدر: سيداو (2014).

المنظورات الدولية والإقليمية بشأن حقوق المرأة

تضمن تقرير التنمية البشرية العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014 دليلين مركبين يركزان على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقام بترتيب جميع البلدان ضمن جداول دولية. أما الدليل الأول فهو دليل عدم المساواة بين الجنسين (GII) الذي يتضمن ثلاثة أبعاد - الصحة الإنجابية، والتمكين، والنشاط الاقتصادي. ويتم قياس البعد الصحي من خلال معرفة نسبة وفيات الأمهات الحوامل ومعدل الخصوبة في مرحلة المراهقة. ويتم قياس بُعد التمكين من خلال نسبة المقاعد البرلمانية التي يشغلها كل من الذكور والإناث، ومن خلال مستويات التحصيل التعليمي الثانوي والعالي. أما بُعد العمل، فإن قياسه يتم من خلال نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل.

وعلى الرغم من أن دولة قطر تحتل مرتبة عالية دولياً بالنسبة للتنمية البشرية، إلا أن ترتيبها جاء منخفضاً بالنسبة للمساواة بين الجنسين (الشكل 3-1)، حيث تبوأت المرتبة الأولى بين دول الخليج (المركز 31) في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (HDI)، لكن ترتيبها الدولي جاء منخفضاً جداً (المركز 114) من أصل 152 دولة في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين. وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لم يكن هذا المؤشر في صالح قطر. ويمكن تفسير مؤشر عدم المساواة بين الجنسين على أنه مقدار الخسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة بين إنجازات الإناث والذكور في أبعاد المؤشر الثلاثة. وأحد العوامل الرئيسية في انخفاض تصنيف قطر في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين هو عدم وجود الإناث في مجلس الشورى الوطني، وهذا يعتبر نقصاً في التمكين السياسي.

وأما الدليل المركب الثاني فهو دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (GDI) وهو مقياس جديد يستند إلى دليل التنمية البشرية ويصنف ببساطة حسب الجنس. ويمكن تعريفه بأنه نسبة قيم دليل التنمية البشرية عند الإناث مقارنة بالذكور. ويقيس دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي عدم المساواة بين الجنسين في الإنجاز في الأبعاد القياسية الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية : الصحة، وتقاس من خلال معرفة متوسط العمر المتوقع للإناث قياساً إلى الذكور عند الولادة؛ والتعليم، ويقاس من خلال معرفة عدد سنوات الدراسة المتوقع للإناث والذكور من الأطفال، ومتوسط عدد سنوات الدراسة للبالغين من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق؛ والتحكم في الموارد الاقتصادية، ويقاس من خلال الدخل القومي الإجمالي التقديري للفرد من الإناث والذكور.

عند حساب دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي لـ 148 دولة، تبين أن قيمة دليل التنمية البشرية للإناث في قطر بلغت 0.838، مقارنة بـ 0.856 للذكور، مما جعل قيمة

الشكل 3-1 **تحتل قطر مرتبة عالية دولياً بالنسبة للتنمية البشرية، إلا أن ترتيبها جاء منخفضاً بالنسبة للمساواة بين الجنسين**

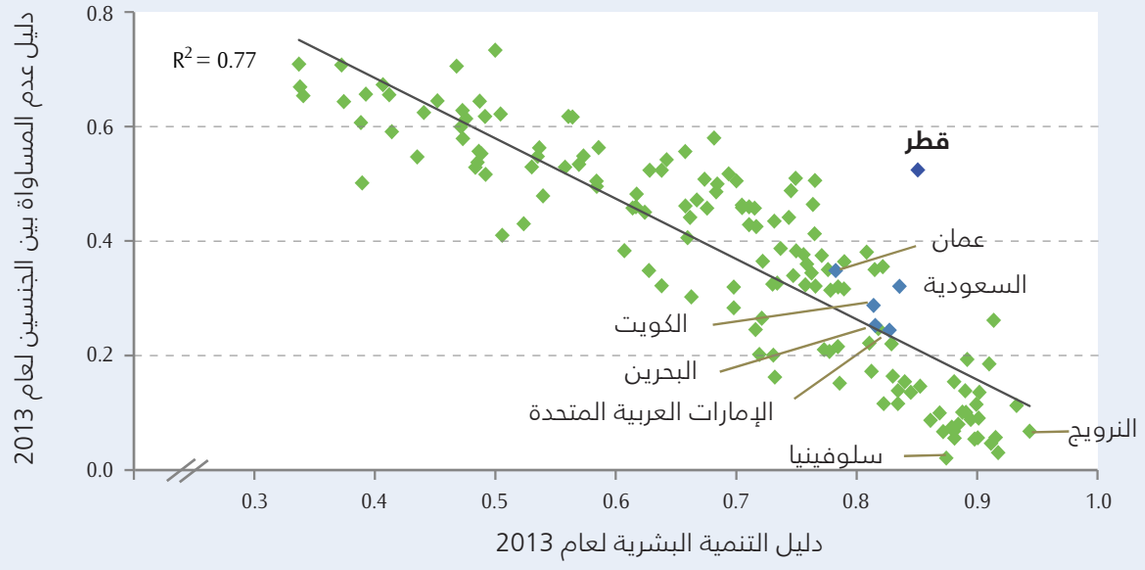

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

دليل النوع الاجتماعي 0.979. وفي المقابل، كانت قيمة دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي لكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة 0.961 و 0.958 على التوالي (الجدول 3-1). وجاء احتلال قطر لمرتبة عالية في هذا الدليل نتيجة ارتفاع علامات الإناث في البعدين الاجتماعيين للصحة والتعليم، مما جعلها تتوازن مع انخفاض العلامات في البعد الاقتصادي المتعلق بالذكور. ونظراً لمحدودية أبعاد دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي، والطريقة التي يتم بها تقسيم الدخل القومي الإجمالي بين الذكور والإناث، يبدو أن هذا الدليل يواجه تحديات منهجية في تحديد عدم المساواة بين الجنسين بشكل كافٍ في مجال التنمية البشرية لدولة قطر.

في عام 2013 تم إجراء مسح إقليمي بعيد النظر لأخذ آراء المتخصصين حول حقوق المرأة في العالم العربي (طومسون رويترز، 2013)[2]، حيث تم تقييم التزام الدول العربية بالأحكام الرئيسة لاتفاقية (سيداو) التي وقعت عليها، أو صادقت عليها، أو انضمت إليها[3]. وتم تقييم الدول بناء على أدائها على صعيد قضايا حقوق المرأة، مثل لمرأة في المجتمع، والتمثيل السياسي، والإدماج الاقتصادي، والحقوق الإنجابية، والعنف ضد المرأة.

وبناء على نتائج المسح، حلت قطر في المركز الخامس من بين 22 دولة عربية في مقياس مركب إجمالي لحقوق المرأة، وحلت في المركز الثاني في فئة المرأة في المجتمع التي شملت مؤشرات التعليم والزواج والمشاركة في الحياة العامة والخاصة. كذلك حلت في مركز مرتفع نسبياً (6) في مجال الحقوق الإنجابية التي شملت الحصول على خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها. ومع ذلك، حلت قطر في مرتبة منخفضة نسبياً (10) في مجال المرأة في الاقتصاد، حيث يتم قياس التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في مكان العمل وبالنسبة لحقوق الملكية (طومسون رويترز، 2013).

وفي المسح الذي أجرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في 2013-2014 حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، لوحظ إحراز تقدم عام في عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها المرأة في العالم العربي، مع انخفاض المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي قطر، فإن غياب المرأة عن مجلس الشورى يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الالتزام بإشراك المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السياسية.

التقدم المحرز بالنسبة لحق المرأة في المشاركة الاقتصادية

يدعم الأساس القانوني لدولة قطر حقوق العمل للمرأة القطرية، ويعزز الفرص المتاحة لها للعمل خارج المنزل. ويعتبر الحق في العمل حقاً دستورياً أساسياً مكفولاً لجميع القطريين دون تمييز على أساس الجنس، حيث ينص

الجدول 3-1 **احتلت قطر في عام 2013 مرتبة عالية في دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي ومكوناته مقارنة مع دول مختارة ومع الدول العربية**

	متوسط العمر المتوقع عند الولادة		سنوات التعليم المدرسي المتوقعة		متوسط سنوات التعليم المدرسي		الدخل القومي الإجمالي للفرد		قيمة دليل التنمية البشرية		نسبة الإناث للذكور
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	
قطر	79.5	77.8	14.0	13.9	10.1	8.7	45,863	141,468	0.838	0.856	0.979
البحرين	77.5	75.9	15.1	13.7	9.1	9.6	24,531	36,660	0.798	0.831	0.961
الإمارات العربية المتحدة	78.2	76.1	13.9	12.9	10.2	8.7	23,903	72,659	0.800	0.835	0.958
الدول العربية	72.2	68.4	12.1	12.8	4.9	6.7	6,991	23,169	0.626	0.722	0.866

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014.

[2] تم تنظيم المسح من قبل مؤسسة طومسون رويترز، وشمل 336 خبيراً في قضايا النوع الاجتماعي في أغسطس و سبتمبر 2013 في دول الجامعة العربية الـ 21 إضافة إلى سوريا التي كانت عضواً مؤسساً في الجامعة العربية ولكن تم تعليق عضويتها في عام 2011. المصدر: مؤسسة طومسون رويترز، "حقوق المرأة في العالم العربي: الدول الأسوأ والأفضل للنساء"، نوفمبر 2013.

[3] وقعت ثماني عشرة دولة عضواً في جامعة الدول العربية إضافة إلى سوريا و / أو صادقت علي الاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، باستثناء الصومال و السودان اللتين لم توقعا أو تصادقا على الاتفاقية وصادقت عليها الأراضي الفلسطينية رمزياً.

قانون العمل لعام 2004 على المساواة في حقوق العمل بين الرجل والمرأة، وينص كذلك على أن للمرأة "الحق في الحصول على أجر مماثل لأجر الرجل للعمل لنفسه، والحق في المساواة في الحصول على فرص التدريب والترقية." وهناك أيضا قوانين تنظم إجازة الأمومة[4]، ومكافآت التقاعد، فضلاً عن التدابير التي تحمي جميع النساء العاملات في جميع القطاعات من المخاطر والأضرار الصحية والمعنوية المرتبطة بالعمل (سيداو، 2012). وتم اعتماد مبادرات مثل "نساء يعملن من المنزل" لدعم النساء اللواتي يعملن من المنزل وتمكينهن من التوفيق بين الالتزامات العائلية وبين مشاركتهن في قوة العمل[5].

وتعد مشاركة المرأة في سوق العمل أحد أهم مظاهر مشاركتها في التنمية، حيث ارتفع معدل مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل بشكل كبير ما بين عامي 2001 و 2008، لكنها ظلت في الأعوام اللاحقة مستقرة عند مستويات منخفضة نسبياً، على الرغم من حصول المرأة القطرية على التعليم العالي، وعدم وجود نقص في فرص العمل (الشكل 3-2). ويمكن أن يساعد توفير المزيد من فرص العمل للخريجين الجامعيين القطريين، خاصة النساء، على زيادة مشاركتهم في قوة العمل.

وعلى الرغم من ازدياد معدل التحصيل التعليمي لدى الشابات القطريات، إلا أن انخفاض معدل مشاركتهن يعكس وجود احتياط غير مستغل من المعارف والمهارات. ويتمثل التحدي في كيفية تحويل مكاسبهن التعليمية إلى تمكين اقتصادي أفضل. وتواجه بعض القطريات الراغبات في العمل في تحديات اجتماعية وثقافية، مثل عدم التمكن من العثور على وظيفة مناسبة في القطاع العام، وهذا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى الشابات أكثر مما هو لدى الشبان، خاصة بالنسبة للشابات اللواتي يسعين للحصول على وظيفتهن الأولى بعد التخرج.

ركز أحد مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 على دعم التوازن بين العمل والحياة، وإنشاء مركز طفولة مبكرة ودور حضانة حكومية من سن 6 شهور إلى 4 سنوات في مكان العمل، واعتماد تدابير عمل أكثر ملاءمة للأسرة، مثل ساعات عمل مرنة، ووظائف بدوام جزئي، وإمكانية الحصول على إجازة خاصة. ومهدت الاستراتيجية أيضاً لإعادة النظر في قانون الموارد البشرية لعام 2009 ولسياسة إجازة الأمومة (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2011).

الشكل 3-2 **بعد ارتفاعه استقر معدل مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل مقارنة بدول متقدمة مختارة**

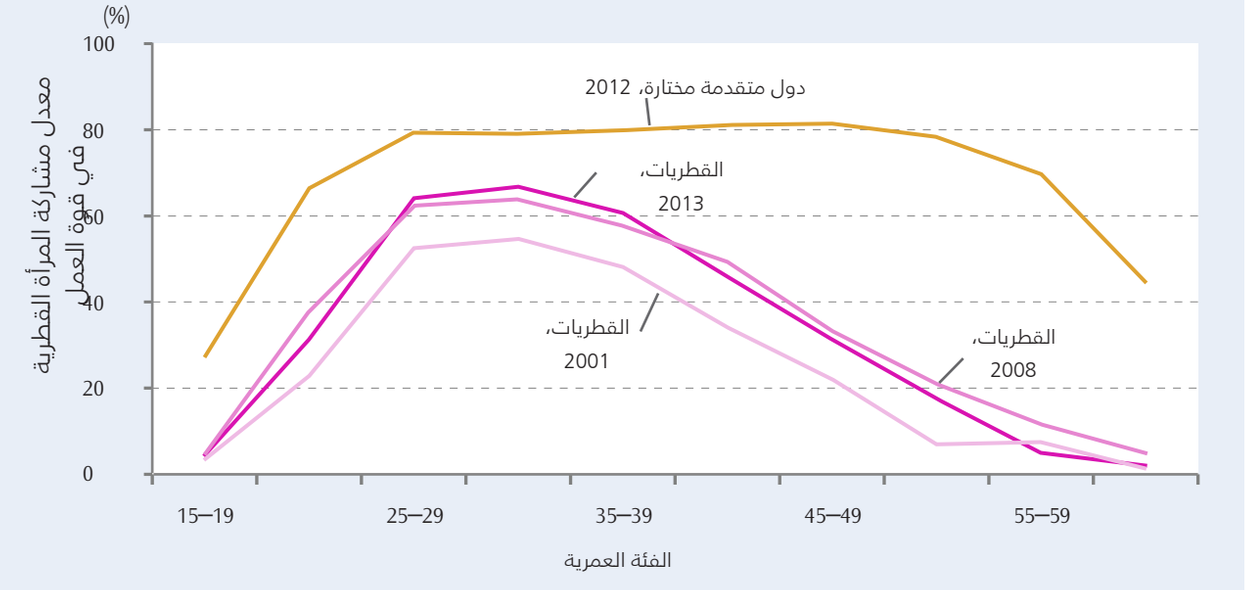

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014c)، منظمة العمل الدولية (2014).

[4] ان عدم انخفاض نسبة مشاركة المرأة القطرية في العمل خلال سنوات الإنجاب. يعود ذلك بشكل جزئي للأثر الإيجابي لسياسات الدولة التي تدعم النساء خلال فترات الحمل والولادة. المصدر: معهد راند قطر للسياسات، "مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل" ديل فيدلر وميركا فولو، 2008.

[5] تم إطلاق المشروع بالاشتراك مع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وشركة قطر للاتصالات لصالح كل من النساء وأصحاب العمل.

وإذا ما قارنا معدلات مشاركة القطريات في قوة العمل بمشاركة القطريين الذكور، نجد أنها أقل بشكل ملحوظ. ويعود ذلك لمجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تجعل القطريات يترددن في البحث عن عمل خارج منازلهن. وتتبع معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل في قطر النمط نفسه القائم في دول الخليج الأخرى (الجدول 3-2).

تميل المرأة القطرية تقليدياً للتركيز على عدد صغير نسبياً من المهن، وغالباً ما يكون في مجالات التدريس، والرعاية الصحية، والوظائف الكتابية. إلا أنها أصبحت تعمل بشكل متزايد في مجموعة أوسع من المهن مثل الطب، والمحاماة، والتدريس الجامعي، وسلك الشرطة – حيث كانت هذه الوظائف في السابق حكراً على الرجال. واستجابة لاحتياجات سوق العمل، فتحت جامعة قطر العديد من البرامج التخصصية أمام النساء، مثل كلية الهندسة المعمارية والهندسة الكيميائية (فيدلر وفوللو، 2008). وبالمثل، فإن الجامعات الدولية في المدينة التعليمية تقدم برامج دراسية للمرحلة الجامعية والدراسات العليا للطلاب الذكور والإناث على حد سواء في تخصصات متعلقة بالاقتصاد المعرفي والتي يمكن من خلالها الحصول على وظائف في مختلف القطاعات ومجالات العمل.

أما حصة عمل القطريات من الوظائف التشريعية والوظائف الإدارية العليا، فقد ارتفعت بشكل مطرد خلال الفترة 2001-

الجدول 3-2 **معدل مشاركة النساء من عمر 15 سنة فما فوق في قوة العمل في قطر أعلى من دول الخليج الأخرى**

الدولة	الذكور (%)	الإناث (%)
قطر[1]	96.2	53.1
القطريون[1]	70.0	34.7
غير القطريين[1]	97.9	59.0
البحرين	87.2	39.4
الكويت	82.8	43.4
عمان	81.8	28.6
السعودية	75.5	18.2
الإمارات العربية المتحدة	91.0	46.6

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).
[1] البيانات لعام 2013

2013 وبوتيرة أسرع من مثيلتها بالنسبة للذكور (الشكل 3-3). لكن تبقى حصة شغل القطريات لمهن احترافية، مثل التعليم والمهن الصحية، أعلى بكثير من حصة الذكور.

لدى القطاع الخاص في دولة قطر حضور قوي في مجال التوظيف، حيث يستخدم هذا القطاع غالبية القوى العاملة لكنه يوظف نسبة قليلة من القطريين، و رغم ذلك فإن عددا متزايداً من القطريات في قوة العمل يقمن بالالتحاق بالقطاع الخاص (جدول 3-3)، فارتفعت حصة القطريات العاملات في هذا القطاع من 2% فقط عام 2001 إلى ما يقارب 15% عام

الشكل 3-3 **حصة شغل القطريات للوظائف التشريعية والوظائف الإدارية العليا أقل من حصة الذكور القطريين**

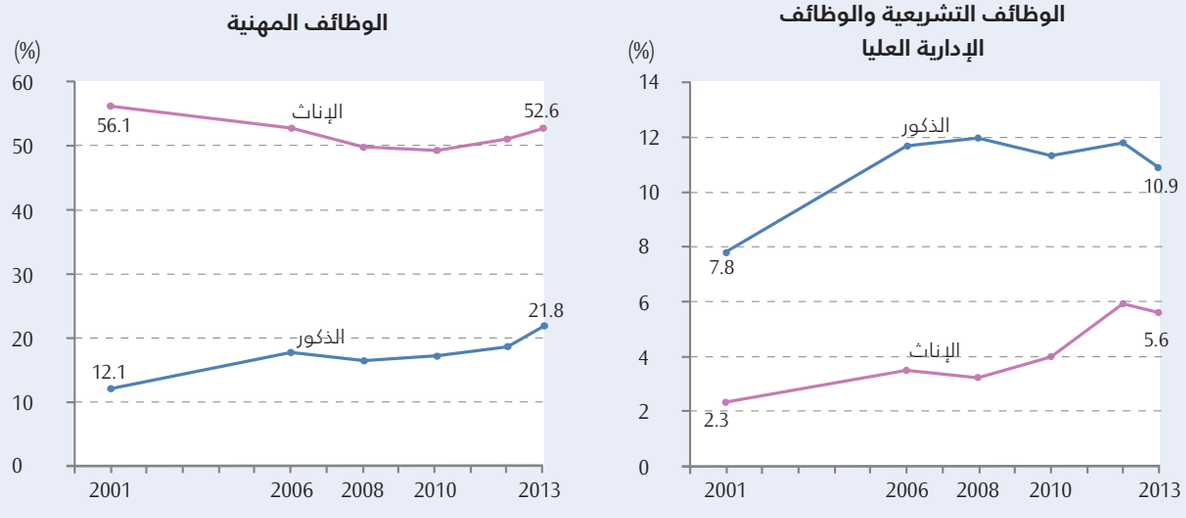

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014c)، جهاز الإحصاء في قطر (2011 و 2013a).

الجدول 3-3 **ارتفاع نسبة القطريات في قوة العمل خارج القطاع الحكومي**

القطاع	2001 (%)	2008 (%)	2013 (%)
الحكومي	89.1	73.7	68.2
الشركات الحكومية	7.2	18.2	12.4
المختلط	1.6	3.2	4.7
الخاص	2.1	4.9	14.7
المجموع	100	100	100
(العدد)	*10,851*	*24,829*	*30,256*

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء(2014c)؛ وجهاز قطر للإحصاء (2013b).

2013. و شهد القطاع المختلط كذلك نمواً كبيراً في حصة مشاركة المرأة القطرية. ويمكن أن تعزى الزيادة في عدد القطريات اللواتي يعملن خارج القطاع العام، جزئياً الى سياسة التقطير التي تتبناها الدولة والرامية إلى زيادة عدد ونسبة المواطنين في جميع الشركات، لا سيما في المناصب العليا.

ورغم تزايد نسبة مشاركة المرأة في العمل المدفوع الأجر، إلا أنها لا زالت تواجه تحديات هائلة فيما يخص ريادة الأعمال. و يجري تشجيع تنمية قدرات المرأة في ريادة الاعمال لزيادة انخراطها في القطاع الخاص وتمكينها الاقتصادي، وقد وضعت برامج في هذا السياق للتغلب على الحواجز التي تقف عقبة أمام ريادة الأعمال، بما في ذلك ادراج مقررات في نظام التعليم، و تعزيز الحوافز، وزيادة التدريب على الأعمال التجارية و بناء القدرات.

يعمل جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على تيسير الحصول على رأس المال لرواد الأعمال، وخلق بيئة تدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم، إضافة إلى إقامة مشاريع من شأنها أن تساعد رواد الأعمال الشباب. و توفر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مركزاً حاضناً يساعد الشباب الذكور والإناث من أصحاب المشاريع على البدء في أعمالهم التجارية، مع توفير التوجيه و التدريب لمدة تصل إلى سنتين. ويعمل "مركز الروضة" على معالجة المخاوف التي تنتاب الشابات المهتمات بريادة الأعمال، ويدعم أفكارهن الابتكارية في مجال الأعمال.

وقد شكلت سيدات الأعمال القطريات رابطة للمساعدة على تعزيز وضعهن و تقوية مساهمتهن في التنمية الوطنية. و تأسست رابطة سيدات الأعمال القطرية عام 2000، و أطلقت منذ ذلك الحين عدة أنشطة، بما في ذلك جوائز سيدات أعمال قطر، و برنامج سفيرات الشركات، إضافة إلى ملتقى قطر الدولي لسيدات الأعمال. كما توصلت إلى اتفاق شراكة استراتيجية مهمة مع رابطة رجال الأعمال القطريين. و بالانضمام إلى رابطة سيدات الأعمال القطرية، تتمكن المستثمرات اللواتي يعملن بشكل مستقل من تعزيز قدراتهن فضلاً عن الانضمام إلى شبكة أعمال و توسيع أنشطتهن. و تهدف رابطة سيدات الأعمال القطرية إلى:

- تطوير العلاقات التجارية و الاقتصادية بين سيدات الأعمال القطريات، و إعداد البيئة المناسبة لهن للقيام بدورهن في عملية التنمية الاقتصادية؛
- تشجيع المرأة على المساهمة بفاعلية في الصناعات و المشاريع الصغيرة؛
- ربط سيدات الأعمال القطريات بغرفة التجارة لفهم القوانين المنظمة للأنشطة التجارية والاقتصادية من خلال عقد الاجتماعات، والندوات، وبناء القدرات لسيدات الأعمال القطريات؛
- تعزيز القضايا التثقيفية التي تهدف إلى زيادة مؤهلات المرأة للمساهمة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة؛
- تطوير برامج تعليمية للرفع من الوعي الاقتصادي و التجاري للمرأة؛
- إنشاء شبكة إلكترونية ثنائية اللغة تربط بين سيدات الأعمال محليا و دوليا.

ورغم توفر فرص عمل متعددة للمرأة بشكل قانوني، فلا زالت الأعراف الاجتماعية و الثقافية تؤثر على خياراتها في مجال التوظيف. و في مسح لخريجي المرحلة الثانوية، أفادت الخريجات القطريات بأن المعتقدات الدينية و المشورة الأبوية كانتا من بين العوامل المهمة التي يراعينها عند اختيارهن للوظيفة، وما تعتبره الأسرة مقبولا من الناحية المهنية لبناتها يحظى باحترام كبير و لا يتم تجاهله، مع أن بعض المستجيبات شعرن بأن حياتهن المهنية المستقبلية يجب أن تعكس اهتماماتهن وتفضيلاتهن. و عند سؤالهن عن خصائص الوظيفة التي يعيرونها أهمية بالغة، ذكرت المستجيبات أن من بين هذه الخصائص العمل الجذاب والمكانة التي يوفرها إضافة إلى الشعور بالاحترام و التقدير، واعتبرت أخريات أيضا أن توفر بيئة عمل مختلطة بين الجنسين تعتبر من الخصائص الهامة لوظائفهن المستقبلية (فيدلر وفوللو، 2008).

ويمكن للحكومة ولوسائل الاعلام أن تلعب دوراً أكثر دعماً للحد من الصور النمطية المهنية للمرأة القطرية، ولتعزيز تمكينها الاقتصادي. و يمكن تحقيق ذلك من خلال إظهار المساهمات الإيجابية للمرأة في جميع مجالات الاقتصاد، والمساعدة على إزالة الحواجز السلوكية السلبية التي تقف عقبة أمام عملهن.

التقدم المحرز في حق الإناث في التعليم

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، كما أنه ضروري لممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى، و هو يدعم الحرية الفردية و التمكين، و له مزايا اجتماعية و اقتصادية كبيرة (اليونسكو، 2015b). يعتبر التعليم حقا مكفولا في دستور دولة قطر باعتباره أحد الأركان الرئيسية للتقدم الاجتماعي الذي يتعين توفيره و تعزيزه، حيث أن جميع المواطنين لهم الحق في التعليم، الأمر الذي يجعل الدولة توفر تعليما مجانيا و إلزاميا لجميع الأطفال، فتيانا و فتيات، من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية (سيداو، 2012).

وترى رؤية قطر الوطنية 2030 أن لنظام التعليم هدفاً مهماً يتمثل في "توفير الوسائل للمواطنين لتحقيق تطلعاتهم و تلبية احتياجات المجتمع القطري"، كما أن هناك هدفاً محدداً يتعلق بدور النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات الراهنة و المستقبلية لسوق العمل. أما بالنسبة لأطفال الوافدين، فإن الهدف يتمثل في حماية حقوقهم الثقافية و احتياجات الإدارة العامة، وتلتزم هذه الرؤية بتقديم تعليم و فرص تدريب نوعية ذات معايير عالمية، حيث وضعت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 برنامجا شاملا يتضمن مبادرات

شكل 4-3 **مستويات التحصيل التعليمي لدى القطريين و غير القطريين 2010**

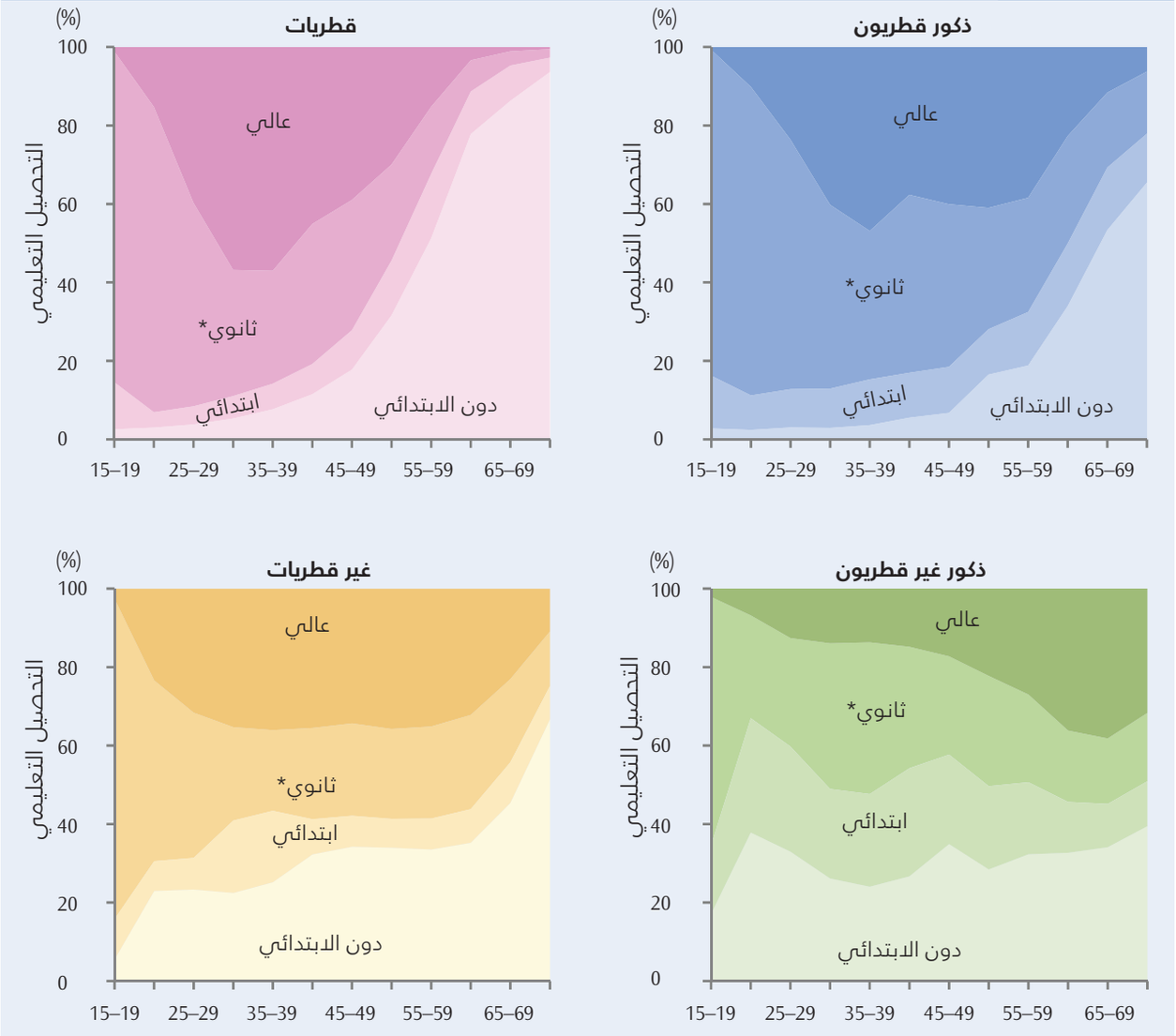

ملاحظة: * يشمل الإعدادي
المصدر: جهاز قطر للإحصاء (2011).

تسعى لتحقيق هذه الأهداف مع زيادة فرص الاختيار، و الإنصاف، وقابلية نقل المؤهلات من مؤسسة تعليمية إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

وهناك مجموعتان متمايزتان من الطلاب يسعى نظام التعليم القطري إلى تلبية احتياجاتهما، ألا وهما الطلاب القطريون والطلاب غير القطريين. و مع الارتفاع السريع لعدد الوافدين في الدولة، أصبح أطفال الوافدين يشكلون حالياً غالبية الطلاب في جميع المستويات التعليمية. ويستطيع الأطفال القطريون الاختيار بين التعليم المجاني سواء في المدارس العامة أم الخاصة، بينما يقدم قطاع التعليم العام التعليم مجانا للأطفال غير القطريين من أبناء الوافدين الذين يعملون في القطاع الحكومي.

التحصيل التعليمي

تعكس الإجراءات المتبعة في التحصيل التعليمي مخزون قطر من رأس المال البشري، والذي يتمثل في معرفة ومهارات شعبها، حيث يتطلب اقتصاد قطر الحديث والمتنوع مستوى عالياً من المهارات أكثر من أي وقت مضى. ويعتبر بلوغ مرحلة التعليم الثانوي أدنى حد للولوج بشكل ناجح إلى سوق العمل، بينما يعكس رصيد البلدان من المهارات مدى تأثير الاستراتيجيات و الأداء التعليمي السابق.

ويمكن ملاحظة زيادة فرص التعليم في جميع المستويات في الارتفاع التدريجي في مستويات التحصيل التعليمي للفئات العمرية الصغرى (شكل 4.3) و تظهر مستويات التحصيل التعليمي للمرأة القطرية أعلى من مستويات تحصيل الرجال القطريين. و فيما يخص تعليم كبار السن، نجد أن نسباً كبيرة منهم حصلت فقط على التعليم الابتدائي أو أقل، و هذا راجع إلى محدودية فرص التعليم عندما كانوا في سن المدرسة .

وعلى النقيض من مستويات التحصيل التعليمي لدى القطريين، نجد أن غير القطريين يتركزون بشكل أكبر بكثير عند مستويات تعليم أدنى (شكل 4.3)، مما يعكس تركيزهم الكبير في الأعمال التي تتطلب مهارات أقل.

مستويات الالتحاق بالمدارس

يجرى حالياً التوسع في فرص التعليم على مستوى التعليم المبكر و رياض الأطفال مع وضع تدابير لجعل مرحلة رياض الأطفال إلزامية وترتفع معدلات الالتحاق بهذه المرحلة بثبات سنة بعد سنة.

وزادت معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية للبنين والبنات خلال العقدين الأخيرين، بشكل ساعد على النجاح في تحقيق التعليم للجميع. وارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية للصبيان (قطريون وغير قطريين) من 87% عام 1992/1991 إلى 94% خلال العام الدراسي 2013/2012، بينما ارتفع بالنسبة للفتيات القطريات من 92% إلى 94% خلال الفترة نفسها.

وشهد صافي معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية ارتفاعا حادا، حيث ارتفع لدى الذكور من 72% عام 1992/1991 إلى 85% عام 2013/2012، ومن 88% إلى 91% خلال الفترة نفسها لدى الإناث. واتساقاً مع أدائهن العالي في الاختبارات الدولية في جميع المستويات، تنتقل الإناث من المرحلة الثانوية إلى الجامعية بنسب أعلى بكثير من نظيرتها لدى الذكور.

وبوتيرة ثابتة تجاوز معدل الالتحاق بالمستوى الجامعي لدى الإناث من القطريات نظيره لدى الذكور على مر السنين (شكل 3-5)، حيث بلغت معدلات التحاق الإناث بالتعليم العالي ضعف معدلات الطلاب الذكور، مشيرة بذلك إلى تكون فجوة عكسية بين الجنسين، فعلى سبيل المثال، شكلت نسبة الخريجات من جامعة قطر 82% من جميع الخريجين للعام الجامعي 2011/ 2012 (جامعة قطر، 2011).

و يمكن أن تعزى هذه النسب المرتفعة لدى الإناث في التعليم العالي مقارنة بالذكور إلى وجود ميل ثقافي لدى الذكور القطريين إلى الالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة، لا سيما مع توافر وظائف ذات رواتب مرتفعة نسبياً في الشرطة و الجيش.

شكل 3-5
معدل الالتحاق بالتعليم العالي للطالبات القطريات يفوق نظيره لدى الذكور القطريين

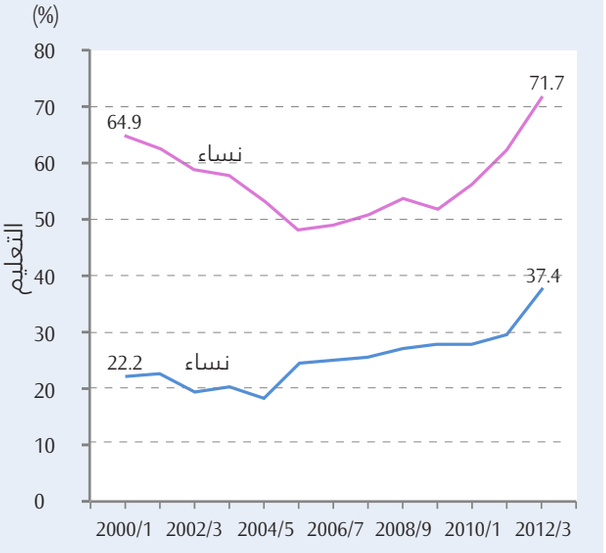

ملاحظة: البيانات تشمل مبتعثي المجلس الأعلى للتعليم
المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء(2015a,2014h) ؛ وجهاز قطر للإحصاء (2013c).

في حين شكلت نسبة القطريين من الإناث إلى الذكور في التعليم العالي ما يقارب 2 إلى 1 طوال العقد الماضي حتى عام 2013، بينما كانت هذه النسبة أقرب بكثير بين الإناث والذكور غير القطريين (شكل 3-6) ويبدو أن الذكور القطريين ليس لديهم دراية جيدة فيما يخص العوائد الاقتصادية الكبيرة المرتبطة بالمؤهلات التعليمية لما بعد الثانوية.

وهناك توقعات اجتماعية بشأن العمل الذي يناسب الإناث تنعكس على أدائهن التعليمي، وعموماً لا تنجذب المرأة القطرية إلى الوظائف الأقل دخلاً والأقل مهارة، كما أنه من غير المقبول ثقافياً أن تشتغل المرأة القطرية في مثل هذه المهن. وبالتالي تحتاج المرأة القطرية إلى الحصول على تعليم عالٍ للولوج والمشاركة في سوق العمل (فيدلر وفوللو، 2008).

وأظهرت صورة عامة عن جميع القطريين الخريجين من الجامعات، مقتبسة من تعداد السكان لعام 2010، أن نسبة الإناث الحاصلات على مؤهلات جامعية كانت أعلى بكثير من نسبة الذكور، لكنها كانت أقل من نسبة الذكور في بعض التخصصات مثل الهندسة، وإدارة الأعمال والقانون (شكل 3-7). ويعتبر بذل المزيد من الجهود لتحفيز الفتيات و النساء للالتحاق بالعلوم و التكنولوجيا، فضلا عن الدراسات في مجال إدارة الأعمال والهندسة خياراً آخر للاستفادة من إمكانات المرأة باعتبارها رأس مال بشري هام للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وينبغي كذلك تشجيع توفير فرص متساوية للرجال والنساء للالتحاق ببرامج التعليم التقني والتدريب المهني.

شكل 3-6

نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي أعلى بكثير لدى القطريين منها لدى غير القطريين

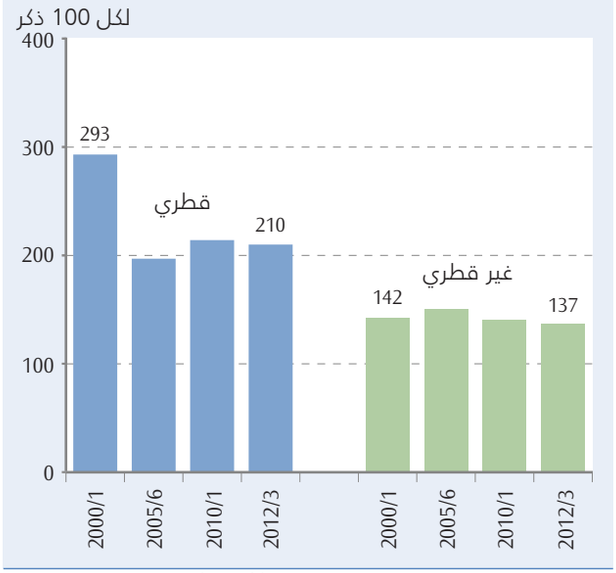

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء(2014h) ؛ وجهاز قطر للإحصاء (2013c).

شكل 3-7

نسبة القطريات إلى الرجال القطريين الذين حصلوا على مؤهل جامعي فأعلى حسب مجال التخصص، 2010

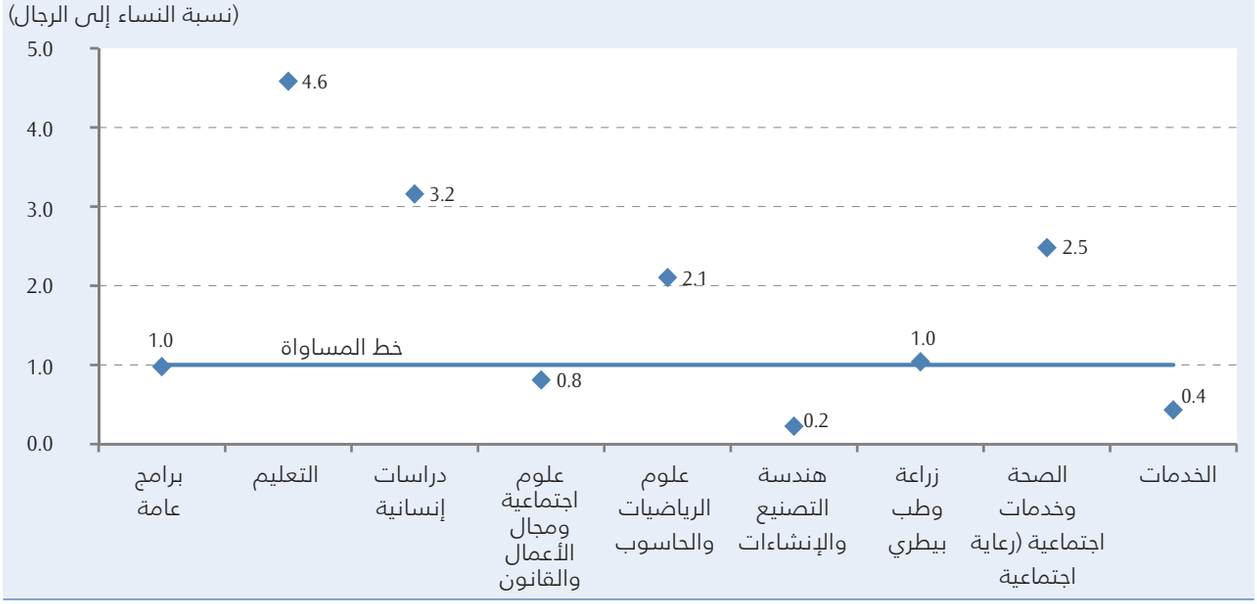

المصدر: جهاز قطر للإحصاء (2011).

الرعاية الصحية الإنجابية للمرأة

يعتبر بلوغ أعلى مستوى من الصحة أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، وينبغي على الدول أن توفر الظروف التي من شأنها أن تعزز الصحة قدر الإمكان لجميع الذكور والإناث. وهذا يشمل الاستفادة من الرعاية الصحية في الوقت المناسب، حيث تكون هذه الرعاية متاحة ويمكن تحمل تكاليفها وذات جودة مناسبة (منظمة الصحة العالمية، 2007). وقد شددت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على أهمية الرعاية الصحية: "على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال الرعاية الصحية وذلك لضمان، على أساس المساواة بين الرجال والنساء، الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات ذات الصلة بتنظيم الأسرة". وتعتبر الرعاية الصحية للمرأة، لا سيما الرعاية الصحية الإنجابية، واحدة من أهم سبل ضمان تمكين المرأة و فتح الخيارات أمامها طوال حياتها.

ينص الدستور القطري على أن تعزز الدولة الصحة العامة و توفر الوسائل الكفيلة للوقاية من الأمراض والأوبئة و توفر العلاج بما يتماشى مع القانون (وزارة الخارجية، 2015). ويعتبر النهوض بالصحة و الرفاه و توفيرهما للجميع أمراً جوهريا لرؤية الدولة المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أكدت رؤية قطر الوطنية 2030 على تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يدار وفقاً لمعايير عالمية، ويشمل خدمات متاحة للجميع. ومن خلال تنفيذ الاستراتيجية الأولى للرعاية الصحية الوطنية الشاملة 2011-2016، يجري تعزيز الرفاه لكافة السكان، من خلال الرعاية الصحية الوقائية، و برنامج يستهدف تلبية احتياجات الرعاية الصحية للمرأة.

ويتمتع جميع القطريين باستفادة مجانية من الرعاية الصحية الحكومية و الخاصة التي تغطي مجموعة واسعة من الخدمات الصحية. و للمرأة القطرية حرية كبيرة في اتخاذ قرارات مستقلة فيما يخص صحتها . وتواجه المرأة تحديات صحية تختلف عن وضع الرجال، وذلك راجع إلى الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود اختلافات بينهما من حيث انتشار الأمراض و عوامل الخطر. ويجري تنفيذ برنامج الصحة الشاملة للمرأة الذي يتناول على وجه الخصوص التحديات الصحية للمرأة، بما في ذلك الفحص الدوري الشامل للأمراض ومعالجة اكتئاب ما بعد الولادة.

وتعتبر مسألة تكثيف الرعاية للحوامل بعد الولادة مهمة لضمان سلامة الأمهات و الرضع . وتراجع جميع النساء الحوامل في قطر المراكز الصحية مرة واحدة على الأقل، بينما يتم تقديم الخدمات الطبية قبل الولادة بانتظام للحوامل، لا سيما خلال الأشهر القليلة قبل الوضع. ويتم تنفيذ برنامج الرعاية المتكاملة للنساء الحوامل عبر المتابعة المنتظمة لصحة الأمهات و الرضع خلال الفترة التي تصل إلى مرحلة الوضع و ما بعدها (سيداو، 2012). و يعتبر معدل وفيات الأمهات في قطر منخفضا جداً. و تتم جميع حالات الولادة تحت إشراف اختصاصيي توليد مهرة .

وكان 38% من المتزوجات عام 2012 يستخدمن موانع الحمل وتساوت هذه النسبة لدى القطريات وغير القطريات (شكل 3-8)، و أفادت معظم المستجيبات خلال المسح لعام 2012 أنه تم تلبية طلبهن لموانع الحمل، مع وجود نسبة قليلة فقط لم تتم تلبية طلبها.

ارتفعت حالات الإصابة بسرطان الثدي لدى القطريات من 38 حالة إلى 48 حالة بين عامي 2008 و2013، بينما ارتفعت من 92 إلى 143 حالة لدى غير القطريات (الكبيسي 2014). ووجدت دراسة أجرتها مؤسسة قطر أنه يتم تشخيص سرطان الثدي لدى غالبية النساء في قطر في وقت متأخر، و أفادت النساء اللواتي شملهن المسح عن انخفاض معدلات الفحص الذاتي للثدي، و الفحص السريري، حيث أن معظم مشاكل الثدي يمكن اكتشافها أولا من قبل المرأة نفسها، و تكون عن طريق الصدفة في غالب الأحيان. و بما أنه يصعب تحديد مسببات سرطان الثدي بدقة، فالوقاية منه ترتكز على الكشف المبكر.

شكل 3-8

تباين نسبة استعمال موانع الحمل بين المتزوجات حاليا في الفئة العمرية 20-49، حسب المستوى التعليمي والجنسية 2012

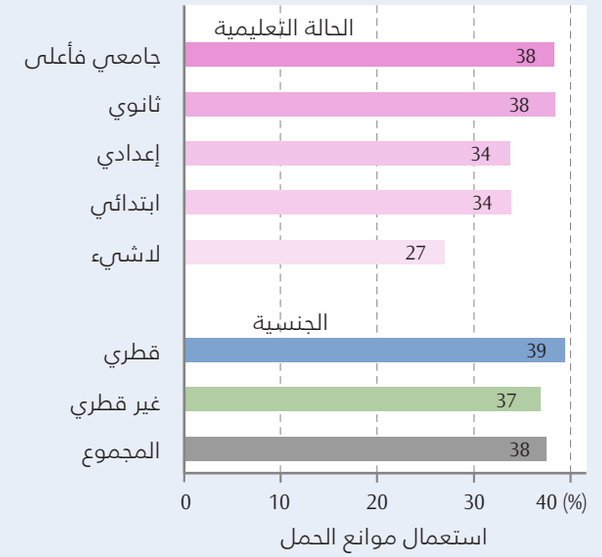

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء (2014b).

ويساعد التصوير الشعاعي الروتيني للثدي النساء على تشخيص سرطان الثدي بفترة طويلة قبل ظهور أية أعراض. و قد تكون أعراض سرطان الثدي غير ظاهرة في مراحله الأولى، و قد تلاحظ المرأة فقط وجود ورم في الثدي، ومع تطور سرطان الثدي تغزو الخلايا السرطانية الأعضاء المحيطة مما قد يؤدي إلى تطور ظهور أعراضه. وهناك حاجة إلى مزيد من التوعية للنساء وتشجيعهن على المشاركة في الفحص الدوري للثدي لأن التشخيص والعلاج المبكرين لسرطان الثدي يحسنان صحة النساء ومعدلات بقائهن على قيد الحياة.

الاتجاهات الاجتماعية المؤثرة على حقوق المرأة

الزواج والخصوبة

إن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، والتي تأثرت شديد التأثر بالعولمة، تواصل التأثير على حياة الأسرة القطرية التقليدية (الصندوق 3-3). فقد تأخر سن الزواج للمرة الأولى للقطريين الذكور والإناث مقارنة بما مضى. حيث ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول للرجال من 25.8 سنة عام 1990 إلى 26.1 سنة عام

الإطار 3-3 يواكب التقدم الاجتماعي والاقتصادي تغير في الاتجاهات نحو الحياة الأسرية

في إطار المسح الاستقصائي الذي نفذه معهد البحوث المسحية الاجتماعية والاقتصادية في جامعة قطر عام 2012، وجه المعهد عدة أسئلة للوقوف على التغيرات التي طرأت على الاتجاهات نحو القضايا ذات الصلة بالنوع الاجتماعي . وقد تم طرح أسئلة على المواطنين القطريين من الرجال والنساء فيما يتعلق بتفضيلات حجم الأسرة، والعمر المثالي للزواج، والمواقف من الأدوار التي يلعبها الجنسان. وقد دلت الردود بما يلي:

ما زال القطريون يفضلون باعتدال الأسر الكبيرة الحجم: بالسؤال عن عدد الأطفال المناسب للزوجين، وقال ما يقرب من نصف العينة إن حجم الأسرة المثالي بالنسبة لهم هو أربعة أطفال أو أكثر. ولم يشر حوالي الربع إلى عدد معين يفضلونه بل قالوا إن الأمر بيد الله، مما يدل بشكل عام على تفضيل العائلات الكبيرة.

يفضل القطريون الأطفال الذكور على الإناث: وبالسؤال عن العدد المثالي للأطفال من الإناث والذكور، أشار افراد العينة لما يلي: (1) فضل كثيرون أن يرزقوا بطفل واحد على الأقل من كل جنس. (2) الذكور مفضلون عن الإناث. (3) اعتمد التشكيل المثالي للأطفال من الذكور والإناث على تفضيل المستجيب أن يرزق بعدد أطفال زوجي أم فردي. ولم يذكر أحد من المستجيبين أنه يرغب في إنجاب ذكور فقط أو إناث فقط.

تأخر سن زواج القطريين مقارنة بالماضي، إلا أنهم يفضلون الزواج في سن مبكرة: أكد المشاركون في المسح أن العمر المثالي للزواج الأول يجب أن يكون حوالي 21 سنة للنساء و25 سنة للرجال بالرغم من أن متوسط العمر عند الزواج الأول حالياً بلغ حوالي 27 عاماً للرجال و 24 عاماً للنساء.

تشارك معظم القطريات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة: فيما يخص تعليم الأولاد وزواجهم وعدد الأطفال المفضل أشار ثلاثة أرباع المشاركين في المسح إلى أن هذه الأمور يقررها الزوجان معاً.

تعليم المرأة ميزة في سوق العمل: أفاد جميع المشاركين في المسح تقريبا (97%) أن التعليم العالي يساعد المرأة في الحصول على عمل أفضل واكثر استقراراً.

المساواة بين الجنسين مقبولة: طرح الباحثون على المشاركين في الاستطلاع أسئلة تتعلق بمدى قبولهم أو رفضهم للمساواة بين الجنسين. واستنتج من الردود ما يلي: أولاً، يجب أن يكون للرجال والنساء مكانة متساوية في المجتمع، وهو ما وافق عليه أكثر من نصف الذكور و 70% من الإناث. ثانياً، ليتم الزواج، يجب اعتبار موافقة المرأة بنفس أهمية موافقة الرجل، وهو ما وافق عليه 90% من الرجال و 98% من النساء.

المصدر: معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية التابع لجامعة قطر، (2012).

2013، بينما ارتفع بالنسبة للنساء من 22.1 إلى 23.5 سنة. وتتوافق اتجاهات النساء مع ارتفاع تحصيلهن التعليمي. فزواج المرأة العاملة أصبح نمطاً متزايداً بين القطريات الشابات. كما ارتفعت نسبة النساء العازفات عن الزواج، في حين انخفضت معدلات الخصوبة.

يعمل مركز الاستشارات العائلية على المساهمة في بناء وتقوية أواصر الزواج والأسرة وإسداء المشورة وتعزيز العلاقات بين الوالدين والأبناء في المجتمع القطري.

تبدأ المرأة القطرية الحمل في سن متأخرة. وقد تراجع معدل الخصوبة في سن المراهقة بشكل حاد مع مرور الزمن من 20 مولوداً لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15و 19 سنة عام 2000 إلى 13 مولوداً فقط عام 2012 (الشكل 3-9). وبالإضافة لذلك، تنجب المرأة القطرية عدداً قليلاً من الأطفال خلال سن الإنجاب. وانخفض معدل الخصوبة الكلي - الذي يشير إلى متوسط عدد الأطفال المتوقع أن تنجبهم المرأة - من 4.5 عام 2000 إلى 3.6 فقط عام 2012. ومن بين العوامل التي أدت إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلي تزايد نسبة النساء اللاتي تبقين غير متزوجات بشكل دائم.

إن عدد الأزواج القطريين الراغبين في الطلاق في تزايد، وخاصة الأزواج الأصغر سناً، على الرغم من أن معدل الطلاق قد ازداد بشكل معتدل من 17.4 حالة لكل ألف من المتزوجين عام 1995 إلى 17.5 حالة عام 2012. وجدير بالذكر أن المطلقات والأرامل أقل حظاً في الزواج مرة أخرى مقارنة بالرجال (الشكل 3-10).

شكل 3-9 تراجع معدل الخصوبة في سن المراهقة ومعدل الخصوبة الكلي

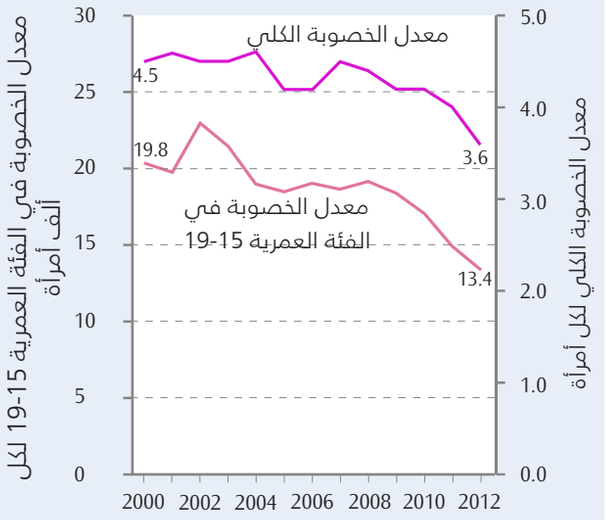

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء(2014i) ؛ وجهاز قطر للإحصاء (2013d).

فضلاً عن ذلك، أصبح ارتفاع العمر عند الزواج الأول من الأمور الشائعة بين القطريين الذكور والإناث. ولكن بينما يتزوج معظم الذكور في نهاية المطاف– بل ويتزوجون مرة أخرى في حالة الطلاق – فإن نسباً متزايدة من الإناث لا يتزوجن على الإطلاق، أو لا يتزوجن مرة أخرى في حالة الطلاق أو الترمل (الشكل 3-10).

الشكل 3-10 هناك خلل في هيكل الحالة الزواجية بسبب ارتفاع نسب القطريات غير المتزوجات مقارنة بالرجال القطريين

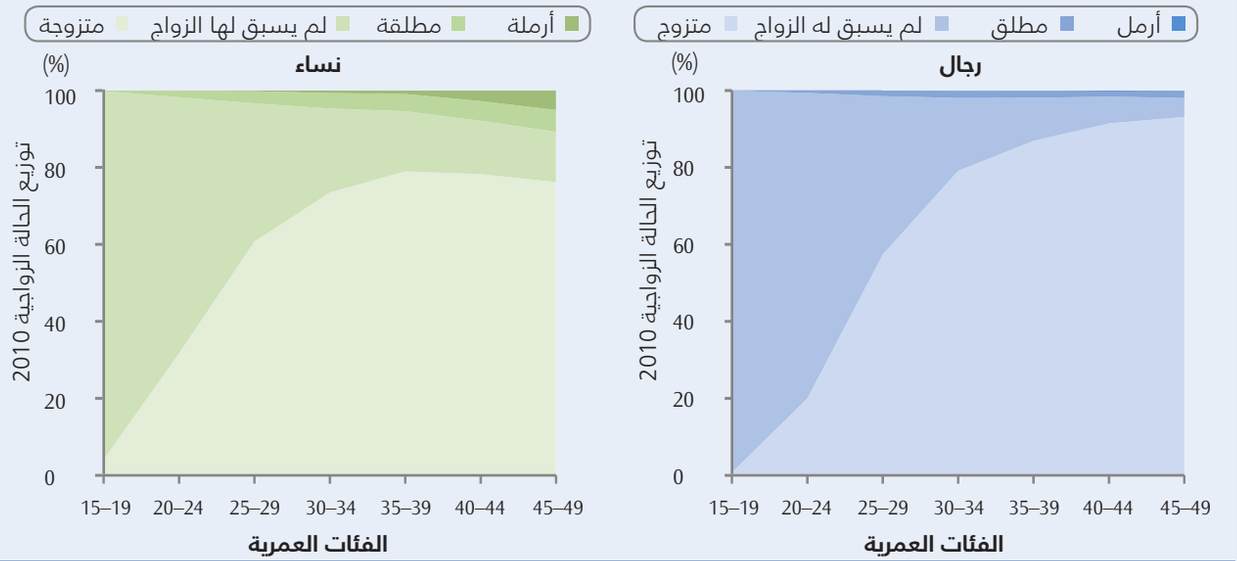

المصدر: جهاز قطر للإحصاء (2011).

في معظم المجتمعات ، يميل الرجال الأقل تعليماً إلى عدم الزواج من المرأة الأعلى تعليماً، والعكس صحيح. وبالتالي، تعتبر زيادة الفجوة في التحصيل العلمي بين الذكور والإناث عاملاً كبيراً من عوامل تزايد نسب الإناث اللائي يبقين دون زواج على الإطلاق. وثمة عامل آخر وهو ارتفاع احتمال زواج الذكور القطريين من نساء غير قطريات بخلاف احتمال زواج المرأة القطرية من غير قطري.

حق المرأة القطرية في نقل جنسيتها إلى أطفالها

بين عامي 2000 و 2013، شهدت قطر زيادة كبيرة في عدد القطريات المتزوجات من أجانب فقفز من 116 إلى 267، وهي زيادة تمثل حوالي واحد من ثمانية (الشكل 3-11). وفي حين تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على أنه "تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما"، إلا أن ذلك يتعارض مع قانون الجنسية القطري الذي ينص على أن الجنسية تمنح على أساس جنسية الأب. وعلى الرغم من وجود بعض الإجراءات التي تضمن حصول أبناء المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي على معاملة أبناء المواطنين القطريين نفسها في مجالي التعليم والصحة، إلا أن ذلك لا يسري على جميع الاستحقاقات. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي ممثلة في اللجنة – المشكلة في رئاسة وزارة الداخلية - المختصة بدراسة تنظيم أوضاع أبناء القطريات المتزوجات من غير قطريين.

وقد تضاعف عدد حالات طلاق القطريات المتزوجات من أجانب بين عامي 2000 و2013 وقد انجبت مطلقات كثر أطفالاً من أزواجهن الأجانب.

العنف ضد المرأة

لا يقتصر أثر العنف ضد المرأة، والذي يشمل الايذاء الجسدي والعاطفي والجنسي، على ترك ندوب على الضحايا بل إن له أيضاً تكاليف اجتماعية واقتصادية يتحملها المجتمع. وقد شهدت دولة قطر بمرور الزمن ارتفاعاً كبيراً في العنف الأسري ضد المرأة. وفي عام 2011، تلقت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي (المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة سابقا)، التي أنشأت مركز اتصالات لاستقبال بلاغات عن الانتهاكات ولها أيضاً مكاتب فرعية، بما في ذلك في مستشفى حمد، 2،145 بلاغاً عن العنف الأسري عامي 2011 و 2012.

عموماً، إن البيانات المتعلقة بحالات الأشكال المختلفة من العنف ضد المرأة، لاسيما الحالات المأخوذة من الإدارات الرسمية ومن المؤسسات التي تقدم الدعم لهذه الحالات غالباً ما تكون غير مكتملة، ولا تعكس سوى حالات العنف الشديد. أما الحالات التي يتم إبلاغها للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، والتي إزدادت من 159 حالة عام 2008 إلى 461 عام 2012، فهي لا تمثل سوى جزء من الصورة العامة للعنف الحاصل ضد المرأة. إن هذه الأرقام تحتوي أيضا على الاستشارات المقدمة للزوار (العابرين) و ليس من الضروري للنساء المعنفات أو تعرضن للعنف. ولم يتضح إلى أي مدى تشير هذه الزيادة إلى زيادة حقيقية في أعمال العنف أم إلى تحسن الرصد والإبلاغ. وتم تسجيل أغلب حالات الاعتداء الجسدي المبلغ عنها من قبل مكتب المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي في مستشفى حمد حيث أبلغت 84% من الضحايا عن تعرضهن للعنف البدني (الشكل 3-12).

الشكل 3-11 **تزايد عدد القطريات المتزوجات من أجانب ونسبتهن**

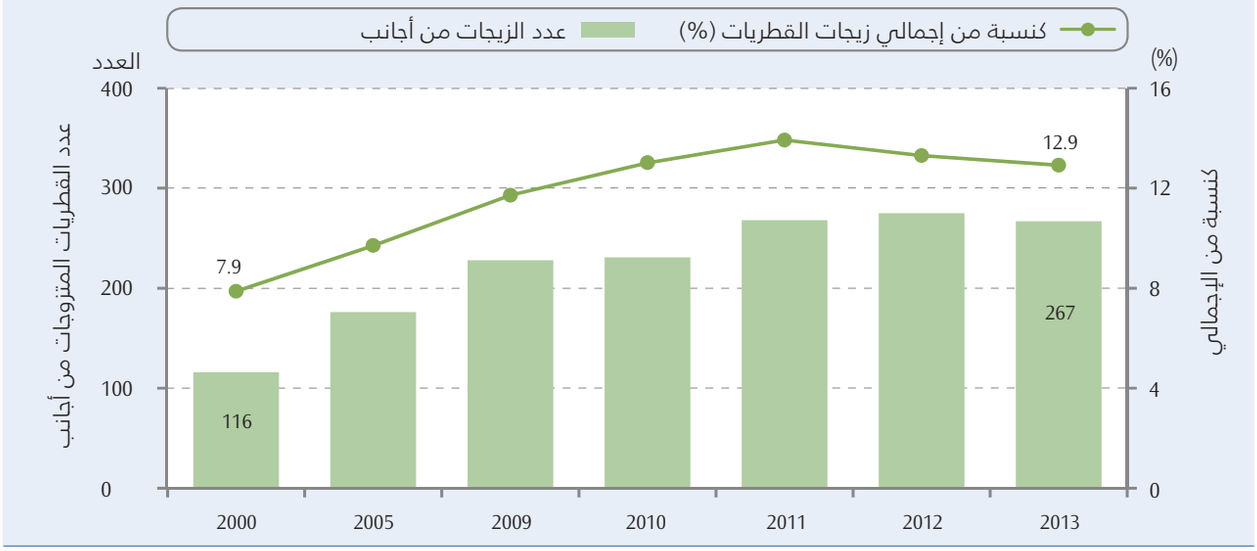

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء(2014j)؛ وجهاز قطر للإحصاء (2013e).

الشكل 3-12 تزايد حالات العنف ضد المرأة

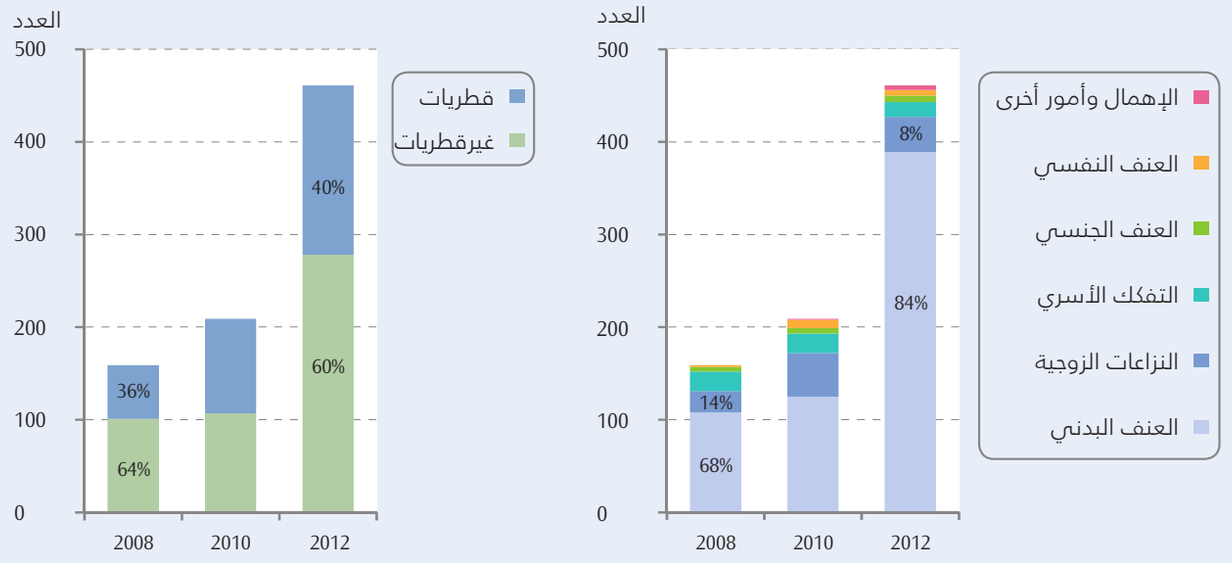

المصدر: المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة (سنوات متعددة).

وجدير بالذكر أن ثلث الحالات التي تتعامل معها المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي تخص الأسر القطرية. وفي عام 2012، أشارت المؤسسة إلى أن 74% من إجمالي حالات الاعتداء كان فيها الزوج هو المعتدي، بينما أفادت البلاغات أن 15% من المعتدين هم أقارب زوج الضحية (الشكل 3-13).

الشكل 3-13 الأزواج هم مرتكبو العنف بصفة أساسية ضد المرأة

المصدر: المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة (سنوات متعددة).

وتشكل الأعراف الثقافية تحدياً للحد من حالات العنف الأسري وتوفير الحماية للنساء المعنفات. و يعتقد أكثر من 20% من الذكور القطريين بل و 6% من القطريات أن ضرب الزوج لزوجته مبرر في ظروف معينة (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2014). هذا الاتجاه المتسامح مع العنف في المنزل قد يقوض الجهود الرامية إلى الحد من الانتهاكات الأسرية.

إن الإبلاغ عن حالات العنف الأسري غير مقبول اجتماعياً أو ثقافياً. ولا يدرك الكثير من ضحايا العنف الأسري حقوقهم القانونية وخدمات الدعم المتوفرة. وهناك أيضاً تخوف من التداعيات الاجتماعية والقانونية والسياسية على الضحايا وأسرهم. ومن ناحية أخرى، فالتدريب للكشف عن الانتهاكات ليس إلزامياً. وعليه يؤدي نقص التدريب بين العاملين في المجالات الطبية والتعليمية والسلامة العامة إلى انخفاض مستويات الكشف في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمدارس ودور الحضانة. وبالتالي، يمكن إخفاء المستوى الحقيقي للانتهاكات.

كما ساهمت مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بمتابعة قضايا المرأة في التوعية بحقوق المرأة، والحد من العنف على النساء والفتيات. وأذكر من تلك المؤسسات: مركز الاستشارات العائلية، والمؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي (المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة سابقاً).

ومن تلك الآليات لتقليل العنف ضد المرأة التوسع في عدد وتوزيع مراكز الحماية والإيواء، وإنشاء مكاتب فرعية لها

في المؤسسات التي تتكامل معها في الخدمات، إنشاء مكاتب للمؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي في كل من إدارة أمن العاصمة بوزارة الداخلية ومؤسسة حمد الطبية. كما أنشئ مكتب للتأهيل الاجتماعي في النيابة العامة وآخر للاستشارات العائلية بمبنى المحاكم.

كما أفادت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي، أن لديها عجزاً في ميزانيات التدريب في هذا المجال. وسعياً للحد من عدم الإبلاغ عن الانتهاكات بسبب الخوف من وصمة العار، تقوم وزارة الداخلية بإرسال ضباط الشرطة المجتمعية للمنازل لتسوية المشاكل والخلافات بطريقة ودية داخل البيوت دون إشعار المجتمع المحلي بها.

وفي نوفمبر 2013، صادق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة دائمة لمكافحة العنف المنزلي مكلفة بتعزيز الوعي بشأن العنف المنزلي وآثاره. كما تم إطلاق حملة "لا تبق صامتاً" لرفع مستوى الوعي حول العنف المنزلي وتوفير التدريب للعاملين في مجال الصحة للكشف عن الإساءات وحالات العنف.

ومع ذلك، أعربت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عن قلقها من تدني مستويات التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن حماية الأسر من العنف المنزلي. وتقف الحساسيات الثقافية عقبة في طريق جمع البيانات المتعلقة بالانتهاكات والعنف وتوزيعها على المنظمات الأهلية. يجب دعم جهود خفض مستوى العنف ضد المرأة أو القضاء عليه ببيانات إحصائية موثوقة عن مستويات الأشكال المختلفة لهذا العنف.

المشاركة السياسية للمرأة

ينص دستور دولة قطر على أن للرجل والمرأة حقوقاً متساوية للمشاركة في الحياة السياسية. فيحق للمرأة التصويت والترشح في كافة الانتخابات والمشاركة في صنع السياسات والوصول للمناصب العامة والمشاركة في الشؤون العامة والشؤون السياسية (وزارة الخارجية، 2015). فمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية هي أحد أهم المؤشرات على تمكين المرأة.

وفي الوقت الذي يتصاعد فيه الزخم بين الحكومات في كافة دول العالم لتعزيز مشاركة المرأة سياسياً وتقلدها المناصب الرفيعة والقيادية في الهياكل الحكومية، ما زال حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية من التحديات في البلدان الخليجية. وقد جاء قرار دولة قطر بإطلاق الانتخابات الوطنية للمجلس البلدي المركزي عام 1998 وإعطاء المرأة حق التصويت والترشح ليمثل تغيراً كبيراً.

وفي هذا الصدد، فتحت انتخابات المجلس البلدي المركزي - التي تعقد كل أربع سنوات - الباب لأول مرة أمام المرأة القطرية للمشاركة في الحياة السياسة واتخاذ القرار في الشأن العام. ومع ذلك، لم يترشح إلا عدد قليل للغاية من النساء في الانتخابات البلدية الأربعة المنعقدة حتى اليوم. وبالرغم من أن أكثر من 40% من المصوتين في هذه الانتخابات من النساء، كان نجاح المرأة يقتصر على مرشحة واحدة فقط في كل مرة من الانتخابات الاربع الأولى – ولم يتم انتخاب أية امرأة في انتخابات عام 1999 (الجدول 3-4). وانتخبت امرأتان عام 2015.

وخلافاً لانتخابات المجلس البلدي المركزي، هناك غياب تام لتمثيل المرأة القطرية في مجلس الشورى الذي يقوم مقام البرلمان الوطني. فدولة قطر هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لا تمثل فيها المرأة في البرلمان (الكبيسي 2014). فنسبة المرأة في التمثيل البرلماني أعلى في المملكة العربية السعودية ب 20% وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 18% (الإسكوا 2014).

وعلى الرغم من الدور القيادي والريادي البارز لصاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر على صعيد التنمية الوطنية والدولية (راجع الفصل السابع)، لم تشغل المرأة القطرية إلا عدداً قليلاً نسبياً من المناصب السياسية القيادية الرفيعة. ففي الوقت الذي تقلدت فيه المرأة ثلاثة مناصب حكومية

الجدول 3-4 **مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات البلدية الأربعة، 1999 إلى 2011**

	النساء (عدد)				نسبة النساء من الإجمالي ٪			
	المسجلات	المصوتات بالفعل	المرشحات	المنتخبات	المسجلات	المصوتات بالفعل	المرشحات	المنتخبات
1999	9665	7484	6	0	44	43	3	0
2003	11055	2985	1	1	48	39	1	3
2007	13608	7054	3	1	48	51	3	3
2011	16221	6120	4	1	50	45	4	3

المصدر: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة (2013).

رفيعة عام 2013؛ كوزيرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكسفيرة ومندوبة قطر لدى الأمم المتحدة وكسفيرة قطر إلى كرواتيا، إلا أن المرأة بوجه عام لا تحظى بالفرص نفسها التي يتمتع بها الرجل بالرغم من ارتفاع التحصيل التعليمي للمرأة القطرية مقارنة بالرجل القطري.

ويظل تغيير اتجاهات ونظرة الجمهور نحو المرأة تحدياً كبيراً بالرغم من بعض التقدم المحدود على صعيد مشاركة المرأة القطرية في الحياة السياسية. وقد أظهرت نتائج مسح عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أن 62% من المشاركين يفضلون الرجال كممثلين لهم في المجلس البلدي المركزي وهو التفضيل نفسه لنحو 50% من النساء.

الإطار 3-4 تعزيز قدرة المرأة في التنمية

القدرة هي عملية يستخدم النساء والرجال من خلالها مواهبهم الطبيعية والفرصة المتاحة لهم لاتخاذ خيارات فعالة والعمل على تحقيق النتائج التي ينشدونها . وتشمل تلك النتائج التحكم بالموارد، والقدرة على التصرف بحرية، واتخاذ قرار تكوين أسرة والتحرر من مخاطر العنف والقدرة على إسماع صوتهم في المجتمع والتأثير في السياسات – ويقاس ذلك بالمشاركة والحصول على موقع تمثيلي في الحياة السياسية الرسمية والانخراط في العمل الجماعي والروابط والمنظمات الأهلية .

لكن حتى عندما تتقلص فجوة النوع الاجتماعي على صعيد رأس المال البشري والأصول المادية، يمكن أن تبرز الفروقات في نتائج النوع الاجتماعي بين البنات والبنين ولاحقا بين النساء والرجال لأنهم لا يتساوون في القدرة على ممارسة طاقاتهم وقدراتهم بحرية واستقلالية.

ووفقا للبنك الدولي، بينما تمارس المرأة حقها في التصويت، إلا أنها لا تدخل المؤسسات السياسية الرسمية أو ترتقي قمتها كما يفعل الرجال. وبالرغم من زيادة التمثيل على المستوى الوطني، ولاسيما على المستوى دون الوطني في وظائف معينة. فإن التقدم بطيء بصفة عامة ودون المستوى الكافي لضمان أن يكون لها صوت مسموع والذي غالباً يكون حوالي 30% من الوظائف. وبالنسبة للنساء اللاتي يدخلن العملية السياسية، فهناك ميل لديهن للبقاء في المراتب الدنيا والتجمع في قطاعات ينظر إليها أنها خاصة بالنساء. بل والأرجح أن تفضل المرأة تولي وزارات الصحة أو التعليم أو الشؤون الاجتماعية على تولي حقيبة وزارة الاقتصاد أو المالية.

وفي هذا الصدد، يمكن أن تشكل قدرة النساء الجماعية عنصر تحول يعزز التغييرات في المجتمع والسياسات. وهذه القدرة على التأثير في المجتمع تتخطى القنوات السياسية الرسمية لتشمل المشاركة في الروابط والمنظمات غير الرسمية عبر العمل الجماعي، ولكن نجاح النساء يعتمد في جزء منه على قدرتهن الفردية على اتخاذ خيارات فعالة . فبينما يكون للمرأة الواحدة صوت محدود، يمكن أن تقوم مجموعة من النساء والفتيات بممارسة ضغوط أكبر لإجراء تغييرات هيكلية تصلح البيئة خدمة لنساء أخريات تشمل التغييرات في القوانين والسياسات والخدمات والمؤسسات والمعايير الاجتماعية التي من شأنها زيادة امتلاك المرأة للقدرة الفردية. وفي البلدان ذات الدخل المرتفع، أدى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة إلى تسليط الضوء على القضايا الأكثر مساساً بحياة المرأة مثل الصحة وإجازات الأمومة ورعاية الأطفال والعنف ضد المرأة.

وإذ نضع في اعتبارنا خصوصيات المجتمع القطري الذي لا يزال يرتكز إلى حد كبير على الروابط القبلية، فمن المتوقع أن تستغرق الإصلاحات الديمقراطية التي أدخلتها القيادة السياسية وقتاً طويلاً قبل تطبيقها بشكل كامل. وبالنظر إلى السياق الإقليمي، ونظراً لأن حق المرأة في الترشح للمناصب السياسية في دول الخليج العربي ما زال محل تساؤل، فمن الجدير بالذكر أن المرأة القطرية كانت أول من حصل على الحق في التصويت والترشح للمناصب العامة في الانتخابات البلدية.

وقد أدى عزم وتصميم القيادة السياسية على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة وحمايتها إلى الارتقاء بمكانة المرأة القطرية وتعزيز سمعة الدولة في الأوساط الدولية وتأمين شرعيتها. ومع ذلك، ما زال هدف تعزيز قدرة المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة والنشطة في المجال السياسي يشكل تحدياً كبيراً.

المصدر : البنك الدولي (2012) و ر.ديسيدريوا (2013).

وأفاد 9% فقط من المبحوثين المشاركين في المسح أنهم سيصوتون لصالح امرأة في انتخابات المجلس البلدي المركزي. وقد عارض نحو 45% منهم مشاركة المرأة في الحياة السياسية من الأساس نتيجة للمعتقدات التقليدية والصورة النمطية المتوارثة عن دور المرأة (المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، 2007).

وبينما يقر المجتمع بإمكانيات المرأة في مجال العمل، إلا أنه لا يقر بامتلاكها الإمكانيات نفسها في القيادة، حيث لا يرى إلا 32% فقط المرأة قادرة على تقلد أدوار قيادية (المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، 2007). وهو ما يعكس النقص في عدد النساء في المجلس البلدي المركزي وغيابهن التام عن مجلس الشورى. وسعياً نحو تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وتشجيعها على اكتساب المهارات المرتبطة بالمشاركة في الانتخابات الديموقراطية، تم إطلاق حملات وبرامج تدريبية للمساعدة على تمكين المرأة سياسياً وتعريفها بحقوقها، شملت التدريب على المهارات. ومن أمثلة تلك البرامج:

- مهارات القيادة في العملية الانتخابية
- إدارة الحملات الانتخابية للنساء الخليجيات القادة
- كيفية إدارة حملة انتخابية
- أهمية المشاركة في التصويت في انتخابات المجالس البلدية
- المرأة والمشاركة السياسية

وفي السياق ذاته ، تم إطلاق حملة "الحصول على الصوت الانتخابي: ناشطات جدد يسعين لكسب أصوات النساء" قبيل انتخابات المجلس البلدي المركزي عام 2007 لتوفير برنامج تثقيفي للمصوتين وتشجيع المرأة على ممارسة حقها في المشاركة السياسية. كما قامت طالبات الجامعة بتوزيع نشرة تحفيزية بعنوان "لا تحجب صوتك" وإجراء مسح عن مشاركة المرأة السياسية. وعلى الرغم من هذه الحملات والمبادرات ونية الدولة لتعزيز وحماية الحقوق السياسية للمرأة، ما زالت هناك تحديات تتعلق بتعزيز امتلاك المرأة للقوة للمشاركة بشكل أكثر فعالية في الحياة السياسية للبلاد (الإطار 3-4).

وزيادة على برامج التدريب فهناك حاجة أكيدة لتوعية الجمهور بفوائد الدور القيادي للمرأة والمساواة بين الجنسين.

استنتاجات

يعد إحراز التقدم بشأن المساواة بين الجنسين أمراً أساسياً لإعمال حقوق الإنسان للجميع، بما يخلق مجتمعات سلمية، تضمن التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة. ويأتي انضمام دولة قطر لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورصد عملية تنفيذها تأكيداً على التزام الدولة بالوفاء بالتزاماتها نحو تحقيق حقوق المرأة في التنمية. وقد قدمت دولة قطر أول استعراض دوري شامل لها بشأن التزاماتها بحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فبراير 2014. وقدم المجلس في المقابل عدة ملاحظات وتوصيات بشأن هذا الاستعراض يجب متابعتها.
وبعد مراجعة تقرير دولة قطر الدوري الشامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) أوائل عام 2014، أوصت لجنة الاتفاقية أن تقوم قطر بتأسيس جهاز حكومي مركزي مزود بصلاحيات وموارد بشرية ومالية كافية لتنسيق آلية وطنية لتمكين المرأة بهدف ضمان التنفيذ المنهجي لأحكام الاتفاقية في دولة قطر بصفتها من الدول الأطراف في الاتفاقية. وتتزايد أهمية هذه التوصيات نظراً لأن قضايا المرأة والتي كانت من اختصاص المجلس الأعلى لشؤون الأسرة تم نقلها إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في أوائل 2014.

وعلى الرغم من أن دولة قطر تحتل مرتبة عالية دولياً على دليل التنمية البشرية، إلا أن ترتيبها جاء منخفضاً على دليل المساواة بين الجنسين. وقد تبوأت دولة قطر المرتبة الأولى بين دول الخليج في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث حلت في المركز 31، إلا أنها جاءت في مرتبة متأخرة للغاية في التصنيف الدولي لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين حيث حلت في المرتبة 114 من أصل 152 دولة. وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لم يكن هذا الدليل في صالح قطر.

وتهدف عدة برامج في مجالات التعليم والصحة والعمل والقيادة إلى ضمان قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج أفضل للنساء. ففي مجال التعليم، زادت نسبة التحاق المرأة بالتعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم العالي بشكل كبير. وعلى صعيد التعليم العالي، هناك فجوة بين الجنسين ولكن لصالح المرأة. واتساقاً مع الأداء الأفضل للطالبة القطرية في الاختبارات الدولية في جميع المراحل، تنتقل نسبة من الإناث أعلى بكثير من نسبة الذكور من المرحلة الثانوية إلى التعليم العالي. وقد انعكس تحسن الصحة الإنجابية على الحد من وفيات الأمهات، وتحسين المباعدة بين الولادات وانخفاض الخصوبة.

لم يقابل التقدم الباهر الذي تحقق في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة تقدم مناسب في العمل والتمكين السياسي. فمن المنتظر أن تقود مكاسب المرأة القوية في نتائج التعليم والصحة إلى ارتفاع مشاركتها في القوى العاملة. ففي حين زادت مشاركة المرأة في قوة العمل بنسبة مرتفعة وفقاً لمعايير دول مجلس التعاون

الخليجي، إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة بمثيلاتها من الدول ذات المستويات العالية من التنمية الاقتصادية والبشرية. ويجب تذليل كافة العقبات التي تحول دون مشاركة النساء في قوة العمل لجني ثمرة الاستثمار في تعليمهن.

إن القطاع الخاص في دولة قطر يلعب الدور الأكبر في التشغيل في الدولة، حيث تعمل غالبية القوى العاملة في القطاع الخاص وإن كانت نسبة مشاركة القطريين في القطاع الخاص صغيرة. ومع ذلك، فإن عدداً ونسبة متزايدة من القطريات في قوة العمل ينضمّن إلى القطاع الخاص. وقد ارتفعت حصة المرأة القطرية العاملة في القطاع الخاص من 2% فقط عام 2001 إلى ما يقرب من 15% عام 2013. كما تم تسجيل نمو كبير في نسبة المرأة القطرية العاملة في القطاع المختلط. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في عمل المرأة القطرية خارج القطاع العام إلى سياسة التقطير التي تنتهجها الدولة بهدف زيادة عدد ونسبة المواطنين في جميع الشركات، ولاسيما في المناصب العليا.

وعلى الرغم من تحقيق طفرة خلال العقد المنصرم، إلا أن عدداً قليلاً من النساء يتولى المناصب الإدارية العليا. وتشكل الحلقة الضعيفة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تحدياً يحول دون وصول بعض المتعلمات إلى فرص العمل التي تتوافق مع تخصصاتهن الجامعية. كما تؤثر الاعراف الاجتماعية والثقافية الكامنة على خيارات عمل المرأة وتجعلها تتردد في تولي أنواع معينة من الوظائف. إن بذل المزيد من الجهود لتحفيز الفتيات والنساء لدراسة العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال هو خيار آخر لتعبئة إمكانيات المرأة الكامنة باعتبارها رأس مال بشري شديد الأهمية لتقدم دولة قطر اقتصادياً واجتماعياً.

إن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، والتي تأثرت شديد التأثر بالعولمة، تواصل التأثير على حياة الأسرة القطرية التقليدية. وقد أصبح ارتفاع العمر عند الزواج الأول من الأمور الشائعة بين الذكور والإناث. ولكن على الرغم من أن معظم الذكور يتزوجون – بل ويتزوجون مرة أخرى في حالة الطلاق - إلا أن هناك نسباً متزايدة من الإناث اللائي لا يتزوجن على الإطلاق، أو لا يتزوجن مرة أخرى في حالة الطلاق أو الترمل. ويجب أن تكون التبعات الاجتماعية والثقافية للعزوف عن الزواج مدى الحياة وانخفاض معدلات الإنجاب بؤرة اهتمام السياسة العائلية.

بين عامي 2000 و 2013، ارتفع بشكل كبير عدد القطريات المتزوجات من أزواج أجانب من 116 إلى 267، وهو ما يمثل حوالي واحدة من ثمانية. وقد تضاعف عدد حالات الطلاق للقطريات المتزوجات من أجانب بين عامي 2000 و2013 وأنجبت العديد من هؤلاء الزوجات أطفالاً. في حين تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أنه "تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما"، إلا أن ذلك يتعارض مع قانون الجنسية القطري الذي ينص على أن الجنسية تمنح على أساس جنسية الأب. وعلى الرغم من وجود بعض الإجراءات التي تضمن حصول أبناء المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي على معاملة أبناء المواطنين القطريين نفسها في مجالات التعليم والصحة، إلا أن ذلك لا يسري على جميع الاستحقاقات.

لا يقتصر أثر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي يشمل الإيذاء الجسدي والعاطفي والجنسي، على ترك ندوب على الضحايا بل له أيضاً تكاليف اجتماعية واقتصادية يتحملها المجتمع. وقد شهدت دولة قطر ارتفاعاً كبيراً في العنف المنزلي المسجل ضد المرأة. وقد أعربت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن قلقها من تدني مستويات التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن حماية الأسر من العنف المنزلي. وتحول الحساسيات الثقافية دون جمع البيانات المتعلقة بالانتهاكات والعنف المنزلي وتوزيعها على المنظمات الأهلية.

ومن المطلوب تحسين جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بحيث يستند تطوير السياسات والبرامج إلى أدلة أكثر قوة. على سبيل المثال، على صعيد العنف ضد المرأة، يجب توفير مؤشرات قوية تعكس مدى انتشار العنف ووصول المرأة إلى العدالة، بالإضافة إلى الدراسات التي من شأنها فهم أفضل للعوامل الاجتماعية والثقافية التمييزية التي تسبب العنف. وسوف يساعد كذلك وضع قاعدة بيانات أكثر شمولاً ومصنفة حسب الجنس على إدماج الحق في التنمية للمرأة في تنفيذ التخطيط الخاص بهذا الحق.

ومن ناحية أخرى، يحق للمرأة التصويت والترشح في الانتخابات البلدية. ومع ذلك، لم يترشح إلا عدد قليل للغاية من النساء في الانتخابات البلدية الأربعة التي جرت حتى اليوم. وبالرغم من أن أكثر من 40% من المصوتين في هذه الانتخابات من النساء، كان معدل نجاح المرأة هو مرشحة واحدة كل مرة من الانتخابات الأربعة الأولى– ولم يتم انتخاب أية امرأة في انتخابات عام 1999 وانتخبت امرأتان مي 2015. ويجب تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الرئيسية لأن زيادة مشاركتها على المستوى التشريعي وزيادة فرص انضمامها إلى هيئات صنع القرار الحكومية العليا من شأنها تمكين المرأة من لعب دور رئيسي في التنمية وفي النهوض بالمرأة. وينبغي تحسين سبل توعية المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية.

وقد أدى عزم وتصميم القيادة السياسية على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة وحمايتها إلى الارتقاء بمكانة المرأة القطرية وتعزيز سمعة الدولة في الأوساط الدولية وإعلاء شرعيتها. ومع ذلك، لا يزال هدف تعزيز قدرة المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة والنشطة في المجال السياسي يشكل تحدياً كبيراً.

4

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

4 حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

" يجب أن نبذل المزيد لتمكين الأفراد من خلال العمل اللائق، ودعم الناس من خلال الحماية الاجتماعية، وضمان سماع أصوات الفقراء والمهمشين. دعونا نجعل العدالة الاجتماعية أساسية لتحقيق النمو العادل والمستدام للجميع."

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة
رسالة بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية 2014

تشكل العدالة الاجتماعية للجميع نواة رؤية قطر الوطنية 2030 التي تحرص على استفادة جميع المواطنين والمقيمين في قطر من التنمية والعيش بكرامة. فالعدالة الاجتماعية مبدأ أساسي للإقرار بضرورة إزالة الحواجز التي يواجهها الناس على أساس الجنس، والعمر، والعرق، والديانة، والإعاقة، والتي تمنعهم من التمتع بحقوقهم.

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز متعددة من الناحية الجسدية، ومن ناحية التعامل والتواصل معهم، ومن الناحية المالية. وتبرز هذه الحواجز في جميع القطاعات، وعلى مختلف مستويات المجتمع . لذا، فإنه من المهم بدرجة وجود نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع الإعاقة في مختلف القطاعات، حيث أن الأشخاص ذوي الإعاقة بحد ذاتهم أصحاب حقوق.

تعتبر الإعاقة قضية تنموية وقضية حقوق إنسان. ويساعد النهج التنموي القائم على الحقوق على قيام الحكومة بدمج الإعاقة في التنمية، حيث يمكن من خلال هذا النهج الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، والتخلص من القيود التي تفرضها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمادية على حقوقهم.

هناك علاقة متبادلة بين الإعاقة والفقر. فالإعاقة يمكن أن تؤدي إلى الفقر عندما يُحرم الأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل، يمكن أن يتسبب الفقر في الإعاقة من خلال سوء التغذية، وسوء الأوضاع الصحية، والظروف المعيشية الصعبة. وغالباً ما تتعرض الأسر التي لديها أفراد ذوو إعاقة إلى نوبات من الفقر. وتشير البيانات المتعلقة بالدخل المنخفض في دولة قطر إلى أن أحد أسباب الفقر النسبي هو عبء الدعم الناتج عن رعاية أحد أفراد الأسرة ذوي الإعاقة في سن العمل.

يوفر القانون القطري رقم 2 لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة إطاراً قانونياً شاملاً للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتضمن 14 مادة تنص على توفير الرعاية الخاصة والحماية القانونية لهم حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم على قدم المساواة مع جميع الأشخاص الآخرين. ويغطي القانون، في جملة أمور أخرى، العمل؛ حيث ينص على تخصيص ما لا يقل عن اثنين في المئة من الشواغر الوظيفية في مؤسسات القطاعين العام والخاص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى توفير إمكانية الحصول على التعليم، وتوفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية لهم، وتوفير خدمات الإنعاش الاجتماعي، كمساعدتهم في الحصول على سكن مناسب. ويتم إصدار شهادات وبطاقات خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل حصولهم على حقوقهم على النحو الوارد في هذا القانون وغيره من التشريعات ذات الصلة.

صادقت دولة قطر عام 2008 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006، وهي عضو مشارك في لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي ترصد تنفيذ الاتفاقية. وتحدد الاتفاقية النقاط المطلوبة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل كامل. وهي تهدف إلى تعزيز وحماية وضمان التمتع والمساواة الكاملين لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة.

يلخص هذا الفصل تشريعات التمكين الوطنية والدولية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ، ومعرفة خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، واستعراض البرامج والخدمات والدعم المتاح لهم لتحديد مدى تمتعهم بحقوقهم.

تشريعات التمكين الوطنية والدولية

التشريعات الوطنية

تواصل دولة قطر بذل جهود كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك سن القوانين وإنشاء المؤسسات والبرامج لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير التسهيلات والخدمات اللازمة لدعم احتياجاتهم، إضافة إلى توفير المساعدة القضائية والبدلات والمزايا الإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدتهم على تدبر شؤونهم.

يضمن دستور قطر الدائم المساواة بين الناس أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. ويحمي الدستور جميع المواطنين من العنف وسوء المعاملة دون تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بجميع الحقوق السياسية المنصوص عليها للمواطنين الآخرين، حيث يضمن القانون رقم 17 لعام 1998 الذي وضع هيكل انتخابات المجلس البلدي المركزي، حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت والترشح للانتخابات البلدية.

تم تعزيز العديد من الحقوق الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها من خلال القانون رقم 2 لعام 2004 الذي يعد بمثابة تشريع شامل يتضمن في جملة أمور أخرى ما يلي:

- دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية، وإنشاء مدارس خاصة للطلبة ذوي الإعاقة الذين لا يمكن دمجهم في المدارس العادية، وتوفير بيئة مدرسية ومرافق مناسبة للطلبة ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم لهم من خلال الدروس الإضافية.
- المحافظة على صحتهم من خلال الرعاية الطبية والنفسية والثقافية والاجتماعية.
- توفير فرص التوظيف والعمل المتوافقة مع قدراتهم ومؤهلاتهم في القطاعين العام والخاص، على أن يتم تخصيص اثنين في المئة من العدد الإجمالي للوظائف في الشركات العامة والخاصة التي لديها 25 موظفاً على الأقل للأشخاص ذوي الإعاقة .
- توفير الأدوات والمعدات، ووسائل النقل التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم، وإعادة التأهيل، وتسهّل حركتهم .
- توفير بيئة طبيعية تساعد على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة.

يمنح قانون إدارة الموارد البشرية لعام 2009 الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بدل طبيعة عمل بنسبة 25% من الراتب الأساسي، إضافة إلى العلاوات الأصلية المخصصة لكافة العاملين حسب درجاتهم الوظيفية. كما يمنح القانون الموظفة القطرية إجازتين أثناء مدة الخدمة بحد أقصى ثلاث سنوات لكل إجازة لرعاية أولادها الذين هم تحت سن السادسة، وتعطى الأولوية لرعاية الأطفال ذوي الإعاقة . وتكون الإجازة براتب كامل خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم تكون مدفوعة جزئياً (50% من الراتب) لأية مدة إضافية.

في أعقاب إصدار تشريع عام 2004، تم وضع ثلاث آليات تشغيلية لتنفيذه. أولاً: تم إنشاء إدارة تنفيذية، وهي إدارة شؤون كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتي تلعب دوراً تنسيقياً لضمان تحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ثانياً: تم إصدار شهادات وبطاقات خاصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل حصولهم على حقوقهم المنصوص عليها في القانون. ثالثاً: تم تحديد عدد من الوظائف الحكومية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

لاحقاً، وبعد إعادة التنظيم الوزاري عام 2009، تم إنشاء إدارة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أن اسمها تغير عام 2014 إلى دائرة شؤون كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتم تحويلها إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد دمج الوزارتين. وبالتعاون مع وزارة الداخلية، تقوم هذه الإدارة بتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة لتوظيف خادمة واحدة يُدفع أجرها من قبل الضمان الاجتماعي. وتسدد الإدارة أيضا تكاليف المعدات الخاصة التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة.

تتولى إدارة شؤون كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة مهام اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ البرامج والخدمات اللازمة لرعايتهم وتأهيلهم بالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية، وتثقيف الجمهور وزيادة وعيهم حول حقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم برامج تدريبية للأشخاص الذين يتعاملون مع هاتين الفئتين بالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وتنظيم دورات تدريبية ومؤتمرات وورش عمل تناقش القضايا المتعلقة بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء وتطوير قاعدة بيانات متكاملة عنهم.

التشريعات الدولية

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل إعلان عام 1986 بشأن "الحق في التنمية" الذي ينص على حق جميع الناس، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، في المشاركة في التنمية والتمتع بفوائدها.

وتعرِّف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم "الأشخاص الذين لديهم إعاقات بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد، والتي بتفاعلها مع مختلف الحواجز قد تعيق مشاركتهم بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين". وبينما كان التركيز في السابق على إعاقات الأشخاص، تم توسيع نطاق التعريف ليشمل الحواجز الاجتماعية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.

أعطت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دافعاً للحكومات، وشركاء التنمية الدوليين، ومنظمات المجتمع المدني لتأمين حقوق هذه الفئة من السكان. وتشكل الاتفاقية تحولاً من النظرة الأولية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة كمتلقين للمساعدات إلى الاعتراف بأنهم "أصحاب الحقوق" . وبالتالي فإنهم يستحقون على قدم المساواة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بصفتهم أعضاء فاعلين في المجتمع.

صادقت دولة قطر على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2008، ووقعت كذلك على البروتوكول الاختياري الذي يسمح بتقديم شكاوى فردية، لكنها لم تصادق عليه بعد (الإطار 1-2 في الفصل الأول). وتنص الاتفاقية وتؤكد استحقاق الأشخاص ذوي الإعاقة لكافة أنواع الحقوق، وكيف يمكنهم ممارسة حقوقهم بفاعلية. وتلتزم قطر، مثلها مثل بقية الدول الأطراف في الاتفاقية، باتخاذ تدابير استباقية مناسبة لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع شؤون المجتمع، على قدم المساواة مع الآخرين. أما الالتزام الآخر الذي تعهدت به قطر عند المصادقة على الاتفاقية، فهو مواءمة أحكام القانون رقم 2 لعام 2004 مع بنود الاتفاقية، حيث قدمت قطر تقريرها الوطني بهذا الخصوص إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شهر يوليو 2014 (الإطار 4-1).

دعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر الحكومة لتسريع الإجراءات لتنفيذ التعديلات المقترحة على القانون رقم 2 لعام 2004 لجعله متوافقاً تماماً مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث قامت اللجنة الوطنية باقتراح سبعة أحكام جديدة تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، وحقهم في التعليم والصحة والعمل والسكن، بالإضافة إلى حقهم في الوصول إلى المرافق العامة والخاصة، والخدمات الثقافية والرياضية. وفي عام 2012 وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار تعديل القانون رقم 2 لسنة 2004، لكنه لم يتم اعتماده بشكل نهائي.

الإطار 4-1 القضايا التي أثيرت عند تقديم قطر تقريرها الوطني إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

في شهر يونيو 2012 قدمت دولة قطر تقرير رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم إعداد التقرير من قبل لجنة وطنية تشكلت عام 2010 برئاسة مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية. ضمت ممثلين من وزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، والمجلس الأعلى للصحة، ومركز الشفلح. وكان من بين القضايا التي أثيرت ما يلي:

- لم يتم تشكيل لجنة تعنى برصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كما نصت عليه المادة 33 من الاتفاقية.
- لم تتم مراقبة الالتزام بقانون العمل الخاص بتخصيص 2% من الوظائف للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ولم يتم تنفيذه بالكامل.
- أحد التحديات التي تواجه تحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هو نقص الموظفين الاختصاصيين المدربين تدريباً جيداً.
- ضعف التنسيق بين المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- لم تتحقق عملية تيسير الوصول البدني للمرافق العامة بشكل كامل.

المصدر : اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2014).

خصائص وسمات الأشخاص ذوي الإعاقة

معلومات إحصائية

تلزم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدول الأطراف بجمع الإحصاءات التي من شأنها تسهيل وضع سياسات وبرامج تساعد على تنفيذ أحكام الاتفاقية. وعلى كل دولة طرف وضع آلية وإطار عمل لتنفيذ أحكام الاتفاقية على المستوى الوطني.

وتعتبر السجلات الإدارية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المصدر الرئيسي للبيانات حولهم. ويمكن استكمال المعلومات المستقاة من هذا المصدر من خلال بيانات المسوح والتعدادات السكانية.

وقد تضمن تعداد سكان قطر لعام 2010 أسئلة عن الإعاقة كجزء من المبادرات لتحسين الإحصاءات عن الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يساعد تعداد السكان على معرفة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، وفهم خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية. وهذا بحد ذاته عمل يتوافق مع إعلان الحق في التنمية، ومع نهج التنمية القائم على الحقوق.

على الرغم من الجهود الإيجابية التي بُذلت حتى الآن لجمع معلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن البيانات المتاحة غير مفصلة بما فيه الكفاية لتوضيح الاتجاهات في التنمية البشرية للأشخاص ذوي الإعاقة، أو إلى أي مدى يتم تحقيق حقوقهم المنصوص عليها في القانون. وعليه، فإن هذا القسم المتعلق بخصائص وسمات الأشخاص ذوي الإعاقة لا يقدم سوى مؤشر على مستويات عامة للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى أنماطهم وخصائصهم.

عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وخصائصهم

تضاعف عدد الاشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة بين عامي 2001 و 2013. ففي عام 2013 تم تسجيل ما مجموعه 7,400 شخص ذي إعاقة في 12 مركزاً، منهم 4,300 أو 58% من القطريين (الشكل 4-1)، حيث لوحظت زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من القطريين لكل 1,000 نسمة. ومن حيث التركيبة العمرية للأشخاص ذوي الإعاقة من القطريين، كان 26% منهم تحت سن 15 سنة، و 65% منهم في سن العمل، و 9% من كبار السن (الشكل 4-1). أما فيما يتعلق بغير القطريين، فكانت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل أقل من نظيرتها لدى القطريين، وهذا يمكن تفسيره من خلال الطبيعة الانتقائية لهذه الفئة من السكان، أي أن غير القطريين في أغلبيتهم العظمى من الذكور الشباب.

أظهر مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام 2012-2013 أن حوالي 3.6% من الأسر القطرية لديها عضو ذو إعاقة عمره 15 سنة وما فوق، وغير نشط اقتصادياً، مقارنة مع

الشكل 4-1 **معدل الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين لكل 1,000 نسمة حسب التركيبة العمرية**

الأشخاص ذوو الإعاقة حسب فئة العمر والجنسية ، 2013

	الفئة العمري	العدد	التوزيع (%)
القطريون	15 >	1,118	26
	59 - 15	2,762	65
	+ 60	403	9
	الإجمالي	4,283	100
غير القطريين	15 >	1,202	38
	59 - 15	1,774	56
	+ 60	180	6
	الإجمالي	3,156	100

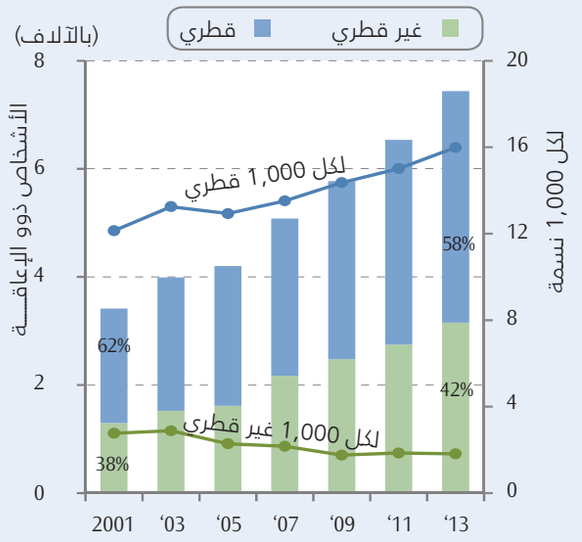

المصدر: جهاز قطر للإحصاء (2013b)، ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014d).

نسبة 4% عام 2006-2007. وتتفاوت درجات الإعاقة لدى السكان القطريين مع استمرار ثبات معدلات الانتشار إلى حد ما من سن 10 إلى 50 سنة، ويتعرض الذكور للإعاقة بشكل أكبر من الإناث.

نظراً لأنه كثيراً ما يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من التمييز والاستبعاد الاجتماعي، فإنهم في الغالب يكونون أقل تعليماً، ولا تتم تلبية احتياجاتهم من الرعاية الصحية، وعاطلون عن العمل، وفقراء نسبياً. وتؤكد سلسلة بيانات حول خصائص ذوي الدخل المنخفض تم رسمها باستخدام الانحدار اللوجستي والبيانات المستخلصة من مسحَيْ دخل وإنفاق الأسرة في قطر لعام 2007/2006 وعام 2013/2012 أن الفقر النسبي بين الأسر القطرية يميل إلى أن يكون في أعلى درجاته لدى الأسر التي تضم عضواً ذا إعاقة . ومع أن الأسر المعيشية التي لديها أفراد لا يملكون دخلاً وظيفياً نتيجة إعاقتهم يمكن ان تتلقى معونات اجتماعية من الحكومة، فإن الحاجة تبقى قائمة لتقديم المساعدة بشكل خاص للأسر المعيشية الضعيفة التي لديها عضو ذو إعاقة أو أكثر.

وقد تبين عام 2013 أن أكبر مجموعتين من أسباب الإعاقة بالنسبة للذكور القطريين هي الإعاقات الذهنية (31%)، والإعاقات الجسدية (26%) (الشكل 4-2). لكن تبقى الإعاقات العقلية التي تشمل متلازمة داون والتوحد، تشكل النسبة الأكبر من الإعاقات خلال العقد الماضي.

أما الإعاقات الجسدية (الناتجة إلى حد كبير عن حوادث السيارات)، فقد ارتفعت نسبتها من 18% عام 2001 إلى 26% حالياً. وبالنسبة للإناث، فأكبر مجموعة من أسباب الإعاقة تتشابه إلى حد كبير مع مثيلتها لدى الذكور. لكن ترتيب المجموعتين الثانية والثالثة كان معكوساً بالنسبة للإناث عما هو عليه لدى الذكور، حيث حلت الإعاقة الجسدية لدى الإناث في المرتبة الثالثة بدلاً من الثانية، ولعل ذلك يعود لانخفاض مخاطر تعرضهن للحوادث.

بالنسبة للخصائص التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن غالبيتهم لم يحصلوا إلا على التعليم الابتدائي أو أقل بنسبة 73% للقطريين الذكور، و83% للقطريات (الشكل 4-3). أما نسبة الحاصلين على تعليم جامعي فقد كانت 6%، و 5% على التوالي.

ومع أن توفير فرص الحصول على عمل لائق يمَكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة من التنمية، إلا أن نسبة النشطين اقتصادياً منهم في عمر 15 سنة وما فوق كانت 10% للقطريين الذكور ، و4% للقطريات. أما نسبة النشطين اقتصادياً من غير القطريين فإنها جاءت أعلى بكثير، نظراً لأن معظم الأشخاص غير القطريين لا يمكنهم الإقامة في الدولة إن لم يكونوا عاملين (الشكل 4-3). وعندما سُئل الأشخاص ذوو الإعاقة القطريون في تعداد عام 2010 لماذا هم غير نشطين اقتصادياً، أجاب 54% منهم "أنهم غير قادرين على العمل".

الشكل 4-2 **الأشخاص ذوو الإعاقة حسب نوع الإعاقة**

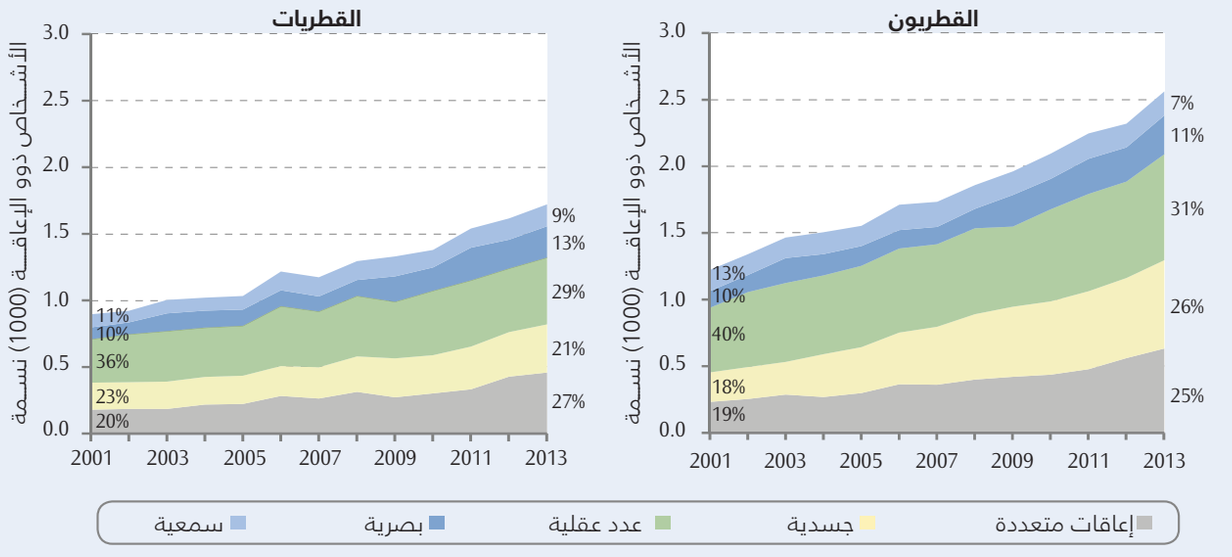

المصدر: جهاز قطر للإحصاء (2013b)، ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014d)

الشكل 4-3 الحالة التعليمية والوظيفية للأشخاص ذوي الإعاقة عام 2010

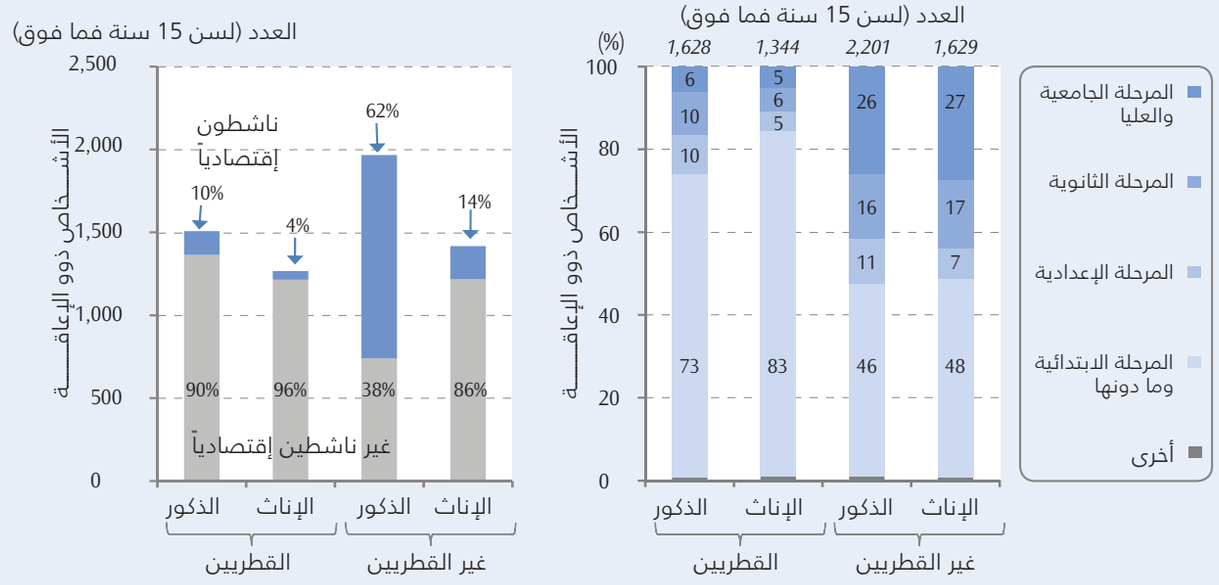

المصدر: جهاز قطر للإحصاء (2012).

كان مستشفى الرميلة منذ عام 1982 مركز إعادة تأهيل المرضى ذوي الإعاقة البالغين والأطفال، والمصابين بالحروق، إضافة إلى توفيره لخدمات الجراحة التجميلية، والطب النفسي. وتقدم وحدة إعادة تأهيل الأطفال الرعاية للأطفال الذين يعانون من عجز أو إعاقة نمو. وتظهر بيانات الأطفال ذوي الإعاقة المسجلين في مستشفى الرميلة أن الإعاقة الجسدية كانت هي النوع الغالب بين القطريين وغير القطريين، وبين الذكور والإناث، بنسبة تراوحت بين 40% و60% (الشكل 4-4).

الشكل 4-4 الأطفال ذوو الإعاقة المسجلون في مستشفى الرميلة والذين تتراوح أعمارهم ما بين 0-14 سنة حسب نوع الإعاقة والجنسية لعام 2012

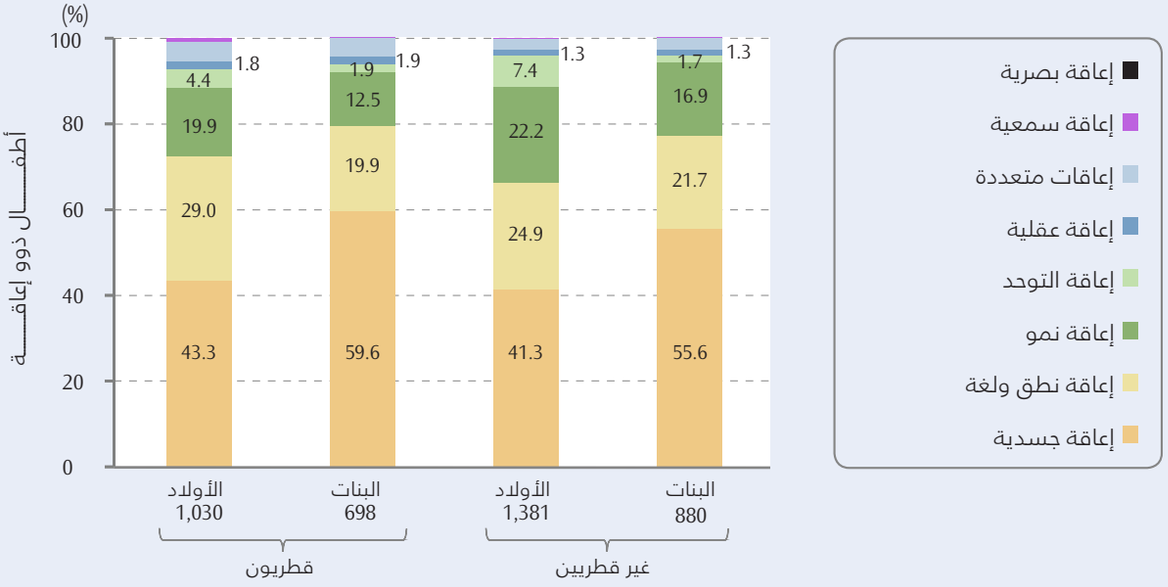

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014e).

البرامج والخدمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

تطمح رؤية قطر الوطنية 2030 لتأسيس نظام حماية اجتماعية فعال لجميع القطريين، يحافظ على حقوقهم المدنية، ويقدر مساهمتهم في تطوير مجتمعهم، ويضمن لهم دخلاً كافياً للتمتع بحياة صحية وكريمة. وينص القانون رقم 2 لعام 2004 على حماية الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أو البدنية.

تَعتبر استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 الأشخاص ذوي الإعاقة أفراداً يتمتعون بحقوق، وتشكل قاعدة أساسية لتنفيذ سياسة اجتماعية تشمل بناء أسر متماسكة وقوية ترعى جميع أفرادها. ومن بين المشاريع المحددة التي استهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة خطة لضمان الاندماج الاجتماعي التي تشمل زيادة عدد مراكز التدريب المهني والعلاج الوظيفي، إضافة إلى قاعدة بيانات فرص العمل لمن هم في أوضاع ضعيفة تسهّل مطابقة مواصفاتهم مع الوظائف المتاحة .

يحرص المجلس الأعلى للصحة على المساواة في المعاملة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مراكزه الصحية. ويقوم بتنظيم فعاليات للتوعية العامة تركز على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية دمجهم في المجتمع وفي الحياة الاجتماعية. وتقوم مؤسسة حمد الطبية كذلك بتطوير وتوفير خدمات إعادة التأهيل المتعددة التخصصات للأشخاص ذوي الإعاقة.

تم تأسيس برامج الدعم المالي لتوفير مستوى من الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وللمساعدة على تخفيف العبء عن أسرهم. فعلى سبيل المثال، يتم منح إعانة شهرية للأشخاص ذوي الإعاقة القطريين العاطلين عن العمل بغض النظر عن أعمارهم، إضافة إلى تخصيص حصة من الأسهم لكل قطري ذي إعاقة . كذلك يعفى الطلبة غير القطريين من ذوي الاحتياجات الخاصة من دفع تكاليف الكتب المدرسية والمواصلات، فضلاً عن الإعفاء من رسوم مشاركتهم في المراكز التي تقوم برعايتهم وإعادة تأهيلهم.

يقوم حالياً المجلس الأعلى للتعليم بتنفيذ مشروع بهدف توفير تعليم عالي الجودة للطلبة ذوي الإعاقة. وقد أجريت دراسة أولية على الطلبة الذين يحتاجون إلى مزيد من الدعم التعليمي مقارنة بوضعهم الحالي، وتم تطوير قاعدة بيانات، وإحراز بعض التقدم في تطوير السياسات وفي نظام دعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

مراكز الخدمة

يقوم عدد من المؤسسات العامة والخاصة بتقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة بدءاً من الولادة (الجدول 4-1). وتعتبر الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ومركز الشفلح أكبر مؤسستين تقدمان خدماتهما لهذه الفئة من المجتمع.

تأسست الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في عام 1992، تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتوفر الجمعية خدمات إعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية لجميع الأشخاص المقيمين في قطر. وتساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على الاندماج في المجتمع مهنياً وتربوياً وثقافياً وعقلياً وسلوكياً. كما توفر المعداتِ الطبية والعلاجية لتطوير الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقدم الاستشارات النفسية، وتنظم أنشطة التوعية والندوات والبحوث حول القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

مركز الشفلح

لقد تم إنشاء العديد من المؤسسات لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن ضمنها مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أنشئ في عام 1999، وخدم أكثر من 700 طالب وطالبة في عام 2013-2014. وهو مركز متميز في مجال توفير التعليم والتدريب وخدمات إعادة التأهيل للأطفال ذوي الإعاقة منذ الولادة وحتى سن البلوغ. كما يقدم المركز أحدث التقنيات، بما فيها مركز البحوث الوراثية، وأحدث أساليب المعالجة، فضلاً عن هيئة تدريس واستشاريين من الدرجة الأولى.

يضم المركز وحدات تعليمية متنوعة تساعد على نمو الأطفال ذوي الإعاقة بالشكل الأمثل من خلال تطبيق استراتيجيات التربية الخاصة الحديثة التي تشمل الجانبين الأكاديمي والمهني، وتدريب الأطفال ذوي الإعاقة على مهارات الحياة الاجتماعية واليومية. وإضافة إلى التعليم، يعمل المركز على إيجاد وظائف مناسبة لجميع خريجيه، وتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي للأشخاص غير المؤهلين للعمل بسبب قدراتهم المحدودة.

ويتم توفير العلاجات النفسية والسلوكية والطبية، إضافة إلى الخدمات الاستشارية للطلبة. وهذا يشمل التشخيص والتدخل المبكرين للأطفال المصابين بالتوحد، والطلبة المحولين من مؤسسات خارجية. كذلك يتم توفير الدعم والخدمات الاستشارية لأسر الأطفال والبالغين من

الجدول 4-1 **الخدمات التي تقدمها مراكز الإعاقة الرئيسة في قطر لعام 2011**

المركز	نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة (%)	أهم الخدمات المقدمة
الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	67	إعاقات متعددة، تشمل الإعاقات الجسدية والعقلية والسمعية والبصرية (كافة الأعمار)
مركز الشفلح	10	الإعاقات الذهنية (الأطفال والشباب)
معهد النور	7	الإعاقات البصرية (كافة الأعمار)
اتحاد قطر الرياضي لذوي الاحتياجات الخاصة	6	إعاقات متعددة، تشمل الإعاقات الجسدية والذهنية والسمعية والبصرية (الأطفال والشباب)
مركز قطر الثقافي والاجتماعي للصم	3	الإعاقات السمعية (البالغون فوق سن 15)
مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين	2	الإعاقات البصرية (كافة الأعمار)
مركز الدوحة الدولي لذوي الاحتياجات الخاصة	2	إعاقات متعددة، تشمل الإعاقات الجسدية والعقلية والسمعية والبصرية (لمن هم في العمر المدرسي)
أخرى	3	
مدرسة تعليم الصوتيات	1	إعاقات السمع، والنطق، واللغة (لمن هم في العمر المدرسي)
مركز قطر للتوحد	1	إعاقات النمو والإعاقات العقلية (الأطفال)
مدرسة التمكن للتعليم الشامل	1	الإعاقات العقلية، والنفسية الاجتماعية (لمن هم في العمر المدرسي)
مركز الفرح لذوي الاحتياجات الخاصة	0.4	إعاقات النمو، والإعاقات العقلية (الأطفال)
مركز خطوة بخطوة	0.2	إعاقات النمو (أطفال الوافدين من عمر 9 سنوات وما دون)
الإجمالي	100	

المصدر: جهاز قطر للإحصاء (2012).

ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الدورات وورش العمل والزيارات المنزلية، بهدف تزويد الآباء بالمهارات اللازمة لتربية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويتفاعل مركز الشفلح أيضاً مع المجتمع من خلال رفع مستوى الوعي، وتعزيز فهم الناس لطبيعة الإعاقات، حيث يستضيف المركز المنتديات الدولية حول المواضيع المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ويتواصل مع الأجهزة الأخرى المعنية بتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها مركز التكنولوجيا المساعدة في قطر "مدى" (الإطار 4-2).

الإطار 4-2 مركز التكنولوجيا المساعدة "مدى" لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة

تأسس مركز التكنولوجيا المساعدة قطر (مدى) في عام 2010 كمنظمة غير ربحية تسعى إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقنية المعلومات والاتصالات. وتهدف استراتيجية "مدى" إلى إقامة مجتمع شمولي باستخدام التكنولوجيا لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التواصل، وتعلم مهارات الحياة، والانخراط في التعليم والعمل.

قام مركز "مدى" بتقييم حالة أكثر من 1,200 معاق لتحديد وتكييف التقنيات المساعدة الأكثر ملاءمة لتلبية احتياجاتهم الفردية. كما يقدم "مدى" الدعم من خلال نشر قاعدة بيانات بالموارد المتوفرة، إضافة إلى قيامه بإطلاق وتكييف منتجات وبرامج باللغة العربية لذوي الاحتياجات الخاصة.

في الفترة 2012-2013 تعاون مركز مدى على نطاق واسع مع مركز الشفلح، ومركز النور، لتقديم خدمات التكنولوجيا المساعدة للأطفال والشباب من ذوي الإعاقة المعرفية والمتعددة، حيث يضم مركز الشفلح أكثر من 500 طفل يستفيدون من خدمات مدى التعليمية الخاصة، ويضم مركز النور 80-90 طفلاً كذلك. كما يعمل مركز مدى على بناء قدرات المعلمين، والمعالجين، والموظفين العاملين مع الأطفال في هذه المراكز من خلال مجموعة برامج تدريبية مصممة خصيصاً لهذا الغرض.

المصدر: مدى (2014).

الصحة العقلية

يُحاط موضوع الصحة العقلية في قطر، كما هي الحال في العديد من البلدان، بمواقف سلبية تمنع الأفراد والأسر في أغلب الأحيان من طلب المساعدة. لذا، يشكل التعليم العام عاملاً مركزياً من عوامل الحد من التأثيرات السلبية على قضايا الصحة العقلية.

تعد مبادرة بست باديز قطر إحدى أبرز وأهم المؤسسات ذات الاختصاص في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية والنمائية، وتعمل على إنهاء عزلتهم الاجتماعية ودمجهم بالمجتمع في شتى مناحي الحياة العامة. وبلغ عدد ذوي الإعاقة المنتسبين في مبادرة بست باديز قطر عام 2011 (242) منتسباً. تأسس مركز أفضل أصدقاء قطر كمنظمة غير ربحية تسعى لتحسين حياة القطريين من ذوي الإعاقة الذهنية. ونظم المركز ندوة في شهر يناير 2013 تناولت مشكلة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. ونتيجة للشعور بالإحباط بسبب انخفاض مستويات دمج ذوي الإعاقة الذهنية في المجتمع، وعدم متابعة تنفيذ التشريعات القائمة بهذا الخصوص، دعا المركز إلى سن المزيد من التشريعات وتطبيقها بشكل أفضل، إضافة إلى ضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية لتقديم خدمات نوعية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، وإجراء بحوث علمية خاصة بهم.

وقد تم اعتماد نموذج جديد للعناية بالصحة العقلية بهدف توفير خدمات عالية الجودة، ومتوافقة مع احتياجات قطر وثقافتها. وسوف يحصل الأشخاص الذين يعانون من مشاكل عقلية على الرعاية في الوقت المناسب وفي المكان المناسب، سواء في مراكز الرعاية الصحية الأولية، أم في المؤسسات المجتمعية، أم في المستشفيات (المجلس الأعلى للصحة، 2011).

وتشير استراتيجية قطر الوطنية للصحة العقلية 2013 - 2018 إلى أن البحث الذي أجري في قطر أظهر أن واحداً من كل خمسة أشخاص سيصاب بمرض عقلي في مرحلة ما من حياته. وأوضحت دراسة أجريت عام 2010 أن ثلاثة من الأسباب الخمسة الأولى للإعاقة في قطر تتعلق باضطرابات عقلية. وتعتبر الصحة العقلية أحد المجالات الثلاثة ذات الأولوية للخدمات الصحية. فالتكاليف الاجتماعية والاقتصادية للأمراض العقلية كبيرة، وهي تشمل التكاليف المباشرة لرعاية الأشخاص الذين يعانون من مشاكل عقلية، إضافة إلى تكاليف فقدان الإنتاجية في الاقتصاد الأوسع. وبالنسبة لدولة قطر، تقدر التكلفة الاقتصادية الإجمالية للاضطرابات العقلية بمبلغ 1.7 مليار ريال قطري سنوياً (المجلس الأعلى للصحة، 2013c).

مدى الرضى عن الخدمات المقدمة

في عام 2012 أشار المجلس الأعلى لشؤون الأسرة إلى ضعف الالتزام بالتشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما في مجال العمل، وتيسير التنقل

في الأماكن العامة وتوفير الخدمات. وحرصاً على معالجة التراخي في تطبيق التشريعات، والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي الذي لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يعانون منه، نظم المجلس الأعلى لشؤون الصحة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ندوة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2013، أوصت بأن يتم دمج القضايا المتعلقة بالإعاقة ضمن التخطيط الوطني، وضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في عملية التخطيط بشكل فاعل. وتم إعداد مشروع التعديلات على القانون رقم 2 لعام 2004، مع أخذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعين الاعتبار، بهدف وضع سياسات أكثر شمولاً لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وزيادة إمكانية الوصول للمرافق والتنقل في المناطق الحضرية.

وفي عام 2014، تم تنظيم استطلاع صغير جداً لقياس مدى رضى الأشخاص ذوي الإعاقة عن التشريعات والخدمات المقدمة لهم، ومعرفة وجهات نظرهم فيما يتعلق بتحقيق حقوقهم، وذلك عبر سبعة أبعاد: الصحة، والتعليم، والجوانب الاجتماعية، ومراكز الخدمات، والتشريعات، والعمل ومستوى الدخل، والمرافق الرياضية والترفيهية (الإطار 4-3). وقد أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المجيبين كانوا في المتوسط راضين عن حقوقهم كأشخاص ذوي إعاقة وعن مدى توفيرها وتطبيقها.

وأوضحت النتائج أيضاً المجالات التي يعتقد ذوو الاحتياجات الخاصة أنها بحاجة إلى المزيد من التطوير، والتي شملت تعديل تصميم مباني ومرافق المؤسسات التعليمية،

الإطار 4-3 الأشخاص ذوو الإعاقة راضون بشكل عام عن الخدمات المقدمة

في عام 2014، تم تنظيم مسح صغير لعدد 46 شخصاً قطرياً وغير قطري من ذوي الإعاقة تبلغ أعمارهم 16 عاماً وما فوق لقياس جملة أمور منها، درجة وعيهم بحقوقهم، ومدى تطبيق القوانين، وتوفير الخدمات. وغطى المسح سبعة أبعاد، هي: العمل ومستوى الدخل، والزواج والحياة الاجتماعية، والتعليم، والصحة، وقوانين الإعاقة، والأندية الثقافية والرياضية لذوي الاحتياجات الخاصة، والمرافق والخدمات الخاصة بالأشخاص ذو الإعاقة.

وأظهر المسح في المتوسط أن أكثر من 61% من المجيبين كانوا راضين، مع تراوح مستوى الرضا ما بين 70% بالنسبة لبعدي العمل ومستوى الدخل، والزواج والحياة الاجتماعية، و53% بالنسبة لقوانين الإعاقة: نحو 19% منهم كانوا غير راضين عن قوانين الإعاقة في الدولة.

جدول الإطار 1: مدى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال سبعة أبعاد. (٪)

البعـــــد	راضون (%)	راضون تقريبا*	غير راضين (%)
العمل ومستوى الدخل	69.7	19.5	10.7
لزواج ومستوى الحياة الاجتماعية	69.2	18.8	11.5
التعليم	64.9	22.9	12.1
الصحة	56.2	28.2	15.4
قوانين الإعاقة	53.0	27.9	19.0
الأندية الرياضية والثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة	54.9	34.1	11.0
المرافق والخدمات الخاصة بذوي الاعاقة	62.0	26.1	11.8
المتوسط	61.4	25.4	13.1

وأظهر المسح أيضاً أن أعلى نسبة رضا بين القطريين المشاركين في المسح كانت عن حقوقهم المتعلقة بالزواج والحياة الاجتماعية (83%)، والعمل والدخل (74%)، وأقل نسبة رضا كانت عن قوانين الإعاقة (14%)، والخدمات الصحية (12%). أما المشاركون غير القطريين فكانوا أكثر رضاً عن العمل والدخل (66%)، والتعليم (61%)، وأقل رضاً عن قوانين الإعاقة (24%)، والزواج والحياة الاجتماعية (21%).

وبالنسبة للمجالات التي اعتبرها المجيبون أولويات، وطلبوا إيلاءها المزيد من الاهتمام، كانت: المباني والبيئة التعليمية؛ وتطبيق قانون البناء لضمان سهولة حركة ذوي الإعاقة؛ وتصميم المراكز الرياضية للمعاقين، وتوفير التدريب الرياضي للأشخاص ذوي الإعاقة.

المصدر: حجي (2014).

وتطبيق قانون البناء لتسهيل حركة ذوي الاحتياجات الخاصة. وأظهرت النتائج كذلك أن الأشخاص ذوي الإعاقة من غير القطريين لم يكونوا راضين بشكل خاص عن العوائق القانونية التي تحول دون زواجهم.

شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الرياضة

تعزز المشاركة في الألعاب الرياضية الشمول والرفاه للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق الحد من التعيير والتمييز بسبب الإعاقة، وعن طريق تمكينهم من التعرف على قدراتهم الكامنة . وتساعد الرياضة الأشخاص ذوي الإعاقة على الاندماج الاجتماعي بشكل أكبر، وتمنحهم فرصة لتحسين حالتهم الصحية ومهاراتهم الحياتية. ويهدف برنامج الدمج الرياضي الاجتماعي ، الدمج الاجتماعي الرياضي المتكامل لتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الجوانب الاجتماعية التي توفر فرصاً لتعزيز تفاعلهم الاجتماعي مع مواقف اللعب المختلفة والتي تخلق التواصل والتفاعل الاجتماعي الفعال .

ويعتبر مبدأ الشمول الاجتماعي أحد الأهداف الرئيسة للخطة الاستراتيجية للجنة الأولمبية القطرية، حيث تعمل اللجنة يداً بيد مع اللجنة البارالمبية القطرية والاتحادات الرياضية الوطنية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال الرياضة، وتشجعهم على المشاركة في البطولات والمباريات الوطنية والدولية. وتنظم اللجنة الأولمبية القطرية مهرجان الرياضة السنوي لذوي الاحتياجات الخاصة بهدف زيادة البرامج الرياضية المجتمعية، ورفع الوعي المجتمعي، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. إضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الأولمبية القطرية بالشراكة مع المجلس الأعلى للتعليم، بمراجعة مناهج التربية البدنية في المدارس للتأكد من أنها تشتمل على أنشطة للطلاب ذوي الإعاقة الجسدية، أو الذين يعانون من صعوبات في التعلم.

وفي عام 2012، طُرحت مبادرة تشمل وضع مسارات تنمية خاصة بالرياضة للاتحادات الوطنية لرياضة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم التركيز على توفير فرص لمشاركة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في البرامج الرياضية. وتشمل المبادرة التي تم دعمها بموارد كافية، توفير البنية التحتية الملائمة والدعم، مثل المدربين المؤهلين من ذوي الخبرة، وخدمات إعادة التأهيل والطب الرياضي، والمواصلات والمعدات المتوافقة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتصالات، والأنشطة الترويجية.

وتنافست دولة قطر في دورة الألعاب البارالمبية ثلاث مرات (2004، و2008، و 2012) إضافة إلى مشاركة نحو 12 رياضياً ذا إعاقة من قطر في دورة الألعاب الآسيوية البارالمبية في مدينة أنشيون- كوريا الجنوبية عام 2014، حيث فازت قطر بخمس ميداليات (ثلاث ذهبيات، وبرونزيتين). ونظراً لالتزامها الكبير بالألعاب الرياضية للأشخاص ذوي الإعاقة، ستستضيف قطر بطولة العالم البارالمبية لألعاب القوى في شهر أكتوبر 2015.

الاســـتنتاجات

يعتبر الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة أشخاصاً ضعفاء نظراً لكثرة العقبات التي يواجهونها من الناحية الجسدية، ومن ناحية النظرة إليهم والتعامل معهم، وحتى من الناحية المالية. وقد قامت قطر بسن وتطبيق تشريعات وبرامج وتقنيات لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على إخراج أفضل ما لديهم من طاقات وقدرات.

إن وضع وتطبيق نهج تنموي اجتماعي واقتصادي شامل وقائم على الحقوق يوفر منصة تساعد على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، حيث يتم من خلال هذا النهج الإقرار بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإزالة القيود والحواجز التي تفرضها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمادية عليهم.

ونظراً لما توليه دولة قطر من أهمية كبيرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بدأ النموذج الاجتماعي للتعامل مع الإعاقة يتطور تدريجياً ليحل محل النموذج الطبي، ويحقق تطلعات رؤية قطر الوطنية 2030 للعدالة الاجتماعية والشمول . ويعمل النموذج الاجتماعي للإعاقة على تصحيح الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ويتعامل معهم، بدلاً من التركيز على وضعهم الطبي على أنه العامل الرئيسي الذي يستدعي تمكينهم.

وقد صادقت دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006، وقدمت تقريرها الوطني حول ما تم تنفيذه في هذا الخصوص إلى اللجنة المعنية برصد تنفيذ الاتفاقية عام 2014. ويتم حالياً تعديل التشريعات الوطنية القائمة، وخاصة القانون رقم 2 لعام 2004، بحيث تتوافق مع أحكام الإتفاقية، إضافة قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بحَث الحكومة على تسريع إجراءات تنفيذ التعديلات المقترحة على القانون المذكور، حيث وافق مجلس الوزراء عام 2012 على مشروع قرار لتعديل القانون رقم 2 لسنة 2004، لكنه لم يعتمد بشكل نهائي بعد.

وقد تم إحراز تقدم في مجال تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم والوسائل اللازمة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم، لاسيما في مجالي العمل والتعليم، حيث تم إحراز تقدم أفضل نسبياً. لكن، تبقى مستويات التعليم والتوظيف لدى الأشخاص ذوي الإعاقة متخلفة عن عموم السكان. ولابد

من بذل المزيد من الجهد من خلال فرض إجراءات توظيف أقوى لتطبيق القانون الحالي الذي ينص على ألا يقل معدل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة عن 2%. كذلك لابد من وضع آلية رصد فعالة لضمان تحقيق هذا الهدف.

وعلى الرغم من قيام دولة قطر باتخاذ خطوات مهمة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة على المستويين التشريعي والمؤسسي، تبقى التحديات قائمة. فمعظمهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم لا يعرفون حقوقهم ولا الخدمات والدعم المتاحين لهم. وعليه، فإن ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع الخدمات الأساسية والإعفاء من جميع الرسوم المتعلقة باحتياجاتهم (خادم – سائق)، وتحسين التنسيق بين الوكالات المعنية بتوفير هذه الخدمات يشكل تحديات مستمرة.

إضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون الوصول إلى المباني والمرافق العامة ودخولها أمراً صعباً بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية. لذا، فإن سن تشريعات تفرض تعديل المباني بحيث تكون خالية من العوائق للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل تركيب منحدر للكراسي المتحركة بجانب الدرج أو مكانه، سيساعد الأشخاص ذوي الإعاقة جسدياً على الوصول لهذه المباني.

وتدعو استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إلى اتباع نهج متكامل لتنمية اجتماعية راسخة تهدف إلى رفاه الفرد والمجتمع. وقد أظهر تقرير مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية التنمية الوطنية وجود عدد من التحديات التي تعيق تنفيذ هذا النهج الاجتماعي، من ضمنها عدم وجود نظم لتنسيق المشاريع ومراجعة التشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛ وقلة عدد مراكز التدريب والتأهيل للفئات المحرومة والضعيفة؛ وعدم وجود قاعدة بيانات أو منهجية جيدة لقياس الحماية الاجتماعية.

وشكّل إدراج أسئلة عن الإعاقة ضمن تعداد سكان قطر لعام 2010 خطوة مهمة للإقرار بوجود تحديات تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة. ويساعد حصر هذه التحديات على فهم عددها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسكنية، وعلى تطوير السياسات والبرامج بشكل أفضل. ورغم توفر بيانات التسجيل الأساسية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، تبقى الحاجة قائمة لتعزيز مستوى وتفصيل ونوعية هذه البيانات إذا ما أردنا الحصول على قياس ورصد أفضل لنتائج "الحق في التنمية". كذلك لابد من عمل مسوحات دورية خاصة ومتعمقة تغطي الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى ضرورة تنسيق وتحليل كافة البيانات المتوفرة عن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور الحقوق.

ومن المؤكد بأنه لا يمكن للحكومة وحدها أن تحقق "الحق في التنمية" للأشخاص ذوي الإعاقة، لذا لابد من مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأسر في تقديم الدعم وبذل جهود تعاونية في هذا الشأن. ويجب منح الأشخاص ذوي الإعاقة فرصاً للحصول على حقوقهم ضمن مجتمعاتهم المحلية من خلال توفير الخدمات التي يحتاجونها بشكل سهل وميسر. ولا بد من وضع نهج شامل ومتكامل لإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن جدول أعمال التنمية حتى يتمكنوا من التمتع بحقوقهم.

٥

حقوق الأطفال والشباب وكبار السن

5 حقوق الأطفال والشباب وكبار السن

يشكل الأطفال والشباب وكبار السن ثلاث مجموعات مختلفة يتم تحديدها من خلال الفئة العمرية، حيث تواجه هذه الفئات تحديات ونقاط ضعف مختلفة في مجال حقوق الإنسان طوال حياتهم. وغالبا ما تكون التحديات أكبر بكثير للأطفال وكبار السن وذلك راجع لاعتمادهم الكبير على الخدمات العامة وعلى عائلاتهم والمجتمع.

غيرت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل المنحى العالمي الخاص بالطريقة التي يُرى و يعامل بها الأطفال – كبشر يتمتعون بمجموعة مميزة من الحقوق بدلا من اعتبارهم أشخاصا سلبيين يعيشون على الرعاية والإحسان. وقد تم دمج بنود اتفاقية حقوق الطفل تدريجيا في التشريع الوطني، حيث تعمل دولة قطر على مراقبة وإعداد التقارير بشأن العوامل التي تؤثر على رفاه الأطفال، وهو رفاه متعدد الأبعاد، وديناميكي وعلائقي. وعند تقييم رفاه الأطفال من الضروري مراعاة جوانب أخرى مهمة للتماسك الأسري والنمو السليم للأطفال، علاوة على الدخل المتوفر لهم.

واستلهاماً لرؤية قطر الوطنية 2030 وخططها المستقبلية، تعتبر فئة الشباب مورداً بشرياً هاماً وعاملاً محفزاً للتغيير الاجتماعي الإيجابي. و يُتوقع أن يلعب الشباب القطري دوراً حاسماً في تحقيق الرؤية الوطنية. ويُظهر إنشاء وزارة جديدة للشباب والرياضة عام 2013 مدى الأهمية التي توليها القيادة القطرية للنهوض بالشباب. أما المجالات الحرجة التي تثير القلق على الشباب فهي عوامل الخطر التي تؤثر على صحتهم، لا سيما المتعلقة منها بأسلوب حياتهم كالسمنة والسلوكيات التي تنطوي على مخاطر كتعاطي المخدرات والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الايدز، وهما مشكلتان صحيتان واجتماعيتان تطالان الشباب في مختلف دول العالم.

وتعتبر مكافحة التمييز على أساس العمر وحفظ كرامة كبار السن مسألة أساسية لضمان الاحترام الذي يستحقونه. إنّ تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، أمر جوهري لإقامة مجتمع شمولي يشارك فيه كبار السن مشاركة كاملة على قدم المساواة دون أي شكل من أشكال التمييز.

يقيم هذا الفصل مواضيع مختارة ذات صلة بتحقيق الحق في التنمية لهذه الفئات السكانية الثلاث.

تحقيق حقوق الأطفال

يعتبر عامل توفير الرعاية والتغذية للأطفال بمثابة حجر الأساس نحو التقدم البشري، وتشكل الرعاية الملائمة في سن أصغر أساسا متينا لمستقبل الأفراد. ويتمتع الأطفال بالحق في رعاية وحماية خاصة، حيث تستثمر قطر في برامج عديدة لتعزيز رفاه الأطفال انسجاماً مع اتفاقية حقوق الطفل.

غيرت اتفاقية حقوق الطفل، التي تم اعتمادها عام 1989 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، المنحى العالمي الخاص بالطريقة التي يُرى و يعامل بها الأطفال – كبشر يتمتعون بمجموعة مميزة من الحقوق بدلا من اعتبارهم أشخاصا سلبيين يعيشون على الرعاية والإحسان. وتحدد اتفاقية حقوق الطفل المعايير الأساسية لرفاه الأطفال في مختلف مراحل نموهم. وتُعرِّف هذه الاتفاقية الطفل على أنه شخص تحت عمر الثامنة عشرة، أو أي عمر تحدده قوانين دولة معينة ليكون العمر القانوني لسن الرشد. وعندما يكون العمر القانوني أقل من 18 سنة، تشجع اللجنة المعنية برصد اتفاقية حقوق الطفل الدول على تكثيف الحماية لكل الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

تدعم استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 مبدأ اعتماد نهج شمولي فيما يخص رفاه الأطفال، حيث سيمكن هذا النهج دولة قطر من صياغة سياسات هامة لإعداد مجموعة برامج للأطفال من مختلف الأعمار تزيد من رفاههم وتخلق رأس مال بشري أفضل.

استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016

وقعت دولة قطر وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل عام 1995، مع تحفظات عامة على جميع المواد التي تتعارض مع الشريعة الاسلامية. وتحدد اتفاقية حقوق الطفل العديد من الحقوق الخاصة بالطفل، بما في ذلك حق الطفل في التنمية، و التسجيل بعد الولادة، و الحصول على الجنسية و الحفاظ على هويته. وللطفل كذلك الحق في الرعاية الصحية، والتعليم والضمان الاجتماعي، إضافة إلى حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، والحق في الحماية القانونية، والحماية من جميع أشكال العنف والأذى وإساءة المعاملة والاستغلال الجنسي. وللطفل الحق كذلك في التعبير عن آرائه، والحق في حرية الفكر، والمعتقد، والانضمام إلى جمعيات، وكذلك المشاركة في الحياة الثقافية والفنية، وأن يكون محميا من الاستغلال الاقتصادي.

و في ديسمبر 2008، قدمت دولة قطر تقريرها الدوري الثاني إلى لجنة اتفاقية حقوق الطفل، وسحبت التحفظ العام المندرج تحت البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الاطفال، واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، ورغم ذلك أبدت تحفظها على ما يلي:

- المادة رقم 2 بشأن عدم التمييز وضمان حقوق كل طفل دون تمييز، وبغض النظر عن وضعه الاجتماعي في التعبير عن معتقداته الدينية. وبالنسبة لجنسية الطفل، ينص قانون الجنسية القطري لعام 2005 على أن الجنسية القطرية تنتقل عن طريق النسب من الأب ولا يمنح أبناء الأمهات القطريات المتزوجات من آباء أجانب الجنسية، وفي حال وفاة الأب أو تطليق زوجته ومغادرة البلد بصورة نهائية، يحق حينها لأطفاله الإقامة بشكل دائم مع أمهم، و تُصدَر لهم وثائق سفر قطرية، ويحق لهم الاستفادة من التعليم والعلاج الطبي. وبموجب قانون الزواج من الأجانب لعام 1989، يحق للأطفال تقديم طلب التجنيس عند بلوغهم سن الرشد، لكن هذا الطلب يخضع لموافقة وزارة الداخلية. وأوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي لسنة 2012 الحكومة بمنح النساء القطريات المتزوجات من رجال غير قطريين الحق في نقل جنسيتهن لأطفالهن.
- المادة رقم 14 بشأن حرية الفكر والوجدان والديانة – باعتبار قطر دولة مسلمة، فإنها لا تسمح لأطفال المسلمين باعتناق ديانة أخرى.

وفي أكتوبر 2009، طلبت لجنة اتفاقية حقوق الطفل من دولة قطر في معرض ملاحظاتها الختامية على تقرير قطر الدوري الثاني على تنفيذ التوصيات التي تم اعتمادها في أكتوبر من العام 2001، والمتضمنة للتوصيات المرتبطة بخطة عمل وطنية، ومصالح الطفل الفضلى، وتعريف من هو الطفل، وتحديد قضاء الأحداث والأطفال. وأوصت اللجنة دولة قطر بما يلي:

- الإسراع في اعتماد قانون الطفل وتنفيذ مسودة الاستراتيجية الوطنية للطفل للفترة 2008-2013.
- ضمان قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء وحدة داخلية معنية بحقوق الطفل لرصد مدى التقيد بحقوق الأطفال والتحقيق في الشكاوى المرتبطة بانتهاكات حقوقهم.
- مراجعة نقدية لقانون الجنسية بغية ضمان إمكانية انتقال الجنسية للأطفال عبر شريط النسب من الأمومي والأبوي دون أي تفريق.
- إعطاء الأولوية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.
- تعزيز آليات معاملة الأطفال الذين يحتاجون لحماية خاصة بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة، والذين يتم استغلالهم جنسيا، و الذين تساء معاملتهم، وأطفال العمال الوافدين.
- تعزيز تدابيرها لحماية الأطفال من الإصابات بما في ذلك حوادث الطرق و الحوادث المنزلية.

و قامت اللجنة بدعوة قطر لتقديم تقريرها الدوري الثالث والرابع بحلول شهر مايو عام 2013. وفي شهر أبريل 2014، تم اعتماد البروتوكول الاختياري الثالث الذي يسمح للأطفال بتقديم الشكاوى مباشرة إلى لجنة حقوق الطفل، حيث تقوم هذه الأخيرة بالتحري وتلفت نظر الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات بشأن هذه الشكاوى.

وتم بشكل تدريجي دمج مواد اتفاقية حقوق الطفل في التشريع الوطني. ويعترف الدستور الدائم لدولة قطر بحقوق متساوية لجميع الأشخاص دون تمييز، وينص على الحق في الصحة و التعليم، حيث يكون التعليم مجانيا و الزاميا لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الإعدادية أو حتى يبلغ الأطفال سن الثامنة عشر، أو أيهما يأتي أولا. و ينص قانون الأسرة لعام 2006 على حفظ الولد وتربيته ورعايته (الحضانة) بما يحقق مصلحته الفضلى وحقه في التعبير عن آرائه (الهبة) (إطار 1.5).

الإطار 5-1 يوفر قانون الأسرة القطري لعام 2006 الحق في بيئة أسرية صحية

الحضانة هي "حفظ الولد، وتربيته وتقويمه، ورعايته، بما يحقق مصلحته الفضلى"، و تعتبر الحضانة واجبات يتعين على الأبوين تحملها ما دامت الزوجية قائمة بينهما، فإن لم تكن، تصبح المسؤولية على عاتق الأم. ويشدد قانون الأسرة على أن الحضانة تعتبر حقا متجددا ومشتركا بين الحاضن والصغير، وحق الصغير أقوى. وبالتالي فإن هذا القانون يجعل من الطفل مركز اهتمام الشخص المنوط له حق الحضانة. وعندما تصدر المحكمة حكما يقضي بإسناد الحضانة إلى أي شخص، فإنها دائما ما تراعي المصالح الفضلى للطفل، وذلك عن طريق الأفضلية في الشفقة على المحضون، وفي الأمانة و القدرة على تربيته، وعلى توفير البيئة الصالحة لنشأة المحضون، وحفظه من الانحراف، إضافة إلى توفير أفضل العلاج و التعليم والإعداد للمستقبل بما ينفعه من أخلاق و عادات، وتلبيةً المعايير الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.

ولتحقيق مصلحة الطفل من حيث الرعاية، يخول القانون للأمهات حضانة الأطفال الذكور إلى غاية بلوغهم ثلاث عشرة سنة، والاطفال الإناث إلى غاية إتمامهن خمس عشرة سنة. ويخول القانون كذلك للمحاكم تمديد مدة الحضانة للطفل الذكر حتى سن الخامسة عشر، والطفلة حتى عقد قرانها. ويجوز للمحكمة كذلك أن تُخَيِّر المحضون في أن يختار من يقوم برعايته. ويدعم هذا القانون حق الحضانة بإلزام الأب بدفع النفقة للمرأة المنوط بها رعاية وحضانة الطفل، فضلا عن توفير المسكن، أو المال لتأجير منزل، أو جزءا من الإيجار إذا كانت الحاضنة تتقاسم المسكن مع والديها.

وفيما يتعلق بحقوق الزيارة، ينظم القانون عملية الحضانة بما يحقق المصالح الفضلى للمحضون . وللحفاظ على الروابط الأسرية وتماسكها، والسماح للآباء بتوجيه أطفالهم، يمنح هذا القانون الآباء الحق لزيارة أطفالهم خلال فترة الحضانة، ويتم ترتيب هذه الزيارات باتفاق بين الأبوين، أو بأمر المحكمة. وتُعتبر النزاعات المترتبة عن حقوق الزيارة بمثابة قضايا مستعجلة أمام المحكمة. ويتيح هذا القانون للأطفال بقبول الهبات، شريطة أن يكون لديهم وصيٌّ قانوني، ولا يتيح القانون لهم تقديم هبات لآخرين قبل بلوغهم سن الثامنة عشر. والغرض من هذه الأحكام هو ضمان ما يحقق مصالح الطفل الفضلى.

وبموجب القانون، يجوز للمحكمة المختصة فسخ الهبة إذا قام الأب بتفضيل ولد على آخر دون سبب مقبول. ويهدف هذا القانون إلى الحفاظ على تماسك الأسرة وحماية حقوق ومصالح الأبناء الآخرين. وفيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالوصي، مع مراعاة ضمان ما يحقق مصالح الطفل الفضلى، ينص القانون على ضرورة قبول الوصي بالاتفاق، ولا يقوم بإلغائه إلا بإذن من المحكمة.

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء(2014f) ؛ وجهاز قطر للإحصاء (2008).

تتطلع رؤية قطر الوطنية 2030 لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة لجميع الرجال والنساء والأطفال، وتولي أهمية كبرى للتنمية الاجتماعية والبشرية. وتتناول استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 رفاه الطفل ضمن نهج شامل مبني على النتائج، حيث تم تصميم برامج عبر قطاعية يجري تنفيذها لتحسين العوامل المختلفة التي تؤثر على رفاه الأطفال. ويتم حاليا إعداد قانون جديد للطفل ليشكل إطاراً قانونياً شاملاً لرصد النتائج الخاصة بتنمية الطفل (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2011). وسيكفل هذا التشريع الجديد أن تفي دولة قطر بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. ولقد أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2012 بالإسراع في إصدار هذا التشريع الجديد (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 2012).

لقد تم خلال العقدين الأخيرين إنشاء عدة أجهزة ومنظمات مختصة، وذلك لاستكمال الدور الذي تلعبه الوزارات المعنية في المساعدة على تحقيق حقوق الطفل في التنمية، وضمان رفاه جميع الأطفال. وفي العام 2013، تم تأسيس المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي لتوحيد وتعزيز عمل هذه المنظمات التي تقدم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لصالح فئات خاصة من السكان، و الفئات المحرومة.

المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي التي تأسست في يوليو 2013 كجهة إشرافية وتنسيقية، تهدف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلتها الرامية لاستدامة التماسك الأسري والمجتمعي والتنمية البشرية. وتشمل المنظمات التابعة لها: المؤسسة القطرية للحماية

والتأهيل الاجتماعي (انظر الفصلين 2و3 والفقرات أدناه)، المؤسسة القطرية لرعاية المسنين (إحسان، انظر أدناه)، المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام (دريمة)، مركز الاستشارات العائلية (انظر أدناه)، مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (انظر الفصل 4)، دار الإنماء الاجتماعي. علاوة على ذلك تقوم اللجنة الوطنية بحقوق الإنسان بمتابعة حقوق الأطفال وتستجيب للشكاوى وانتهاكات حقوق الإنسان، وتتواصل مع المنظمات ذات الصلة في المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، وتحيل إليها الشكاوى.

رفاه الطفل

حيث أنه لا يوجد فقر مدقع في قطر، تم في العام 13/2012 تصنيف قرابة 10% من الأسر القطرية على أنها فقيرة نسبياً، أي أنها تحصل على دخل أقل من نصف وسيط الدخل للأسرة المعيشية (جدول 1.5). ويعيش حوالي 15% من الأطفال القطريين (دون سن 14) في هذه الأسر الفقيرة نسبيا مقارنة مع 13% تم تسجيلها في 7/2006. وبصيغة أخرى، من المرجح أن تكون الأسر الكبيرة الحجم، التي يتكون أغلب أفرادها من الأطفال، تعيش وسط درجة أعلى من الفقر النسبي، حيث أن الأسر الفقيرة نسبيا عادة ما تضم عدداً أقل من أصحاب الدخل مقارنة بالأسر المعيشية غير الفقيرة.

إنّ رفاه الأطفال ظاهرة متعددة الأبعاد، و ديناميكية و علائقية. ولتقييم رفاه الأطفال في قطر بعيداً عن الدخل، من الضروري النظر إلى الأبعاد الأخرى المهمة للتماسك الأسري والتنمية السليمة للأطفال. وبالإضافة إلى الدخل، تركز الفقرات أدناه على جوانب مختارة للرفاه: الطلاق ورفاه الطفل، وصحة الطفل بما في ذلك السمنة، والصحة العقلية، و التعليم المبكر، وحماية الطفل. ويناقش الفصل الرابع وضع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومعاملتهم في المجتمع.

الجدول 5-1 **ارتفاع نسب الأطفال في الأسر المعيشية القطرية ذات الدخل المنخفض**

الفئة	7/2006	13/2012
أسرة المعيشية	9.3	9.7
أفراد	11.7	12.5
أطفال (دون سن 14)	13.4	15.2
كبار السن (60 سنة فأكثر)	10.9	8.3

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014f) وجهاز الإحصاء في قطر (2008).

الطلاق ورفاه الطفل

مع ارتفاع نسب الطلاق، تستمر آثار الطلاق على الأطفال قضية مهمة نظراً لارتباطها بفقر الأطفال وبجوانب أخرى تتعلق برفاه الأطفال، حيث يعتبر خطر تعرض الأطفال للفقر بعد الطلاق مرتفعا، بالرغم من الالتزامات القانونية بدفع النفقة للأطفال بموجب قانون الأسرة لعام 2006. ومن بين هذه العوامل، الاحتمال الضئيل للقطريات المطلقات بأن تتزوجن مرة أخرى. ونظريا يعتبر الحصول على أحكام إعالة الأبناء وإنفاذها ممكناً على نطاق شامل وكلي لجميع الأسر المطلقة التي لديها أطفال. ويؤكد تقرير دولة قطر المقدم إلى لجنة حقوق الطفل على أن هذه الأحكام توفر معاملة منصفة (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، 2008).

والخطر المترتب عن الطلاق والمُحدق برفاه الأطفال لا ينبثق فقط من انخفاض الدخل ولكن أيضا من أحداث الطلاق والانفصال. وتظهر نتائج الدراسات الدولية بشأن الأسر المطلقة أن الانعكاسات السيئة على رفاه الأطفال ترتبط بالنزاع الأبوي وعدم وجود اتصال ما بعد الطلاق مع أحد الأبوين (عادة ما يكون الأب). ويخفف استمرار التواصل الوثيق مع الأطفال بعد الطلاق من كلا الوالدين، والترتيبات التوافقية الخاصة بحضانتهم وتنشئتهم من أثر وقْع الانفصال عليهم إلى حد ما.

إن مركز الاستشارات العائلية الذي تأسس عام 2003 يساعد في الحفاظ على التماسك الأسري . حيث يساهم في بناء وتقوية أواصر الزواج والأسرة، وإسداء المشورة، وتعزيز العلاقات بين الوالدين والأبناء للمجتمع القطري.

صحة الطفل

يتم توفير مقياس دقيق للصحة عن طريق التركيز على سجل البقاء على قيد الحياة بين الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع – الرضع و الأطفال الصغار. و بالإضافة إلى قياس الجانب الخاص برفاه الأطفال، تعتبر مؤشرات صحة ووفيات الأطفال مؤشرات رئيسية لتقييم التقدم المحرز الإجمالي للدولة من حيث الحق في التنمية.

الحكومة مسؤولة عن تأمين الصحة العامة، وتقديم الموارد للوقاية والمعالجة من الأمراض و الأوبئة. وتعمل المؤسسات الصحية في دولة قطر بما في ذلك مراكز الرعاية الصحية الأولية، ومؤسسة حمد الطبية على تقديم خدماتها مجانا للأطفال والأمهات في جميع أنحاء البلاد دون تمييز. وتتراوح هذه الخدمات من برامج ما قبل الولادة، إلى برامج رعاية الأطفال حديثي الولادة، إلى الوقاية من الأمراض المعدية، وبرامج التطعيم.

ويتم إصدار بطاقات صحية لجميع الأطفال حديثي الولادة مما يسهل إجراءات المتابعة والاحتفاظ بسجلات عن حالاتهم الصحية العامة. وتقوم كذلك المؤسسات الصحية بتقديم الخدمات وإصدار البطاقات الصحية لأطفال الأجانب. ولا تستوفي رسوم عن الخدمات الصحية الوقائية للأمهات والأطفال، وخدمات الصحة المدرسية، ومعالجة الأمراض المعدية، وحالات الطوارئ والحوادث التي يحتاج المريض فيها إلى إدخاله للمستشفى (عبد المنعم، 2014).

تغذية الرضع

تعتبر التغذية، وعلى وجه الخصوص الرضاعة الطبيعية، جد هامة بالنسبة للنمو الذهني والكلي للطفل. وتقي الرضاعة الطبيعية حديثي الولادة في الشهور القليلة الأولى من حياتهم من الإصابة بالأمراض المعدية، بالإضافة إلى توفيرها لمصدر غذائي مثالي، وهي كذلك اقتصادية وآمنة. وتوصي منظمة الصحة العالمية بإرضاع حديثي الولادة خلال الأشهر الأولى ولغاية سنتين فأكثر. ورغم ذلك، توقف العديد من الأمهات الرضاعة الطبيعية في وقت مبكر جدّا وتتعرض للضغوط لتغذية أطفالها بالحليب المجفف، الذي من شأنه أن يساهم في إحداث نمو متعثر للطفل، وأن يسبب سوء التغذية بالعناصر المغذية الدقيقة.

في قطر كان حوالي 10% من الرضع المولودين عام 2012 ناقصي الوزن عند الولادة، وكانت هذه النسبة بين القطريين أقل بقليل مقارنة بغير القطريين (جدول 2.5). و تختلف أنماط الرضاعة الطبيعية حسب الجنسية. وبالرغم من غياب أي اختلاف بين نسبة الرُّضع الذين تم إرضاعهم بشكل طبيعي بين القطريين وغير القطريين، فإن كثافة الرضاعة الطبيعية تختلف إلى حد كبير. وسجلت نسبة الرضع القطريين دون سن الخمسة أشهر الذين تم إرضاعهم بشكل طبيعي 19% فقط، وهي نسبة تقل كثيراً عن نسبة الرضع غير القطريين التي بلغت 35%. وبلغ متوسط فترة الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع القطريين 0.6 شهراً مقارنة بما يصل إلى 0.8 شهراً بالنسبة لغير القطريين. وتعتبر هذه الأرقام أقل بكثير مما جاء في توصيات منظمة الصحة العالمية.

صحة الرضيع و الطفل

يعد التطعيم إجراء صحيا حاسماً لحماية الأطفال من الأمراض الشائعة، لاسيما تلك التي يصاب بها الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي دولة قطر، يظهر أن تطعيم الرضع دون السنة الواحدة شهد تقلبا بمستويات عالية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2012، مع تغطية شاملة لجميع اللقاحات. (شكل 1.5). وقد حصل أكثر من 95% من الرضع دون السنة الواحدة من العمر على جميع أنواع اللقاحات الأساسية. وتشهد المنحنيات المبينة في الشكل 1.5 تقلبا من سنة لأخرى: وهذا راجع إلى كون هذه المؤشرات يتم حسابها باستخدام أعداد التطعيمات التي تم الإبلاغ عنها في البسط، والتقديرات السكانية في المقام. ويمكن توقع أغلب الاتجاهات المستقرة من المؤشرات المستمدة من المسوح التمثيلية على المستوى الوطني.

الجدول 2-5 **فترات قصيرة للرضاعة الطبيعية 2012**

المتغير	قطري	غير قطري
	النسبة المئوية	
نقص وزن الرضع عند الولادة	10.2	11.0
أي إرضاع طبيعي خلال السنتين الماضيتين	94.5	94.7
رضاعة طبيعية خالصة من 0 إلى 5 أشهر	18.6	35.0
رضاعة طبيعية غالبا من 0 إلى 5 أشهر	26.2	44.4
	وسيط فترة الرضاعة الطبيعية للأطفال بين 0 و 35 شهرا (أشهر).	
أي مقدار من الرضاعة الطبيعية	13.7	18.3
رضاعة طبيعية خالصة	0.6	0.8
رضاعة طبيعية غالبا	0.6	1.4

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الاحصاء (2014b)

الشكل 5-1 **تغطية عالية للتطعيم الأساسي للرضع دون السنة الواحدة**

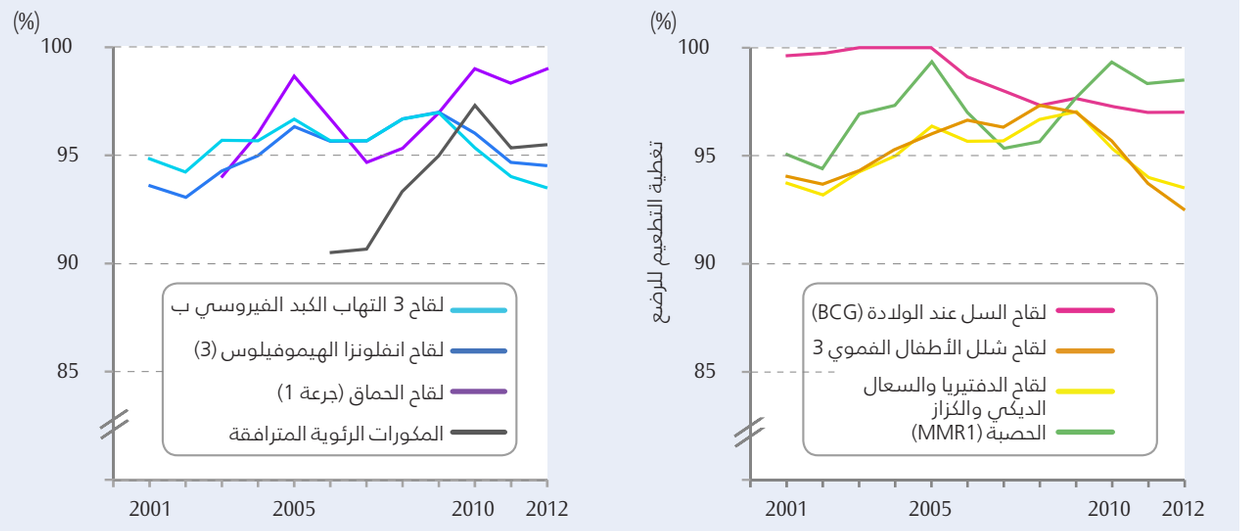

ملحوظة: متوسطات متحركة لثلاث سنوات
المصدر: المجلس الأعلى للصحة (2014b,2013a).

يعتبر معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (وفيات الرضع، والوفيات في الأعمار سنة إلى أربع سنوات) من المؤشرات الناجعة لتحديد نتائج نمو الأطفال، حيث يسجل معدل وفيات الرضع عدد الرضع المتوفين قبل بلوغهم السنة الأولى من عمرهم لكل ألف مولود حي. ولا تعكس وفيات الرضع فقط مدى كفاءة الرعاية وظروف مرحلة ما قبل الولادة وبعدها، بل تعتبر مقياساً قوياً للظروف الاجتماعية والاقتصادية و البيئية التي يعيش فيها الأطفال. وترجع قوة هذا المقياس إلى أن سبب وفيات الرضع يرجع بالأساس إلى مؤثرات اجتماعية واقتصادية خارجية وعوامل بيئية وليس إلى أية مضاعفات أثناء الولادة. ويتيح معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فهم دور مجموعة واسعة من العوامل البيئية، حيث تتمثل القيمة التي يضيفها هذا المؤشر في رصد معظم وفيات الأطفال تحت سن الخامسة عشرة.

سجّل معدل وفيات الرضع في قطر تحسنا كبيراً بمرور الزمن، حيث انخفض من 10 وفيات لكل ألف مولود حي عام 2000 إلى حوالي 7 وفيات عام 2013 (شكل 5-2). ومع ذلك لازالت هناك إمكانية كبيرة لتحقيق انخفاض أزيد في معدلات وفيات الرضع لأن مستوى الدولة في هذا الشأن يشكل حوالي ثلاثة أمثال متوسط العشر دول التي تسجل أقل معدلات الوفيات، وذلك حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولقد تحسنت بشكل كبير معدلات الوفيات في الأعمار التي تتراوح من سنة إلى 4 سنوات، حيث انخفضت من 2.3 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2000، إلى 1.3 وفاة عام 2013 (شكل 5-2). وتعتبر وفيات الأطفال في قطر الذين تتراوح أعمارهم من سنة إلى 4 سنوات جد منخفضة، وليست أعلى بكثير من البلدان العشرة ذات المستويات الأعلى صحيا حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

سمنة الأطفال

تعتبر السمنة في مرحلة الطفولة في دولة قطر أحد بواعث القلق الصحية الرئيسية والمتنامية، وذلك لما لها من آثار مباشرة وطويلة الأجل على الصحة والرفاه. فمن بين الآثار الصحية المباشرة أن الأطفال البدناء أكثر عرضة لخطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، كارتفاع نسبة الكولسترول أو ارتفاع ضغط الدم. كما أن المراهقين البدناء أكثر عرضة للإصابة بحالة "ما قبل السكري"؛ أي عندما تشير مستويات الجلوكوز في الدم إلى وجود مخاطر عالية للإصابة بداء السكري. وبالإضافة لذلك، تؤثر السمنة على الصحة النفسية والعقلية، والتي يمكن أن تتطور إلى مشاكل اجتماعية ونفسية أكبر مثل الوصم وانعدام الثقة بالنفس.

وفي هذا الصدد، أشار المسح الصحي العالمي لعام 2006 أن حوالي 44% من الأطفال القطريين دون سن الخامسة تم تصنيفهم في مؤشر كتلة الجسم الطبيعية بنسبة تتراوح بين 28% أقل و 28% فوق المعدل الطبيعي من -1 إلى +1. وتم تصنيف نحو 17% من الأطفال القطريين في الفئة +2، مما يدل على أن مؤشر كتلة الجسم الطبيعية عندهم مرتفع للغاية. وأشار الاستطلاع أيضاً إلى مشاركة

الشكل 5-2 **استقرار وفيات الأطفال بمستويات أعلى من مثيلتها في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية**

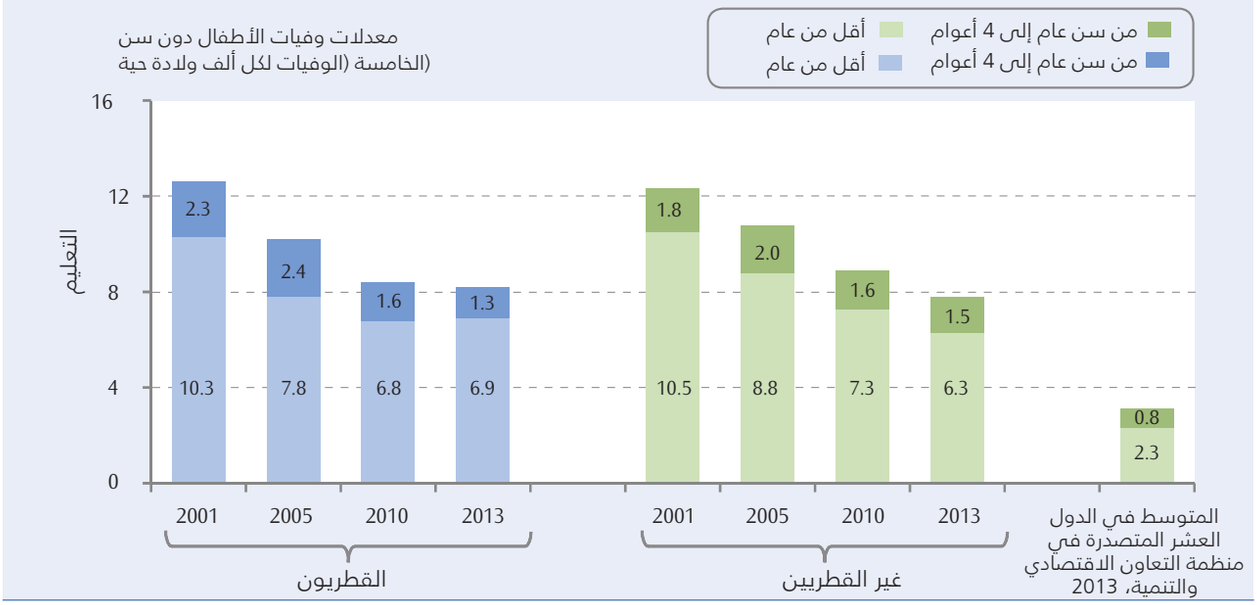

ملاحظة: متوسطات متحركة لثلاثة سنوات

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014e) والمجلس الأعلى للصحة (2013b,2013a).

50% من الفتيان والرجال وأقل من 40% من الفتيات والنساء بشكل منتظم في الرياضة أو الأنشطة البدنية الأخرى. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة الأولمبية القطرية في عام 2009 دراسة عن الوزن والطول على عينة من الطلاب القطريين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عاماً والتي أظهرت ارتفاع معدلات السمنة بين الطلاب مقارنة بالسكان الراشدين من القطريين وبالمستوى الوطني (الجدول 5-3) . ويدل ذلك على اكتساب العادات الغذائية السيئة وقلة ممارسة الرياضة في سن مبكرة.

توفر الطفولة فرصة جيدة للتصدي للعوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات السمنة. فمن المتعارف عليه أن العادات الغذائية الجيدة وممارسة الرياضة بين الشباب من الأمور التي يتم غرسها في سن مبكرة جداً. وعليه، يجب اتخاذ ما يمكن من إجراءات قبل اكتساب الأطفال للعادات وأساليب الحياة التي تفاقم بشكل كبير من خطر تعرضهم لأمراض خطيرة في مرحلة لاحقة من أعمارهم. ويوفر البرنامج الأولمبي المدرسي السنوي الذي تنظمه اللجنة الأولمبية القطرية بيئة جاذبة للفتيات والفتيان للمشاركة في الرياضة. ويساعد البرنامج على بناء ثقافة رياضية وزيادة اهتمام الطلاب بالرياضة والأنشطة البدنية.

ينبغي أن تشجع التشريعات والسياسات على تناول الأطعمة الصحية فضلاً عن توسيع قاعدة المشاركة في الرياضة والنشاط البدني. ومن الممكن كذلك تنظيم الحملات الوقائية بمشاركة الجهات المعنية، لتثقيف الجمهور بشأن الصلة بين النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، بما في ذلك التشجيع على تناول الطعام الصحي في المدارس بواسطة الحد من تناول كميات من الدهون والسكر و الحبوب المكررة.

الجدول 5-3 **السمنة بين الطلاب القطريين تبدأ في سن مبكرة، 2009**

العمر	يعانون من زيادة الوزن والسمنة (%)	يعانون من السمنة (%)
12	74	42
13	58	42
14	77	50
15	70	47
16	75	50
17	69	47
17–12	70	45
القطريون 18 سنة فأكثر	75	40
القطريون وغير القطريين 18 سنة فأكثر	71	32

المصدر: الهيئة الوطنية للصحة (2008) واللجنة الأولمبية (2009).

الصحة النفسية للأطفال

تتأثر الصحة النفسية للأطفال بعوامل عدة؛ من بينها خصائصهم الوراثية، والصحة البدنية، ونوعية التغذية، ودخل أسرهم والعوامل الاجتماعية والأسرية والثقافية الأخرى. كما تتأثر كذلك باستقرار وسلامة البيئة التي يعيشون فيها.

ثمة شخص بين كل عشرة أشخاص في العالم تحت سن الثامنة عشرة يعاني اضطرابًا نفسيًا يمكن تشخيصه كالاكتئاب والقلق والاضطراب السلوكي، ويبلغ عدد هؤلاء 220 مليون شخص حول العالم. ومن بين هؤلاء سيصاب أكثر من نصف هذا العدد بأمراض نفسية في سن الرشد، ويصبحون أكثر عرضة بثلاثة أمثال للانزلاق إلى عالم الجريمة، وتعاطي المخدرات، أو الانتحار. كما أن أقل من ربع أعداد الأطفال المصابين بأمراض نفسية يتلقون مساعدة متخصصة لمعالجة هذه المشكلات، غير أن نقص التدخلات العلاجية يكبد المجتمعات تكاليف باهظة.

وفي هذا السياق، سلطت استراتيجية الصحة النفسية لدولة قطر 2013-2018 الضوء على شيوع مشاكل الصحة النفسية في مرحلتي الطفولة والمراهقة. إن النموذج الوطني للرعاية النفسية المنفذ حالياً يعتمد منهجاً يغطي مسار الحياة حيث يتطرق لظروف واحتياجات معينة لدى البشر في مراحل مختلفة من العمر. وهناك عدد كبير من الصعوبات والاضطرابات النفسية والعقلية التي تحدث خلال مرحلة الطفولة وسنوات المراهقة، ومن المرجح أن يؤدي عدم الاهتمام بهذه الفئة العمرية إلى عواقب تمتد مدى الحياة. وتتم تلبية احتياجات الأطفال والمراهقين من خلال تقديم الخدمات المتخصصة التي ستوفر خدمات عالية الجودة تضمن فعالية التقييم والعلاج والدعم لهم ولأسرهم (المجلس الأعلى للصحة، 2013c).

تتوفر بيانات قليلة عن مدى انتشار مشاكل الصحة النفسية بين الأطفال والمراهقين في دولة قطر، لاسيما البيانات الخاصة بالأطفال الذين يعانون من التحديات النفسية كالاكتئاب وقلة التركيز وفرط النشاط، واضطراب العناد الشارد، والقلق، واضطراب السلوك، فضلا عن مشاعر الرغبة في الانتحار، وإيذاء النفس، وفقدان الشهية والشره المرضي. وبالرغم من توافر بعض البيانات عن الأطفال الذين يستفيدون من خدمات الصحة النفسية في المستشفيات والعيادات الخارجية، فإن نشرها لا يتم بشكل دوري وليست متاحة بسهولة. وفضلاً عن ذلك، لا يحصل العديد من الأطفال الذين يعانون من الصعوبات العقلية والنفسية على الخدمات الصحية أو يتلقون مساعدة من اختصاصيين. وفي عام 2012 تم خروج 472 مصاباً باضطرابات نفسية وسلوكية وعصبية نمائية من مستشفيات مؤسسة حمد الطبية من بينهم 9% من الأطفال. ولذلك، أصبح من الضروري أن تزيل دولة قطر مفهوم الوصم و المحظورات التي تحيط بالصحة النفسية للأطفال والمراهقين وذلك للوصول إلى صورة أوضح عن احتياجات الصحة النفسية.

إن دولة قطر بصدد صياغة قانون وطني للصحة النفسية لحماية حقوق الأشخاص ذوي المشاكل النفسية والعقلية، والتأكد من تلقيهم الخدمات والرعاية المناسبة ذات الجودة العالية في البيئة المناسبة. وعادة ما تكون أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي تعزيز الخدمات المجتمعية، وضمان التكامل والتضافر الوثيق بين خدمات الطب النفسي داخل وخارج المستشفيات، وتثقيف السكان للتخلص من الوصمة بالعار التي غالبا ما تعلق بمثل هذه الأمراض.

وقد تم إطلاق تقرير "عقول صحية شابة: تغيير صحة الطفل النفسية" (لايارد وهاجل، 2015) في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في الرعاية الصحية 2015 الذي أقيم في العاصمة القطرية الدوحة، والذي دعا إلى تحرك عالمي لتحسين الصحة النفسية ورفاه الأطفال. واعتبر التقرير أن رفاه الأطفال يجب أن يصبح أولوية رئيسية لكل أمة. ويركز التقرير على عشر خطوات تستند إلى الأدلة والبراهين تبدأ داخل المجتمعات المحلية، وأنظمة الرعاية الصحية، والمدارس لمعالجة عبء ضعف الصحة النفسية في مرحلة الطفولة.

زواج الأقارب وتأثيره على صحة الطفل

يشكل زواج الأقارب أحد عوامل الخطر الشائعة بين مواليد القطريين. فانتشار زواج الأقارب في العالم العربي تقليد له جذور ثقافية ممتدة كما يعزز من مفاهيم التضامن العائلي والتماسك الأسري، حيث ينتشر زواج الشاب من ابنة عمه. ويعزز هذا الأمر من الروابط الأسرية، والتي يشكل فيها الأصهار جزءاً مما يطلق عليه مصطلح "الأسرة الممتدة وظيفياً". وهناك أسباب ثقافية قد يتم طرحها كأسباب ضمنية لهذا السلوك مثل الحفاظ على شرف العائلة واستبقاء الموارد الاقتصادية داخل الأسرة. وبغض النظر عن الأسباب، فإن النتائج تشمل حماية وحدة الأسرة من المؤثرات الخارجية والحفاظ بشكل جوهري على العلاقات الأسرية نفسها التي كانت موجودة قبل الزواج.

وتقدر النسبة الحالية لانتشار زواج الأقارب بحوالي ٪54 من الزيجات إلا أن ما نسبته ٪46 فقط من آباء الأزواج و٪42 من آباء الزوجات هم نتاج زيجات أقارب مما يشير إلى الارتفاع المحتمل لمعدلاتها في الجيل الحالي. وأكبر نسبة لزواج الأقارب هي بين أبناء العمومة من الدرجة الأولى. وقد باتت آثار زواج الأقارب على صحة الطفل ونموه معروفة للغاية - كارتفاع خطر الإصابة بالتخلف العقلي والصرع بشكل كبير بين نسل الأطفال في زواج أبناء العمومة من الدرجة

الأولى، وذلك وفقاً لنتائج عدد من الدراسات التي أفادت بوجود صلة بين زواج الأقارب وتدني مستويات الذكاء في النسل. ومع ذلك، فالقصور الفكري المباشر ليس التهديد الوحيد لرفاه الطفل، حيث يصاحب زواج الأقارب ارتفاع معدلات الإصابة بالربو، وسرطان الدم، ومرض السكري.

تأتي الرعاية الصحية على رأس الأولويات للحكومة، من أجل تحقيق هدف الصحة المجتمعية والتي تبدأ من الأسرة. ومن أجل تحقيق هدفها يطلب من جميع المواطنين الخضوع لفحص ما قبل الزواج. حيث نص قانون الأسرة رقم 22 لسنة 2006 على إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج وبعد ذلك يتم إصدار الشهادة الطبية التي تسمح للزوجين بالإقدام على الزواج.

نمو الطفل وتعليمه

التعليم حق أساسي من حقوق الأطفال يمنحهم الفرصة لتطوير ذواتهم، وتحسين ظروفهم المعيشية للمساعدة في الحركية الصاعدة، ووسيلة تساعدهم على اتخاذ خيارات مدروسة عند وصولهم مرحلة الرشد.

تم منذ عام 2004 تعزيز ثقافة حقوق الطفل تدريجياً في المدارس الوطنية من خلال استخدام أدلة تعليمية وضعت بالتعاون مع اليونسكو، والتي تترجم الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل إلى لغة سهلة ومفهومة. وعلاوة على ذلك، تم ربط حقوق الطفل بحقوق الطفل في الإسلام باستخدام نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وتتضمن هذه الأدلة التعليمية استخدام قصص حقيقية ورسوم توضيحية ملونة لشرح مفاهيم الحقوق والانتهاكات للأطفال.

وتم تدشين العديد من برامج التوعية التي تدمج مفاهيم حقوق الإنسان والطفل في البرامج التعليمية؛ بما في ذلك مناهج الكلية العسكرية والأكاديميات التدريبية للقوات المسلحة، بالإضافة للعديد من برامج التوعية والتدريب على حقوق الطفل للفئات المختلفة في البلاد التي تقدمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للتعليم.

وتسترشد استراتيجية قطر التعليمية بالتطلع للوصول إلى نظام تعليمي عالمي المستوى يجمع بين الجودة والعدالة وسهولة الوصول والكفاءة والفعالية والتنوع والاختيار. وتسعى الاستراتيجية للتغلب على العديد من التحديات التي تواجه نظام التعليم الوطني فيما يخص العرض والطلب من خلال إصلاح السياسات وغيرها من المبادرات. وفي الفصول السابقة، تم تناول مستويات التسجيل والالتحاق والتحصيل في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية. وتركز الأقسام التالية على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتحديات التي تواجه نظام التعليم بسبب النمو السريع للسكان في سن المدرسة.

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال

الأطفال هم أساس التنمية المستدامة، ومرحلة الطفولة المبكرة هي أهم فترات التطور والنمو في الحياة. وتعتبر السنوات الأولى حاسمة ليس فقط لصحة الفرد ونموه البدني، بل لتنمية قدراته المعرفية والعاطفية والاجتماعية. كما أن الأحداث في السنوات القليلة الأولى من حياة الفرد حاسمة وخطيرة في بناء شخصيته و تلعب دوراً حيوياً في بناء رأس المال البشري وفتح الفرص وإتاحة الخيارات في جميع مراحل الحياة.

إن التعليم ذو الجودة العالية في مرحلة الطفولة المبكرة له فوائد كبيرة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر إلى 36 شهراً وكذلك للمجتمع ويعتبر عاملا من عوامل التمكين لإصلاح التعليم. ويهدف التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى رفع مستوى الأداء التعليمي وزيادة عدد الراشدين الأصحاء والكفؤين، والمواطنين الذين يتحلون بروح المسؤولية، ورفع الإنتاجية الاقتصادية، وبناء المجتمعات القوية. كما أن تحسين التنمية المعرفية المرتبطة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يعزز من قدرة الأطفال على التعلم طوال حياتهم. وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الاستعداد للمدرسة، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والارتقاء بالإنجازات الأكاديمية. وبتحسين عملية الإعداد للمدرسة، تتحسن كفاءة النظام التعليمي بما يعود بالنفع على المجتمع.

وتمثل العوامل المرتبطة بالطفولة المبكرة مؤشرات أساسية دالة على الرفاه والأداء التعليمي والاجتماعي في وقت لاحق. وتحدد ممارسات الطفل المعتمدة على الأسرة في المنزل وطريقة تعرف الأطفال الرضع على العالم مجموعة من السمات الرئيسية التي تستمر معهم مدى الحياة. وتعتبر المعاملة الوالدية وأسلوب تنشئة الأطفال في مرحلة الطفولة - كأنماط العلاقة بين الأم والطفل في تعزيز السلوك المرتكز على الطفل – مسألة حاسمة في النتائج التي يحققها الطفل بعد نحو 15 عاماً.

قامت أكاديمية قطر، تحت رعاية مؤسسة قطر، بافتتاح ثلاثة مراكز للطفولة المبكرة لخدمة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات. وتوفر هذه المراكز الفرصة لهؤلاء الأطفال الصغار للانتقال إلى مرحلة ما قبل الروضة في سن الثالثة ثم رياض الأطفال في سن الرابعة. وهناك خطط للتوسع في هذا النموذج القائم على أفضل الممارسات. وقام المجلس الأعلى للتعليم بافتتاح بدايات كأول مركز للطفولة المبكرة لخدمة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 شهور و 4 سنوات.

وشهدت دولة قطر زيادة ملحوظة في عدد رياض الأطفال، لمن تبلغ أعمارهم 4 إلى 6 سنوات، خلال العقد الماضي أو نحو ذلك، سواء للأطفال القطريين أم غير القطريين، ويرتاد معظمهم المدارس الخاصة. وفي عام 2012، أفادت البيانات الواردة إلى التحاق 40% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والرابعة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (تستثني بيانات المسح من بلغوا سن الخامسة) (الجدول 5-4). وبلغت نسبة الأطفال القطريين الملتحقين بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة 32% مقارنة مع 45% للأطفال غير القطريين. إن أطفال الأمهات الأعلى تعليماً أكثر التحاقاً بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة مقارنة بنظرائهم من أبناء الأمهات الأقل تعليماً. وتشير بيانات الالتحاق بالمدارس أن من بين الأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين الرابعة والخامسة عام 14/2013، التحق ما يقرب من 92% برياض الأطفال؛ 87% للقطريين و 96% لغير القطريين.

ومن المميزات الإضافية لزيادة عدد الحضانات ورياض الأطفال ذات الجودة العالية التي تقدم خدمات رعاية الأطفال أنها تمكن الوالدين، ولا سيما الأمهات، من الانضمام إلى قوة العمل. وقد تم رفع مشروع قانون خاص بجودة الروضة ورياض الأطفال لمجلس الوزراء عام 2011 وتم التصديق عليه في يناير 2014 باسم قانون رقم 1 لعام 2014 .

وبالرغم من تأسيس رياض الأطفال كجزء من الإصلاح التعليمي في دولة قطر لتحسين الأداء المدرسي فيما بعد، لكن في الوقت الحاضر هناك اعتراف محدود بأهمية ربط قضايا تنمية الطفل بطريقة استراتيجية.

ومن ناحية أخرى، هناك ميزة إضافية لالتحاق الأطفال الصغار بمرافق تعليمية ذات جودة عالية لمرحلة ما قبل المدرسة تكمن في السماح بتشخيص مشاكل النمو لدى الطفل في مرحلة مبكرة. وحالياً، تتم العديد من الإحالات الطبية عند الالتحاق بالمدارس الابتدائية مع ظهور صعوبات التعلم والمشاكل السلوكية في البيئة المدرسية. فمن المحتمل أن يفرض الدخول المبكر ضغوطاً أكبر على خدمات محددة لذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة مبكرة من الطفولة مما قد يؤدي إلى الحد من الحاجة إلى التدخل في وقت لاحق.

ونظراً لأن الالتحاق برياض الأطفال غير إلزامي حتى الآن، فإن درجة استعداد الأطفال تتفاوت عند دخول المدرسة حيث يكون بعض الأطفال أقل استعداداً لتقبل المعلومات من غيرهم. وتشير الأدلة الدولية إلى استفادة الأطفال بشكل أكبر من مرحلة ما قبل المدرسة إذا كان زملاء الدراسة على المستوى المعرفي نفسه. وتقترح استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 جعل التعليم في رياض الأطفال إلزامياً بحيث يكون جزءاً من السلم التعليمي بالدولة. ويتم حالياً إعداد سياسة لجعل التعليم في مرحلة رياض الأطفال إلزامياً، كما أن سن التشريعات اللازمة ووضع إطار لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في طور الإعداد.

ومن المعروف جيداً أن أسرع فترات النمو العقلي هي السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من حياة أي طفل وتعتبر نوعية الرعاية المنزلية المحدد الرئيسي لنمو الطفل خلال هذه الفترة. وفي هذا السياق، يمثل اشتراك الراشدين في الأنشطة مع الأطفال ووجود كتب للطفل في البيت وظروف الرعاية مؤشرات هامة لجودة الرعاية المنزلية.

الجدول 5-4 **التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ودعم الأهل لتعلمهم، 2012**

	الأطفال في سن 36-59 شهراً الملتحقون في التعليم المبكر (%)	الدعم التعليمي للأطفال في سن 36-59 شهراً	
		ممن يشاركهم أفراد أسرتهم البالغون في 4 أنشطة أو أكثر (%)	ممن يشاركهم الأب في نشاط واحد أو أكثر (%)
الجنسية			
قطري	32.3	85.5	80.9
غير قطري	45.0	89.9	86.9
المستوى التعليمي للأم			
دون الثانوي	27.4	80.5	74.1
ثانوي	31.1	88.5	86.9
جامعي فأعلى	47.3	89.7	87.4
الإجمالي	40.8	88.4	84.9

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014b).

الجدول 5-5 **مواد قراءة محدودة لدعم تعلم الأطفال، 2012**

المتغير	أسر لديها 3 كتب أطفال فأكثر (%)	أسر لديها لعب أطفال من المتاجر أو لعب مصنعة (%)	أسر لديها أجهزة كمبيوتر وألعاب كمبيوتر (%)
الجنسية			
قطري	85.4	37.7	36.8
غير قطري	86.1	40.3	35.6
الفئة العمرية للطفل			
0 - 23 شهراً	71.5	13.4	11.7
24-59 شهرياً	95.8	57.4	52.7
المستوى التعليمي للأم			
ابتدائي	86.8	28.3	27.9
إعدادي	86.0	35.0	28.4
ثانوي	85.4	40.2	34.7
جامعي فأعلى	86.0	41.0	38.0
الإجمالي	85.9	39.5	36.0

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014b).

ولا يزال الدعم المادي للطفل، من حيث عدد الكتب المتاحة في المنزل، منخفضاً لدى الأسر في دولة قطر، وهذا هو واقع الحال خصوصاً بشأن وجود ثلاثة كتب أطفال أو أكثر لدى الأسر القطرية، لا سيما إذا كانت الأم أقل تعليماً (الجدول 5-5). ومع ذلك، بلغت نسبة الأسر التي يمتلك فيها الأطفال ألعاباً نحو 85%.

تنامي عدد السكان في سن المدرسة

بدأ النمو السريع للسكان في المدرسة يرهق الطاقة الاستيعابية للمدارس في كافة المراحل التعليمية من حيث مواكبة زيادة أعداد الطلاب. ويؤثر هذا النمو المتسارع على النتائج الدراسية من حيث جودة التعليم ونسبة الطلاب إلى المعلم، ونسبة الطلاب في الفصل الدراسي على الرغم من زيادة الاستثمارات في مجال التعليم. كما استنفدت الطاقة الاستيعابية للمدارس الخاصة مع زيادة أعداد الطلاب.

وأدت التدفقات الكبيرة في أعداد الوافدين إلى زيادة كبيرة في عدد الأسر الوافدة التي لديها أطفال في سن المدرسة. وحالياً يفوق عدد الأطفال الوافدين عدد الأطفال القطريين في كافة المراحل التعليمية، وسوف يستمر هذا التفاوت في التزايد، مما يزيد مصاعب نظام التعليم في دولة قطر.

يتعين على المنظومة التعليمية تقديم أعلى جودة تعليمية ممكنة وتنويع الاختيارات أمام العدد المتنامي من السكان القطريين في سن المدرسة – فقد ارتفع عدد الأطفال القطريين في جميع الفئات العمرية بشكل لافت في العشر سنوات المنصرمة حتى عام 2013، وسوف يتواصل الارتفاع في المستقبل المنظور. كما يتوجب على النظام التعليمي تلبية احتياجات تعليم أطفال الأسر الوافدة التي تتزايد بشكل أسرع بكثير.

بالنظر إلى المدارس المستقلة العامة، كان نمو أعداد الطلاب القطريين أقل وتيرة من الطلاب غير القطريين. وبينما لا يزال القطريون يشكلون الغالبية العظمى من الطلاب في المدارس المستقلة، إلا أن حصة الطلاب غير القطريين آخذة في الازدياد.

أما في المدارس الخاصة ، فإن الزيادة في أعداد الطلاب القطريين وغير القطريين ملحوظة أكثر في كافة المراحل، ولكن لأسباب مختلفة. فبالنسبة للقطريين، يعزى تنامي الإقبال على المدارس الخاصة في أحد جوانبه إلى التوسع في تطبيق نظام القسائم التعليمية، الذي تم إطلاقه عام 2008، ليشمل جميع القطريين عام 2013، ويعكس في جانب آخر الإقبال على المدارس الخاصة حتى قبل برنامج القسائم التعليمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو الهائل في أعداد غير القطريين في المدارس الخاصة يعكس الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال من العمالة الوافدة للبلاد.

وبشكل عام، يعكس تزايد نسبة الطلاب في المدارس الخاصة بشكل أساسي اتجاهات التحاق الطلاب غير القطريين بالمدارس، وذلك على الرغم من الزيادة المطردة في نسبة الطلاب القطريين الذين يلتحقون بالمدارس الخاصة – وهو اتجاه من المرجح أن يستمر. ومن المطلوب مستقبلاً زيادة التوسع في المدارس الحكومية والخاصة العالية الجودة لتلبية احتياجات العدد المتزايد من الأطفال القطريين والوافدين.

حماية الطفل

جميع الأطفال لهم الحق في الحماية من العنف والاستغلال والإيذاء (البدني والعاطفي). وهناك أدلة كثيرة على أن العنف والاستغلال والإيذاء يمكن أن يؤثر على صحة الأطفال الجسدية والنفسية على المدى القصير والمدى الطويل، مما يضعف قدرتهم على التعلم والاندماج في المجتمع، ويؤثر على انتقالهم إلى مرحلة الرشد مع آثار سلبية لاحقاً في حياتهم. ويمكن كذلك أن يأخذ العنف وسوء المعاملة شكل الإهمال- الفشل في الاستجابة للاحتياجات المادية والمعرفية والاجتماعية والعاطفية للطفل الصغير. وفي كثير من الأحيان، قد ينجم ذلك عن غياب الدعم ممن يتولون رعاية الأطفال الصغار.

وفي هذا الصدد، انتقل التفكير المفاهيمي من مجرد تحديد الانتهاكات ومعاقبة الجناة إلى مزيد من التدابير الاستباقية لحماية الطفل. وينصب التركيز على المؤثرات التي تُعرّض الأطفال للخطر في المنزل، مثل برامج الإنترنت الآمنة. وهناك أشكال جديدة من الإيذاء العاطفي تؤثر على رفاه الطفل، مثل الترهيب عبر الرسائل القصيرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، فالأطفال في جميع الأوساط العائلية، مهما كانت حالتهم الاقتصادية، عرضة لخطر التأديب باستخدام العنف. وتشير الأدلة إلى أن أبناء المتعلمات، ولديهم كتب ومواد تعليمية في المنزل، أو من يشاركهم آباؤهم في أنشطة التعلم اليومية، هم أقل عرضة للممارسات التأديبية العنيفة. ويجب أن تكون التدخلات الرامية لمنع العنف في المنزل في مرحلة الطفولة المبكرة شاملة وتلبي الاحتياجات المترابطة للطفل ومن يرعاه.

حرصت قطر على تعزيز حقوق الطفل ورفض كل أشكال العنف ضدّ الأطفال. عبر تعزيز الشراكة ودعم آليات العمل العربي المشترك وتبادل الخبرات وتنمية القدرات والنهوض بحقوق الطفل، عبر آلية عربية لتنمية القدرات وتبادل الخبرات والنهوض بحقوق الطفل.

تأديب الأطفال وإساءة معاملتهم

إن تأديب الأطفال جزء لا يتجزأ من تربيتهم وتعليمهم السلوك المقبول اجتماعياً. ولكن يبقى الجدل حول أنسب الأساليب لتأديب الأطفال واستخدام الممارسات التأديبية البدنية والنفسية. يؤمن 14% فقط من الأسر المشاركة في دراسة استقصائية قطرية أجريت عام 2012 بالتأديب البدني للأطفال (الجدول 5-6). وتعرّض 7% فقط من الأطفال لمثل هذا التأديب بشكل مبرح. ويعتبر المستوى التعليمي للأم من العوامل التي تنعكس على الاعتقاد في العقاب البدني، حيث من المرجح لجوء الأمهات الأقل تعليماً إلى العقاب البدني. وهناك أساليب تأديبية أخرى مثل الإيذاء النفسي الأكثر شيوعاً من العقاب البدني.

الجدول 5-6 **الاعتقاد في التأديب البدني للأطفال الأعلى في أوساط الأقل تعليماً، 2012**

المتغير	نسبة المشاركين الذين يعتقدون بضرورة عقاب الأطفال بدنياً (%)	نسبة من تعرضوا لتأديب عنيف (%)
الجنسية		
قطري	15	54
غير قطري	14	48
المستوى التعليمي للأم		
ابتدائي	19	65
إعدادي	18	60
ثانوي	17	54
جامعي فأعلى	12	45
الإجمالي	14	50

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014b).

استمرت حالات العنف والاعتداء على الأطفال في الزيادة – سواء من أحد الوالدين، أم من أحد أفراد العائلة، أو الوصي، أو المعلم، أو الأطفال الآخرين. وجدير بالذكر أن عدد كبير من الحالات لا يبلغ عنها وبالتالي من الصعب الوقوف على حجم المشكلة الحقيقي. وقد كشفت دراسة (سكوت، 2011) أجراها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عام 2011 على 500 عائلة من الوافدين والقطريين أن طفلا واحدا من كل خمسة أطفال في قطر يتعرض لشكل من أشكال الإيذاء – سواء النفسي أم الجسدي أم الجنسي – في المنزل أو في المدرسة أو في المجتمع وفي كثير من الأحيان بعيداً عن الأنظار. وأوصت الدراسة بضرورة توفير متابعة صحية منتظمة، وبرامج توعية مدرسية، وإنشاء كيانات تقديم المشورة، وحملات مكافحة الإيذاء، وتحسين الإشراف في المدارس التي تزيد فيها الاعتداءات، وإجراء دراسات متعمقة لفهم الأسباب الجذرية لمثل هذا السلوك العنيف.

وأكدت دراسة أخرى (المريخي و المريخي، 2013) أجريت عام 2013 على 1077 طالباً من القطريين وغير القطريين وجود أدلة على حدوث الإيذاء البدني والعنف، بما يشمل العقاب الجسدي، في المدارس. وقد تعاملت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الإجتماعي (المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة سابقاً) مع عدد متزايد من الانتهاكات ضد الأطفال خلال الفترة 2007 إلى 2013 (الشكل 5-3).

استهدفت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 وضع آلية للكشف المبكر عن إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم وتفعيلها بحلول عام 2016. كما تشمل الاستراتيجية خططاً لإنشاء مركز تسجيل بيانات إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، وبرامج مناصرة للطفل، وتحسين قنوات الاتصال بين المستشفيات والسلطات المعنية. ويؤثر العنف على الصحة البدنية والنفسية للأطفال. وبناء على ذلك، يستحق الأمر إيلاء الأولوية القصوى لحملات التوعية حول العنف ضد الأطفال، وحملات تغيير المواقف، وتشجيع ضحايا الاعتداء على الإبلاغ، وتقديم الدعم لهم. ويجب تطبيق القوانين السارية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال بشكل أفضل.

الشكل 5-3 **زيادة عدد البلاغات عن حالات الاعتداء على الأطفال الموجهة للمؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الإجتماعي**

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014g) وجهاز قطر للإحصاء (2013f).

إدراك حقوق الشباب

"إن الدولة مقتنعة تماماً بأنه ما من أمة بإمكانها التطور والازدهار دون تمثيل الشباب في المواقع القيادية ...وتتوقع الدولة أن تحصد ثمار استثماراتها في الشباب في الوقت الذي تعاني المنطقة العربية برمتها من توترات وانتفاضات سياسية وتعليمية واقتصادية مختلفة."

سمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، 2014

ركز تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر (2012) "توسيع قدرات الشباب القطري: إدماج الشباب في عملية التنمية" بشكل كبير على الشباب وتعزيز قدراته لمواجهة التحديات وفرص التنمية. أما التقرير الحالي فإنه يركز على عدد قليل من المحاور ذات الأولوية التي تؤثر على حقوق الشباب التي لم يشملها التقرير الثالث.

من محاور الاهتمام البالغة الأهمية للشباب تبرز آثار المخاطر الصحية، لاسيما المتعلقة بنمط الحياة، كالسمنة (التي ناقشها التقرير أعلاه)، والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تشمل تعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. اللذين يشكلان تهديداً كبيراً للصحة العامة ويثيران مشاكل اجتماعية تؤثر على الشباب في كل مكان.

انطلاقاً من رؤية قطر الوطنية 2030 وخططها المستقبلية، ينظر إلى الشباب كمورد بشري هام وكعامل محفز للتغيير الاجتماعي الإيجابي. ومن المأمول أن يلعب الشباب القطري دوراً حاسماً في تحقيق الرؤية الوطنية. وجاء قرار إنشاء وزارة جديدة للشباب والرياضة عام 2013 كدليل ومؤشر على الأهمية التي توليها القيادة القطرية لتنمية الشباب.

حجم السكان من الشباب

تعرّف الأمم المتحدة الشباب بأنهم السكان الذين يقعون في الفئة العمرية 15-24 سنة، بينما تعرّف المراهقين بالسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و19 سنة. ومرحلة الشباب هي مرحلة انتقالية بين الطفولة والرشد. وقد ازداد عدد السكان الشباب في دولة قطر بمعدل سريع للغاية خلال الفترة من 2000 إلى 2015 فارتفع من 86،000 شاب عام 2000 إلى ما يقدر بحوالي 353،000 شاب عام 2013 (الجدول 5-7). ويعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى وجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب في هذه الفئة العمرية. وتبلغ نسبة القطريين 16% فقط من الشباب في البلاد.

[1] ويعرّف بنصف وسيط الدخل المكافئ للأسرة القطرية.

الجدول 5-7 **نمو عدد السكان من فئة الشباب بشكل سريع للغاية**

	السكان في سن 15 – 24 (بالالاف)			
	2000	2005	2010	[1]2015
قطري	31.0	37.6	47.7	54.7
غير قطري	55.1	117.2	304.8	298.4
الإجمالي	86.1	154.8	252.5	353.1
نسبة الشباب من إجمالي السكان (%)	14.0	17.1	14.9	14.7

[1] بناء على الإسقاط

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2010 و 2011)؛ ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2013a).

رفاه الشباب

يميل الأفراد إلى تقييم مستوى رفاههم بمقارنة وضعهم بأوضاع أقرانهم. ولهذا السبب، يساعد استخدام خط الفقر النسبي على إظهار حالات انخفاض الدخل والإنفاق وشدتها بين الأسر القطرية. وقد تم تصنيف حوالي 9.7% من الأسر القطرية عام 2013/2012 بأنهم يعانون من الفقر النسبي، ويعيش ما يقرب من 12% من الشباب في هذه الأسر، مقارنة مع 8% للراشدين (الشكل 5-4) . وغالباً ما تكون الأسر الفقيرة هي الأسر الكبيرة الحجم. ونظراً لعدم إسهام العديد من الشباب في دخل الأسرة، فإن دخل الفرد يكون أقل لدى الأسر التي تضم عدداً أكبر من الشباب. وبالإضافة لذلك، يواجه الشباب في هذه الأسر تحديات أخرى مثل انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع معدلات البطالة بينهم.

يعتبر مستوى التحصيل التعليمي لدى الشباب القطريين العاطلين عن العمل منخفضاً نسبياً (الشكل 5-5). ففي عام 2013 كانت أكثر الشابات العاطلات عن العمل يحملن الشهادة الثانوية فقط، رغم وجود عدد جيد من خريجات الجامعات بينهن كذلك. وتسهم العوامل الاجتماعية والثقافية بشكل كبير أيضاً في اتخاذ الشابات قراراً حول قبول ما هو متوفر من فرص العمل. فأكثرهن يفضلن العمل في القطاع العام، على الرغم من ارتفاع عدد اللواتي ينضممن إلى القطاع الخاص.

يتعرض الشباب القطري لمعدلات وفاة وإصابات بليغة مرتفعة بسبب حوادث المرور الناجمة عن سلوكهم المتهور في قيادة السيارات (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2015). وتشكل وفيات حوادث الطرق السبب الرئيسي للوفاة بين الشبان القطريين. وبينما تم إصدار قوانين ولوائح للحد من القيادة الطائشة للسيارات، فلا يتم في أغلب الأحيان الالتزام بهذه القوانين واللوائح، بالإضافة إلى التهاون في تطبيقها. فهناك إذن حاجة ملحة إلى مبادرات جديدة لتحسين السلامة على الطرق تركز على إحداث تغيير في سلوكيات الشباب.

الشكل 5-4 **يعيش حوالي واحد من كل 8 شباب قطريين ضمن أسر معيشية ذات دخل منخفض**

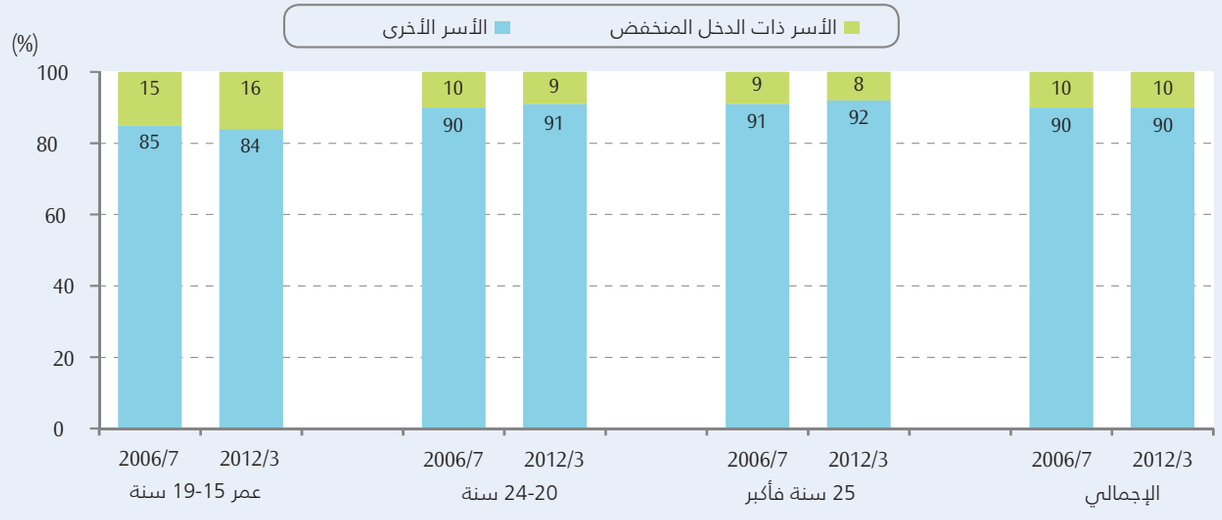

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء (2014f) ؛ وجهاز قطر للإحصاء (2008).

الشكل 5-5

ثلثا القطريين العاطلين عن العمل تحت سن 25 سنة حاصلون على الشهادة الثانوية فقط، وأكثرهم من النساء الشابات، عام 2013

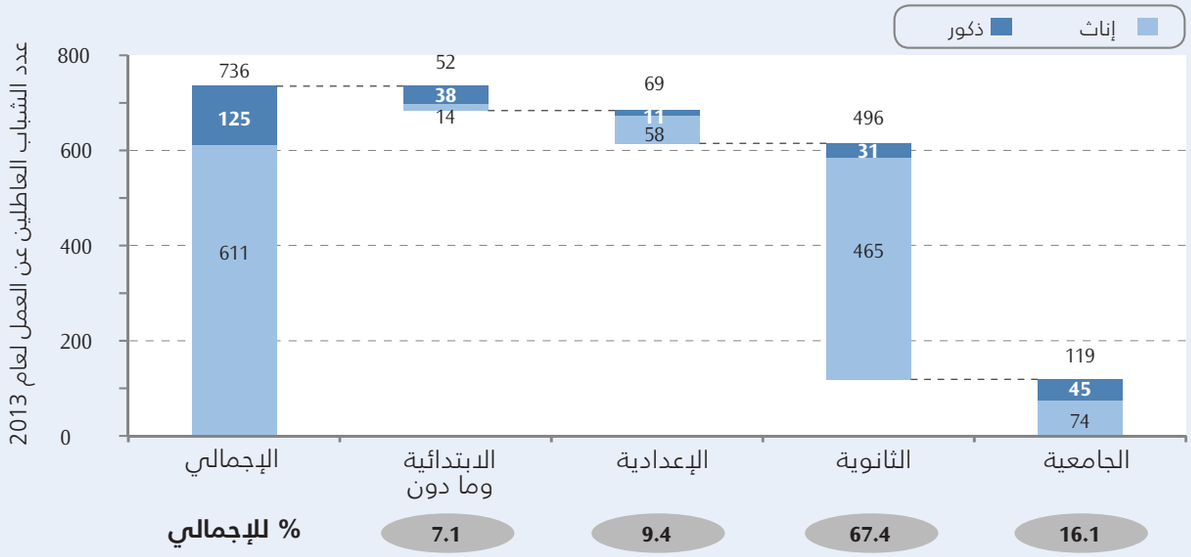

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014c).

الشباب والمخدرات

رغم أن تعاطي المخدرات يعتبر مشكلة صحية واجتماعية عامة ورئيسية تؤثر على الشباب في كافة المجتمعات، إلا أن المعلومات المعلنة عن هذه المشكلة في قطر قليلة، بما في ذلك نوع المخدرات المستخدمة، وحجم التحدي القائم. وتشير المعلومات الواردة من دول الخليج الأخرى إلى أن المشاكل المتعلقة بهذا الشأن، مثل تعاطي الهيروين والكوكايين، قد لا تكون كبيرة مقارنة بانتشار تعاطي الحشيش والأمفيتامينات (معهد قياسات وتقييم الصحة، 2013).

يقوم عدد من منظمات المجتمع المدني بتنظيم برامج إعادة تأهيل، مثل المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي (مركز التأهيل الاجتماعي سابقاً)، وتعمل المؤسسة بشكل وثيق مع وزارة الداخلية، حيث بدأ باستقبال الحالات عام 2009، وله صلاحية توفير الحماية والرعاية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات سلوكية، بما في ذلك مدمنو المخدرات من جميع الجنسيات والأعمار.

وهناك أيضاً مركز العلاج وإعادة التأهيل التابع للمجلس الأعلى للصحة، الذي يعمل أيضاً بشكل وثيق مع وزارة الداخلية، ويقدم خدماته للمرضى الداخليين (تبلغ طاقته الاستيعابية الحالية 28 سريراً، مع خطة لزيادة العدد إلى 125 سريراً، وتوسيع الخدمات لتشمل الإناث وغير القطريين)، وللمرضى الخارجيين من الذكور المراهقين والراشدين القطريين الذين يعانون من تعاطي أية مادة تسبب الإدمان. ويتبنى المركز نهجاً تكاملياً يغطي، إضافة إلى الرعاية الطبية للمريض، إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وتقديم الدعم المعنوي والديني.

وليتمكن مركز العلاج وإعادة التأهيل من النجاح في مهامه، لا بد من توافقه ثقافياً مع المجتمع، فهناك بعض المشكلات المتعلقة بتعاطي المخدرات وعلاجه ذات أهمية خاصة في البيئة المحلية. إحدى هذه المشكلات ارتفاع مستوى وصمة العار المرتبطة بالإدمان، مما يجعل الأفراد والأسر يترددون في طلب المساعدة من المؤسسات المحلية خوفاً من العار على المستوى الشخصي والعائلي والقبلي. ونتيجة لذلك، نجد العديد من القطريين ممن يعانون من مشاكل تعاطي المخدرات، لا يطلبون المساعدة، أو يحاولون البحث عن علاج خارج قطر. إلا أن العلاج في الخارج له مساوئه، نظراً لأنه يعزل برنامج العلاج عن بقية حياة المريض. وهناك توقعات غير واقعية بأن يغادر المتعاطي قطر مريضاً ويعود وقد شفي كلياً. علاوة على ذلك، فإن مؤسسات إعادة التأهيل التي تعتمد على قدوم المريض إليها طواعية، بدلاً من أن يتم تحويله عبر المحكمة، تسجل معدلات قبول منخفضة، مما يخفي المستويات الحقيقية لمتعاطي المخدرات.

ومن المتوقع أن يُفتتح عام 2015 مركز صحي جديد اسمه "مركز نوفر قطر" (يضم 130 غرفة سكنية) لعلاج وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من تعاطي المخدرات والاضطرابات السلوكية.كما أن مؤسسة حمد الطبية قادرة على توفير العناية الإستشفائية والعلاج لأي مقيم عند الضرورة.

تهدف استراتيجية قطر لمكافحة المخدرات 2010-2015 إلى تعزيز دور الجهات الحكومية والمجتمع المدني في التصدي بشكل جماعي لمشكلة تعاطي المخدرات، حيث تقوم اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات التابعة لوزارة الداخلية، باقتراح سياسات لمكافحة ومعالجة وإعادة تأهيل مدمني المخدرات. فعلى سبيل المثال، تعمل اللجنة على زيادة الوعي بين طلاب المدارس والجامعات حول مخاطر تعاطي المخدرات، بما في ذلك وضع إعلانات على المواقع المعروفة حول مخاطر المخدرات.

تدرك الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية 2013-2018 والتي اطلقت في ديسمبر 2013 تحت عنوان " تغيير مفاهيم ... تغيير حياة " الهموم المحيط بتعاطي المخدرات. وتتضمن الاستراتيجية رؤية قطر الهادفة الى توفير افضل خدمات ممكنة في مجال الصحة النفسية ، ويضمنها اساءة استخدام العقاقير . وتؤكد الاستراتيجية على أهمية الوقاية والتوعية ، بالإضافة الى تقديم الرعاية المناسبة في المكان المناسب والوقت المناسب

في غالب الأحيان نجد أن متعاطي المخدرات يوصمون بالعار، إضافة إلى احتمال تعرضهم للمعاملة القمعية من قبل نظام العدالة الجنائية. لكن دولة قطر خطت، خطوات كبيرة في هذا الأمر، حيث انتقلت من اعتبار إدمان المخدرات مجرد قضية جنائية، إلى التعامل معها على أنها قضية صحية واجتماعية، فالحق في التمتع بالصحة يشمل الحق في الحصول على الخدمات الصحية دون خوف من العقاب. ومن خلال دمج منظور حقوق الإنسان في عملية الإصلاح التشريعي للقوانين والسياسات التي تحكم تعاطي المخدرات، تمكنت قطر من تحسين فرص الحصول على العلاج، والحد من زيادة عدد متعاطي المخدرات.

الشباب وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز

إن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ متلازمة نقص المناعة (الإيدز)، لديه القدرة على الانتشار بسرعة كبيرة، ويمكن أن يكون له تأثير مدمر على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع. ويمكن الاستفادة من المراهقين في إنهاء وباء الإيدز من خلال التوجيه والتغيرات السلوكية والاجتماعية التي من شأنها أن تحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، والوفيات المتعلقة بالإيدز، وطريقة استجابة الدول لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز

إن قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز - مثل وصمة العار، والتمييز؛ والقوانين العقابية، والسياسات، والممارسات؛ وصعوبة الوصول إلى العدالة – كل ذلك تعتبره العديد من الدول عقبات تحول دون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، ودون توفير العلاج والرعاية والدعم بهذا الخصوص. ولكي تكون الاستجابة لهذا الوباء فعالة وقائمة على الحقوق، يجب تمكين البيئات القانونية والاجتماعية، وتعزيز وحماية حقوق المصابين بهذا الفيروس. وهذا بدوره سيضمن وصول الموارد إلى الأشخاص الأكثر حاجة إليها، وتمكين الأفراد من اتخاذ إجراءات استباقية لتلبية الاحتياجات الصحية وحقوق الإنسان المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، كما يضمن تزايد الطلب على الخدمات وتحسن نوعية هذه الخدمات.

التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2011 باستراتيجيات وطنية للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من أجل حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع برامج تهدف إلى القضاء على التعيير والتمييز ضد المصابين والحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، إضافة إلى أسرهم، من خلال توعية الشرطة والقضاة؛ وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على عدم التمييز، وعلى السرية، والموافقة المسبقة عن علم؛ ودعم حملات التوعية بحقوق الإنسان الوطنية؛ ومحو الأمية القانونية، وتوفير الخدمات القانونية؛ ورصد تأثير البيئة القانونية على الوقاية من الفيروس وعلى علاج المصابين ورعايتهم ودعمهم.

الاتجاهات المتعلقة بالتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

إن درجة انتشار الأمراض المعدية في قطر منخفضة عموماً في الوقت الحاضر، حيث يتم فحص كافة العمال الأجانب للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية. وكل من يشكل خطراً على الصحة، يتم منعه من الدخول، مما قد ينظر إليه على أنه شكل من أشكال التمييز. لكن، ونتيجة لهذه التدابير، بقي معدل الأمراض المعدية منخفضاً على الرغم من تدفق أعداد كبيرة من الوافدين إلى الدولة خلال العقد الماضي. إلا أنه من الصعب بمكان التأكد من المعدل الحقيقي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بين القطريين، نظراً لأنهم لا يخضعون للفحص، ولارتباط هذا المرض بوصمة عار، وخزي، وخوف اجتماعي كبير. وفي جميع الأحوال، لا تزال قطر تشهد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، حيث يتم الإبلاغ عن حالات جديدة في كل عام (الجدول 5-8). ووفقاً للإحصاءات الرسمية عام 2013، فقد تم الإبلاغ عن 10 إصابات جديدة للقطريين و 8 إصابات لغير القطريين.

الجدول 5-8 **الإبلاغ عن الحالات الجديدة للإصابة بمرض نقص المناعة البشرية في قطر**

السنوات	ذكور	إناث	إجمالي	قطريون	غير قطريين
2001	4	0	4	2	2
2002	14	4	18	8	10
2003	7	1	8	3	5
2004	9	2	11	4	7
2005	11	3	14	2	12
2006	5	4	9	7	2
2007	3	6	9	6	3
2008	5	1	6	1	5
2009	2	3	5	3	2
2010	5	2	7	4	3
2011	4	3	7	1	6
2012	13	2	15	5	10
2013	..	..	18	10	8

.. المعلومات غير متوفرة

المصدر: المجلس الأعلى للصحة (2013b,2013a).

التثقيف حول فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز

إن تثقيف الشباب وتوعيتهم حول فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز سيمكنهم من حماية أنفسهم من العدوى. فالشباب غالباً ما يكونون عرضة للإصابة بالمرض من خلال العلاقات الجنسية وتعاطي المخدرات. وإن اكتساب المعارف والمهارات سيشجع الشباب على تجنب السلوكيات المحفوفة بالمخاطر أو التقليل منها. وحتى بالنسبة للشباب الذين لم ينخرطوا في سلوكيات خطرة، سيساعد التثقيف حول هذا الفيروس على إعدادهم للحالات التي قد يواجهونها في مراحل لاحقة من حياتهم.

كذلك يساعد التثقيف حول فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز على الحد من الوصمة والتمييز من خلال تصحيح المعلومات الخاطئة التي قد تؤدي إلى الخوف واللوم. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية للوقاية، نظراً لأن وصمة العار غالباً ما تجعل الناس يترددون في عمل فحص، والأفراد الذين لا يعلمون أنهم مصابون بالفيروس هم الأكثر عرضة لتمرير الفيروس إلى الآخرين.

ولتثقيف الشباب حول فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب /الإيدز، هناك حاجة لطرح نقاشات حول المواضيع الحساسة، مثل الجنس وتعاطي المخدرات. فالكثير من الناس يعتقدون أنه من غير المناسب طرح مثل هذه المواضيع مع الشباب، ويخشون أن ذلك سيشجعهم على الانخراط في سلوكيات محفوفة بالمخاطر. وغالباً ما تقوم هذه المواقف على وجهات نظر أخلاقية أو دينية بدلاً من أن تقوم على أدلة. بينما هناك أدلة دولية كثيرة تؤكد بأن تثقيف الشباب حول ممارسة الجنس الآمن وأهمية استخدام الواقي الذكري لا يؤديان إلى زيادة النشاط الجنسي.

تلعب المدارس دوراً محورياً في تثقيف الشباب حول فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، لا من حيث قدرتها على الوصول إلى عدد كبير من الشباب فحسب، ولكن كذلك من حيث رغبة الطلاب بشكل خاص في تلقي معلومات جديدة. والعائلات أيضاً تحتاج للتثقيف حول هذا الموضوع حتى تكون خط الدفاع الأول ضد وصمة العار، ومن أجل زيادة مستوى الوعي لديها، وتقليل نسبة حدوث إصابات جديدة. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمع الأوسع، ووسائل الإعلام، والثقافة الشعبية، كل ذلك يؤثر في الشباب. لذا، فإنه من المهم أن يتم إيصال معلومات تثقيفية دقيقة حول فيروس نقص المناعة / الإيدز.

المعرفة حول الإيدز والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز

إن أحد أهم المتطلبات الأساسية للحد من معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية هو المعرفة الدقيقة لكيفية انتقاله، ووضع استراتيجيات لمنع انتقال العدوى. فتوفر المعلومات الصحيحة هو الخطوة الأولى لرفع مستوى الوعي، وتزويد الشباب بالأدوات اللازمة لحماية أنفسهم من العدوى. وفي المقابل، نجد أن المفاهيم الخاطئة المنتشرة حول فيروس نقص المناعة البشرية يمكن أن تضلل الشباب، وأن تعرقل جهود الوقاية.

الشكل 6-5

رغم أن أكثر الناس في قطر قد سمعوا عن الإيدز، إلا أن نسبة قليلة منهم يعرفون طرق الوقاية منه، عام 2012

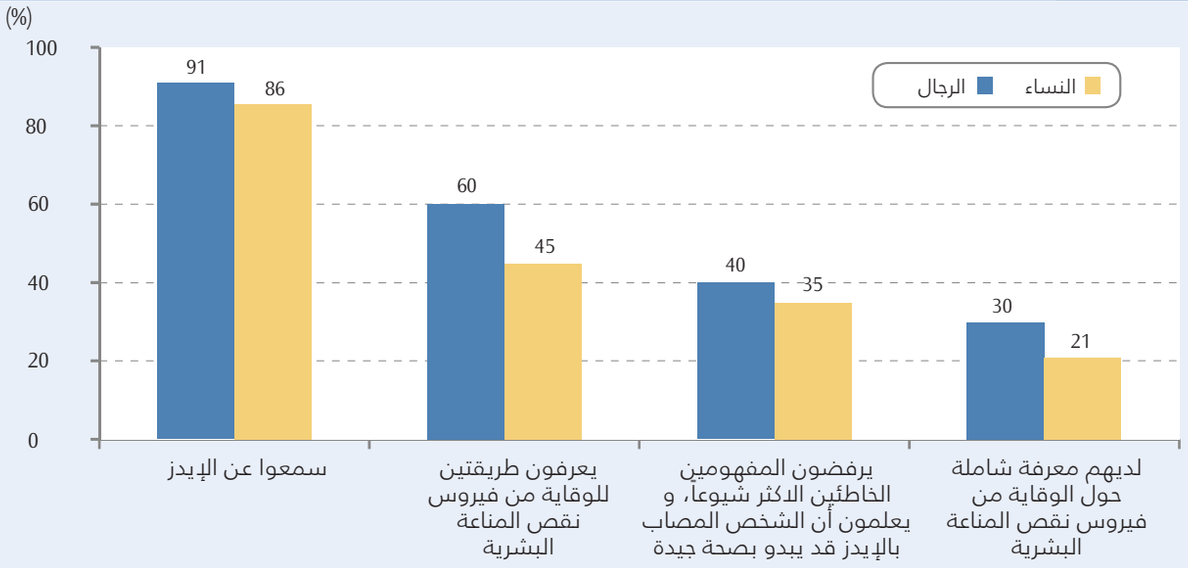

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014b).

ينتشر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز بشكل رئيسي عبر ثلاثة طرق: الاتصال الجنسي، والتعرض لسوائل أو أنسجة الجسم المصابة، ومن الأم إلى الطفل أثناء الحمل، أو الولادة، أو الرضاعة الطبيعية. ويظهر المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2012 أنه على الرغم من أن نسباً عالية جداً من الذكور والإناث في قطر - 91% و86% على التوالي - قد سمعت عن الإيدز، إلا أن معرفتهم حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لا تزال منخفضة بنسبة 30% و 21% على التوالي (الشكل 5-6).

وقد لوحظ أن الشباب الذين يعيشون في قطر، وخاصة الإناث، لا يملكون إلا القليل من المعرفة حول الوقاية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، حيث نجد أن 10% فقط من الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-19 سنة، لديهن معرفة شاملة حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وأقل من نصفهن في الفئات العمرية الأخرى (الشكل 5-7). أما بالنسبة للشباب الذكور، ففجوة المعلومات بين من هم في سن 15-19 سنة وبين الفئات العمرية الأكبر سناً ليست واسعة كما هي الحال لدى الإناث (الشكل 5-7).

الشكل 7-5

تدني مستوى المعرفة الشاملة حول الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، خاصة بين الشابات، عام 2012

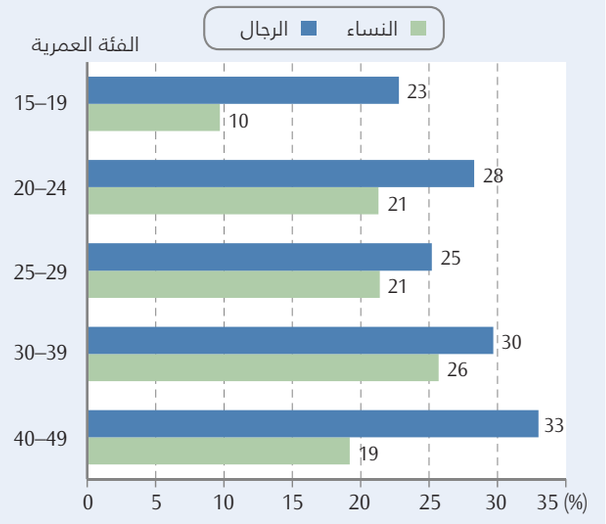

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014b).

مواقف التقبل تجاه الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز تشكل وصمة العار والتمييز أول وأهم الحواجز التي تعيق الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، ورعاية ودعم المصابين به. وقد أظهرت الأبحاث الدولية أن وصمة العار والتمييز

يقوضان جهود الوقاية من الفيروس من خلال زرع الخوف في نفوس الناس من الحصول على المعلومات والخدمات حول فيروس نقص المناعة البشرية للحد من خطر تعرضهم للعدوى، واتباع سلوكيات أكثر أماناً في هذا الشأن، نظراً لأن مثل هذه الإجراءات قد تثير الشكوك حول إصابتهم بالفيروس. وأظهرت الأبحاث أيضاً أن الخوف من وصمة العار والتمييز، والذي يمكن أن يكون مرتبطاً بالخوف من العنف كذلك، لا يشجع الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الكشف عن وضعهم حتى لأفراد العائلة والشركاء الجنسيين، ويقوض قدرتهم واستعدادهم للحصول على العلاج والالتزام به. وهكذا، فإن وصمة العار والتمييز يضعفان قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات على حماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية، أو المحافظة على صحتهم في حال إصابتهم بالفيروس.

وقد اتفقت حوالي 90% من القطريات وغير القطريات على حد سواء على موقف واحد على الأقل من مواقف التقبل الأربعة التالية تجاه الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية:

- مستعدة لرعاية فرد في الأسرة مصاب بالإيدز في بيتها.
- مستعدة لشراء خضروات طازجة من صاحب متجر يحمل فيروس الإيدز.
- تعتقد أنه ينبغي أن يسمح لمعلمة مصابة بالإيدز وغير مريضة به بمواصلة التدريس.
- لن تحرص على إخفاء خبر إصابة أحد أفراد الأسرة بفيروس الإيدز.

أعربت غالبية القطريات وغير القطريات عن استعدادهن لرعاية فرد مصاب بالإيدز ضمن الأسرة، إلا أن نسب اللواتي تبنين مواقف تقبل تجاه المصابين بالإيدز من خارج أسرهن كانت أقل بكثير. وتبين كذلك أن معظم النساء يفضلن إبقاء خبر إصابة أحد أفراد الأسرة بالإيدز سراً (الشكل 5-8). ورغم أهمية دور الأسرة في المجتمع القطري في توفير بعض الحماية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، يبقى التمييز ووصمة العار المرتبطان بالفيروس أمراً جلياً.

مشاركة الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي

إن إدراج صوت الشباب ضمن السياسات يقوم على أساس منطقي؛ وهو أن المشاركة حق من حقوق الشباب، ووسيلة لإظهار الاحترام لآرائهم. فالمشاركة في عمليات التنمية توفر فرصة للتعلم الاجتماعي، مما يسهم في تنمية مهارات الشباب وكفاءاتهم التي تعتبر ذات قيمة بالنسبة لجوانب أخرى من حياتهم.

ويمكن توظيف إمكانات الشباب في قطر، والاستفادة منها بشكل أكبر عبر زيادة مشاركتهم في التنمية الوطنية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (الإطار 5-2). فالشباب في قطر خبراء في مجال الإنترنت، حيث يعتبر معدل

الشكل 5-8

مواقف تقبل القطريين وغير القطريين للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لعام 2012

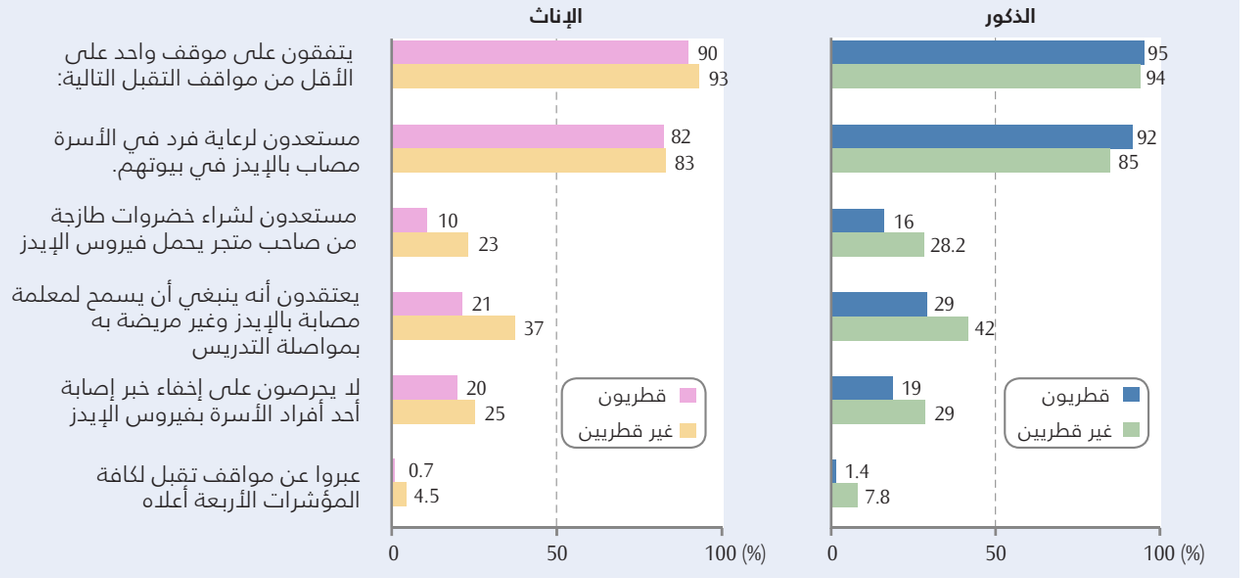

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، (2014b) .

الإطار 5-2 وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة الشباب في التنمية الوطنية

في عام 2013، تم إجراء مسح حول دور وسائل التواصل الإجتماعي في التنمية لرصد تفاعلات هذه الوسائل بين الجمهور والمؤسسات في قطر. وشمل المسح 444 شخصاً أغلبهم من الشباب، 69% منهم قطريون، و31% غير قطريين.

وكانت معظم الموضوعات التي تبادلها أو تصفحها المشاركون ذات طابع اجتماعي، وديني، وسياسي، وترفيهي (13%)، تلتها الصحة والرياضة (8%)، وأخيراً التعليم والاقتصاد (7%). وأثار ما يقرب من نصف المشاركين مواضيع تتعلق بالتنمية الوطنية. واتفق حوالي 80% أن مواقع التواصل الاجتماعي تؤثر في المجتمع بشكل أكبر من وسائل الإعلام التقليدية، لأنها توفر إمكانية وسهولة الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير، بما في ذلك مناقشة الموضوعات التي تعتبر غير ملائمة في أغلب الأحيان.

عبّر أكثر من نصف المشاركين عن شعورهم بالرضا عن استخدام الحكومة والمؤسسات لوسائل التواصل الاجتماعي. ومن ضمن 58 مؤسسة وهيئة حكومية تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، تم اختيار وزارة الداخلية باعتبارها الأكثر نشاطاً في التفاعل مع المشاركين، يليها المجلس الأعلى للتعليم، وجمعية قطر الخيرية، ووزارة الخارجية. بينما شملت المؤسسات والهيئات الأقل نشاطاً مجلس القضاء الأعلى، وغرفة قطر للتجارة والصناعة، وديوان المحاسبة.

وقد مكنت زيادة سرعة الإنترنت من توسيع المشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي، بدءاً من المشاركة بنصوص إلى الوسائط المتعددة، والملفات الصوتية والمرئية. ومثل هذه الأشكال من الاتصالات تلاقي قبولاً لدى جيل الشباب، وتوفر فرصة للحكومة لزيادة فعالية وسائل التواصل الاجتماعي في التحفيز على المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية.

أما التحديات الرئيسة التي حددها المشاركون بالنسبة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فكانت عدم استجابة بعض المؤسسات والهيئات. فالمؤسسات تحتاج إلى تدريب الموظفين، ووضع استراتيجية لإدارة شبكات التواصل الاجتماعي، مع توفير فرَق دعم للمساعدة على إدارة الاستجابة للمعلومات التي يطلبها الجمهور. وتتطلب وسائل التواصل الاجتماعي كذلك وجود اتصال وتنسيق بين الجهات الحكومية لضمان جودة واتساق الرسائل ومعالجة القضايا عبر القطاعات.

المصدر: خالد (2014).

الشكل 5-9 تمتلك دولة قطر أعلى معدل استخدام للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، 2014

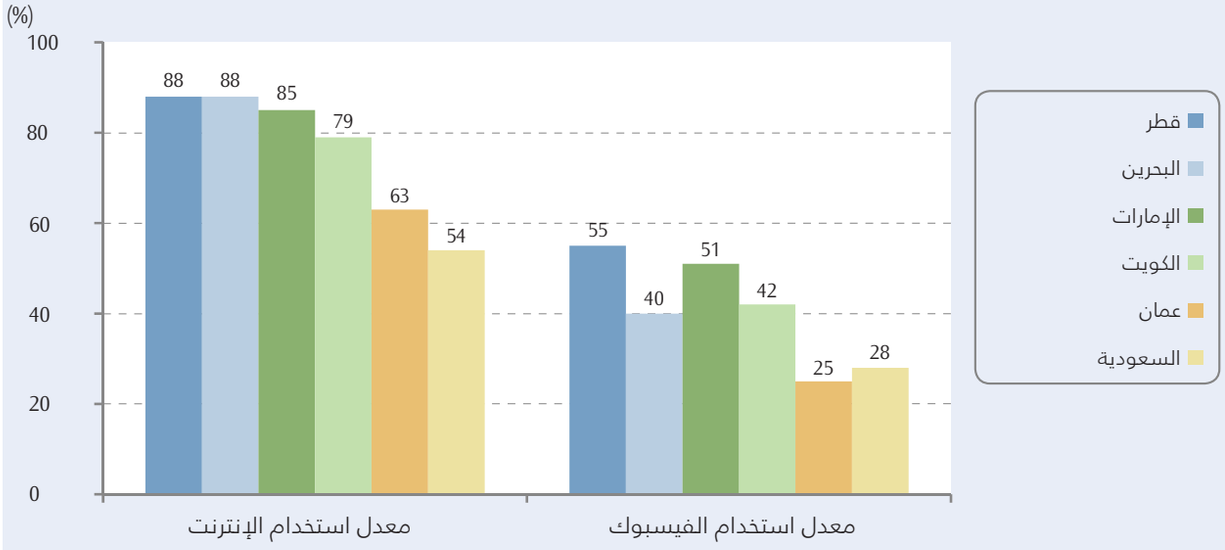

المصدر: أصداء (2014).

الحق في التنمية لكبار السن

" يساهم كبار السن على نطاق واسع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن ممارسات التمييز والتهميش الاجتماعي لا تزال قائمة. ومن واجبنا أن نتغلب على هذه المواقف المجحفة حتى يكون المسنون فئة نشطة اجتماعيا واقتصاديا، وينعموا بالأمان والصحة الجيدة.

من رسالة بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة
بمناسبة اليوم العالمي للمسنين 2014

إن تعزيز كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها ، والتي من بينها الحق في التنمية، أمر ضروري لتحقيق مجتمع متكامل يشارك فيه كبار السن مشاركة كاملة دون تمييز وعلى قدم المساواة. كما ان مكافحة التمييز على أساس السن وتعزيز كرامة كبار السن أمرٌ أساسيٌ لضمان الاحترام الذي يستحقه المسنون.

لكبار السن الحقوق نفسها التي يتمتع بها أي شخص آخر، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك لا توجد اتفاقية دولية حصرية بحقوق كبار السن، باستثناء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي تمنع التمييز على أساس السن.

وبالرغم من ذلك فإن الالتزامات الدولية بحقوق كبار السن مدرجة في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002 التي اعتمدت أثناء الاجتماع العالمي الثاني للشيخوخة على سبيل المثال. ولكن هذه الخطة ليست ملزمة قانونيا، ولم يبقَ سوى فرض الالتزام الأخلاقي على الحكومات لتنفيذها. وبالرغم من ذلك يمكن القول بأن بعض الحقوق تلائم كبار السن دون غيرهم من الفئات الأخرى، ومن ذلك مثلاً الحق في الضمان الاجتماعي في شكل رواتب تقاعد.

إن الهدف من خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة هو ضمان بلوغ الأشخاص في كافة أنحاء العالم سنا متقدمة من حياتهم في أمانٍ وكرامة، والاستمرار في المشاركة في مجتمعاتهم كمواطنين يتمتعون بكافة حقوقهم. كما تعمل الخطة على تحقيق كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة كبار السن، ويشمل ذلك:

- تحقيق الشيخوخة المأمونة، التي تتضمن إعادة تأكيد هدف القضاء على الفقر في سن الشيخوخة وتطوير مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن.
- تمكين كبار السن من المشاركة بصورة كاملة وفعّالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم، من خلال الأنشطة المدرة للدخل والعمل التطوعي.
- توفير الفرص لتطور الأفراد وتحقيق ذواتهم ورفاههم طوال حياتهم، وكذلك في المراحل المتأخرة من العمر، من خلال إتاحة فرص التعلم طوال الحياة، مثلا، والمشاركة في الحياة المجتمعية مع الاعتراف بأن كبار السن ليسوا مجموعة متجانسة.
- ضمان التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية لكبار السن والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد كبار السن.
- الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين من كبار السن بطرق شتى منها القضاء على التمييز القائم على الجنس.
- توفير الرعاية الصحية والدعم والحماية الاجتماعية لكبار السن، بما في ذلك الرعاية الصحية الوقائية والتأهيلية.

أشار الدستور الدائم لدولة قطر إلى كبار السن في المادة 21 التي تنص على أن الأسرة أساس المجتمع، وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها. لا يوجد في قطر قانون شامل لحماية حقوق كبار السن. وبالرغم من أن الدستور الدائم ينص على المساواة في المعاملة بين كبار السن وغيرهم من الفئات الأخرى، إلا أنه لا يتم إنجاز حقوقهم الكاملة. وتشمل هذه الحقوق الحق في الضمان الاجتماعي في شكل راتب تقاعد، وحقهم في الخدمات الاجتماعية وحقهم في الاستمرار في العمل.

تأسست المؤسسة القطرية لرعاية كبار السن (إحسان) لتوفير الرعاية والخدمات الاجتماعية لكبار السن مع مؤازرة هذه الفئة في بقاء حقوقها نشطة وتحظى بالاحترام في المجتمع. وتعزز إحسان القيم الإسلامية في مجال توفير علاج ورعاية كبار السن ومساعدتهم في التغلب على الصعوبات التي تواجههم في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتأهيلية. وتشمل خدمات التمريض والعلاج الطبيعي تقديم الاستشارات في مجال النظام الغذائي الصحي، وتقديم الأدوية. كما توفر مؤسسة إحسان الدعم والإرشاد لأُسر كبار السن.

تمثل شيخوخة السكان تحديات عديدة، من بينها ضمان استدامة رواتب التقاعد وقدرة نظام الرعاية الصحية الحالي ـ الذي يعاني بالفعل من ضغوط كبيرة ـ على خدمة الأعداد المتزايدة من كبار السن من ذوي الحاجة الماسة للرعاية الصحية. وعلى النقيض من ذلك: يجلب

النظام معه المزيد من العمالة المدرّبة، وأفواج متزايدة من القيمين على الثقافة والقيم التقليدية، ومقدمي الرعاية من الأحفاد.

ملامح وقضايا كبار السن

يمكن الحصول على ملامح أحوال كبار السن في قطر وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية من معلومات التعداد العام للسكان والمساكن الذي تم إجراؤه في قطر عام 2010. وكان التعداد قد اشار إلى أن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 60 فما فوق يبلغ 29،000، يمثل القطريون 37% منهم ويمثل غير القطريين 63% (الجدول 5-9). وبالتأكيد فإن عدد كبار السن قد زاد منذ ذلك الحين، ومع زيادة متوسط العمر المتوقع فإن زيادة أعداد كبار السن ستتواصل في المستقبل المنظور. في عام 2010 كانت نسبة كبار السن 2% فقط من مجموع السكان في قطر، و4.4% من مجموع القطريين. وتبدو نسبة الجنس بين كبار السن القطريين متوازنة إلى حد ما، بينما يفوق الذكور غير القطريين عدد غير القطريات المسنات بنسبة 3.4 الى 1.

هناك بعض الاختلافات المثيرة للاهتمام في أحوال القطريين الكبار السن بالمقارنةً مع غير القطريين، حيث أن فئة كبار السن القطريين تبدو كبيرة، لذلك فإن 43% من كبار السن القطريين تزيد أعمارهم عن 70 سنة مقارنة بنسبة 15% فقط من نظرائهم غير القطريين. لذلك ليس من المستغرب أن تكون نسبة كبار السن القطريين من ذوي الإعاقة أعلى بكثير من نسبة غير القطريين (الجدول 5-9). أما من حيث الحالة الزواجية فإن معظم الذكور القطريين من كبار السن متزوجون بينما معظم النساء القطريات من كبار السن أرامل.

تبلغ نسبة كبار السن القطريين الذكور ممن لايزالون في القوى العاملة 14% بينما تبلغ نسبة الإناث 1% فقط (الجدول 5-9). ويحصل معظم القطريين من كبار السن على

الجدول 5-9 **ملامح كبار السن في قطر ممن بلغوا سن 60 سنة فما فوق، 2010**

المتغير	قطريون			غير قطريين		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
الفئات العمرية						
60 – 64	1,569	1,840	3,409	9,251	2,309	11,560
65 – 69	1,249	1,436	2,685	2,826	943	3,769
70 – 74	963	1,069	2,032	1,145	460	1,605
75+	1,294	1,336	2,630	672	424	1,096
إجمالي 60+	5,075	5,681	10,756	13,894	4,136	18,030
النسبة المئوية لكبار السن من مجموع السكان	4.2	4.6	4.4	1.2	1.4	1.2
الإعاقة						
ذوو إعاقة	780	659	1,439	444	393	837
دون إعاقة	4,295	5,022	9,317	13,450	3,743	17,193
النسبة المئوية لذوي الإعاقة	15.4	11.6	13.4	2.2	9.5	4.6
حالة العمل						
ضمن قوة العمل	866	51	917	12,900	694	13,594
خارج قوة العمل	4,209	5,630	9,839	994	3,442	4,436
نسبة المشاركة	17.1	0.9	8.5	92.8	16.8	75.4
الحالة الزواجية						
لم يسبق له الزواج	1.4	2.1	1.8	6.3	2.4	5.4
متزوج	92.8	46.2	68.1	90.7	74	86.9
مطلق	1.4	4	2.8	0.8	2.2	1.1
أرمل	4.4	47.7	27.3	2.2	21.4	6.6
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: جهاز قطر للإحصاء (2011).

معاشات تقاعدية أو مساعدات مالية حكومية وامتيازات أخرى. ومقابل ذلك، تبلغ معدلات مشاركة كبار السن من غير القطريين في القوى العاملة 93% للذكور و 17% للإناث. وتثير مسألة ارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة لكبار السن غير القطريين قضية هامة بشأن الاستمرار في العمل من أجل البقاء في البلاد. وعند تقاعد أحد الوافدين فإنه إما أن يغادر دولة قطر أو ينقل تأشيرة الإقامة الممنوحة له إلى إقامة عائلية بكفالة أحد أبنائه إذا كان يرغب البقاء في الدولة. وليس لكبار السن من الوافدين استحقاق راتب تقاعد أو ضمان اجتماعي.

لوحظ أن الأمية بين المسنات القطريات هي الأعلى بين المسنين، حيث بلغت 41% عام 2013. وبشكل عام، انخفض معدل الأمية بشكل كبير بين كبار السن (الجدول 5-10). ويُعزى ذلك إلى تأثير زيادة التعليم لدى هذه الفئات مع مرور الزمن.

الجدول 5-10 تراجع معدلات الأمية بين من بلغوا 60 سنة فما فوق

	قطريون		غير قطريين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2004	47.8	82.7	28.3	46.2
2010	23.0	55.0	11.7	22.6
2013	15.0	40.7	7.6	29.9

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014c)، وجهاز قطر للإحصاء (2005 و 2011)

يتأثر كبار السن في العديد من الدول بالفقر بدرجات مختلفة. وتتمثل التحديات في كلٍ من سن التقاعد الإلزامي، وقوانين الميراث التي تحرم المرأة من الحق في امتلاك أو وراثة الممتلكات عند وفاة الزوج، وانخفاض مستوى التحصيل التعليمي، والمرض، والعجز، وغياب الضمان الاجتماعي. وكل تحدٍ منها يساهم في أشكال الحرمان الاقتصادي المرتبط بالعمر. إلا أن تحليل الفقر النسبي في قطر في 2013/2012 يشير إلى أن معدل انتشار الفقر النسبي في الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض التي لديها أفراد تبلغ اعمارهم 60 سنة فما فوق كان أقل من المستوى العام (انظر الجدول 5-10 أعلاه).

الحماية الاجتماعية – معاشات التقاعد

تؤدي القيم والتقاليد الثقافية أدوارا هامة في حياة كبار السن، كما أن الثقافة تحدد مواقف وسلوك كبار السن وتصور وممارسات أفراد الأسرة من حولهم. وتتآكل الآليات التقليدية لدعم الأسرة لكبار السن مع التغيرات السريعة التي شهدتها قطر خلال العقد الماضي أو السنوات السابقة له. وتهدف الخطة الشاملة لتعزيز التقاعد الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إلى توفير الحماية ضد الفقر النسبي في سن الشيخوخة، وضمان الانتقال السلس من العمل إلى التقاعد.

إن نظام التقاعد الرسمي لدولة قطر، الذي يشمل موظفي القطاع العام والمؤسسات الحكومية، لا يواكب غلاء المعيشة، لذلك فإن راتب التقاعد لا يواكب التضخم. كما أن النظام التقاعدي لا يشمل العاملين بالقطاع الخاص، فضلاً عن أنه لا يشمل غير القطريين الذين ربما يكونون قد عملوا في مؤسسات حكومية لسنوات طويلة من حياتهم العملية.

شرعت الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في المراحل الأولى من التخطيط لتوسيع نظام التقاعد ليشمل القطريين العاملين بالقطاع الخاص. وتشمل الخيارات الممكنة للتطوير: تحسين إدارة النظام الحالي واستحداث واختبار نظم المعاش الاختياري أو المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات.

تشكل الشيخوخة النسائية تحولا غير مسبوق في النسيج الاجتماعي لكافة المجتمعات مع آثار على المدى الطويل. وتواجه النساء المسنات عدم المساواة نظراً لأدوارهن المجتمعية المرتكزة على النوع الاجتماعي. ويصبح تأثير عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والتوظيف أكثر وضوحا في سن الشيخوخة. فالنساء المسنات أكثر عرضة للفقر من الرجال كبار السن، كما أن النساء المسنات غالبا ما يتحملن مسؤوليات أكبر لرعاية الأسرة.

ومن الضروري الاستمرار في الجهود المبذولة لرفاه كبار السن وتعزيزها من خلال تعديل معاشات الضمان الاجتماعي بانتظام، تماشيا مع تسارع معدلات التضخم، بالإضافة إلى الإسراع في تعديل القانون 24 لسنة 2002 بشأن التقاعد والمعاشات والقانون 8 لسنة 2009 بإصدار قانون إدارة الموارد البشرية. وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر فقد أوصت في تقريرها السنوي لعام 2013 بضرورة تنفيذ برامج التوعية والتثقيف حول دور الأسرة في رعاية كبار السن وإنشاء مراكز صحية متكاملة لهم.

استنتاجات

ساهمت اتفاقية حقوق الطفل في تحويل النموذج العالمي للطريقة التي يُنظر بها إلى الأطفال وعالجت أسلوب النظرة إليهم باعتبارهم بشرا ذوي مجموعة متميزة من الحقوق بدلا من اعتبارهم مجموعات سلبية يتم التعامل معها وفق نظرة الرعاية والإحسان. ويتم تطوير التشريعات القطرية الوطنية تدريجيا لتنسجم مع اتفاقية حقوق الطفل. كما تم إنشاء أجهزة ومؤسسات متخصصة لتكمّل دور الوزارات في مجال المساعدة على إنفاذ حقوق الطفل في التنمية.

بالرغم من عدم وجود فقر مدقع في قطر، إلا أن الأسر ذات الدخل المنخفض لا تتمتع بحصة متناسبة للشباب، حيث يعيش في هذه الأسر الفقيرة نسبيا حوالي 15% من الأطفال القطريين (دون سن 14) بالمقارنة مع 13% عام 2007/2006. ولا تزال آثار الطلاق قضية تلقي بظلالها على الأطفال القطريين نظرا لارتباطها بفقر الأطفال والأبعاد الأخرى لرفاههم. ومخاطر تعرض الأطفال للفقر بعد الطلاق مرتفعة على الرغم من الالتزامات القانونية بدفع النفقة للأطفال وفقاً لقانون الأسرة الصادر عام 2006. إن المخاطر المترتبة على رفاه الطفل من الطلاق لا تنبع من الدخل المنخفض فحسب، بل من أحداث الانفصال والطلاق أيضا.

تعتبر البدانة في مرحلة الطفولة في قطر مثار قلق صحي رئيس ومتزايد، إضافة إلى كل من الآثار المباشرة والطويلة الأمد على الرفاه. ومن الضروري أن تهدف التشريعات والسياسات إلى تشجيع تناول الأطعمة الصحية وتوفيرها بالإضافة إلى زيادة ممارسة الرياضة والنشاط البدني. وينبغي تعزيز حملات الوقاية، التي من بينها مشاركة الجهات المعنية، لتثقيف الجمهور حول الروابط بين النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، ويشمل ذلك ضرورة تقليل تناول الدهون والسكر والحبوب المكرَّرة.

تتأثر الصحة العقلية للأطفال بعوامل عديدة من بينها مكوناتهم الجينية الطبيعية، وصحتهم البدنية، ونوعية التغذية، ودخل أسرهم بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والعائلية والثقافية الأخرى، كما تتأثر أيضا باستقرار وسلامة البيئة التي يعيشون فيها. وبالرغم من أن الصعوبات الصحية والنفسية في مرحلة الطفولة والمراهقة تعتبر أمراً شائعاً، إلا أن قطر تمتلك بيانات محدودة عن مدى انتشار هذه الصعوبات. ومن الضروري كسر الوصمة الاجتماعية والمحظورات التي تحيط بالصحة النفسية للأطفال والمراهقين، كما أنه من الضروري أيضا الإسراع في إصدار قانون الصحة العقلية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الظروف الصحية النفسية، وضمان الحصول على رعاية صحية مناسبة عالية الجودة في ظروف ملائمة.

إن التعليم العالي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال يحقق فوائد كبيرة للأطفال وللمجتمع على حدٍ سواء، كما يمثل عنصر تمكين لتطوير التعليم. حيث يؤدي إلى رفع مستوى الأداء التعليمي ويخلق مجتمعاً من الراشدين الأصحاء من ذوي الكفاءة، ومواطنين يتحلّوْن بالمسؤولية، يرفع إنتاجية الاقتصاد، ويبني مجتمعات قوية. وبينما يتم تصميم رياض الأطفال في إطار تطوير التعليم في قطر لتحسين الأداء المدرسي في مرحلة لاحقة، فإن ثمة إقرار محدود حالياً بضرورة ربط قضايا تنمية الطفل بطريقة استراتيجية. وهناك حاجة للإسراع بتنفيذ سياسة إلزامية لرياض الأطفال ووضعها ضمن إطار شامل لتنمية الطفولة المبكرة.

تتزايد حالات العنف وإساءة معاملة الأطفال في قطر من قِبل الآباء والأمهات وأفراد الأسرة ومقدمي الرعاية والمعلمين أو حتى من قِبل الأطفال الآخرين. ولا يتم الإبلاغ عن العديد من حالات العنف وإساءة المعاملة، ويصعُب معرفة حجم المشكلة وقياسها كميا. وينبغي القيام بمراقبة منتظمة للجوانب الصحية، وإعداد برامج للتوعية المدرسية، وإنشاء أجهزة لتقديم الاستشارات وتحقيق إشراف أفضل في المدارس التي تكثُر فيها حالات الاعتداء، وإعداد دراسات معمقة لفهم الأسباب الجذرية التي تقف وراء هذا السلوك العنيف، حيث أن العنف يؤثر على الصحة البدنية والعقلية للأطفال. كما أنه من الضروري القيام بحملات لزيادة الوعي حول العنف ضد الأطفال، وتشجيع ضحايا الاعتداء من الاطفال على الإبلاغ عن الوقائع وتقديم الدعم لهم. وينبغي إنفاذ القوانين الحالية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال بشكل أفضل.

إن تعاطي المخدرات مشكلة صحية عامة رئيسة تؤثر على الشباب في كافة المجتمعات. ولا يُعْرَف عنها إلا القليل في قطر، من ذلك نوع المخدرات المستخدمة وحجم المشكلة. وتقوم اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات بوزارة الداخلية بجهود في مجال زيادة الوعي بين طلاب المدارس والجامعات حول مخاطر تعاطي المخدرات، ويشمل ذلك نشر عناوين المواقع التي تُحظى بمتابعة واسعة على شبكة الانترنت لتغطيتها المتميزة حول مخاطر المخدرات. وقد انتقلت قطر في علاجها مشكلة إدمان المخدرات من كونها مجرد قضية جنائية إلى التعامل معها باعتبارها مشكلة صحية وتحديا اجتماعيا. كما أن الحق في الصحة يشمل الحصول على الخدمات الصحية دون خوف من العقاب. ويمكن لدولة قطر تحسين فرص الحصول على العلاج والحد من زيادة مدمني المخدرات من خلال دمج منظور حقوق الإنسان في عملية الإصلاح التشريعي للقوانين والسياسات التي تحكم استخدام العقاقير.

شهدت قطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز. ومن الصعب التأكد من المستوى الحقيقي لانتشار الفيروس لاسيما بين القطريين نظراً لأنه لم يتم فحص السكان، ويرتبط بهذا المرض وصمة اجتماعية كبيرة وخوف من الإصابة به. ويمتلك الشباب، خصوصا الإناث منهم، معرفة ضئيلة حول الوقاية من انتقال فيروس هذا المرض. حددت العديد من دول العالم قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز مثل وصمة العار الاجتماعية والتمييز والعقوبات القانونية؛ والسياسات والممارسات؛ وضعف الوصول إلى العدالة، باعتبارها عقبات تحول دون حصول الجميع على الوقاية من فيروس الإيدز والعلاج والرعاية والدعم. وتشمل الاستجابة الفعالة المرتكزة على الحقوق كلاً من الاستثمار في تمكين البيئات القانونية والاجتماعية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس الإيدز.

يمكن تسخير إمكانات الشباب في قطر بدرجة أكبر من خلال زيادة مشاركتهم في التنمية الوطنية. حيث أن الشباب يرغبون في المشاركة بصورة أكبر في حياة المجتمع، ويرغبون في التواصل مع صناع القرار. ويمكن لوسائل الإعلام الاجتماعي أن توفر قوة الدفع المناسبة في هذا الإطار، لكنهم بحاجة إلى بيئة تمكينية يمكن من خلالها تشجيعهم وزيادة تحفيزهم للمشاركة في التنمية الوطنية. لكبار السن الحقوق نفسها التي يتمتع بها أي شخص آخر، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك لا توجد اتفاقية دولية حصرية بحقوق كبار السن، إلا أن الالتزامات الدولية بحقوق كبار السن منصوصٌ عليها في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002 التي اعتمدها الاجتماع العالمي الثاني للشيخوخة على سبيل المثال. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى ضمان بلوغ الأشخاص في كافة أنحاء العالم سناً متقدمة من حياتهم في أمانٍ وكرامة، والاستمرار في المشاركة في مجتمعاتهم كمواطنين يتمتعون بكافة حقوقهم.

ساهم المسنون إسهاما كبيرا في التنمية ـ لكن لم يتم تقدير ذلك في كثير من الأحيان. وتدعم دولة قطر تعزيز الشيخوخة النشطة وتمكين كبار السن من خلال توفير فرص للمشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. كما ان مسألة إيلاء الاهتمام للمسنين في صياغة السياسات وتصميم البرامج، وخاصة تلك التي تمس حقوقهم، والتي من بينها الرعاية الصحية والخدمات المتناسبة مع الفئة العمرية، والمعاشات التقاعدية والبيئة المادية المواتية، تصبح ذات أهمية متزايدة. وينبغي تعزيز رفاه كبار السن من خلال تعديل التشريعات التي تؤثر سلباً على رفاههم، ويشمل ذلك توفير حماية اجتماعية أفضل لكبار السن من غير القطريين الذين عاشوا في قطر وساهموا في جهود التنمية في الدولة لسنوات عديدة.

6

المشاركة في التنمية

6 المشاركة في التنمية

"يجب أن تستمر قطر في الاستثمار في شعبها، بحيث يمكن للجميع المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... وهذا يتطلب تحسينات مستمرة في الكفاءة، والشفافية، والمساءلة في الأجهزة الحكومية."

رؤية قطر الوطنية 2030
صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

تعتبر المشاركة جزءاً لا يتجزأ من الحق في التنمية " ... حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً". ويؤكد هذا التعريف على ما يلي:

- أن تكون التنمية شاملة، لا اقتصادية فقط.
- التركيز بشكل متساو على عمليات التنمية وعلى نتائجها.
- لجميع الأفراد الحق في المشاركة والإسهام بالتنمية، والتمتع بفوائدها.

يؤكد النهج التنموي القائم على حقوق الإنسان على ضرورة مشاركة أصحاب الحقوق في وضع السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم وتنفيذها، مع ضمان تمكين الفئات الضعيفة والمعرضة للتمييز والتهميش من المشاركة في التنمية والاستفادة منها على أساس المساواة وعدم التمييز. فالمشاركة إذن هي عملية يتم من خلالها دمج اهتمامات الناس واحتياجاتهم وقيمهم في عملية صنع القرار (ناباتشي، 2012).

يستطيع الناس من خلال المشاركة أن يعبروا بشكل عملي عن الفرص التي يسعون للحصول عليها، وكيف يمكن لهم ولمجتمعاتهم أن يستفيدوا من التغييرات المطلوبة في استراتيجيات التنمية وبرامجها. فمن خلال مدخلاتهم ومساهماتهم في تحديد المستقبل الذي يرغبون به، وما يريدونه من التنمية، ستسهم المشاركة في ضمان "صفقة رابحة". والأشخاص المشاركون في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم برامج التنمية لهم نصيب في كل من النتائج والمساءلة.

لكن المشاركة السياسية وحدها غير كافية لممارسة الحق في التنمية. فالمشاركة في صنع القرار تعني أكثر بكثير من المشاركة السياسية. وتؤكد الدلائل الدولية على الحاجة إلى آليات للحفاظ على الحوار بين الحكومة ومواطنيها. ويجب على جميع المؤسسات المحلية والوطنية التي لها تأثير على حياة الأفراد أن تهتم بالتنمية.

يتضمن هذا الفصل وصفاً مختصراً للإطار القانوني والتخطيطي في دولة قطر، فضلاً عن إلقاء نظرة على العناصر الحاسمة للحوكمة الرشيدة، بما في ذلك المشاركة السياسية، وحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، ومجموعة من الآليات الاستشارية المستخدمة لتعزيز مشاركة الشعب في التنمية المحلية الوطنية.

الإطار القانوني والتخطيطي

الدستور الدائم

يضمن الدستور الدائم لدولة قطر حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع، والصحافة، على أن تتم ممارسة هذه الحرية وفقاً لـ "أحكام القانون" أو لـ "الشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون"؛ حيث تنص المادة (46) من الدستور الدائم على أن "للأفراد الحق في مخاطبة السلطات العامة"، دون أية قيود أو محاذير. لذا، يشكل الدستور أساساً قانونياً هاماً لمشاركة الأفراد، وينص كذلك على ما يلي:

- المادة 1: قطر دولة ذات نظام ديمقراطي.
- المادتان 18 و 19: جميع المواطنين متساوون، ويقوم المجتمع القطري على مبدأ الحرية وتكافؤ الفرص للمواطنين.

- المادة 42: تكفل الدولة حق جميع المواطنين في التصويت والترشح للانتخابات وفقاً للقانون.
- المادة 45: تكفل حرية تكوين الجمعيات.
- المادة 47: تكفل حرية التعبير والبحث العلمي.
- المادة 48: تكفل حرية الصحافة والطباعة والنشر.

وبناءً عليه، فإن كافة حريات وحقوق المشاركة في الحياة العامة مضمونة ومصونة وفقاً للدستور (وزارة الخارجية، 2015). ويتم تنظيم بعض هذه الحقوق والحريات عن طريق القوانين، مثل قانون الانتخابات العامة، وقانون تكوين الجمعيات.

سيادة القانون

يذكر تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004 وعنوانه "نحو الحرية في العالم العربي" أن الحرية تتمحور حول كرامة الإنسان. ولكي تكون الحرية مستدامة ومضمونة، يجب توفر نظام حوكمة رشيدة يرتكز على التمثيل الشعبي الفعال، ويكون عرضة للمساءلة أمام الناس، ويحترم سيادة القانون، ويضمن وجود قضاء مستقل يطبق القانون بنزاهة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2004).

من هذا المنطلق، تحرص دولة قطر على تعزيز الإصلاحات القانونية التي تترافق مع سياسة أكثر انفتاحاً. وهذا يشمل ما يلي:

- تم إنشاء كلية القانون في جامعة قطر عام 2006 – بعد أن كانت الدراسات القانونية تتم في السابق في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- لتلبية احتياجات ومطالب التوسع في التعليم القانوني وإصلاح المناهج. وتضم الكلية حالياً حوالي 800 طالب، و50 أكاديمياً، وتطبق منهاجاً دراسياً غنياً يشمل العنف المنزلي، وحقوق الإنسان، والقانون البيئي.
- تم إنشاء محكمة جديدة متخصصة في المنازعات التجارية والمدنية الدولية.
- تم تأسيس جمعية المحامين القطريين، وحددت معاييرها.
- في عام 2012، قام الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي بتمويل بحث متعدد الاختصاصات في مجال التنمية والممارسات القانونية في قطر مدته ثلاث سنوات تحت عنوان "سيادة القانون في قطر: رؤى مقارنة واستراتيجيات السياسات"، الذي أجرته جامعة ماساتشوستس- أمهرست بالتعاون مع مركز "فكرة"، وهو مؤسسة بحثية قطرية متخصصة في وضع السياسات.

وقد أظهرت قطر التزاماً متزايداً بسيادة القانون من خلال المشاركة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلاً عن نجاحها على المستوى الوطني بجعل سيادة القانون مبدأً منظماً للحياة العامة، وبتعزيز الشفافية في الإدارة السياسية. ففي عام 2013، احتلت قطر المرتبة 36 من بين 212 دولة في مؤشر البنك الدولي لسيادة القانون، وهذا يعكس إدراك مدى ثقة المتعاملين بقواعد المجتمع والتزامهم بها، وخاصة جودة تنفيذ العقود، واحترام حقوق الملكية، وسلوك الشرطة، والمحاكم، فضلاً عن ضعف احتمالات ارتكاب الجريمة وممارسة العنف. وقد حلت قطر في المرتبة الأولى في هذا المؤشر بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المشاركة في التخطيط الوطني

تم الاعتراف بالمشاركة الشعبية على المستوى الدولي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية، وتم دمجها في عملية صياغة السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في كثير من الدول. وهناك نماذج عدة لمشاركة الناس في مناقشات السياسة العامة، وعمليات التخطيط للتنمية، أو حتى في المستويات الدنيا من المجتمع. فدول مثل ماليزيا تستمع بشكل مستمر لآراء الجمهور من خلال تمثيل الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات المهنية، ومؤسسات الفكر والرأي، والأوساط الأكاديمية، وغيرها، قبل صياغة الموازنة السنوية، وقبل تحديد أولويات التنمية في خطط التنمية الوطنية الخمسية.

تحدد رؤية قطر الوطنية 2030 الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية الرئيسة التي تم اعتمادها للمساعدة على وضع خطة تنمية تتوافق مع تطلعات قيادة البلاد وشعبها. وقد استفادت رؤية قطر الوطنية 2030 من توجيهات صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وكذلك من الحوار الموسع والشامل الذي تم مع الوزارات والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والخبراء المحليين والدوليين.

وعلى نحو مماثل، شاركت جميع قطاعات المجتمع في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الاولى لدولة قطر 2011-2016. وكانت نسبة المشاركة مرتفعة للغاية وشاملة، حيث تحمس لها وشارك فيها القطريون وغير القطريين من مختلف القطاعات،... وشارك عدد لا يحصى من قطاعات المجتمع العامة والخاصة والمدنية ... عبر المقابلات، والمناقشات، والمناظرات، والبحوث ...(الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2011). وكانت المشاركة عملية معقدة شملت 14 فريق عمل مشتركاً بين القطاعات (وغالباً ما كانت هذه الفرق مدعومة بفرق عمل فرعية) عملوا ضمن ست مجموعات تنفيذية تحت إشراف لجنة توجيهية وطنية. وتم اتباع هذا النموذج في إعداد تقرير مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 بهدف حصول جميع قطاعات المجتمع على ملكية المشاريع.

وقد كشف تحليل عضوية فرق العمل والمجموعات التنفيذية أن مشاركة القطاعات غير الحكومية لم تكن واسعة بالقدر المطلوب، حيث تراوحت عضوية فرق العمل بين 7 إلى 18 عضواً، وكان متوسط أغلب الفرق حوالي 13-15 عضواً للفريق الواحد - بما في ذلك ممثل أو اثنان عن القطاع الخاص، وممثل أو اثنان عن منظمات المجتمع المدني- تم استقطابهم في معظم الحالات من مؤسسة قطر، ومختلف الجامعات في قطر. وكان فريق عمل الأمن والسلامة العامة هو الأصغر، حيث ضم سبعة أعضاء فقط، ليس بينهم أي عضو يمثل المنظمات غير الحكومية، في حين كان فريق عمل الرعاية الصحية (13 عضواً) هو الأعلى مشاركة باحتوائه على خمسة ممثلين عن المستشفيات ومقدمي الرعاية الصحية - أكثرهم يتبع المجلس الأعلى للصحة، أو يتم تمويلهم من قبل الحكومة (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2011). ولوحظ أيضاً أن التمثيل في فرق العمل الفرعية يعكس نظيره في فرق العمل الرئيسة.

المشاركة السياسية

مع انتشار التعليم وزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح الناس في مختلف الدول يطالبون بمزيد من المشاركة في العمليات السياسية، ويتحدون صناع القرار لجعلهم أكثر عرضة للمساءلة، وتوسيع الفرص للخطاب العام. وإذا ما تم توسيع نطاق الفرص المتاحة للمشاركة السياسية، وتوفير قدر أكبر من المساءلة الحكومية، فسيسهم ذلك في ضمان تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وتعزيز الحريات، ودعم التنمية البشرية.

وتتطلب التنمية البشرية المنصفة والمستدامة وضع أنظمة خطاب عام تشجع المواطنين على المشاركة في العملية السياسية من خلال التعبير عن آرائهم وهمومهم. وينبغي أن تكون للناس قدرة على التأثير على السياسات، وعلى التطلع إلى فرص اقتصادية واجتماعية أكبر، فضلاً عن المساءلة السياسية. لكن، إذا ما تم استبعاد الناس من هذه العملية، فسيحد ذلك من قدرة التعبير عن همومهم واحتياجاتهم، وربما يطيل أمد المظالم.

انتخابات المجلس البلدي المركزي

بدأت المشاركة السياسية على المستوى البلدي (هناك سبع بلديات في قطر حالياً) عام 1999 عندما عقدت قطر أول انتخابات للمجلس البلدي المركزي (انظر الفصل 3)، وكان في السابق يتم تعيين أعضاء المجلس البلدي. ووفقاً لقانون انتخابات المجلس البلدي لعام 1998، يحق للرجال والنساء المؤهلين الترشح للانتخابات لولاية مدتها أربع سنوات، علماً بأن الانتخابات البلدية التي جرت أربع مرات منذ عام 1999 مقصورة حصراً على المواطنين القطريين.

والمجلس دوره استشاري، واختصاصه تقديم الخدمات البلدية المهمة على مستوى المجتمع المحلي، بما فيها الطرق، والأضواء، والحدائق العامة والمتنزهات، والصرف الصحي، بينما تتولى وزارة البلدية والتخطيط العمراني مسؤولية قرارات تخصيص الموارد.

وقد صوت حوالي 50% من الناخبين المؤهلين في كل من الانتخابات البلدية الأربعة. ويُنصح باتخاذ التدابير لزيادة الوعي لدى الناخبين المؤهلين بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية كتعبير عن المشاركة السياسية. ومن شأن توسيع دور المجلس في عملية صنع القرار على المستوى البلدي أن يساعد في تحفيز اهتمام جمهور الناخبين، وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار عن طريق ممثليهم.

انتخابات مجلس الشورى الاستشاري

كان صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني هو أول من مهد الطريق ووضع الأسس لمشاركة الجمهور من خلال الدستور الدائم لعام 2004 الذي ينص على أن المجلس التشريعي المنتخب سوف يعزز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة، ويمكنها من التفوق في أداء مهامها. بينما في السابق، ورغم أن المادة (46) من الدستور المؤقت المعدل عام 1972 كانت قد نصت على إطلاق المجلس التشريعي عبر انتخابات مباشرة بعد انتهاء مدة أول مجلس شورى استشاري، إلا أنه، وعند انتهاء المدة، تقرر استمرار المجلس المعين في منصبه لسنة اضافية، وتواصلت التمديدات منذ ذلك الحين دون توضيح (السيد، 2010).

"لهذا الغرض بالذات، قررنا تعيين لجنة من الأفراد ذوي التخصص والكفاءة لكتابة الدستور الدائم لدولة قطر، والذي سوف تنص مبادئه الأساسية على إطلاق مجلس نواب منتخب من خلال تصويت الجمهور المباشر، مما سيساعدنا على اعتماد المشاركة العامة جزءاً لا يتجزأ من أساس حكمنا" .

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، 1998

أما الدستور الصادر عام 2004، فإنه ينص على تكوين مجلس شورى استشاري يتألف من 30 عضواً منتخباً، و15 عضواً يعينهم سمو الأمير. وتنحصر صلاحيات المجلس في تقديم المشورة فقط، مع دور محدود في صياغة وإقرار التشريعات، على أن القول الفصل في جميع المسائل يعود في النهاية لسمو الأمير. وفي عام 2010، تم تمديد مدة المجلس الحالي حتى عام 2013، استناداً إلى النص الدستوري على أنه "يُسمح بتمديد مدة ولاية المجلس إذا تبين أن ذلك يصب في مصلحة الجمهور". وبتاريخ 25 يونيو 2013، تنازل صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عن حكمه لابنه ولي العهد صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وعشية ذلك اليوم، أصدر سمو الشيخ حمد مرسوماً بتمديد ولاية مجلس الشورى لمدة ثلاث سنوات أخرى، وتأجيل الانتخابات التي طال انتظارها، والتي كان من المقرر انطلاقها مبدئياً في النصف الثاني من عام 2013.

المجتمع المدني

حتى يتمكن الناس من المشاركة والتعبير عن وجهات نظرهم، ينبغي أن يكونوا قادرين على تنظيم أنفسهم للتعبير عن مصالحهم المشتركة وتعزيزها. ويسمح القانون القطري بإنشاء المؤسسات الخاصة والجمعيات المهنية، ولكن مع بعض القيود على منظمات المجتمع المدني.

ويمنح القانون القطري رقم 12 لسنة 2004[1] وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – وبالتبعية مجلس الوزراء - كافة السلطات للموافقة على، أو رفض، أو تجديد، أو حل المنظمات، والدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية لهذه المنظمات، وحضور اجتماعاتها، وفصل المديرين مباشرةً بقرار وزاري في حالة وجود مخالفة مزعومة. ويُحظر على الجمعيات والمؤسسات الخاصة الانخراط في "شؤون سياسية" غير معّرفة بشكل واضح، وجمع التبرعات، والعضوية في جمعيات دولية دون إذن. ويسمح للمواطنين القطريين فقط بتشكيل المؤسسات والجمعيات المهنية، على الرغم من تعديل القانون رقم 8 لعام 2006، بحيث أصبح مسموحاً لغير القطريين المشاركة في هذه الجمعيات، شرط ألا تتجاوز نسبتهم 20% من مجموع الأعضاء.

أما القانون رقم 12 لسنة 2004 بشأن تشكيل الجمعيات وتعديلاته عام 2006، فيحدد كذلك الأنشطة التي يمكن للجمعيات أو المؤسسات الخاصة أن تنخرط فيها؛ وهي الأنشطة الإنسانية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو العلمية، أو المهنية، أو الخيرية. وتعمل معظم الجمعيات المهنية في قطر في الأعمال الخيرية والإنسانية. لكن لوحظ أن نمو هذه الجمعيات بطيء، وعدد المشاركين من المواطنين فيها محدود. وبالمقارنة مع أفضل الممارسات الدولية، هناك قيود على توفير بيئة تمكينية للمجتمع المدني (الإطار 6-1). ونظراً للنمو السريع في عدد السكان ، وتزايد تحديات التنمية وتعقيدها وتنوعها، أصبحت هناك ضرورة لزيادة عدد منظمات المجتمع المدني وتوسيع نطاق مشاركتها.

حرية تكوين الجمعيات

يعتبر حق أصحاب العمل والعمال في تنظيم وتشكيل المنظمات شرطاً أساسياً للمفاوضة الجماعية السليمة والحوار الاجتماعي. وإذا ما رافقتها حرية ثابتة لتكوين الجمعيات، تضمن ممارسات المفاوضة الجماعية السليمة أن تتساوى أصوات أصحاب العمل والعمال في المفاوضات، مما سيتيح لكلا الجانبين التفاوض للحصول على علاقة عمل عادلة، وتقي من النزاعات العمالية المكلفة.

بما أن قطر دولة عضو في منظمة العمل الدولية، فإن ذلك يقتضي منها الالتزام بالمبادئ والحقوق الأساسية، بما فيها حرية تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية. إلا أن قطر لم تصادق بعد على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بحرية تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية، والمساواة في الأجور.

حسب المادة 116 من قانون العمل لسنة 2004، فإنه يحق للعمال القطريين فقط تشكيل اتحادات عمالية، شريطة أن يكونوا عاملين في شركات تضم أكثر من 100 عامل. إلا أنه ينبغي أن يكون لكل شخص الحق في حرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، والحق في تأسيس نقابات عمالية والانضمام لها من أجل حماية مصالحه. لكن لا توجد تشريعات وطنية تنص على حرية تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية لغير القطريين (دي إل أيه بايبر، 2014).

ويمكن تشكيل جمعيات العمال القطريين في إطار لجنة

[1] كما هو معدل بالقانون رقم 8 لعام 2006 والقانون رقم 10 لعام 2010.

الإطار 6-1 البيئة المواتية لمشاركة المجتمع المدني

يقصد بالمجتمع المدني التشكيلات الطوعية من الأفراد التي تعمل من أجل تحقيق غاية مشتركة. وإذا ما قامت منظمات المجتمع المدني على أسس صحيحة، يمكنها أن تقدم فوائد متعددة للمجتمع، بما فيها تقديم النقد البناء للحكومة حول السياسات والبرامج وتقديم الخدمات، والدفاع عن حقوق المواطنين غير الممثلين تمثيلاً كافياً، مثل المعوقين أو كبار السن، في القضايا التي تهمهم، إضافة إلى بعض القضايا المحددة. وبالطبع قد تعاني منظمات المجتمع المدني من بعض نقاط الضعف. فعلى سبيل المثال، بعض المنظمات في عزلة عن الجمهور، أو تفتقر إلى الشفافية، أو تعاني من قيود مفروضة على مواردها المالية والبشرية.

في عام 2013، قام التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين باستحداث دليل البيئة المواتية لدراسة وضع منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي. ويتم تحديد البيئة المواتية من خلال مجموعة من الشروط التي تؤثر على قدرة المواطنين على المشاركة والانخراط في مجالات المجتمع المدني بطريقة مستدامة وطوعية. وتشمل هذه الشروط شرعية منظمات المجتمع المدني، ومدى شفافيتها، وإمكانية مساءلتها؛ وبناء الروابط، والتحالفات، والتضامن؛ وتوفر البيئة القانونية والتنظيمية، والبيئة السياسية؛ والمواقف والتصورات العامة؛ والفساد؛ والاتصالات والتكنولوجيا؛ والموارد.

ويتضمن دليل البيئة المواتية ثلاثة أبعاد؛ الاجتماعي الاقتصادي، والاجتماعي الثقافي، والحوكمة. وكل بعد يتضمن كذلك عدداً من الأبعاد الفرعية. ويتم ترتيب الدول وفقاً لقيم الدليل بين الرقمين صفر وواحد، حيث يمثل الرقم واحد الدولة التي تتمتع ببيئة مثالية لتمكين المجتمع المدني.

في عام 2013، كان متوسط دليل البيئة المواتية لـ 223 دولة 0.52 درجة، حيث تربعت كل من نيوزيلندا وكندا في المرتبتين الأعلى بدرجة 0.87 و0.85 على التوالي. وكانت النتيجة الإجمالية للمؤشر لـ57 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي 0.39 درجة، بالمقارنة مع متوسط البلدان المتقدمة 0.73. ورغم أن قطر حازت على علامة 0.52، مما جعلها تحتل المرتبة 112 من بين 223 دولة، إلا أنها تفوقت على معظم دول منظمة التعاون الإسلامي. أما في البعد الاجتماعي الاقتصادي، فقد حلت قطر في المرتبة 40؛ وفي البعد الاجتماعي الثقافي حلت في المرتبة 96؛ وفي بعد الحوكمة في المرتبة 143. لكنها جاءت في مرتبة منخفضة في البنية التحتية للمجتمع المدني، والتي يقصد بها قوة القدرة التنظيمية، والموارد المالية، وآليات الدعم لمنظمات المجتمع المدني.

(2014).المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

عامة للشركات التي تعمل في أنشطة تجارية متشابهة، ومن خلال النقابات في الاتحاد العام لعمال قطر. وتتمتع هذه النقابات بشخصية اعتبارية، ولديها سلطة لتمثيل أعضائها في كافة المسائل المتعلقة بشؤون العمل. ومع ذلك، لا يسمح للجان العمال، في جملة أمور، بممارسة أية أنشطة سياسية أو دينية، أو "توزيع أية مواد تتضمن إهانة للدولة أو الحكومة أو الوضع الراهن"، أو "قبول هدايا أو هبات" إلا بعد موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، التي كان اسمها سابقا وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان.

تتمتع لجان العمال بحق شكلي في الإضراب في حال فشل التحكيم أو فشلت الحلول الودية. إلا أن القانون يتطلب تصويت 75% من الأعضاء لاتخاذ مثل هذا الإجراء، إضافة إلى إرسال إشعار بالإضراب لصاحب العمل قبل مدة أسبوعين، وموافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ويحظر الإضراب في بعض الصناعات التي تعتبر "مرافق عامة حيوية."

تعتبر مبادرة رعاية العمالة الوافدة التي أطلقتها مؤسسة قطر مؤخراً بمثابة خطوة في طريق تحقيق نموذج المشاركة في تطوير المعايير الدنيا لرعاية العمالة الوافدة (مؤسسة قطر، 2013). وفي حين لا توجد إلا إشارة عابرة إلى العملية التعاونية لتطوير المعايير ولمساهمات ومدخلات القطاع الخاص، إلا أنها كانت في الواقع عملية مكثفة للغاية لمدة عامين، وشملت المراقبة المباشرة؛ والزيارات الميدانية، وجلسات التشاور؛ والمقابلات مع العمال. إضافة إلى أنه تم تنظيم أكثر من 500 مجموعة تركيز تضم كل منها خمسة إلى ثمانية عمال في العديد من مواقع العمل التي يضم كل موقع منها حوالي 30 عاملا.

أوصى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين أن تعترف دولة قطر بحقوق تكوين الجمعيات والتنظيم الذاتي لجميع العمال، بمن فيهم العمالة الوافدة (كريبو، 2014). ويوصي التقرير الصادر عن الحكومة أيضاً أن تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإشراك الجهات

المعنية والتشاور معها، ونشر المقترحات للسماح للعمال الوافدين بممارسة حقهم في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية (دي إل أيه بايبر، 2014).

حرية التعبير

تعتبر حرية التعبير حقاً أساسياً يمكن من خلاله حماية بقية الحقوق وممارستها. فهي تمكن الناس من المطالبة بحقوقهم في الصحة والتعليم والبيئة النظيفة، وتعزز سهولة الوصول إلى المعلومات آليات مساءلة الحكومات عن وعودها والتزاماتها وإجراءاتها. ويمكن لحرية التعبير أيضاً أن تمكن من زيادة قاعدة المعرفة والمشاركة في المجتمع، وتوفير إمكانية مساءلة الدولة من جهات خارجية، وبالتالي تمنع الفساد الذي يتغذى على السرية والبيئات المغلقة. إضافة إلى ذلك، تسمح حرية التعبير للأفراد والمجتمعات أن يسهموا بفاعلية في عمليات التنمية.

من أجل تحقيق تنمية ناجحة، لا بد من توفر بيئة قانونية وسياسية مواتية تُحترم وتزدهر فيها حرية التعبير، والحصول على المعلومات، ووسائل الإعلام المستقلة. وهذا يتطلب، في جملة أمور، وضع واعتماد قوانين حرية المعلومات، وعدم تجريم التشهير، وتوفير ضمانات دستورية لحرية التعبير، والاعتراض على القوانين التي تقمع وسائل الإعلام أو حتى إلغاءها.

يرصد دليل التعبير والمساءلة الخاص بالبنك الدولي تصورات قدرة مواطني بلد ما حول المشاركة في اختيار حكومتهم، وحول حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر. وهو يرتكز على 31 مصدر بيانات ترصد تصورات الحوكمة عبر استطلاع آراء عدد كبير من المشاركين، وعبر تقييمات الخبراء. ويعتبر دليل التعبير والمساءلة في قطر منخفضاً وأقل من المتوقع مقارنة مع مستواها في التنمية البشرية (الشكل 6-1).

أكدت قطر في تقرير المراجعة الدورية الشاملة لعام 2014 الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان التزامها بحرية التعبير في وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، إلا في حالة انتهاك المبادئ الأخلاقية والشريعة الإسلامية. وقبلت قطر التوصية بضمان حرية التعبير من خلال حماية الصحفيين والمدونين والإعلاميين من الاعتقال والاحتجاز التعسفي ومن الرقابة، عن طريق تعديل أحكام قانون العقوبات ومشروع قانون الإعلام التي تتعارض مع المعايير الدولية لحرية التعبير.

حرية الصحافة

انطلاقاً من أن حرية الصحافة حق أساسي من حقوق الإنسان، قامت قطر بإنشاء مركز الدوحة لحرية الإعلام في ديسمبر 2007 من أجل تعزيز حرية الصحافة وحرية التعبير على الإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعمل المركز على تحسين مستوى سلامة العاملين في مجال الإعلام، وتعزيز الحوار المفتوح وتبادل المعلومات والمعرفة.

الشكل 6-1 **مؤشر التعبير والمساءلة في قطر أقل من المتوقع بناء على مستوى التنمية البشرية لديها**

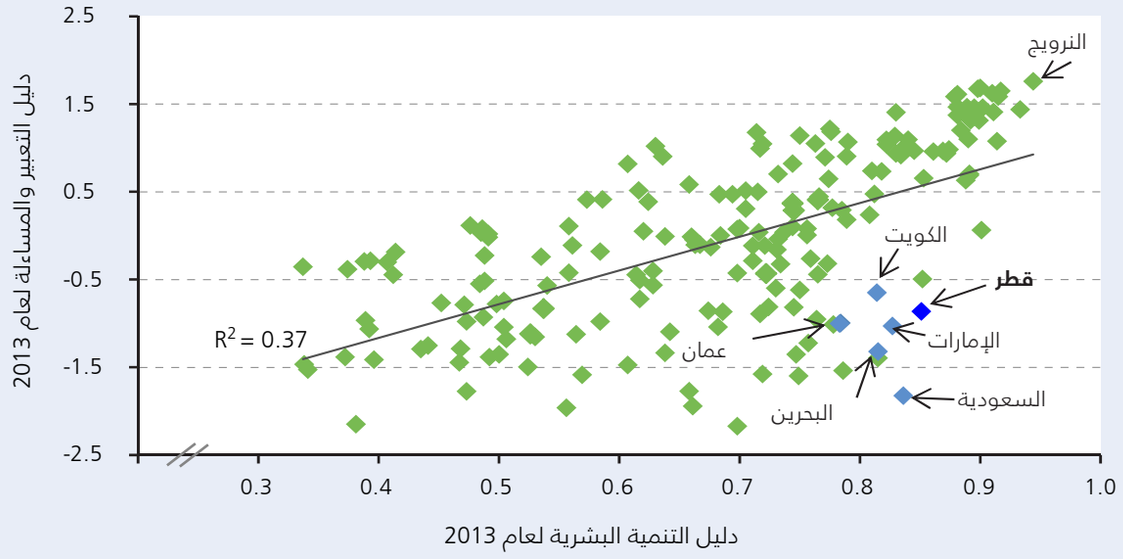

المصدر: البنك الدولي (2014).

تراجعت حرية الصحافة والحريات المدنية الأخرى على مستوى العالم على مدى السنوات الخمس الماضية، إلى درجة أن مهنة الصحافة الاحترافية أصبحت واحدة من أخطر المهن. فهناك العديد من الدول التي لديها قوانين تقيد حرية وسائل الإعلام، إضافة إلى التهديدات الجديدة الصادرة عن مؤسسات خاصة تحتكر وسائل الإعلام، وتقلل من تعددية الأخبار والآراء.

ينبغي للحكومات والمجتمعات أن تنشر ثقافة الحرية والشفافية والمساءلة، وأن توفر وتعزز الضمانات القانونية لحرية التعبير. وهناك تناقض بين الإمكانيات التي يتيحها العصر الرقمي – الإنترنت، ووسائل الإعلام الاجتماعي، والفضائيات، والهواتف المحمولة – وبين المخاطر التي تشكلها هذه الإمكانيات على سلامة أولئك الذين ينشرون المعلومات للجمهور (موقع مركز الدوحة لحرية الإعلام على الإنترنيت، عام 2014).

الجرائم الإلكترونية وقوانين الإعلام

في سبتمبر 2014، سنت قطر قانوناً جديداً بشأن الجرائم الإلكترونية بهدف منع جرائم مثل الإرهاب الإلكتروني، وحماية الملكية الفكرية. إلا أن البعض رأى في هذا التشريع انتكاسة كبرى لحرية التعبير (منظمة العفو الدولية، 2013 وهيومان رايتس ووتش، 2014). وتبذل العديد من الدول جهودها لسن قوانين جديدة تواكب استخدام التكنولوجيا ووسائل الإعلام الاجتماعي السريعة التغير، وتقي من الجرائم الالكترونية.

يتضمن قانون الجرائم الإلكترونية في قطر أحكاماً فضفاضة يدعي بعضهم أنها لا تفي بالمعايير الدولية لأفضل الممارسات. لذا، لا بد من توخي الحذر عند تطبيق وتنفيذ القانون الجديد. وبموجب هذا القانون يحق للسلطات حظر المواقع التي تشكل تهديداً لسلامة البلاد، ومعاقبة أي شخص يشارك أو يسهم في وضع محتوى عبر الإنترنت يعتبر مسيئاً للقيم الاجتماعية أو للنظام العام في قطر. كما يحق للسلطات الطلب من مزودي خدمات الاتصالات حظر الدخول إلى مواقع معينة، أو طلب تقديم أدلة أو سجلات.

انتقدت لجنة حماية الصحفيين القانون الجديد الذي من شأنه تقييد حرية الصحافة، وفرض عقوبة السجن على الصحفيين داخل البلاد إذا ثبتت إدانتهم بانتهاك القيم الاجتماعية من خلال نشر "أخبار وصور وتسجيلات صوتية أو مرئية تتعلق بالحياة الشخصية أو العائلية للأفراد، حتى وإن كانت صحيحة"، بما في ذلك التشهير والقذف عبر الانترنت. وتقوم وسائل الإعلام بمهمة محددة، وهي تزويد الجمهور بالمعلومات؛ ويمكنها تعزيز التدفق الحر للمعلومات والأفكار التي بدورها يمكن أن تساعد الناس على إجراء اختيارات مستنيرة في حياتهم.

رغم أن قطر هي مقر قناة الجزيرة، إلا أن بيئة الصحافة المحلية فيها لا تزال تقبع تحت قيود ملحوظة (مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2013). وقد أطلق صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني شبكة الجزيرة بعد وقت قصير من وصوله إلى السلطة عام 1995 معلناً وضع حد للرقابة على وسائل الإعلام. لكن التزام الحكومة بحرية الصحافة لم يصل بعد إلى درجة إجراء تعديلات على قانون الإعلام. فقانون الإعلام الحالي ساعد على إنشاء "صحافة وطنية تحكمها قبضة قوية من الرقابة الذاتية." وفي عام 2014 صنفت منظمة مراسلون بلا حدود دولة قطر في المرتبة 113 من بين 180 دولة على مستوى العالم في حرية الصحافة، على الرغم من أنه على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي جاءت الكويت فقط في مرتبة أعلى (91).

وفي يونيو 2012، أطلقت الحكومة نسخة جديدة من مشروع قانون الإعلام تشمل الطباعة والبث والإعلام الالكتروني، حيث كان القانون السابق لعام 1979 يشمل الصحف فقط. لكن، وللأسف، فإن مشروع القانون يتضمن عدة محظورات لا تزال تقيد وسائل الإعلام. فالتشهير لايزال يعتبر جريمة جنائية، على الرغم من أنه أصبح الآن لابد من موافقة المحكمة قبل اعتقال الشرطة للصحفي. ومع إلغاء عقوبة السجن للصحفيين، إلا أنه تمت زيادة قيمة الغرامات المالية بشكل كبير. وحيث أن عقوبة عدم تسديد الديون هي السجن، فسيبقى بالتالي احتمال سجن العاملين في الصحافة يلوح في الأفق. إضافة إلى ذلك، يحظر مشروع القانون على الصحفيين تغطية الأمور الحساسة المتعلقة بـ"الدول الصديقة"، ويحظر انتقاد "العائلة الحاكمة". وينص أيضاً على حظر الإضرار بـ "المصالح العليا" للبلاد. ويلاحظ أن هذا الحكم واسع وفضفاض بشكل غير معقول، ويشجع على الرقابة الذاتية. ففي البلدان التي تتمتع بحريات صحافة قوية، لا يتم تصنيف أي نوع من الأخبار تشريعياً على أنه خارج عن الحدود.

آليات الاستشارة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركة

لقد خطت دولة قطر خطوات كبيرة في بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدم الذي يعود بالفائدة على جميع قطاعات المجتمع. فعندما تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة، وبأسعار معقولة، ويمكن الوصول إليها، فسيحسن ذلك إلى حد كبير من إمكانية الوصول إلى العديد من جوانب المجتمع والتنمية، ويمكّن ويسرع المشاركة الشاملة على جميع المستويات.

" حتى نتمكن من الانتقال إلى مستوى أعلى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتوسع في توفير الخدمات المتطورة على الانترنت، مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وبشكل خاص الحكومة الإلكترونية، لتلبية احتياجات المستهلكين المتزايدة بسرعة في قطر. وسيتم تسريع مبادرات الحكومة الإلكترونية في قطر من خلال خطة رئيسة على مستوى الوزارات تهدف إلى تحسين خدمات الحكومة الإلكترونية، وإضافة خدمات جديدة، وجعل الحكومة أكثر كفاءة، وتتمحور حول العملاء" .

الدكتورة حصة سلطان الجابر
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2014

وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عام 2014 تجري وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دراسة سنوية تمكنها من قياس مدى التقدم الذي تم إحرازه في أهدافها الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تقوم بصياغة السياسات والبرامج الجديدة ذات الصلة. وتوضح نتائج هذا المسح الذي نشر في "المشهد الرقمي في دولة قطر 2014: الأسر المعيشية والأفراد" إمكانية الوصول واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسلوكيات وأنماط الاستخدام من قبل المقيمين في قطر.

بالنسبة للحكومة الإلكترونية، تظهر النتائج أن 55% من السكان لديهم معرفة عن الخدمات المتوفرة عبر الإنترنت، رغم أن 16% فقط استخدموها في العام الماضي. وتشير النتائج إلى الاعتقاد السائد بأن التعامل مع الحكومة يكون أكثر فاعلية إن تم وجهاً لوجه بدلاً من استخدام الانترنت. أما خدمات الحكومة الإلكترونية الأكثر استخداماً فهي مطراش2، وغيرها من خدمات وزارة الداخلية، وتسديد المخالفات المرورية.

يشكل نقص المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، ونقص المعرفة بين السكان إحدى العقبات الرئيسة التي تواجه تأسيس مجتمع قائم على المعلومات بالفعل. وتقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حالياً بتنفيذ برنامج محو الأمية الرقمية، وبرنامج مهارات تكنولوجيا المعلومات للتخفيف من حدة هذه المشكلة. إضافة إلى ذلك، مازال الأمان على شبكة الإنترنت يشكل عقبة رئيسة أمام الاستفادة من الخدمات الإلكترونية على نطاق واسع، ويفتقر معظم الناس إلى الوعي حول الخدمات الحكومية الإلكترونية. وكجزء من استراتيجية الحكومة الإلكترونية 2020، يتم حالياً التخطيط لمنح العملاء تجربة أفضل في الخدمة الالكترونية، ولتوفير المزيد من الخدمات ذات القيمة المضافة. ومن المرجح أن يساعد هذا كله على زيادة الوعي والاستخدام.

الحكومة الإلكترونية/ حكومي

تأسست البوابة الإلكترونية لحكومة قطر (حكومي) عام 2008. وهي توفر بوابة متكاملة من المعلومات، والربط مع الخدمات والبرامج والفعاليات والمبادرات الحكومية، إضافة إلى كونها قناة لمعرفة الآراء وردود الفعل على الخدمات. وتوفر هذه البوابة التي تديرها وزارة الداخلية أكثر من 400 خدمة، يمكن إنجاز 150 خدمة منها إلكترونياً من البداية إلى النهاية. وفي عام 2014، تم إدخال تطبيق جديد على الهاتف الجوال "بوابة مطراش2" المتوافق مع جميع الهواتف الذكية التي تستخدم برنامج جافا باللغتين العربية والإنجليزية.

حسب تقرير تقنية المعلومات العالمي لعام 2014 الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي، حلت دولة قطر في المرتبة الرابعة عالمياً في استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي عام 2013، استضافت بوابة "حكومي" رقماً قياسياً من المعاملات وصل إلى 3.2 مليون معاملة من قبل شركات ومواطنين ومقيمين وزائرين بزيادة بنسبة 19% عن 2.7 مليون معاملة عام 2012. وشملت المعاملات تجديد الإقامة، وطلبات الحصول على تصريح خروج، وتأشيرات الزيارة، ونقل الكفالة، وطلبات الحصول على تصاريح إقامة جديدة، وبطاقات الهوية الذكية.

أظهر المسح السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 2014 أن نحو 45% من السكان الذين شملهم المسح لم يكن لديهم علم بالخدمات الحكومية الإلكترونية، وأن 60% لم يكن لديهم علم ببوابة "حكومي" الإلكترونية. أما الذين لديهم معرفة بـ"حكومي"، فقد أفاد 15% منهم فقط أنهم استخدموا إحدى خدمات حكومي خلال الـ 12 شهراً الماضية. ولوحظ أنه كانت هناك نسبة رضى عالية بين مستخدمي خدمات الحكومة الإلكترونية (75%)، وحكومي (68%). إلا أن بعض أفراد العينة اشتكوا من عدم وجود هامش للتفاوض في تنفيذ عمليات حكومية معينة عبر الانترنت.

وأشار المسح إلى أن توفير خدمات الحكومة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة - استجابة للطلب العام بتوفير خدمات مناسبة "على الماشي"- من شأنه أن يساعد على زيادة الوعي والاستخدام، حيث ذكر 40% ممن شملهم المسح أنهم يميلون أكثر لاستخدام خدمات الحكومة الإلكترونية (بما فيها حكومي) من خلال التطبيقات على هواتفهم المحمولة، في حين كان 39% آخرون محايدين تجاه الفكرة.

ولعله من الممكن تحويل هؤلاء المحايدين إلى مستخدمين عبر توفير خدمات مناسبة، ورفع مستويات الوعي.
وتوفر "منتديات حكومي" التي أنشئت من خلال موقع الحكومة الإلكترونية إمكانية حصول المواطنين والمقيمين في قطر على معلومات عن الخدمات الحكومية والفعاليات، مع رابط بعنوان "المشاركة الإلكترونية" يتيح للناس نشر التعليقات وطرح الأسئلة. ومع ذلك، كان استخدام هذه المنصة ضعيفاً جداً على الرغم من الإمكانات الهائلة لبدء المناقشات واستمرارها حول جميع جوانب التنمية، بما في ذلك قضايا توفير الخدمات.

بشكل مشابه، لوحظ أنه لا يتم استخدام حساب الحكومة على تويتر بما يتناسب مع إمكاناته، مع أنه يمكنه كذلك أن يلعب دوراً مفيداً في مناقشة السياسة العامة، وجمع المدخلات والملاحظات على السياسات والبرامج. لذا، لا بد من عمل دراسة عن كيفية تفعيل هذه العمليات، وتحقيق نتائج إيجابية من حيث مشاركة الجمهور.

تمر دولة قطر بمرحلة تحولات كبرى في العديد من المجالات، بما في ذلك التعليم، والصحة، وعلاقات العمل، والحقوق السياسية. وكجزء من هذه العملية، فهي تبذل جهوداً متزايدة لتعزيز المشاركة المجتمعية في التنمية من أجل تلبية احتياجات التنمية في الدولة.

الصحة والخدمات الأخرى
تتمحور الرعاية الصحية حول المرضى، وتحرص على إشراكهم معها، حيث تتبنى تفضيلات وتطلعات الأفراد والمجتمعات المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى رضى المستخدمين. وقد اعتمد المجلس الأعلى للصحة سياسة الدفاع عن المريض لتشجيع المرضى على ممارسة حقوقهم، وانتهى من إعداد ميثاق حقوق المرضى لتعميمه على جميع مزودي الخدمات.

يقوم المجلس الأعلى للصحة بتسهيل مشاركة الجمهور عبر تنظيم فعاليات وأنشطة مختلفة، حيث يقوم بعقد لقاءات مفتوحة للتعريف بما تم إحرازه من تقدم في الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011-2016، ولمعرفة آراء وملاحظات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. كما أنشأ المجلس موقعاً مخصصاً للتعريف بالتقدم المحرز في المشاريع الواردة في الاستراتيجية.

من خلال نظام الشكاوى الإلكتروني للمجلس يمكن للمرضى والجمهور تقديم الشكاوى والملاحظات عبر الانترنت عن مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالجودة وفترات الانتظار. ويجري المجلس أيضاً مسوحات دورية مختلفة لمعرفة رضى العملاء عن الخدمات الصحية، إضافة إلى إعداد تقارير سنوية تتضمن فقرات موجزة عن مدى رضى المرضى.

كما أنشأ المجلس مركز اتصال على مستوى الإدارات الحكومية، ومجالس استشارية للمرضى.
وبشكل مماثل ولكن أقل تطوراً، يجري حالياً وضع آليات مشاركة إلكترونية لمؤسسات القطاع العام الأخرى التي تقدم الخدمات الأساسية ، وتشمل إبلاغ المواطنين والمقيمين عن مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم.

الخلاصة والاستنتاجات

تعتبر المشاركة في التنمية عنصراً مهماً من عناصر "الحق في التنمية". وفي هذا السياق، فإن النهج التشاركي في التنمية يجب أن ترافقه ثقافة تنظر للتنمية على أنها ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل هي نتيجة جهد مشترك على مستوى المجتمع. ويتطلب التطوير التدريجي لمثل هذه الثقافة اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز تدريب الشباب على القيم التشاركية، وحقوق الإنسان، والوعي بدورهم في التنمية الوطنية.

تكون القوانين والسياسات والبرامج ذات مغزى وفائدة حقيقية قصوى عندما يشارك الناس في صياغتها، وعندما توفَّر لهم آليات تمكنهم من مساءلة المؤسسات والهيئات. وما لم يتمكن الناس من المشاركة بشكل جدي في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم، فإن مسارات التنمية البشرية الوطنية لن تكون مستدامة.

بناءً عليه، كانت كل من رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تشاركية بشكل كبير، حيث اشتملت كلاهما على حوار موسع وشامل مع الوزارات والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والخبراء المحليين والدوليين. ومع ذلك، فقد أظهر تحليل عضوية فرق العمل (وفرق العمل الفرعية) والمجموعات التنفيذية أن مشاركة القطاعات غير الحكومية لم تكن واسعة بالقدر المطلوب. لكن مازالت هناك فرص لتوسيع نطاق المشاركة خلال إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022 باستخدام آليات تشاورية متعددة.

إن منظمات المجتمع المدني، إذا ما تم تنظيمها بشكل جيد، ستعود بفوائد متعددة على المجتمع، بما في ذلك تقديم الانتقادات البناءة للحكومة حول السياسات والبرامج وتقديم الخدمات، والدفاع عن المواطنين غير الممثلين تمثيلاً كافياً، مثل المعوقين أو كبار السن، في القضايا التي تهمهم. وتعمل معظم الجمعيات المهنية في قطر في الأعمال الخيرية والإنسانية. لكن لوحظ أن نمو هذه الجمعيات بطيء، وعدد المشاركين من المواطنين فيها محدود. وبالمقارنة مع أفضل الممارسات الدولية، فهناك قيود على توفير بيئة تمكينية للمجتمع المدني. ونظراً

للنمو السريع في عدد السكان في الدولة، وتزايد تحديات التنمية وتعقيدها وتنوعها، أصبحت هناك ضرورة لزيادة عدد منظمات المجتمع المدني، وتوسيع نطاق مشاركتها. ومما لاشك فيه أن تبني مثل هذه الاستراتيجية سيساعد على زيادة الدعم المقدم للتنمية الوطنية.

أكدت قطر مجددا في تقرير المراجعة الدورية الشاملة لعام 2014 الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان التزامها بحرية التعبير في وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، إلا في حالة انتهاك المبادئ الأخلاقية والشريعة الإسلامية. ويتضمن قانون الجرائم الإلكترونية في قطر أحكاماً فضفاضة يدعي بعضهم أنها لا تفي بالمعايير الدولية لأفضل الممارسات. لذا، لا بد من توخي الحذر عند تطبيق وتنفيذ القانون الجديد.

يمكن استخدام المواقع الحكومية الإلكترونية الحالية بشكل أفضل من قبل الحكومة والجمهور. فالحكومة يمكنها استخدام هذه المنصات لتوعية الجمهور وتثقيفه، في حين يمكن للجمهور المشاركة في المناقشات العامة، وتقديم مساهمات إيجابية من خلال طرح أفكار أو وجهات نظر. إن توفير مساحة كافية للقطريين وغير القطريين على حد سواء للتعبير عن أنفسهم عبر منتديات الإنترنت أو عبر آليات أخرى، سيسهم في تعميق عملية المشاركة. أما بالنسبة للخدمات الحكومية الالكترونية، فقد لوحظ أن الجمهور لا يستفيد منها بالقدر الكافي، مع أنها يمكن أن تلعب دوراً مفيداً في مناقشة السياسة العامة، وجمع المدخلات والملاحظات على السياسات والبرامج. لذا، لا بد من درس كيفية تفعيل هذه العمليات، وتحقيق نتائج إيجابية من حيث مشاركة الجمهور.

7 التعاون الدولي

7 التعاون الدولي

"بصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، فإن دولة قطر ستساهم في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وإنسانية."

رؤية قطر الوطنية 2030

يتوجب على الدول التعاون سوية للتغلب على تحديات التنمية واتخاذ خطوات فردية وجماعية لوضع استراتيجيات التنمية الدولية. فالتعاون الدولي يعزز ويدعم الحق في التنمية.

يعتبر التعاون الدولي الفعال عنصراً مكملاً لجهود التنمية الوطنية. فعندما تكون المساعدات الإنمائية منسقة وهادفة ومستدامة بشكل فعال، ستتمكن البلدان النامية ذات الدخل المنخفض من تسريع النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين التنمية البشرية. ذلك أن المساعدات الإنمائية الخارجية تمثل شكلاً مستقراً من أشكال تمويل التنمية في كثير من الدول الفقيرة.

وانطلاقاً من رؤية قطر الوطنية 2030، واصلت دولة قطر توطيد صورتها على صعيد التعاون الدولي من خلال ترتيبات وبرامج ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، وكذلك من خلال حل النزاعات والمبادرات الدبلوماسية الأخرى. وخلال مدة قصيرة من الزمن، أصبحت قطر دولة مانحة كبرى غير تقليدية تساعد على تحسين حياة الشعوب الاكثر فقراً، وإنقاذ حياة المحاصرين في أزمات إنسانية معقدة، ولاسيما في العالم العربي.

بلغ متوسط إنفاق دولة قطر على المساعدات الإنمائية من الناتج المحلي الإجمالي 0.5% بين عامي 2008 و2013، وقدمت هذه المساعدات في الغالب للدول العربية. وبالإضافة إلى التنمية والمساعدات الإنسانية، واظبت قطر على تعزيز الحوار من خلال استخدام مبادرات القوة الناعمة الدبلوماسية في الشؤون الإقليمية والدولية.

بعد تقديم لمحة موجزة عن إطار وآليات العمل المؤسسية التي تنتهجها دولة قطر لتقديم المساعدات الإنمائية الخارجية، سيلقي هذا الفصل نظرة على الاتجاهات والأنماط السائدة بالنسبة للمساعدات الإنمائية، ويوضح بعض المبادرات الإنمائية والإنسانية التي تشارك فيها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الترتيبات بين بلدان الجنوب، وكيف يتم تشجيع الحوار المتعدد الثقافات لدعم السلام والأمن.

إطار وآلية العمل المؤسسي للتعاون الدولي

تؤكد رؤية قطر الوطنية 2030 رغبة دولة قطر في المشاركة الجدية في مجال التعاون الدولي، واستعدادها للمساهمة بشكل بنّاء في السلام والأمن الدوليين، إضافة إلى حرصها على الوفاء بالتزاماتها الدولية. وتتضمن رؤية قطر الوطنية 2030 ما يلي:

- المساهمة في السلام والأمن الدوليين من خلال المبادرات السياسية، فضلاً عن المساعدات الإنمائية والإنسانية.
- زيادة الدور الإقليمي اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً؛ لاسيما في إطار مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.
- لعب دور استباقي وهام على المستوى الإقليمي لتقييم أثر تغير المناخ والتخفيف من آثاره السلبية، لاسيما في دول الخليج، ودعم المبادرات الدولية.
- رعاية الحوار بين الحضارات، وتعزيز التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة.
- تكثيف التبادل الثقافي مع الشعوب العربية بشكل خاص، ومع الدول الأخرى بشكل عام.

ومن ضمن الممارسات الجيدة في العديد من الدول المانحة التقليدية إنشاء وكالة لتنسيق المساعدات تتولى

تنسيق المساعدات وإدارتها بشكل فعال، إضافة إلى رصد أثر التنمية. وتقوم قطر بإجراءاتها المؤسسية لتنسيق المساعدات الإنمائية الدولية تحت إشراف وزارة الخارجية (الإطار 7-1).

وفي اطار المساعدات الإنمائية الخارجية التي تقدمها دولة قطر، تلعب منظمات ومؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في حشد الموارد، والعمل كجهات منفذة. وتأتي نسبة كبيرة من تمويل هذه المنظمات والمؤسسات غير الحكومية من الزكاة والوقف المقدمين في معظمهما من القطريين. وأهم هذه المنظمات هي:

جمعية قطر الخيرية: منظمة دولية غير حكومية، مقرها في الدوحة، وتضم 18 مكتباً ينتشر أغلبها في الدول العربية والأفريقية والآسيوية.

التعليم فوق الجميع (EAA): أحد برامج مؤسسة قطر، يهدف إلى توفير وزيادة فرص التعليم على مستوى العالم، ويتبع لمكتب سمو الشيخة موزا بنت ناصر.

مؤسسة الشيخ عيد الخيرية: منظمة إنسانية غير حكومية تعمل في حوالي 60 بلداً، وتهتم بالأطفال والأسر.

مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية (راف): منظمة غير حكومية يغلب عليها الطابع الإنساني، وتعمل بشكل رئيسي في البلدان الآسيوية والأفريقية.

منظمة الدعوة الإسلامية: منظمة إنسانية دولية غير حكومية مقرها الرئيسي في السودان، وتدعمها قطر، ولها مكاتب فرعية نشطة في جميع أنحاء الدولة.

مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا): منظمة غير حكومية تتبع لمؤسسة قطر، وتركز على توسيع فرص التعليم في جميع أنحاء قارة آسيا.

الهلال الأحمر القطري: عضو في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية: منظمة إنسانية غير حكومية تعمل بشكل رئيسي في البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية، مع التركيز على الإغاثة الصحية وحالات الطوارئ.

مؤسسة صلتك: مبادرة لاستحداث فرص عمل للشباب العربي تحت رعاية سمو الشيخة موزا بنت ناصر.

مؤسسة الفيصل بلا حدود للأعمال الخيرية: منظمة إنسانية عالمية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتمكين الناس على الصعيد العالمي.

مؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية: منظمة وطنية غير حكومية تتمثل مهمتها في تمكين النساء والأطفال عبر وسائل متعددة تتضمن إقامة شراكات دولية مع المنظمات الشبيهة في البلدان النامية.

الاتجاهات السائدة بالنسبة للمساعدات الإنمائية وطرق توزيعها

تتعدد أسباب المشاركة في مجال التعاون الدولي بالنسبة للعديد من الأطراف المانحة الناشئة حديثاً، فضلاً عن الجهات المانحة التقليدية، وتشمل تعزيز الظروف المواتية لمعالجة القضايا الإقليمية والعالمية، وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الدول المتلقية، وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية، والاستجابة

الإطار 7-1 إجراءات مؤسسية معززة مع دور متصاعد في مجال التعاون الدولي

في عام 2010 تولت وزارة الخارجية في دولةقطر مسؤولية التعاون الدوليمن خلال مكتب وكيل الوزارة للتعاون الدولي. وتلعب وزارة الخارجية دوراً رائداً في سياسة التعاون الدولي وفي إدارة أنشطتها داخل الوزارة. وتتم إدارة التعاون الدولي من خلال إدارتين، هما: إدارة التنمية الدولية، وإدارة التعاون الفني الدولي.

وتتولى إدارة التنمية الدولية مسؤوليةصياغة سياسة المساعدات الإنمائية وتنظيمها وتوجيهها بما يتفق مع أولويات قطر ومع القرارات الدولية؛ ورصد وتقييم المساعدات الإنمائية الرسمية، واقتراح مستوى المساعدة؛ وتقديم المساعدة الفنية للجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتوفير المساعدات الإنمائية؛ وإقامة شراكات مع المنظمات الإنمائية الإقليمية والدولية.

أما إدارة التعاون الدولي الفني ،فتتولى إدارة برامج التعاون الفنيبين الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية؛ بما في ذلك متابعة البرامج والدراسات والبحوث.

ويتضمن تقرير المساعدات الخارجية السنوية الصادر عن وزارة الخارجية لمحة عامة عن أنشطتها في مجال التعاون الدولي، وعن تدفقات مبالغ المساعدات التي تقدمها قطر للدول والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

المصدر: وزارة الخارجية (2014).

للأزمات الإنسانية. وعادة ما تكون المساعدات الإنسانية قصيرة الأمد، وتأتي استجابة لأزمات؛ في حين أن المساعدات الإنمائية تكون طويلة الأمد، وتهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين التنمية البشرية.

في السنوات الأخيرة ازداد حجم المعونات التي قدمتها قطر إلى دول أخرى، وارتفعت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير (الشكل 7-1). ففي عام 2008، بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الدولية القطرية 433 مليون دولار، وارتفع إلى 949 مليون دولار بحلول عام 2011، ووصل إلى 1,758 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2013. وخصصت قطر متوسطاً بلغ حوالي 0.5% من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية بين عامي 2008 و 2013. ورغم أن هذه النسبة أعلى من المتوسط (0.31%) في دول منظمة التعاون والتنمية، إلا أنها، وتزامناً مع حصول تقلبات حادة من سنة إلى لأخرى، كانت أقل من النسبة المستهدفة 0.7% التي تم تحديدها للمساعدة الإنمائية الرسمية من قبل الأمم المتحدة. ومع ذلك، ففي عام 2013 ارتفع مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية من قطر إلى 0.87% من الناتج المحلي الإجمالي متجاوزاً النسبة الدولية المستهدفة، وهي 0.7%.

وتأتي حصة كبيرة من مجمل مساعدات قطر الدولية من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية. ففي عام 2013 كان أكثر من خُمس المساعدات الإجمالية البالغة 1.8 مليار دولار أمريكي من المنظمات غير الحكومية مقارنة مع 26% عام 2008 (الشكل 7-1). وتتصدر قائمة المؤسسات المانحة جمعية قطر الخيرية، ومؤسسة الشيخ عيد الخيرية، ومؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية (راف)، ومؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا)، والهلال الأحمر القطري.

تقوم قطر بزيادة نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لأغراض إنسانية بشكل مستمر، حيث ارتفعت نسبتها من 18% عام 2010 إلى 31% عام 2013 (الشكل 7-1). ويذهب جزء كبير منها لدعم المبادرات في سوريا واليمن والدول المجاورة المتضررة بسبب النزاعات وتدفق اللاجئين، إضافة إلى ما قدمته قطر سابقاً من دعم لمتضرري الفيضانات والزلازل في كل من باكستان وهايتي وإيران، فضلاً عن ضحايا التسونامي في اليابان. واستناداً إلى البيانات التي جمعتها المساعدة الإنسانية العالمية (المساعدة الإنسانية العالمية، 2014)، جاءت قطر في المركز الـ 20 ضمن قائمة أكبر 20 جهة حكومية مانحة للمساعدات الإنسانية الرسمية. وقد بلغ مجموع المساعدات الإنسانية العالمية التي قدمتها هذه الدول 14.3 مليار دولار أمريكي، منها حوالي 105 مليون دولار مقدمة من دولة قطر.

ورغم أن مشاركة قطر تزداد بشكل مطرد في المؤسسات والصناديق الدولية والإقليمية التي تعزز التنمية في البلدان النامية، إلا أن الجزء الأكبر من مساعداتها يذهب على شكل منح تقدم على أساس ثنائي. ومعظم هذه المساعدات غير مشروطة، وتساعد الدول المتلقية على تحديد أهدافها ووسائلها التنموية. ويأتي هذا النهج متوافقاً مع التقاليد

الشكل 7-1 **تجاوزت المساعدات الإنمائية القطرية نسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013**

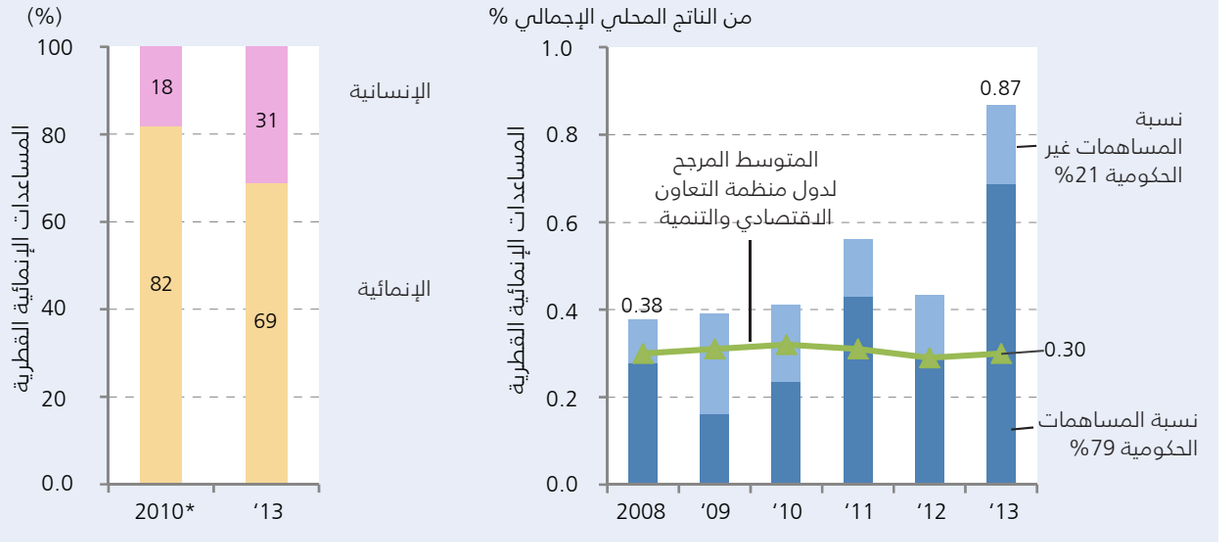

ملاحظة: * متوسط عامي 2010 و 2011

المصدر: وزارة الخارجية (2012 و 2014) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2014).

الجدول 7-1 **المساعدات الإنمائية التي تقدمها حكومة دولة قطر مخصصة في الغالب للدول العربية**

	نسبة المساعدة (%)					
	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول العربية	82.9	44.6	75.9	95.2	82.8	92.5
الأمريكيتان	2.9	1.4	1.6	2.2	3.7	0.4
أفريقيا	6.4	20.5	14.4	0.2	0.1	0.2
أوروبا	1.2	8.3	6.1	2.0	1.0	3.0
آسيا	1.2	0.7	1.9	0.4	10.0	2.9
أوقيانوسيا	0.0	..	..	..	..	0.0
أخرى	5.5	24.4	0.0	..	2.3	1.0
الإجمالي	100	100	100	100	100	100
*مليون دولار أمريكي	318.2	158.9	294.6	727.7	550.1	1,394.5

* سعر التحويل 1 دولار أمريكي = 3.65 ريال قطري
المصدر: وزارة الخارجية (2014).

السائدة بتقديم مساعدات غير مشروطة لدى المانحين العرب الذين اشتهروا بالحصول على منافع مادية لا تذكر من المساعدات التي يقدمونها (الرويس، 2010).

وفي عام 2013 خصصت قطر الجزء الأكبر (حوالي 93%) من مساعداتها الإنمائية الرسمية للدول العربية (الجدول 7-1). ورغم أن مستوى هذه المساعدات يميل إلى التذبذب من سنة إلى أخرى، لكن يبدو أنه يتجه نحو تزايد مستمر ويميل للارتباط بالأزمات الإنسانية المعقدة التي يعاني منها العديد من البلدان العربية حالياً. ففي عام 2013، قدمت قطر 7% فقط من المساعدات الإنمائية الرسمية لدول خارج العالم العربي. بما أن الدول الكبرى المساهمة في التعاون الإنمائي خارج لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تميل إلى التركيز على تقديم مساعداتها للدول المجاورة . فإن تصرف دولة قطر لا يشكل استثناء.

في عام 2013 استحوذت خمس دول فقط على 89% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الحكومية القطرية. وكانت سوريا المتلقي الأكبر لهذه المساعدات، حيث حصلت على حوالي 422 مليون دولار أمريكي خصص أغلبها لأغراض إنسانية (الجدول 7-2). وفي الآونة الأخيرة أصبحت سوريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصر بشكل منتظم ضمن أكثر خمسة دول متلقية للمساعدات الحكومية. وكانت فلسطين المستفيد الأكبر من الدعم المقدم من قطاع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية في قطر، تليها اليمن ولبنان. وعادة ما تكون هذه الدول هي المستفيد الرئيسي من الدعم من هذا القطاع.

يمكن أن تؤدي كثرة التغيير في أنماط المساعدات إلى التقليل من فاعلية المعونة المقدمة. هذا هو أحد الأسباب التي تجعل الجهات المانحة التقليدية تميل للمحافظة على

الجدول 7-2 **أكثر 5 دول تتلقى المساعدات الإنمائية القطرية، 2013**

	المساعدات الحكومية		المساعدات غير الحكومية	
الترتيب	الدولة	مليون دولار أمريكي	الدولة	مليون دولار أمريكي
1	سوريا	422.2	فلسطين	63.7
2	المغرب	250.0	اليمن	32.5
3	فلسطين	239.2	لبنان	21.3
4	مصر	168.8	سوريا	17.7
5	اليمن	161.0	الصومال	17.6
الدول الخمس الأولى: % من الإجمالي		89		42

ملاحظة: سعر تحويل 1 دولار أمريكي = 3.65 ريال قطري
المصدر: وزارة الخارجية (2014).

الأولويات القائمة، وعدم تغيير قائمة البلدان الشريكة الى أن تعطي تنميتها مبرراً لذلك.

في نطاق جهودها الأوسع لدعم التعاون الدولي، تسهم قطر أيضاً في مختلف صناديق التنمية الإقليمية والدولية، بما فيها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. إلا أنها تقدم الجزء الأكبر من مساعداتها الإنمائية الرسمية على أساس ثنائي.

الرصد والإبلاغ عن تدفقات مساعدات دولة قطر الخارجية

رغم أن وزارة الخارجية وضعت نظام معلومات متكامل يمكّن الحكومة والمنظمات الإنسانية من إدخال بيانات المساعدات باستخدام نماذج موحدة لتسهيل تقديم التقارير بانتظام، إلا أن البيانات المتاحة حالياً حول تدفقات مساعدات قطر الخارجية محدودة. ومن الضروري العمل على تحسين نوعية وتفاصيل المعلومات الإحصائية عن تدفقات المساعدات، على أن تكون متوافقة مع تعاريف ومنهجية الممارسات الدولية الفضلى المعتمدة لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة الشفافية ويمكّن وزارة الخارجية من تحسين نوعية وتفاصيل مساعداتها ضمن تقريرها السنوي للمساعدات الخارجية. إضافة إلى ذلك، فإن جعل المعلومات متاحة للجمهور على موقع الوزارة على الانترنت سيساعد أيضاً على التدقيق العام وعلى تعزيز المساءلة.

ولبلوغ هذه الغاية، نظمت إدارة التنمية الدولية في وزارة الخارجية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ورشة عمل تدريبية للمنظمات الإنسانية في قطر عام 2013 لمناقشة المبادئ التوجيهية والمفاهيم المتعلقة بخدمة التتبع المالي. ويهدف هذا النظام إلى توفير معلومات دقيقة عن إنفاق دولة قطر على المساعدات الخارجية لجميع المبادرات المحلية والإقليمية والدولية. وتعتزم إدارة التنمية الدولية التنسيق مع المنظمات الدولية، ومكاتب التدقيق والاستشارات الإدارية لتطوير مزيد من الآليات والإجراءات لقياس وتحليل وتقييم إنفاق دولة قطر على المساعدات الخارجية، بما في ذلك مدى كفاءة الاستخدام وأثر التنمية على الدول المتلقية للمساعدات.

مبادرات التنمية

إن إحدى أولويات قطر الرئيسة في مجال التعاون الإنمائي هي مساعدة الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كجزء من الشراكة العالمية من أجل التنمية. وهي غاية أساسية تقوم قطر من أجلها بتنفيذ عدة مشاريع ضمن إطار التعاون الدولي. ويشكل الحد من الفقر مجالات التركيز الرئيسة للتعاون الدولي لقطر – بما في ذلك عبر توفير فرص العمل في مشاريع إعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية - وتحسين الصحة والتعليم، فضلاً عن إدارة أفضل للبيئة.

المساعدات الاقتصادية والتجارية

يمكن تقييم جهود قطر للمساهمة في تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) من خلال معرفة ما تم إحرازه من تقدم لتطوير نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، والتقيد بالقواعد، وقابلية التنبؤ، وعدم التمييز. وتتمتع دولة قطر باقتصاد مفتوح بنسبة 80%. وتتبادل التجارة بشكل حر مع جميع الدول، ووقعت اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وهي عضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام 1996، وعضو في الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجات) منذ عام 1994.

تخطط دولة قطر، حسبما جاء في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، لزيادة تحرير التجارة في الخدمات في إطار اتفاقية الجات. فمن حيث الاستثمار الأجنبي، يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك 49% من رأس مال المشروع، وفي بعض القطاعات يسمح بملكية 100% بعد الحصول على إذن. وهناك حقوق معينة مضمونة كذلك للمستثمرين الأجانب، بما فيها عدم تقييد تحويل الأموال، وضمانات ضد نزع الملكية (منظمة التجارة العالمية، 2014). وبفضل توفير نظام مالي غير تمييزي ومناخ استثماري تشجيعي في قطر، ازدادت التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر من 252 مليون دولار عام 2000 إلى ذروة بلغت 8،125 مليون دولار أمريكي عام 2009، حيث تجاوزت في متوسطها 4،500 مليون دولار أمريكي بين عامي 2008 و 2010. وقد سجل صافي هذه التدفقات من ذلك الوقت إلى الآن استثماراً عكسياً قدره 840 مليون دولار عام 2013. كما وازدادت التدفقات الخارجة من قطر من 18 مليون دولار عام 2000 إلى 8,021 مليون دولار عام 2013 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014).

الحد من البطالة بين الشباب العربي – مؤسسة صلتك

تأسست "صلتك" عام 2008، كمبادرة اجتماعية ديناميكية لتوفير فرص عمل وتوسيع الفرص الاقتصادية للشباب في جميع أنحاء العالم العربي. وتضم المنطقة العربية أكثر من 100 مليون شاب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة، الكثير منهم غير قادر على إيجاد عمل لائق، وهذا بالتالي منعهم من الاستفادة من كامل إمكاناتهم كأعضاء منتجين في المجتمع.

زيادة فرص الحصول على التعليم - التعليم فوق الجميع

" يمكن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي، وهو وعد لم ينفذ منذ عقود من الزمن، في السنوات السبع القادمة. لكننا بحاجة ماسة إلى أشخاص يلتزمون بتحقيقه، وإلى ساسة يفهمون قوة التعليم وأثره على دولهم واقتصاداتها. "

سمو الشيخة موزا بنت ناصر 2014 (كوغلان، 2014)

تعتبر "صلتك" أكبر مزود خدمات مشاريع صغيره الحجم للشباب في العالم العربي، وهي تعمل على توفير فرص العمل على نطاق واسع، وتعزيز ريادة الأعمال، وتوفير إمكانية الوصول إلى رأس المال والأسواق، وإشراك الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى سعيها لإيجاد حلول مبتكرة للمشاكل الصعبة، وتعمل مع مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والحكومات والقطاع الخاص لتعزيز التغيير الإيجابي المستدام لدى الشباب العربي.

وقد مولت صلتك أكثر من 78,000 مشروع تجاري يملكها شباب، وأنشأت أو حافظت على أكثر من 103,000 وظيفة، ودربت أكثر من 2,350 شاباً من موظفي المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشباب (صلتك، 2015). وفي عام 2013، جمعت صلتك أكثر من 95 مليون دولار بتمويل مشترك من الشركاء الإقليميين والدوليين، وخصصت أكثر من 10.5 مليون ريال قطري لمبادرات بناء القدرات في المنطقة (وزارة الخارجية، 2014)، ووسعت نطاق برامجها في جميع أنحاء المنطقة العربية لتشمل 16 دولة.

زيادة فرص الحصول على التعليم - التعليم فوق الجميع

في عام 2012، تأسست "مؤسسة التعليم فوق الجميع" كمبادرة عالمية تشتمل على ثلاثة برامج رئيسة، هي "علم طفلاً" و"الفاخورة" و"حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن". وتوفر هذه البرامج فرص التعليم، خاصة للأطفال الذين يعيشون في البيئات ذات الدخل المنخفض أو التي تواجه أزمات إنسانية معقدة.

وتتعاون مؤسسة التعليم فوق الجميع مع العديد من الشركاء العالميين والإقليميين والمحليين الذين يوحدهم الإيمان المشترك بأن التعليم هو مفتاح التقدم والازدهار، فهو يطلق القدرات الشخصية، ويشجع السلام والتعاون والتنمية المستدامة. وتحمي المؤسسة الحق في التعليم حيثما يكون معرضاً للتهديد، وتنفذ تدخلات مبتكرة وأخرى تم اختبارها في مجال التعليم، وتزود الأطفال والشباب والنساء بأدوات التعلم. وتمتد مشاريعها لتشمل التعليم الابتدائي، وتيسير الالتحاق بالمدارس، والتعليم العالي، إضافة إلى اهتمامات أوسع، مثل الصحة والرفاه والحقوق الأساسية. وقد تمكنت من الوصول إلى حوالي مليوني طفل خلال الفترة 2013-2014.

يعد مشروع مخيم كاكوما للاجئين في كينيا أحدث مشروع أطلقته مؤسسة التعليم فوق الجميع في نوفمبر 2014 بالشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ويهدف المشروع التجريبي لمدة أربع سنوات إلى جمع مختلف القطاعات والشركاء للعمل معاً بطريقة شاملة، باستخدام التعليم لمساعدة اللاجئين على تطوير الثقة لبناء مستقبلهم وليكونوا أعضاء منتجين في المجتمع. وسوف تقوم المؤسسة بتمويل خبراء في تكنولوجيا الطاقة الشمسية، والرياضة، والمياه، والصرف الصحي، والتنسيق معهم للعمل معاً لإنشاء نظام بيئي متعدد القطاعات يؤدي إلى توفير واستدامة تعليم عالي الجودة، ويتوقع أن يشمل هذا المشروع أكثر من 70,000 شخص.

أما برنامج " الفاخورة " الذي أطلق في يناير 2009، فهو يهدف لدعم التعليم في قطاع غزة. وتتمثل مهمته في تحسين حياة الطلبة الفلسطينيين بشكل ملموس من خلال توفير فرص التعليم العالي الجودة. ويتم تنفيذ هذا البرنامج بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والهلال الأحمر القطري. وبالإضافة إلى دعم الفاخورة للطلاب من خلال توفير التعليم العالي لهم، فإنه يعمل في الوقت نفسه على تمكين أسر الطلاب لتصبح مستقلة مالياً. وتشمل مجالات تركيز الفاخورة التدريب المهني، ومشاريع إعادة الإعمار، والصحة والرعاية الاجتماعية، والتواصل مع العالم. ومن أهم إنجازاته الرئيسة:

- تقديم 100 منحة دراسية سنوياً للطلبة الجامعيين، حيث حصل أكثر من 300 طالب وطالبة على منح دراسية كاملة لدراستهم الجامعية منذ يناير 2009.
- استفاد 30 طالب دراسات عليا من برنامج الفاخورة الدولي للماجستير.
- تم فحص 250,000 أسرة في قطاع غزة للتأكد من عدم وجود إعاقات، وتم تقديم المساعدة لأكثر من 300 من الشباب ذوي الإعاقة، إضافة إلى أسرهم.
- يتم تقديم الدعم لأكثر من 1,400 طفل من خلال برامج الفاخورة للدعم النفسي.
- تم تقديم الدعم لـ 224 أسرة لبدء أعمال تجارية.

بالنسبة لبرنامج "حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن"، فقد تأسس عام 2009 بهدف تعزيز وحماية الحق في التعليم في المناطق المتضررة من الأزمات والنزاعات وانعدام الأمن، وهو برنامج أبحاث وسياسات ومناصرة لمؤسسة "التعليم فوق الجميع"، ويضم الممارسين والمتخصصين في مجال التعليم، والقانون الدولي، وحماية الأطفال. ويعمل البرنامج على تعزيز الرصد والإبلاغ عن الضرر الذي يلحق بالتعليم في حالات انعدام الأمن والنزاعات، ويساهم في تنفيذ القوانين الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بالتعليم بشكل أفضل وأكبر، وفي بناء القدرات لتنفيذ خطط وبرامج حساسة للأزمات من قبل وزارة التعليم والوزارات الأخرى ذات الصلة، وفي تعميق المعرفة حول أثر النزاعات وانعدام الأمن على التعليم، وحول الاستجابة الوقائية والحمائية بشكل فعال.

أما برنامج "علّم طفلاً"، فقد أطلق في نوفمبر 2012 لتوفير فرصة الحصول على التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015-2016. وهو يركز على الشباب المحروم من حقه الأساسي في التعلم بسبب الفقر أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو التمييز. ويعمل البرنامج جنباً إلى جنب مع شركائه، بمن فيهم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمجلس الثقافي البريطاني، ومنظمة "كير"، ومنظمة أنقذوا الأطفال. ولديه 44 مشروعاً معتمداً في 24 دولة لتوفير التعليم لأكثر من مليوني طفل، على أن يصل إلى 10 ملايين طفل بحلول 2015-2016.

التوسع في التعليم العالي الجودة - أيادي الخير نحو آسيا (روتا)

تأسست أيادي الخير نحو آسيا (روتا) في ديسمبر 2005 بهدف زيادة فرص حصول الأطفال والشباب على التعليم الابتدائي والثانوي، حيث أن الكثير منهم، ولاسيما الفتيات، في الدول المنخفضة الدخل أو التي تعاني من أزمات إما أنهن لا يذهبن إلى المدرسة، أو يدرسن في مدارس سيئة التجهيز وتعاني من قلة الموارد. وتطمح روتا إلى عالم يحصل فيه جميع الشباب على التعليم اللازم لإطلاق كامل إمكاناتهم والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

تعمل روتا جنباً إلى جنب مع شركائها، والمتطوعين، والمجتمعات المحلية، على تعزيز العلاقات بين أفراد المجتمع، وتساعد على إيجاد بيئة آمنة للتدريس وإحياء العملية التعليمية في المجالات التي تعاني من أزمات وكوارث. وتغطي أنشطة روتا حالياً 10 دول في آسيا والشرق الأوسط. وفي عام 2013 قدمت روتا مساعدات بقيمة 62 مليون ريال قطري إلى العديد من المشاريع التعليمية والثقافية.

ومن أهم المشاريع العديدة التي نفذتها روتا بين عامي 2012 و 2014 برنامج تعزيز التعليم غير النظامي للشباب الفلسطيني في شمال لبنان، حيث قدمت خدمات التدريب المهني وزادت من قابلية توظيف 200 طالب، إضافة إلى تقديم دعم تعليمي لـ 600 طالب ابتدائي لتحسين أدائهم المدرسي، وتعزيز مهاراتهم اللغوية. وقد استفاد من هذا البرنامج أيضاً حوالي 133 معلماً وموظفاً في المنظمات غير الحكومية الشريكة، فضلاً عن 3,500 من الشباب اللاجئ الفلسطيني.

حماية البيئة - تغير المناخ والأمن الغذائي

في شهر مارس 2014 اعتمد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قراراً بشأن حقوق الإنسان والبيئة، ينص على أن الدول ملزمة بضمان تمتع مواطنيها ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وأن التمتع بما يرافقها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية يمكن توفيره عبر تقييم الأثر البيئي، وإتاحة المعلومات البيئية للجمهور، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرارات البيئية، وتشجيع أفضل الممارسات المتعلقة باستخدام حقوق الإنسان في صياغة السياسات البيئية.

ويؤكد الدستور الدائم لدولة قطر على أن تحافظ الدولة على البيئة وعلى توازنها الطبيعي لتتمكن من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال. وتدعو رؤية قطر الوطنية 2030 لدعم الجهود الدولية للتخفيف من آثار تغير المناخ، وللعب دور إقليمي استباقي وكبير في التخفيف من آثاره السلبية، ولاسيما على دول الخليج.

يتزايد الإدراك عالمياً بأن الأرض ملك للجميع، وأن على الجميع أن يعتنوا بالبيئة. ونظراً لأن قطر جزء من منطقة الخليج، حيث يتأثر النظام البيئي بأفعال وتصرفات من هم خارج الدولة، فهذا يعني أن على قطر أن تعمل مع الأطراف الإقليمية والدولية لمعالجة قضايا البيئة و تغير المناخ. وبالفعل، فإن قطر تلعب دوراً هاماً في المبادرات العالمية التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، وفي التوصل إلى إجماع حول تغير المناخ والتنمية المستدامة. وقد انضمت دولة قطر عام 2009 إلى برنامج البنك الدولي لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن اشتعال الغاز ضمن جهودها الواسعة على هذا الصعيد (الإطار 7-2).

استضافت دولة قطر الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للأطراف المعنية بالاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي عام 2012. ونجحت الدول المشاركة في إطلاق فترة التزام جديدة بموجب بروتوكول كيوتو، حيث تم الاتفاق على جدول زمني محدد لاعتماد اتفاق المناخ العالمي بحلول عام 2015، وتم الاتفاق أيضا على مجموعة من التدابير أطلق عليها بوابة الدوحة للمناخ، وذلك لإثارة الطموح اللازم للاستجابة لتغير المناخ.

الإطار 7-2 تلعب دولة قطر دورا نشطا في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الغاز

أثناء عمليات التنقيب عن النفط الخام، يصعد الغاز أحيانا إلى السطح مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى تنفيسه أو حرقه، بدلا من استغلاله بشكل أفضل للاستهلاك الخاص والتجاري. وتسعى الشراكة العالمية للحد من احتراق الغاز التابعة للبنك الدولي بين الحكومات والقطاع الخاص، لتقليص عادِم الغاز الضار للبيئة، وبالتالي خفض إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. تعكس مشاركة قطر، كأول دولة خليجية تنضم لهذه الشراكة العالمية للحد من احتراق الغاز، التزامها لتحقيق هدف التخلص من احتراق الغاز نهائيا. وهذا ما أسفر عن تغيرات كبيرة فيما يخص احتراق الغاز، على الرغم من الزيادة في الانتاج و التوسع في منشآت النفط والغاز. وقام المشروع الوطني للحد من احتراق الغاز وتنفيسه بخفض المزيد من الانبعاثات الناتجة عن احتراق الغاز، حيث انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون جراء احتراق الغاز من 14% إلى 7% بين عامي 2007 و 2012.

وفي عام 2007، قدمت قطر أول آلية للتنمية النظيفة الخاصة بها ضمن الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، والتي تتمثل في مشروع احياء واستغلال حقل الشاهين النفطي، حيث قلصت من مستويات احتراق الغاز بحوالي 80%. ويعتبر حقل الشاهين النفطي حقلا لإنتاج النفط والغاز يقع على الساحل الشمالي الشرقي لدولة قطر في الخليج العربي، ويبعد عن الدوحة بحوالي 180 كيلومترا شمالا. ويقع حقل النفط على مقربة من حقل غاز الشمال الذي يعتبر أكبر حقل غاز في العالم. تم تصميم المنشآت التي تم إنجازها في حقل الكركرة في عام 2011، لتحقق مستوى الصفر من احتراق الغاز عن طريق إعادة حقن الغاز الحامض و الزائد في خزانات.

وتعتبر عمليات الشحن أمرا بالغ الأهمية فيما يخص سلسلة الإمدادات للغاز الطبيعي المسال التي تمتد من حقل غاز الشمال في قطر لتصل إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2008، أسفر بحث أجرته شركة اكسون موبيل بالشراكة مع قطر للبترول عن انجاز باهر على مستوى تصاميم وأحجام ناقلات الغاز الطبيعي المسال ،والتي تمكن الناقلات الجديدة من تحميل كمية من الغاز الطبيعي المسال تزيد بنسبة 80% عما تحمله الناقلات الحالية ، وتقلص بشكل كبير الطاقة المستخدمة لكل وحدة تسليم.

وتعمل الحكومة بنشاط لمعالجة القصور على مستوى المعرفة والامكانيات التي من شأنها أن تعيق تطوير نُظم إدارة الاستدامة البيئية والاقتصاد القائم على المعرفة. وتقوم واحة قطر للعلوم والتكنلوجيا التي أنشئت عام 2009 على تعزيز أبحاث الشركات والتطوير التكنولوجي و التجاري من خلال الاشتراك مع رواد الصناعة الدولية والمؤسسات البحثية.

هناك عدد من المبادرات الجارية والمشاريع البحثية التي تعكس الالتزام الوطني بمعالجة استباقية للتحديات المناخية، حيث تشمل مشاريع الطاقة المتجددة التي تهدف إلى تعويض ما نسبته 10% من اجمالي الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة الشمسية بحلول عام 2018؛ وتشمل أبحاث واحة قطر للعلوم والتكنلوجيا المرتكزة على التكنلوجيا النظيفة في مجالي النقل والغاز الطبيعي المسال؛ بالإضافة إلى المشروع الممتد لعشر سنوات والمشترك بين كل من شركة شلّ ، وقطر للبترول، وواحة قطر للعلوم والتكنلوجيا، وإمبريال كوليدج لندن حول التكنلوجيا الخاصة باحتجاز وتخزين ثنائي أكسيد الكربون؛ فضلا عن مشروع شركة شيفرون لكفاءة الطاقة المستدامة، والمعنية بتطوير تكييف الهواء بالطاقة الشمسية في المناخ الخليجي.

المصدر: البنك الدولي (2009) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014K).

ويشمل ذلك استكمال إنشاء مؤسسات جديدة وسبل ووسائل متفق عليها للزيادة في التمويل والتكنولوجيا المرتبطة بالمناخ، وإيصالها للدول النامية. وأثناء انعقاد الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي، أعلنت مؤسسة قطر ومعهد بوتسدام لأبحاث أثر المناخ، قيامهما بشراكة لإنشاء مركز أبحاث المناخ في الدوحة قصد إجراء أحدث الأبحاث العلمية في مجالي العلوم الطبيعية والاجتماعية بغية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

يؤثر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على معيشة أكثر من مليارى شخص يعيشون على 40% من الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في العالم، وتندرج هذه المسألة تحت نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. لعبت دولة قطر دورا هاما في الجهود الدولية الرامية لمكافحة التصحر من خلال قيادتها لمبادرة الأراضي القاحلة: الشراكة من أجل الأمن الغذائي. وخلال أعمال الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، مهدت قطر الطريق أمام

إنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة، وهو عبارة عن قاعدة عمل مشترك للبلدان ذات الأراضي القاحلة والبلدان الأكثر تضرراً، وذلك لمجابهة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي من خلال الالتزام بآليات وطرق استجابة جديدة. ويدعم هذا التحالف البحث الجديد والابتكار من قِبل الدول الأعضاء، حيث يشمل البلدان ذات الأراضي الجافة التي لها تحديات مشتركة، والتي تقبل الشراكات مع جميع الدول ومع المؤسسات المتعددة الأطراف.

المبادرات الإنسانية

زادت الحاجة للمساعدات الإنسانية بشكل ملحوظ مع ارتفاع عدد النزعات وشدتها، ولاسيما في الشرق الأوسط. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع عدد الأطفال والنساء وكبار السن الذين أصيبوا بصدمات نفسية من جرَّاء النزاعات، وشُرد الكثير منهم من منازلهم. وتعمل قطر على الاستجابة لهذه الحالات الإنسانية الطارئة.

وتلتزم دولة قطر بمساعدة الشعوب المتضررة من جميع أنواع الأزمات – حروب، وزلازل، وفيضانات، إضافة إلى كوارث طبيعية أخرى – من خلال تقديم المساعدات الإنسانية مع الالتزام بمبادئ النزاهة والحياد. وتأخذ هذه المساعدات الإنسانية أشكالا عديدة، حيث تتضمن توفير الرعاية الطبية، والغذاء، والماء، والمأوى. وقامت دولة قطر أيضا، بالتعاون مع تركيا وجمهورية الدومينيكان، بتأسيس منتدى دولي أطلق عليه مبادرة "الأمل"، وذلك لمناقشة أفضل السبل لتحسين كفاءة الموارد العسكرية والمدنية عند الاستجابة للكوارث الطبيعية.

جمعية قطر الخيرية

تحظى جمعية قطر الخيرية بمركز ذي طابع استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وهي مؤسسة غير حكومية دولية تأسست عام 1992، وتعمل في مجالات الإغاثة الإنسانية في 41 بلداً، لا سيما في إفريقيا وآسيا، وذلك بالشراكة مع وكالات عديدة، مثل اليونيسيف، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة؛ ومع مؤسسات خاصة، مثل مؤسسة بيل وملينداً غيتس، ومؤسسة كانوتيه؛ وأيضا مع وكالات غوث إسلامية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

وارتفعت مساهمات قطر الخيرية من 78 مليون ريال قطري في 2006 إلى 448.5 مليون ريال قطري في 2013 – حيث تعتبر أكبر جهة مساهمة بين المنظمات الإنسانية في قطر. وفي عام 2013، شملت مشاريع قطر الخيرية توفير رسوم دراسية لثلاثة آلاف طالب فقير في 16 بلداً، وقامت ببناء 10 مدارس، وكفلت 6,000 يتيم في 25 بلداً، علاوة على إقامة شراكة مع مؤسسة بيل وملينداً غيتس حول المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال في باكستان.

وأطلقت قطر الخيرية حملة لجمع التبرعات من أجل دعم المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال بحلول عام 2018، ودعمت أيضا حملات التطعيم ضد شلل الأطفال في المناطق المستهدفة. وستقدم مؤسسة بيل وملينداً غيتس مبلغا مساوياً لما تجمعه قطر الخيرية خلال الحملة.

وفي عام 2013، ركزت قطر الخيرية برامجها بشكل كبير على السوريين الذين نزحوا داخلياً، والذين يعيشون كلاجئين في الدول المجاورة كالأردن ولبنان وتركيا والعراق، حيث أنفقت 24 مليون ريال قطري على 1.3 مليون شخص. وفي عام 2014، شمل برنامج قطر الخيرية للإغاثة الطارئة توزيع المواد الغذائية والمأوى لحوالي 23 ألف شخص تضرروا من جراء الفيضانات في الخرطوم ،عاصمة السودان.

جمعية الهلال الأحمر القطري

تعمل جمعية الهلال الأحمر القطري تحت مظلة جمعية الصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الدوليتين اللتين تمثلان 187 مؤسسة إنسانية وطنية على مستوى العالم. وتقوم جمعية الهلال الأحمر القطري بتنفيذ برامج في 46 بلداً من خلال الاستثمار في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وخلق بيئة تمكينية لإدماج الفئات المحرومة والمستضعفة في قوة العمل، وتوسيع قاعدة المشاركة عبر بناء شراكات دولية ذكية في مجالات التنمية المستدامة. وتتجلى أهم التخصصات التي يقدمها الهلال الأحمر القطري في الاستعداد والاستجابة عند الكوارث، وخدمات الرعاية الصحية، وإعادة تأهيل ومساندة الفئات الضعيفة، وتوفير تدريبات الإسعافات الأولية، علاوة على إدارة الكوارث، وإنفاذ القانون الإنساني الدولي. وتدعم جمعية الهلال الأحمر القطري ايضاً المجتمعات الضعيفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتمكينها من التغلب على تداعيات الكوارث الطبيعية. ومن بين التحديات الرئيسة التي تواجه هذه الجمعية، ما يلي:

- نقص التمويل لتلبية جميع احتياجات التنمية في البلدان التي تعمل فيها.
- التأثير السلبي للأوضاع السياسية المحلية والبيروقراطية على تنفيذ المشاريع، كما هي الحال في فلسطين.
- سلامة المتطوعين والموظفين في البلدان التي تعاني من حروب ونزاعات مسلحة، مثل دارفور، والصومال، ومالي.
- ضعف إمكانات الموارد البشرية المحلية في قطاع الصحة، وشح البيانات المطلوبة لدعم أعمال التنمية، كما

هي الحال في جزر القمر و الصومال.
- الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف في الصومال، والنشاط البركاني في جزر القمر.
- ربط تكنولوجيا المعلومات والشبكات الإلكترونية مع المؤسسات المشاركة في الشراكة العالمية من أجل التنمية، وذلك لتسهيل الوصول للمعلومات، وضمان سرعة وجودة البيانات، وكذلك توثيق وإدارة الخدمات لصالح المستفيدين.

وتشمل أهم إنجازات الهلال الأحمر القطري ما يلي:
- زيادة الإيرادات الأساسية للبرامج الإنسانية من 30 مليون عام 2008 إلى 90 مليون ريال قطري عام 2012. وارتفاع الإيرادات التشغيلية من 18 مليون إلى 40 مليون ريال قطري خلال الفترة نفسها .
- تنفيذ وتمويل أكثر من 120 مشروعاً إغاثياً وتنموياً وصحياً حول العالم، وذلك عبر إنشاء عدة شراكات مع عدة جهات، بما فيها وزارة الخارجية، والبنك الإسلامي للتنمية.
- دعم أكثر من 4.7 مليون شخص من خلال مشاريع إغاثية وتنموية خلال الفترة 2012-2013.
- إدارة العديد من المراكز الطبية والمستشفيات في العالم والإشراف عليها .

وبلغ مجمل الإنفاق الخارجي لجمعية الهلال الأحمر القطري على مشاريع الإغاثة والتنمية الدولية أكثر من 108 مليون ريال قطري خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2013، حيث تم إنفاق 65% منها على مشاريع إغاثية بشكل أساسي في فلسطين، وسوريا، والسودان، والصومال، واليمن. ومن إجمالي 106 مشاريع تنموية أنجزت خلال الفترة 2011-2012، تم تخصيص 50% منها للمشاريع التالية: 21 مشروعاً للخدمات الصحية والطبية، و20 مشروعاً لخدمات ذوي الإعاقة، و8 مشاريع للمياه والصرف الصحي، و3 مشاريع تعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إعادة بناء سبل العيش – كارثة تسونامي وفوكوشيما

بعد الزلزال مباشرة وكارثة تسونامي التي ضربت اليابان في شهر مارس 2011، أعلنت دولة قطر عن إنشاء صندوق الصداقة القطري الياباني لدعم جهود الإغاثة لتسريع عملية إعادة تأهيل الضحايا. وخصص صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني هبة بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض . وتم إنشاء لجنة بإشراف صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، وتكليف سعادة وزير الخارجية بمتابعة عمل هذه اللجنة . وتكمن أهمية هذا الصندوق في تقديم الدعم الفوري والفعال لضحايا المناطق المتضررة من خلال11مشروعاً لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار. ويدعم هذا الصندوق المشاريع التي تلبي الاحتياجات الملحة والحرجة لصالح عدد كبير من المستفيدين، حيث ركزت على خمسة مجالات ذات أولوية خلال الفترة 2012-2014، ألا وهي تعليم الأطفال، ومصائد السمك، الرعاية الصحية، ريادة الأعمال والرعاية الاجتماعية.

وكمثال على دعم دولة قطر لقطاع الثروة السمكية في اليابان، يتمثل هذا الأخير في بناء منشأة حفظ الأسماك في كاراكوا-تشو، وكيسينوما. ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في إعادة إحياء صناعة صيد السمك في منطقة سانريكو، حيث شملت بناء منشأة حفظ الأسماك التي من شأنها أن تدعم تطوير مهارات التسويق لدى الصيادين. وحري بالذكر أن حوالي 80% من العائلات القاطنة في كيسينوما قبل كارثة تسونامي كانت تعمل في قطاع صيد الأسماك. وبعد كارثة تسونامي، فقدت العديد من الأسر مرافق تجهيز الأسماك الخاصة بها، مما عرقل انتعاش الاقتصاد المحلي. وكان لهذا المشروع نتائج تمثلت في تحسين دخل الصيادين، وتوفير فرص عمل للسكان، كما ساهم في رفع أسعار بيع الأسماك. ويتوقع على المدى البعيد أن يساعد هذ المشروع على إحياء المدينة والمناطق المحيطة بها، حيث سيستفيد 330 شخصاً بشكل مباشر، و746 عائلة تعمل في الصيد بشكل غير مباشر.

ويهدف مشروع نظام الخلية الحية في مدينة كامايشي لتجميد منتجات المأكولات البحرية دون الإضرار بأغشية الخلايا الخاصة بها. وسيوفر هذا المشروع الفرصة لتحقيق التكامل بين القطاعات الأول والثاني والثالث عبر صناعة منتجات ذات قيمة مضافة، والبيع المباشر على الصعيد الوطني.

إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع

تمثل أحد جوانب استراتيجية التعاون الدولي التي تنهجها قطر في رعاية محادثات السلام الرامية لوقف النزاعات المسلحة والقتال، ونزع فتيل التوتر، كما هي الحال في السودان واليمن ولبنان وفلسطين (الإطار 7-3). وعقب محادثات السلام، تلعب دولة قطر دوراً قيادياً من خلال مؤتمرات المانحين، وذلك لتعبئة الموارد من أجل التنمية في هذه المناطق، وتعمل كذلك على وضع إطار شامل من أجل تحقيق السلام والتنمية في مناطق النزاع بهدف تعافي هذه المناطق على المدى الطويل، وتحقيق التنمية والسلام والاستقرار.

اقتناعاً منها بأن الاستثمار في التنمية في دارفور يمكن أن يساعد على كسر دائرة العنف والبدء في زرع بذور السلام في هذه المنطقة من السودان، قامت دولة قطر في شهر سبتمبر 2014 بالتوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 88.5 مليون دولار مع الصندوق الائتماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة، والذي يُديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتمويل الإنعاش وإعادة الإعمار. وتعتبر هذه المبادرة واحدة

الإطار 7-3 دعم الحق في التنمية للفلسطينيين

تواصل دولة قطر منذ فترة طويلة دعمها للحق في التنمية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالرغم من التحدي الذي يمثله المشهد السياسي. وفي عام 2013، قدمت قطر أكثر من 302 مليون دولار على شكل مساعدات لفلسطين، دعماً منها للمبادرات الإنسانية والتنموية، حيث قدمت الحكومة 79% من هذا المبلغ ، بينما قدمت المنظمات غير الحكومية 21%.

أسفرت الزيارة التاريخية التي قام بها صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى قطاع غزة في شهر أكتوبر 2012، عن تقديم 254 مليون دولار ضمن خطة لإعادة بناء وتحديث قطاع غزة، حيث شكل هذا المبلغ أكبر دفعة مساعدات لإعادة إعمار القطاع منذ أن تم تدميره أثناء الهجوم الإسرائيلي العسكري في العام 2009/2008. وقامت قطر بإعداد التصاميم الخاصة بإعادة الإعمار، على أن يتم تمويل وإنهاء البناء قبل أن يسلم إلى السلطات الفلسطينية المعنية. وقد وفر المشروع فرص العمل التي يحتاجها بشدة الشباب الفلسطيني، وشكل مصدر دخل للمقاولين المحليين، والشركات الصغيرة. وتمت مباشرة العمل في 2013 على الطريق السريع الذي يمتد على طول الشريط الساحلي المتوسطي، كما سيشمل تنمية منطقة سكنية جديدة في جنوب غزة، ومستشفى جديدة في شمال القطاع.

وفي شهر يناير 2014، قامت كل من جمعية قطر الخيرية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالتوقيع على اتفاقية لدعم برنامج الأونروا الصحي في غزة. وبموجب هذه الاتفاقية التي تعادل قيمتها مليون دولار أمريكي، قامت الأونروا بشراء الأدوية ومعدات العلاج الطبيعي الضرورية والعاجلة للاجئين الفلسطينيين من خلال شبكة المراكز الصحية التابعة للأونروا.

اندلعت حرب أخرى بين إسرائيل وحماس عام 2014، مما تسبب في الكثير من الدمار، وخلق أزمة إنسانية كبرى في قطاع غزة. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، تم الإعلان عن تدمير أو إلحاق الضرر بشكل كبير بثمانية عشر ألف منزل، كما تم تشريد 108 آلاف فلسطيني من منازلهم. وطالب "نداء أزمة غزة" بتوفير 551 مليون دولار لدعم فئات المجتمع الأكثر ضعفاً والتي تضررت من جراء القتال، مع التركيز على المشردين والجرحى وكبار السن والأطفال والنساء، وكذلك المزارعين والصيادين الذين فقدوا مصادر رزقهم. ومن خلال عملها فيموقع الحدث ، تعتبر جمعية قطر الخيرية واحدة من 69 وكالة تعمل بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي يركز على توفير الأمن الغذائي في الحالات الطارئة وذلك لأكثر من 33 ألف مستفيد.

وقد واصلت دولة قطر تقديم المساعدات للفلسطينيين لدرء حدوث الأزمات عن طريق دفع ثمن الوقود اللازم لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، والمساهمة في دفع رواتب موظفي الادارات الحكومية لمدة ثلاثة أشهر. ومع استمرار أزمة الرواتب فضلاً عن وجود أعلى معدلات البطالة في العالم (ما يقارب 45%)، تفاقمت مشكلة تقويض الأمن الغذائي للسكان.

وفي ديسمبر 2014، اجتمعت 30 جهة دولية مانحة في القاهرة لبحث إعادة إعمار قطاع غزة، التي قدر الفلسطينيون تكلفتها بما يعادل 4 مليارات دولار خلال ثلاث سنوات. ووعدت الجهات المانحة بتوفير 2.7 مليار دولار (تعهدت قطر بدفع أعلى مبلغ، وهو مليار دولار) لإعادة بناء غزة التي دمرتها اسرائيل . وعلى الرغم من ذلك، أجمعت الدول المانحة على أن الجهود المبذولة لإعادة الإعمار ستذهب سُدىً ما لم يتم التوصل لسلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وخططت الجهات المانحة لتقديم المساعدات من خلال السلطة الفلسطينية التي ستقوم بتنفيذ خطة إعادة الإعمار مع الالتزام بالمسؤولية الكاملة والشفافية في التنسيق مع الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، إضافة إلى القطاع الخاص.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2014)؛ مكتب الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (2015) ؛ The word post (2014) ; أخبار الدوحة (2012).

من أكبر المنح التي تقدمها دولة قطر للأمم المتحدة، حيث تغطي نصف الاحتياجات الفورية والمحددة في استراتيجية التنمية في دارفور. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاحتياجات المالية ضمن الخطة التي تمتد لست سنوات إلى 7.2 مليار دولار أمريكي.

يعتبر هذا الدعم إحدى النتائج الرئيسة لاتفاق السلام في دارفور الذي تم التوقيع عليه في الدوحة عام 2011. وسيتم إطلاق عملية تنفيذ الأولويات الفورية الواردة في استراتيجية التنمية في دارفور، والتي أعلن عنها خلال مؤتمر المانحين الدولي الذي انعقد في أبريل 2013. وتتمثل الركائز الثلاث لاستراتيجية التنمية في دارفور في إعادة الإعمار، والحوكمة، والعدالة والمصالحة، علاوة على الإنعاش الاقتصادي.

وتم إنشاء صندوق الأمم المتحدة لإنعاش إعادة الإعمار والتنمية في دارفور لدعم التنفيذ الفعال للمكونات الرئيسة لاستراتيجية التنمية في دارفور، والتي تدعمها ثلاث ركائز مترابطة. يسعى الصندوق لاستعادة السلام والأمن والاستقرار الاجتماعي، وتحسين دور الحكومة والإدارة المدنية، وإعادة بناء وتشييد البنيات التحتية المادية والمؤسسية والاجتماعية، وتنفيذ الإصلاح الهيكلي الشامل للمؤسسات الصحية والتعليمية، ولاسيما الجامعات، من أجل تحويل دارفور إلى مجتمع متطور من حيث التكنولوجيا والصناعة والزراعة والتجارة بحلول عام 2019.

مبادرات التعاون فيما بين دول الجنوب

تُعد مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمراً مكملاً ذا أهمية أكبر من أي وقت مضى للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. وبتركيزه على المنفعة المتبادلة، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة، يُصبح هذا التعاون مناسباً تماماً لمجابهة تحديات هذا العالم المتغير. وهناك مبادرة أطلقها الشركاء الجنوبيون جارية حالياً لوضع تخطيط أفضل لجهود التعاون بين دول الجنوب، وذلك لتعزيز التعلم المتبادل، وتحقيق نتائج أفضل للتنمية.

أبدت دولة قطر التزامها بشكل قوي بتعزيز التعاون مع دول الجنوب من خلال الارتقاء بالتعاون بين هذه الدول. واستضافت الدوحة قمة الجنوب الثانية عام 2005، التي التزم فيها زعماء دول الجنوب بمضاعفة جهودهم لتشجيع التعاون. واعتمدت هذه القمة إعلان الدوحة وخطة عمل الدوحة التي دعت إلى توسيع التجارة بين دول الجنوب، والتعاون في مجال الموارد البشرية والفنية، بما في ذلك مجالات المعلومات والاتصالات.

ساهمت قطر بشكل كبير في المساعدة على إطلاق صندوق الجنوب من أجل التنمية والمساعدات الإنسانية، والذي يضم مجموعة الدول ال 77 المؤثرة، إضافة إلى الصين. وكانت فكرة إنشاء هذا الصندوق قد عُرضت رسمياً خلال قمة الجنوب الثانية المنعقدة في الدوحة عام 2005 والتي شاركت فيها 132 دولة نامية. وتم إطلاق الصندوق من قِبل دولة قطر بمساهمة أولية بلغت 20 مليون دولار، كما قامت الصين والهند بالمساهمة بتمويل إضافي بلغ مليوني دولار لكل منهما.

يهدف الصندوق إلى دعم جهود الدول النامية لاستكمال التعاون التقليدي مع إنشاء آلية المساعدة المشتركة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أمور أخرى . وتم تفعيل الصندوق بشكل كامل ولعبت قطر دوراً رائداً فيما يخص جوانب التنفيذ والتنسيق.

إضافة إلى ذلك فقد استضافت قطر المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب، وذلك استجابة لطلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء من المؤسسات لتبادل الحلول الخاصة بقضايا دول الجنوب، ولتوسيع نطاق تأثير الحلول الخاصة بالتنمية عبر جهود تنموية ملموسة. وشكل هذا الحدث الإقليمي فرصة لتكوين شبكات استراتيجية للمناصرين والمشاركين في التعاون فيما بين دول الجنوب من الدول العربية، كما شكل منبراً عملياً للمطابقة بين إمكانات مقدمي الحلول وبين احتياجات طالبيها، وذلك استجابة لتحديات التنمية المشتركة التي تواجه المنطقة العربية.

وقد وفر معرض الدوحة 2014 فرصة لبحث كيف يمكن للدول العربية أن تعمل معاً لتفعيل التعاون العربي مع دول الجنوب، وخلق شراكات وحلول ملموسة للاستجابة لاحتياجات شعوب المنطقة العربية. وعرض المعرض حلولاً فيما يتعلق بمواضيع الشباب وعمل المرأة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وكذلك بالنسبة للمياه والأمن الغذائي . وأسفرت استضافة هذا المعرض عن إبراز الدور القيادي المتنامي لدولة قطر في توفير منبر لتبادل الحلول ذات الصلة لفائدة الدول العربية ودول الجنوب.

الحوار المتعدد الثقافات الداعم للسلام والأمن

قامت دولة قطر بتشجيع الحوار بشكل منتظم من خلال اعتماد دبلوماسية القوة الناعمة في الشؤون الإقليمية والدولية. ففي ظل قيادة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ركزت العلاقات الدولية لدولة قطر على توطيد السلام والاستقرار بما يتوافق

مع الدستور الدائم للبلاد. ويستند هذا النهج على مبادئ تشجيع تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، ومساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وتقوم هذه الاستراتيجية على الحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار، وتشكيل تحالفات استراتيجية مع القوى الكبرى والوكالات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الإعلاء من شأن الدولة. ولقد ساهم مبدأ الحياد الذي تنتهجه دولة قطر في أن تطلب منها الكثير من الدول القيام بدور الوسيط وإنشاء منابر للحوار بين الفصائل المختلفة. فعلى سبيل المثال، توسطت قطر في اتفاق سلام عام 2008 بين مختلف الفصائل في جنوب لبنان عقب الأزمة السياسية التي دامت 18 شهراً، ولعبت بعد ذلك دوراً كبيراً في تمويل إعادة الإعمار.

تم إنشاء مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان كمؤسسة دائمة عام 2008 نتيجة لتوصية صادرة عن مؤتمر الدوحة الخامس لحوار الأديان الذي عقد في شهر مايو 2007. وتتمثل رؤية مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في أن يصبح نموذجاً رائداً في تحقيق التعايش السلمي بين أتباع مختلف الأديان، ومرجعية عالمية لحوار الأديان. ويهدف المركز إلى تعزيز التعايش بين مختلف الأديان والثقافات.

يتجلى الدور الرئيسي لمركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في نشر ثقافة الحوار والتعايش السلمي بين الشعوب، وقبول الآخر، كما ينظم المركز مؤتمرات، وورش عمل، وندوات سنوية تعمل على خلق فرص للحوار بين رجال الدين، والأكاديميين، والمعنيين الآخرين حول تقديم مختلف وجهات النظر الدينية الخاصة بهم. ويسعى المركز إلى إقامة تعاون مشترك ومنسجم بين وجهات نظر الأديان السماوية التوحيدية في العالم لوضع حجر الأساس للسلم العالمي.

شكلت دولة قطر لجنة وطنية لتحالف الحضارات في شهر مارس 2010، وذلك للعمل مع تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، ومع منبر الأمم المتحدة من أجل تحقيق الحوار فيما بين الثقافات، والتفاهم والتعاون، والتقريب بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الشركاء الآخرين الملتزمين بتعزيز التفاهم عبر مختلف المجتمعات. وتعمل هذه اللجنة على الارتقاء بدور قطر في إبراز إسهامات الحضارة العربية والإسلامية، وتسعى إلى تحقيق تعاون أوثق بين الأعراق والأديان والثقافات. وفي عام 2012، عين السيد/ بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة/ ناصر عبد العزيز آل ناصر في منصب الممثل السامي لتحالف الحضارات، حيث كان قد شغل منصب رئيس الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الاستنتاجات

يمكن أن يشكل التعاون الدولي وسيلة فعالة تتمكن بواسطته الدول الغنية من دعم جهود الدول الفقيرة للمساعدة على تحقيق الحق في التنمية. وتلعب دولة قطر دوراً متزايد الأهمية، مستوحىً من رؤية قطر الوطنية 2030، في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وقد ارتفع مستوى الدعم الإنمائي في مجال التعاون الدولي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة مع توجيه غالبية مساعداتها إلى عدد قليل نسبياً من دول الشرق الأوسط وإفريقيا. وخلال الفترة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2013، خصصت قطر نسبة ما يقارب 0.5% من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولو بتقلبات سنوية كبيرة .

تعتبر مساعدة الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بمثابة الهدف الرئيسي لعدة مشاريع تنطوي تحت إطار قطر للتعاون الدولي. والمجالات الرئيسة التي يتم التركيز عليها في برنامج قطر للتعاون الدولي، للحد من الفقر، تشمل خلق فرص عمل في مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية، وتحسين الصحة والتعليم، فضلاً عن إدارة البيئة بشكل أفضل.

ازدادت الحاجة للمساعدات الإنسانية بوضوح مع ارتفاع عدد النزاعات وشدتها، لاسيما في الشرق الأوسط. وهذا ما أسفر عن ارتفاع عدد الأطفال والنساء وكبار السن الذين تعرضوا لصدمات نفسية من جراء الصراعات، حيث أن كثيراً منهم أصبحوا دون مأوى. وتعمل قطر على الاستجابة لهذه الحالات الإنسانية الطارئة من خلال الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمؤسسات الخيرية.

أصبحت المؤسسات الخاصة في قطر مصدراً رئيسياً للتعاون الإنمائي، ولاسيما في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم. ويمكن لهذه المؤسسات من خلال عملها خارج نطاق القنوات البيروقراطية الرسمية، أن تخاطر بشكل أكبر، وأن تستثمر في مشاريع مبتكرة، وأن تستجيب أحياناً بسرعة أكبر للحالات الطارئة مع انخفاض تكاليف إجراءاتها، وانخفاض مخاطر التلاعب والاختلاسات. لكن لا يمكن أن تتمتع بهذه المزايا إلا تلك المؤسسات التي تتبنى أفضل الممارسات، وتكون جاهزة لمواجهة أخطار التشتت، وضعف التنسيق، وتكاليف المشتريات العالية، وضعف المساءلة.

عملت دولة قطر على تشجيع الحوار بشكل منتظم من خلال اعتماد دبلوماسية القوة الناعمة في الشؤون الإقليمية والدولية. وركزت العلاقات الدولية لدولة قطر على توطيد السلام والاستقرار، والحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار، وتشكيل تحالفات استراتيجية مع القوى الكبرى والوكالات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الإعلاء من

شأن الدولة. وتشجع دولة قطر تسوية النزاعات الدولية عبر السبل السلمية، ومساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما تلتزم بتعزيز التعاون بين دول الجنوب.

تندرج الترتيبات المؤسسية لدولة قطر الرامية لتنسيق المساعدات الإنمائية الدولية تحت مظلة وزارة الخارجية. والممارسة الجيدة في العديد من البلدان التقليدية المانحة تتمثل في تأسيس وكالة متخصصة في إدارة المساعدات الإنمائية ورصد أثرها التنموي.

وبما أن قطر تعمل على توسيع حضورها في مجال التعاون الدولي، فإنها تحتاج لصياغة استراتيجية شاملة للتعاون الفني والدولي. ينبغي أن تبني تلك الاستراتيجية على العناصر الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030، وأن تشمل البلدان التي تحظى بالأولوية من حيث الدعم، ومجالات التعاون مع مراعاة الميزة التفاضلية لدولة قطر، وطبيعة الاحتياجات، وما تفعله الجهات المانحة في تلك البلدان، والنتائج المتوقعة، والجداول الزمنية والموازنات. ويتعين أيضا على تلك الاستراتيجية أن تقوم بالتنسيق مع البلدان المانحة الأخرى لضمان كفاءة وفعالية برامجها. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تطور خريطة طريق لعدة سنوات لإنشاء التعاون، ومبادئ المشاركة، مثل الملكية الوطنية للمساعدات . وينبغي أن تكون الاستراتيجية في وضع ملائم تماما لكي يتم دمجها في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022، بحيث يمكن رصدها بشفافية من أجل تحقيق الفعالية على مستوى النتائج.

رغم أن وزارة الخارجية القطرية قامت بتطوير نظام معلومات متكامل لتمكين الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية من إدخال بيانات المساعدات، إلا أنه لا تزال البيانات المتوافرة حالياً حول تدفقات مساعدات قطر الخارجية محدودة. وهناك حاجة للارتقاء بنوعية وتفاصيل البيانات الإحصائية الخاصة بتدفقات المساعدات لكي تكون متسقة مع التعاريف والمناهج المرتبطة بأفضل الممارسات الدولية كما هو معتمد لدى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهذا من شأنه أن يساعد على رفع مستوى الشفافية وتمكين وزارة الخارجية من تحسين نوعية وتفاصيل المساعدات والتقارير الخاصة بها. وإن جعل المعلومات متاحة للجمهور على موقع الوزارة على الانترنت سيساعد أيضاً على التدقيق العام وعلى تعزيز المساءلة.

وللمضي قدما إلى الإمام، سيتعين على التعاون الإنمائي لدولة قطر أن يساعد على دعم تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ومن اللازم أن تتوفر رؤية جديدة للتعاون الإنمائي، الذي من شأنه أن يدعم حجم التغيرات المطلوبة وتأثيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ينبغي أن تبتكر الرؤية الجديدة طرقاً جديدة للعمل المشترك والشراكات المعززة بالممارسات الابتكارية والعاطفة والممارسات الدولية الفضلى.

8

تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030
الحق في التنمية - التوصيات

8 تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030
الحق في التنمية - التوصيات

تغيير القوانين وبناء القدرات والوصول للعدالة

مراجعة وتعديل وإصدار التشريعات لتذليل العقبات التي تحول دون ممارسة الحق في التنمية وحقوق الإنسان، وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذها وإنفاذها.

تدرس دولة قطر التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر من الأمم المتحدة (1966) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (1966). وبذلك ستكون دولة قطر في وضع جيد يمكنها من الوفاء بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان والارتقاء بتطلعات التنمية البشرية إلى مستوى أعلى.

وتتمثل نقطة الانطلاق لسياسة التنمية البشرية في الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات والمتطلبات في المجتمع، بما يشمل الحقوق والواجبات. فيجب تعديل القوانين التي تمثل عقبات تحول دون تحقيق التنمية البشرية. وقد تناول هذا التقرير العديد من هذه القوانين بما في ذلك: قانون الجنسية؛ وقانون الكفالة وغيره من القوانين التي تؤثر على الحقوق والواجبات المتعلقة بالعمال الأجانب؛ وقانون الجمعيات؛ وقانون حرية التعبير.

كما تبرز الحاجة إلى إصدار قوانين جديدة وتنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز. ومن شأن خطط العمل الوطنية بلورة استراتيجية شاملة تتضمن الإصلاح التشريعي، والإصلاح الإجرائي، والتوعية، وانخراط المجتمع المدني، ووضع إطار خاص بالمؤشرات التي ترصد التقدم المحرز.

وتشمل مجالات التركيز تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، و دعم وحماية الأطفال والشباب وكبار السن، وحماية العاملات في المنازل. وهناك أيضا ضرورة للإسراع في وضع قانون الصحة النفسية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الصحة النفسية.

ومن بين التحديات التي تتطلب المعالجة عدم وجود موارد تقنية وبشرية وطنية في مجال حقوق الإنسان اللازمة لدعم العمل التشريعي والإداري المنبثق عن الانضمام إلى اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان. كما يوجد عجز في الموارد المؤسسية والبشرية اللازمة لتنفيذ ورصد و إنفاذ القوانين القائمة، بما في ذلك الانتهاكات. ويجب التوسع في قدرات إنفاذ القانون وتسوية النزاعات والمراجعة القضائية وتوجيهها نحو النتائج المنشودة.

إن العمال الأجانب الذين يُحرمون من حقوقهم غالبا ما يفتقرون إلى المعلومات والمعرفة فضلا عن القدرات اللغوية لتقديم شكوى رسمية. وقد اقترحت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إنشاء محكمة العمل الخاصة لحل النزاعات العمالية والإسراع في حسم الحالات الروتينية والبت فيها خلال فترة زمنية محدودة. وسوف يتطلب ضمان الوصول الفعال للعدالة توفير المعلومات بلغات متعددة، وتوفر المترجمين، وعدم تحمل العمال أية رسوم. كما يجب إقرار آليات لضمان تطبيق قرارات المحكمة.

تعزيز مشاركة المجتمع المدني

تعزيز وتوسيع منظمات المجتمع المدني وحرياتها.

تعتبر المشاركة في التنمية عنصراً مهماً من الحق في التنمية. ويجب أن يكون النهج التشاركي في سياق إطار الحق في التنمية مصحوباً بثقافة لا تلقي بمسؤولية التنمية على عاتق الحكومة وحدها، بل تراها نتيجة تضافر جهود المجتمع برمته. كما من شأن إفساح المجال أمام مشاركة المجتمع المدني المساعدة على خلق ثقافة تشاركية تستند إلى الحقوق.

وسوف يتطلب التطوير التدريجي لمثل هذه الثقافة اتخاذ إجراءات متضافرة نحو تعزيز تدريب الشباب على قيم التشارك وحقوق الإنسان والوعي بدوره في التنمية الوطنية.

وهناك فوائد متعددة يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني للمجتمع من بينها توفير النقد البناء للحكومة بشأن السياسات والبرامج ومستوى الخدمات المقدمة ودعم المواطنين ممن لا يمثلون تمثيلاً مناسباً، كذوي الإعاقة

أو كبار السن، حول القضايا التي تهمهم. وتعمل معظم الجمعيات المهنية في قطر في الأعمال الخيرية والإنسانية.

وبالمقارنة بأفضل الممارسات الدولية، فالبيئة المواتية للمجتمع المدني مقيدة. ونظراً للنمو السريع في عدد السكان في البلاد وللتحديات التنموية المتنوعة والمعقدة، فهناك حاجة لزيادة عدد منظمات المجتمع المدني وتوسيع نطاق مشاركتها. وسيترتب على وضع استراتيجية تعزيز وزيادة منظمات المجتمع المدني دعم التنمية الوطنية بشكل أكبر.

التوعية

تعزيز ثقافة الحقوق من خلال تحسين التواصل و زيادة الوعي بالحقوق والواجبات، بما يشمل منتديات الانترنت التفاعلية.

يجب توعية الناس بحقوقهم ليتسنى لهم ممارستها. فقد شكل غياب الوعي بحقوق الإنسان عند المرأة على سبيل المثال أحد نقاط الضعف التي تم تحديدها. ولذلك يجب توعية المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية بشكل أفضل بهدف زيادة قدراتها ومشاركتها في صنع القرار الوطني والمحلي. وتمثل أهمية التواصل والتوعية بحقوق العمال أحد أركان عملية خلق ثقافة حقوق الإنسان. حيث يجب القيام بذلك بصفة مستمرة؛ ليس بين العمال فقط، بل مع أصحاب الحقوق كأرباب العمل والموظفين الحكوميين وأفراد من الجمهور.

وفي هذا الصدد، تمتلك دولة قطر منتديات انترنت تفاعلية متطورة لنشر المعلومات. ويمكن استخدام المواقع الحكومية على شبكة الإنترنت الحالية بشكل أفضل كمنصات لإعلام وتثقيف وإشراك الجمهور الأوسع بشأن الأفكار أو الآراء، بما في ذلك المسائل السياسة. وبالفعل، تستخدم بعض هذه الآليات بواسطة بعض الوزارات ومقدمي الخدمات. وبتركيز الجهود يمكن دعم قيم المشاركة والوعي بحقوق الإنسان.

تقليص عدم المساواة

معالجة عدم المساواة والإقصاء بين الأفراد والجماعات ممن لم يحصلوا على حقوق الإنسان بشكل كامل.

إن المنهج المرتكز على الحقوق في التنمية يدعو إلى بذل مزيد من الجهود للتصدي لعدم المساواة والإقصاء. حيث أن عدم المساواة والإقصاء يعكسان الحقوق التي لم تلق الاهتمام المناسب. ونظراً للأداء الاقتصادي القطري القوي المستمر مؤخراً، وارتفاع مستويات الدخل المتأتي من موارد الغاز الطبيعي، فإن دولة قطر لا تعاني من الفقر المدقع. ومع ذلك، اعتمدت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 خط الفقر النسبي الوطني للمساعدة على تحديد أرضية نقدية للحماية الاجتماعية للقطريين. يعاني ما يقرب من 10% من الأسر القطرية من الفقر النسبي وارتفع عدد الأطفال في الأسر القطرية التي تعيش في الفقر النسبي. وهناك فرق كبير في الرخاء الاجتماعي بين الأسر القطرية في المناطق الأكثر تحضراً وتلك التي في المناطق الأقل تحضراً. فهناك ثغرات في مجموعة كبيرة من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية التي لها آثار على السياسات والبرامج - في إنشاء المرافق التعليمية والمدخلات، بما في ذلك مرافق مرحلة ما قبل المدرسة والمرافق الصحية و المجتمعية والتوظيف، بالإضافة إلى الخدمات العامة والنقل على سبيل المثال.

وفي حين تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أنه "تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما"، إلا أن ذلك يتعارض مع قانون الجنسية القطري الذي ينص على أن الجنسية تمنح على أساس جنسية الأب. وعلى الرغم من وجود بعض الإجراءات التي تضمن حصول أبناء المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي على معاملة أبناء المواطنين القطريين نفسها في مجالات التعليم والصحة، إلا أن ذلك لا يسري على جميع الاستحقاقات.

ولابد من بذل المزيد من الجهود من خلال فرض إجراءات توظيف أقوى لتطبيق القانون الحالي الذي ينص على ألا يقل معدل توظيف المعوقين عن 2%. كذلك لابد من وضع آلية رصد فعالة لضمان الالتزام بتنفيذ هذا الهدف. ومن المؤكد أنه لا يمكن للحكومة وحدها أن تحقق "الحق في التنمية" للأشخاص ذوي الإعاقة، لذا لابد من مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأسر في تقديم الدعم وبذل جهود تعاونية في هذا الشأن. ويجب منح الأشخاص ذوي الإعاقة فرصاً للحصول على حقوقهم ضمن مجتمعاتهم المحلية من خلال توفير خدمات في المتناول التي يحتاجونها بشكل سهل وميسر. ولا بد من وضع نهج شامل ومتكامل لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن جدول أعمال التنمية حتى يتمكنوا من التمتع بحقوقهم.

تعزيز تمكين المرأة

تأسيس جهاز حكومي مركزي مزود بصلاحيات قوية وموارد بشرية ومالية كافية لتنسيق آلية وطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

على الرغم من أن دولة قطر تحتل مرتبة عالية دولياً على سلم التنمية البشرية، إلا أن ترتيبها جاء منخفضاً على سلم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فلم يقابل التقدم الباهر الذي تحقق في مجال المساواة بين الجنسين

في التعليم والصحة تقدم مواز في العمل والتمكين السياسي. كما تؤثر المعايير الاجتماعية والثقافية الكامنة على خيارات عمل المرأة وتنفيرها من تولي نوع معين من الوظائف. وسوف يساعد استغلال إمكانيات المرأة باعتبارها رأس مال بشري شديد الأهمية في تقدم دولة قطر اقتصادياً واجتماعياً. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن عدد قليل من النساء يتولى المناصب الإدارية العليا.

وبعد مراجعة تقرير دولة قطر الدوري الشامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أوائل عام 2014، أوصت هيئة الأمم المتحدة أن تقوم قطر بتأسيس جهاز حكومي مركزي مزود بصلاحيات وموارد بشرية ومالية كافية لتنسيق آلية وطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف ضمان التنفيذ المنهجي لأحكام الاتفاقية في دولة قطر بصفتها من الدول الأطراف في الاتفاقية. وتتزايد أهمية هذه التوصيات نظراً لأن قضايا المرأة والتي كانت من اختصاص المجلس الأعلى لشؤون الأسرة تم نقلها إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أوائل 2014.

الحد من العنف وإساءة المعاملة

رصد وزيادة الوعي العام بشأن كافة أشكال العنف والإيذاء ضد الأطفال والنساء والعاملات في المنازل وتوفير الدعم المناسب لهم.

لا يقتصر أثر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي يشمل الاعتداء الجسدي والجنسي والإيذاء النفسي، على ترك آثار على الضحايا له أيضا تكلفة اجتماعية واقتصادية يسددها المجتمع. ويمنع هذا العنف ضحاياه من التمتع بحقوق الإنسان العائدة لهم . وتشهد حالات العنف المنزلي المبلغ عنها ارتفاعاً . كما لا يتم الإبلاغ عن الكثير من حالات العنف ضد المرأة . وقد أعربت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن قلقها من تدني مستويات التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن حماية الأسر من العنف الأسري. وتحول الحساسيات الثقافية دون جمع البيانات المتعلقة بالانتهاكات والعنف وتوزيعها على المنظمات.

استمرت حالات العنف والاعتداء على الأطفال في الزيادة – سواء من أحد الوالدين، أم من أحد أفراد العائلة، أو الوصي، أو المعلم، أو الأطفال الآخرين. وجدير بالذكر أن عدد كبير من الحالات لا يبلغ عنها وبالتالي من الصعب الوقوف على حجم المشكلة. وينبغي القيام بمراقبة منتظمة للجوانب الصحية، وإعداد برامج للتوعية المدرسية، وإنشاء اجهزة لتقديم الاستشارات وتحقيق إشراف أفضل في المدارس التي تكثُر فيها حالات الاعتداء، وإعداد دراسات معمقة لفهم الأسباب الجذرية التي تقف وراء هذا السلوك العنيف.

احترام حقوق الإنسان للشباب وحمايتها

دمج منظور حقوق الإنسان في عملية الإصلاح التشريعي في القوانين والسياسات التي تحكم العقاقير واحترام وحماية حقوق الإنسان للمصابين بمرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز.

إن تعاطي المخدرات مشكلة صحية عامة رئيسة تؤثر على الشباب في كافة المجتمعات. ولا يُعْرَف عنها إلا القليل في قطر، من ذلك نوع المخدرات المستخدمة وحجم المشكلة. وقد انتقلت قطر في علاج مشكلة إدمان المخدرات من كونها مجرد قضية جنائية، إلى التعامل معها باعتبارها مشكلة صحية وتحديا اجتماعيا. كما أن الحق في الصحة يشمل الحصول على الخدمات الصحية دون خوف من العقاب. ويمكن لدولة قطر تحسين فرص الحصول على العلاج والحد من زيادة مدمني المخدرات من خلال دمج منظور حقوق الإنسان في عملية الإصلاح التشريعي في القوانين والسياسات التي تحكم العقاقير.

وقد شهدت قطر انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. ومن الصعب التأكد من المستوى الحقيقي لانتشار الفيروس لاسيما بين القطريين نظراً لأنه لم يتم فحص السكان، ويرتبط بهذا المرض وصمة عار اجتماعية كبيرة وخوف من الإصابة به. ويمتلك الشباب، ولاسيما الإناث منهم، معرفة ضئيلة حول الوقاية من انتقال فيروس هذا المرض. إن قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز - مثل وصمة العار، والتمييز؛ والقوانين العقابية، والسياسات، والممارسات؛ وصعوبة الوصول إلى العدالة – كل ذلك يعتبر عقبات تحول دون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، ودون توفير العلاج والرعاية والدعم بهذا الخصوص. ولكي تكون الاستجابة لهذا الوباء فعالة وقائمة على الحقوق، يجب تمكين البيئات القانونية والاجتماعية، وتعزيز وحماية حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

تمكين كبار السن وتوسيع نطاق المزايا الاجتماعية

تعديل التشريعات التي تؤثر سلباً على رفاه كبار السن، بما يشمل توفير شكل أفضل من الحماية الاجتماعية لكبار السن من غير القطريين ممن ساهموا في تنمية قطر لسنوات عديدة.

أسهم كبار السن إسهاماً كبيراً في التنمية ـ لكن لم يتم تقدير ذلك في كثير من الأحيان. وتدعم دولة قطر تعزيز الشيخوخة النشطة وتمكين كبار السن من خلال توفير

فرص للمشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. كما أن مسألة إيلاء الاهتمام للمسنين في صياغة السياسات وتصميم البرامج، ولاسيما تلك التي تمس حقوقهم، والتي من بينها الرعاية الصحية والخدمات المتناسبة مع الفئة العمرية، والمعاشات التقاعدية والبيئة المادية المواتية، تصبح ذات أهمية متزايدة. وينبغي تعزيز رفاهية كبار السن من خلال تعديل التشريعات التي تؤثر سلباً على رفاههم.

هناك أعداد متزايدة من العمال الوافدين الذين عملوا في قطر لمدة عشرين (20) عاماً أو أكثر، يرغبون في الإقامة بالدولة بشكل دائم عند بلوغ سن التقاعد، وفي بعض الحالات قد لا تكون عودتهم إلى بلدانهم الأصلية خياراً ممكناً لأسباب عديدة. وبينما يمكن النظر إلى فترة خدمتهم للدولة باعتبارها تستحق منحهم ببعض الفوائد الإجتماعية، مثل المعاشات والرعاية الصحية، إلا أنهم لا يتمتعون حالياً بأية استحقاقات.

وتقترح استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إنشاء فئة يتم منحها الإقامة الدائمة بالبلاد، ومن الممكن أن تشمل هذه الفئة.

تعزيز التعاون الدولي

صياغة استراتيجية شاملة للتعاون الدولي التقني تضم تفاصيل البلدان ذات الأولوية ومجالات الدعم و مبادئ الاشتراك.

في الوقت الذي تقوم فيه دولة قطر بتوسيع نطاق وجودها في ميدان التعاون الدولي، فهي بحاجة إلى صياغة استراتيجية شاملة للتعاون الدولي التقني. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية على عناصر التعاون الدولي الواردة في إطار رؤية قطر الوطنية 2030 وأن تشمل البلدان ذات الأولوية في الدعم؛ ومجالات التعاون، مع الأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية التي تتمتع بها دولة قطر والاحتياجات وما تقوم به الجهات المانحة الأخرى في تلك البلدان؛ بالإضافة إلى النتائج المتوقعة؛ والجداول الزمنية والميزانيات.

كما يجب كذلك أن تقوم قطر بالتنسيق مع الدول المانحة الأخرى لضمان كفاءة وفعالية برامجها. ومن شأن هذه الاستراتيجية تطوير خارطة طريق تستمر لعدة سنوات بهدف تحقيق التعاون ووضع مبادئ للمشاركة كالملكية الوطنية. ويجب أن يتم دمج وتضمين استراتيجية التعاون الدولي في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2017-2022 بحيث يمكن رصد فعاليتها ونتائجها بشفافية.

تعزيز قاعدة الأدلة

تعزيز جمع و تحليل البيانات عن مجموعات السكان الفرعية وذلك لتحسين رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الحق في التنمية.

تعزيز جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بحيث تستند السياسات والبرامج المتعلقة بالحق في التنمية على أدلة أقوى. ومن المطلوب كذلك إجراء مسوح دورية خاصة ومتعمقة عن درجة الرضى عن الخدمات المقدمة وذلك لاستكمال المسوح الأسرية الروتينية.
وتشمل مجالات التركيز ما يلي:
1) العنف ضد المرأة: هناك حاجة إلى توافر مؤشرات قوية ترصد مدى انتشار الأشكال المختلفة للعنف وسهولة وصول المرأة إلى العدالة، وكذلك الدراسات التي تحسّن من فهم العوامل الاجتماعية والثقافية التمييزية التي تتسبب في العنف، إضافة إلى إظهار عواقبه على الأمد الطويل.
2) الأشخاص ذوي الإعاقة: يجب تحسين البيانات المتاحة بشكل كبير إذا كان الهدف تحسين قياس ورصد نتائج الحق في التنمية.
3) الصحة النفسية: هناك حاجة إلى توفير بيانات عن انتشار تحديات الصحة النفسية حسب النوع
4) تدفقات المعونات: تحسين نوعية و تفاصيل المعلومات الإحصائية عن تدفقات المعونات كي تكون متسقة مع أفضل الممارسات الدولية من حيث التعاريف والمنهجية التي اعتمدتها لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وسوف يساعد ذلك على زيادة الشفافية وتمكين وزارة الخارجية من الارتقاء بنوعية وتفاصيل تقاريرها عما تقدمه من مساعدات ومعونات. وفي هذا الصدد، سوف يترتب عن إتاحة هذه المعلومات للجمهور على مواقع إنترنت سهلة الوصول تسهيل الرقابة العامة وتعزيز المساءلة.

جدول 8-1 **ملخص بالتوصيات وتوضيح الفوائد المتوقعة**

التوصيات	توضيح الفوائد المتوقعة
مراجعة وتعديل وإصدار التشريعات لتذليل العقبات التي تحول دون ممارسة الحق في التنمية وحقوق الإنسان، وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذها وإنفاذها.	• القوانين الداعمة للحق في التنمية. • تحسين القدرات المؤسسية والموارد البشرية لتنفيذ ورصد وإنفاذ التشريعات.
وضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز وزيادة منظمات المجتمع المدني لدعم الحق في التنمية.	• إعلاء صوت المجتمع المدني في قضايا حقوق الإنسان. • زيادة دعم الفئات المحرومة والضعيفة.
تعزيز ثقافة الحقوق من خلال تحسين الاتصالات و زيادة الوعي بالحقوق والواجبات، بما يشمل منتديات الانترنت التفاعلية.	• تحسين الوعي والفهم لحقوق الإنسان. • زيادة استخدام المنصات الإلكترونية للتفاعل بشأن السياسة الإنمائية.
معالجة عدم المساواة والإقصاء بين الأفراد والجماعات ممن لم يحصلوا على حقوق الإنسان بشكل كامل.	• الحد من معدلات الفقر النسبي للأطفال وزيادة المساواة. • زيادة فرص ذوي الإعاقة.
تأسيس جهاز حكومي مركزي مزود بصلاحيات قوية وموارد بشرية ومالية كافية لتنسيق آلية وطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	• زيادة التركيز السياسي على قضايا المرأة. • تجسير الهوة بين الجنسين.
رصد وزيادة الوعي العام بشأن كافة أشكال العنف والإيذاء ضد الأطفال والنساء والعاملات في المنازل وتوفير الدعم المناسب لهم.	• الحد من مستويات العنف الأسري. • تحسين الدعم المؤسسي لضحايا العنف.
دمج منظور حقوق الإنسان في عملية الإصلاح التشريعي في القوانين والسياسات التي تحكم العقاقير واحترام وحماية حقوق الإنسان للمصابين بمرض الإيدز وفيروس نقص المناعة.	• تحسين الوصول لعلاج مدمني المخدرات والمصابين بمرض الإيدز/فيروس نفص المناعة البشرية. • الحد من شيوع تعاطي المخدرات والاصابة بمرض الإيدز/فيروس نفص المناعة البشرية.
تعديل التشريعات التي تأثر سلباً على رفاه كبار السن، بما يشمل توفير شكل أفضل من الحماية الاجتماعية لكبار السن من غير القطريين ممن ساهموا في تنمية قطر لسنوات عديدة.	• زيادة مشاركة كبار السن وتحسين الرفاه الخاص بهم. • الحماية الاجتماعية للوافدين الذين عملوا في قطر لفترات طويلة.
صياغة استراتيجية شاملة للتعاون الدولي التقني تضم تفاصيل البلدان ذات الأولوية ومجالات الدعم و مبادئ الاشتراك.	• تعزيز تماسك وفعالية التعاون الدولي. • زيادة شفافية دعم التعاون التقني.
تعزيز جمع و تحليل البيانات عن مجموعات السكان الفرعية وذلك لتحسين رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الحق في التنمية.	• تقوية الاستناد على الأدلة في وضع السياسات. • تعزيز المساءلة لإنجاز الحق في التنمية.

ملحق 1: إعلان الحق في التنمية
قرار الجمعية العمومية 41/128 (1986)

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تسلم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،

وإذ ترى أنه يحق لكل فرد، بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما،

وإذ تشير إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تشير كذلك إلى ما يتصل بذلك من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستعمار، ومنع التمييز، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا للميثاق،

وإذ تشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفى السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية،

وإذ تشير أيضا إلى حق الشعوب في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع،

وإذ ترى أن القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية،

وإذ يساورها القلق إزاء وجود عقبات خطيرة في طريق تنمية البشر والشعوب وتحقيق ذواتهم تحقيقا تاما، نشأت، في جملة أمور، عن إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ ترى أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وأنه لا يمكن، وفقا لذلك، أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ ترى أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية،

وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيرا التقدم في

ميدان التنمية، وأن الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ولرفاهيتها ولا سيما شعوب البلدان النامية،

وإذ تسلم بأن الإنسان هو الموضع الرئيسي لعملية التنمية ولذلك فانه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها،

وإذ تسلم بأن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والأفراد هو المسؤولية الأولى لدولهم،

وإذ تدرك أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمى إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.

تصدر إعلان الحق في التنمية، الوارد فيما يلي:

المادة 1

1. الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.

2. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 2

1. الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.

2. يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.

3. من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المادة 3

1. تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.

2. يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

3. من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

المادة 4

1. من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فرديا وجماعيا، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما.

2. من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة.

المادة 5

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

المادة 6

1. ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

2. جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة

ومترابطة، وينبغي إيلاء الاهتمام علي قدر المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر فيها بصورة عاجلة.

3. ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الح قوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 7

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

المادة 8

1. ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.

2. ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفى الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

المادة 9

1. جميع جوانب الحق في التنمية، المبينة في هذا الإعلان، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع.

2. ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقا في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

المادة 10

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

ملحق 2: مؤشرات التنمية البشرية لدولة قطر، 2000-2013

1. دليل التنمية البشرية والمؤشرات المكونة له وقيمها

	2000	2005	2010	2011	2012	2013
دليل التنمية البشرية	0.811	0.840	0.847	0.840	0.850	0.851
مؤشر متوسط العمر المتوقع	0.740	0.834	0.886	0.921	0.920	0.898
مؤشر التعليم	..	..	0.720*	0.709*	0.727*	0.686
مؤشر الدخل القومي الإجمالي	0.870	0.938	0.952	1.000	1.000	1.000

.. البيانات غير متاحة
* البيانات من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

2. مكونات دليل التنمية البشرية

	2000	2005	2010	2011	2012	2013
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	69.6	75.0	76.0	78.4	78.5	78.4
متوسط سنوات الدراسة	..	..	9.1*	8.4*	8.6*	9.1
سنوات الدراسة المتوقعة	..	..	14.0*	13.5*	13.8*	13.8
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	27.2	49.2	79.4	107.7	87.5	119.0

.. البيانات غير متاحة
* البيانات من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

3. الاتجاهات الديموغرافية

	2000	2005	2010	2011	2012	2011	2014
مجموع السكان (بالملايين)	0.61	0.91	1.71	1.73	1.83	2.00	2.22
معدل النمو السنوي للسكان (%)	4.6	13.5	4.7	1.0	5.8	9.3	10.6
معدل النمو السنوي للقطريين(%)	3.4	3.9	7.2	3.0	2.9	2.8	2.8
معدل النمو السنوي لغير القطريين(%)	5.2	16.6	4.2	0.7	6.3	10.4	11.8
معدل الخصوبة الإجمالي للقطريين (المواليد للمرأة الواحدة)	4.5	4.2	4.2	4.0	3.6	3.9	..

. البيانات غير متاحة

4. الأداء الاقتصادي

	2000	2005	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار أميركي	17.8	44.5	124.8	169.3	189.8	202.7
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الف دولار أميركي	28.8	50.1	72.8	97.7	103.5	101.1
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد (%)	36.2	20.2	22.3	34.2	6.0	2.3-
معدل التغيير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك (%)	1.7	6.4	2.7-	2.1	2.0	3.5

5. الحق في التمتع بأعلى مستويات الصحة البدنية والنفسية والممكنة

		2000	2005	2010	2011	2012	2013
الإنفاق على الصحة (%) من الناتج المحلي الإجمالي	في القطاع العام	1.31	2.28	1.6	1.5	1.8	..
	في القطاع الخاص	0.08	0.08	0.5	0.4	0.4	..
	الإجمالي	1.39	2.36	2.1	1.9	2.2	..
الإنفاق على الصحة للفرد معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2005)		1,733*	2,486	1,663	1,740	1,986	..
الإنفاق على الصحة للفرد (بالقيمة الحالية الدولار الأمريكي)		736*	1,633	1,489	1,911	2,263	..
الأطفال بعمر سنة واحدة والمحصنون تحصيناً تاماً ضد السل (%)		100	100	97	97	97	..
الأطفال بعمر سنة واحدة والمحصنون تحصيناً تاماً ضد الحصبة (%)		91	100	98	100	97	..
عمليات الولادة التي تتم بأشراف عاملين صحيين مهرة (%)		100	100	100	100	100	100
عدد الأطباء وأطباء الأسنان (لكل ألف شخص)		2.2	3.1	4.0	2.9	3.2	..
عدد الأطباء (لكل ألف شخص)		1.9	2.6	3.5	2.4	2.5	..
عدد الممرضات (لكل ألف شخص)		4.2	7.3	6.2	5.6	5.8	..
السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الأساسية بأسعار معقولة (%)		100	100	100	100	100	100
معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)		11.7	8.2	6.8	7.6	6.2	6.7
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف مولود حي)		13.1	10.4	8.5	9.0	7.9	7.8
معدل الوفيات الناجمة عن مرض السكري لكل 100 ألف نسمة من عمر 60 فما فوق من القطريين (متوسط متحرك على مدى 3 سنوات)		503	597	657	558	526	462
معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية لكل 100 ألف نسمة من عمر 60 فما فوق من القطريين (متوسط متحرك على مدى 3 سنوات)		1,766	1,324	764	712	596	607
معدل الوفيات الناجمة عن الصدمات لكل 100 ألف نسمة من القطريين (متوسط متحرك على مدى 3 سنوات)		37	57	33	31	29	..
معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف مولود حي)	القطريات	..	16.0	12.9	0.0	0.0	0.0
	غير القطريات	..	28.0	8.5	7.7	6.9	0.0
	الإجمالي	8.3*	22.4	10.3	4.8	4.7	0.0

.. البيانات غير متاحة
*السنة المرجعية للبيانات 2001

6. الحق في التعليم

			2000	2005	2010	2011	2012	2013
الإنفاق العام على التعليم		كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	3.0	3.4	3.3	2.4	3.0	3.0
		كنسبة مئوية من إجمالي إنفاق الحكومة	9	13	11.2	8.9	10.2	9.7
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 سنة وما فوق)		القطريون	..	..	94.8	95.3	95.7	95.6
		غير القطريين	..	..	96.4	96.5	96.8	97.6
		المجموع	87.8	90.6	96.3	96.4	96.4	97.4
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)			83.1	91.2	92.6	90.5	93.8	92.2
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (%)			78.8	81.7	87.4	85.9	87.7	88.0
إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (%)	القطريون	ذكور	22.2	24.5	27.8	29.5	37.4	..
		إناث	43.6	48.1	56.3	62.3	71.7	..
		المجموع	43.6	36.3	41.7	45.4	54.1	..
	غير القطريين (الأشخاص في الأسر المعيشية العادية)	ذكور	..	..	20.6	21.8	25.5	..
		إناث	..	..	26.7	34.3	39.7	..
		المجموع	..	..	20.6	27.7	32.2	..
النسبة المئوية للخريجين الجدد في تخصصات الاقتصاد المعرفي		القطريون	..	..	56.1	62.5	68.6	..
		المجموع	..	..	63.9	68.0	75.9	..

.. البيانات غير متاحة

7. الحق في العمل

			2000	2005	2010	2011	2012	2013
معدلات المشاركة في قوة العمل (سن 15 عاماً فما فوق) (%)	القطريون	ذكور	66.1	66.7	65.7	63.6	68.1	70.0
		إناث	27.4	27.4	36.3	34.1	34.6	34.7
		المجموع	46.4	47.9	50.7	48.7	51.3	52.1
	غير القطريين	ذكور	94.8	94.8	98.0	98.0	97.7	97.9
		إناث	43.8	43.8	50.7	58.6	58.4	59.0
		المجموع	82.2	83.4	91.0	91.3	90.7	91.1
معدلات البطالة (سن 15 فما فوق) (%)	القطريون		11.6	4.3	4.1	3.9	3.0	1.5
	غير القطريين (مع استبعاد الأشخاص في السكن الجماعي وعاملات المنازل)		..	..	1.5	1.5	2.1	1.3
معدل النشاط الاقتصادي للإناث (سن 15 عاماً وما فوق)	المعدل (%)		35.2	40.6	52.2	52.1	52.4	53.1
	كنسبة مئوية من معدل نشاط الذكور		38.7	44.3	54.4	54.4	54.8	55.2
عمل الإناث بحسب النشاط الاقتصادي (%)	الزراعة	إناث	0	0.1	0	0	0	0
		ذكور	4.3	3.2	1.5	1.5	1.5	1.6
	الصناعة	إناث	1.9	3.1	3.8	4.1	4.3	4.4
		ذكور	38	47.6	61.9	60.9	58.5	58.4
	الخدمات	إناث	98.1	96.8	96.2	95.8	95.7	95.6
		ذكور	57.7	49.2	36.5	37.5	39.9	40.0

.. البيانات غير متاحة

8. شكاوى العمال

	2006	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الشكاوى (بالألف) الشكاوى المقدمة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6.7	11.3	8.9	8.7	10.8	9.4
عدد الشكاوى المقدمة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان	..	..	..	..	1,929	..

.. البيانات غير متاحة

9. مكونات دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي

		2000	2005	2010	2011	2012	2013
دليل عدم المساواة بين الجنسين[1]	الدليل	..	..	*0.671	0.549	0.546	0.524
	الترتيب/ المجموع	..	..	*138/94	111/146	117/148	113/152
دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي[1]	الدليل	..	0.863	..	..	..	0.979
	الترتيب/ المجموع	..	37/157	..	..	..	32/148
دليل التنمية المستند للنوع الاجتماعي	إناث	..	..	..	..	..	0.838
	ذكور	..	..	..	..	..	0.856
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)[2] في قطر	إناث	78	78	79	79	79	..
	ذكور	76	77	77	77	78	..
متوسط العمر المتوقع عند الولادة للقطريين (بالسنوات)	إناث	74.8	75.8	77.6	78.6	79.8	80.9
	ذكور	71.2	72.7	74.9	75.7	75.8	76.5
متوسط سنوات الدراسة	إناث	..	9.3	10.5	9.8	9.8	10.4
	ذكور	..	8.0	8.8	8.1	8.3	8.7
سنوات الدراسة المتوقعة	إناث	..	..	14.8	14.0	15.0	14.9
	ذكور	..	..	13.3	12.9	12.9	13.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالألف دولار الأميركي)[1]	إناث	..	..	..	..	..	45.9
	ذكور	..	..	..	..	..	141.5

.. البيانات غير متاحة
* السنة المرجعية للبيانات 2008.
1. البيانات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).
2. البيانات من البنك الدولي (2015).

10. مكونات مقياس تمكين المرأة

	2000	2005	2010	2011	2012	2013
نسبة النساء بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين (%)	6.6	8.1	10.8	10.4	11.0	12.8
نسبة النساء بين المهنيين والعاملين الفنيين (%)	25.9	24.5	22.8	23.6	23.2	23.5

11. عدم المساواة بين الجنسين في التعليم

		2000	2005	2010	2011	2012	2013
الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	معدل الإناث (% 15 سنة فما فوق)	84.2	87.5	95.4	95.6	95.8	97.1
	معدل الإناث كنسبة مئوية إلى معدل الذكور	92.2	93.5	98.9	98.9	98.8	99.5
الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب	معدل الإناث (% من عمر 15 إلى 24 سنة)	97.3	98.4	98.3	98.7	99.8	99.3
	معدل الإناث كنسبة مئوية إلى معدل الذكور	98.5	99.2	102.0	101.2	101.2	100.5
صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي	نسبة الإناث (%)	93.0	94.6	94.0	90.6	94.0	92.5
	نسبة الإناث إلى الذكور	1.23	1.07	1.03	1.00	1.00	1.01
صافي الالتحاق بالتعليم الثانوي	نسبة الإناث (%)	87.6	93.8	88.8	86.1	90.9	90.2
	نسبة الإناث إلى الذكور	1.23	1.3	1.04	1.01	1.07	1.07
إجمالي الالتحاق بالتعليم العالي	نسبة الإناث (%)	36.7	28.5	34.0	36.7	43.9	..
	نسبة الإناث إلى الذكور	3.8	5.1	5.8	6.7	6.3	..

.. البيانات غير متاحة

12. حماية المرأة

		2000	2005	2010	2011	2012	2013
البطالة بين القطريين (سن 20-24 عاماً)	معدل الإناث (كنسبة مئوية من قوة العمل النسائية)	*52.3	[1]27.7	16.7	18.6	15.2	11.3
	معدل الإناث كنسبة مئوية إلى معدل الذكور	*352	[1]243	510	638	371	1,027
البطالة بين القطريين (سن 15 عاماً فما فوق)	معدل الإناث (كنسبة مئوية من قوة العمل النسائية)	*22.0	[1]4.9	8.1	8.0	6.4	3.3
	معدل الإناث كنسبة مئوية إلى معدل الذكور	*307	[1]123	470	460	492	471
معدل خصوبة المراهقات (لكل ألف امرأة قطرية في سن 15-19 عاماً)		20.4	18.5	17.1	14.9	13.4	11.8
عدد وفيات الحوامل (لكل 100 ألف مولود حي)		8.3	22.4	10.3	4.8	4.7	0

.. البيانات غير متاحة
* تشير إلى أن السنة المرجعية للبيانات هي 2001.
1. يشير إلى بيانات 2004.

13. حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

		2001	2005	2010	2011	2012	2013
عدد مراكز ذوي الإعاقة في دولة قطر		3	7	9	12	13	12
عدد العاملين في مراكز خدمات ذوي الإعاقة		..	323	766	1,520	1,477	1,477
عدد العاملين مقدمي الخدمات في مستشفى الرميلة	الممرضات والممرضين	..	..	250	580	546	691
	العدد الإجمالي للعاملين	..	..	501	856	965	1,212
الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في مستشفى الرميلة	أطفال (من سن 0 إلى 14 عاماً)	..	..	2,608	2,976	3,989	4,012
	بالغون (15 عاماً فما فوق)	..	..	5,992	6,361	5,527	5,804
الأشخاص ذوي الإعاقة الداخليين في مستشفى الرميلة	أطفال (من سن 0 إلى 14)	..	..	421	542	305	337
	بالغون (15 عاماً فما فوق)	..	..	694	863	1,167	1,296
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة	القطريون	2,119	2,587	3,481	3,787	3,936	4,283
	غير القطريين	1,298	1,615	2,595	2,749	3,006	3,156
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة لكل 1000 نسمة	القطريون	12.1	12.9	14.1	15.0	15.2	16.0
	غير القطريين	2.8	2.3	1.8	1.9	1.9	1.8
	غير القطريين (مقيمون)	..	5.7	5.4	6.2	6.1	6.0
المدارس المزودة بما يفي باحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة (%)	مدارس مستقلة	..	80	68	78	86	..
	مدارس خاصة عربية	..	11	33	21	19	..
	مدارس دولية	..	..	22	23	28	..

.. البيانات غير متاحة.

14. حقوق الطفل

		2000	2005	2010	2011	2012	2013
عدد الأطفال الموقوفين أو المسجونين لكل 100 ألف طفل (أقل من 18 عاماً)		73	0	221	224	192	..
الأطفال بعمر سنة واحدة والمحصنون تحصيناً تاماً ضد (%)	السل	100	100	97	97	97	..
	الحصبة	91	100	98	100	97	..
	التهاب الكبد الفيروسي ب اللقاح 3	83	97	95	92	95	..
	النزلة المستديمة	97	97	95	94	95	..
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	القطريون	10.7	7.7	6.7	6.6	6.3	7.4
	غير القطريين	12.8	8.7	6.8	8.1	6.2	6.3
	المجموع	11.7	8.2	6.8	7.6	6.2	6.7
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	القطريون	12.8	10.5	8.1	8.3	7.6	8.7
	غير القطريين	13.5	10.4	8.7	9.4	8.1	7.4
	المجموع	13.1	10.4	8.5	9.0	7.9	7.8

.. البيانات غير متاحة.

15. حقوق الشباب

			2000	2005	2010	2011	2012	2013
السكان الشباب		القطريون	31.0	37.6	48.3	49.9	50.5	52.1
		غير القطريين	55.1	117.2	207.1	224.2	231.2	242.3
		المجموع	86.1	154.8	255.4	274.1	281.7	294.4
نسبة الشباب إلى مجموع السكان (%)			14.0	17.1	14.9	15.8	15.4	14.7
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% لعمر 15-24)		القطريون	..	..	99.5	99.5	99.9	99.5
		غير القطريين	..	..	96.2	97.4	98.9	98.4
		المجموع	98.0	98.9	96.8	97.9	99.1	98.5
إجمالي معدل التحاق الشباب القطري في التعليم العالي		ذكور	22.2	24.5	27.8	29.5	37.4	..
		إناث	43.6	48.1	56.3	62.3	71.7	..
معدل مشاركة الشباب القطري في القوة العاملة (%)	ذكور	19-15	18.6	14.7	15.3	13.4	26.0	16.6
		24-20	76.6	70.0	68.7	69.9	63.7	72.6
	إناث	19-15	3.5	3.8	6.8	3.0	6.0	4.4
		24-20	22.8	32.7	36.8	38.0	39.1	31.4
معدل البطالة بين الشباب القطري (%)	ذكور	19-15	42.5	16.6	12.8	0.0	0.6	0.8
		24-20	14.9	11.4	3.3	2.9	4.1	1.1
	إناث	19-15	81.2	54.8	41.1	0.0	37.7	19.2
		24-20	52.3	27.3	16.9	18.6	15.2	11.3
حوادث الطرق (عدد الوفيات)		القطريون	36	69	54	49	44	72
		غير القطريين	85	137	174	156	160	174
حوادث الطرق (الوفيات لكل 100,000 شخص)		القطريون	21	34	22	19	17	27
		غير القطريين	19	19	12	11	10	10
المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز		ذكور	..	11	5	4	13	..
		إناث	..	3	2	3	2	..
		القطريون	..	2	4	1	5	10
		غير القطريين	..	12	3	6	10	8

.. البيانات غير متاحة.

16. حقوق كبار السن

			2000	2005	2010	2011	2012	2013
نسبة السكان في عمر 60 عاماً فأكثر إلى مجموع السكان	القطريون	ذكور	4.5	4.4	4.3	4.3	4.4	4.6
		إناث	3.7	4.0	4.2	4.4	4.5	4.7
		المجموع	4.1	4.2	4.3	4.4	4.5	4.6
	غير القطريين	ذكور	1.9	1.7	1.2	1.2	1.2	1.2
		إناث	1.4	1.2	1.4	1.4	1.4	1.4
		المجموع	1.8	1.6	1.2	1.2	1.2	1.2
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين المسنين (% عمر 60 عاماً فأكثر)	القطريون		..	..	60.1	67.8	80.7	72.1
	غير القطريين		..	..	85.8	88.7	92.0	89.7
	المجموع		..	..	76.2	82.2	89.1	83.7

.. البيانات غير متاحة.

17. المشاركة في التنمية

		2000	2005	2010	2011	2012	2013
الوصول إلى الإنترنت (% من السكان من عمر 4 سنوات فما فوق)	القطريون	..	41*	71	76	74	79
	غير القطريين	..	39*	57	46	48	52
الوصول إلى الكمبيوتر (% من السكان من عمر 4 سنوات فما فوق)	القطريون	..	54*	74	79	80	84
	غير القطريين	..	47*	61	46	50	54
الاشتراك في الهاتف المحمول (لكل ألف نسمة)		194	900	1,430	1,330	1,430	1,660
دليل صوت المساءلة (الترتيب المئوي)		37.5	35.6	24.2	19.7	25.6	23.7

			1999	2003	2007	2011
مشاركة المرأة في انتخابات المجلس البلدي المركزي	المصوتون الفعليون	العدد	7,484	2,985	7,054	6,120
		% من المصوتين الفعليين	43	39	51	45
	المرشحون المنتخبون	العدد	0	1	1	1
		% من المرشحين المنتخبين	0	3	3	3

.. البيانات غير متاحة.

1. بيانات من البنك الدولي (2014).

18. التعاون الدولي

		2005	2010	2011	2012	2013
المساعدات الإنمائية الرسمية (بمليون دولار أميركي)		143.6	513.7	948.6	822.4	1,758.3
المساعدات الإنمائية الرسمية (٪) من الناتج المحلي الإجمالي	حكومية	0.27	0.16	0.24	0.29	0.69
	غير حكومية	0.05	0.23	0.18	0.13	0.14
	المجموع	0.32	0.40	0.54	0.43	0.87

المراجع

أ. عبد المنعم، 2014. "حقوق الأطفال والشباب وكبار السن". ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية البشرية الرابع في دولة قطر، تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية. الدوحة: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

العمادي، رائد 2013. "تحديات تنمية المواطنين القطريين". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان "تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الغانم، كلثم 2014. "التنمية التشاركية في دولة قطر". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان " تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الألوسي، أسامة 2014. "حق غير المواطنين في التنمية في قطر". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان " تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد، ه. 2010. "الفرق بين التشريعات الحديثة والقديمة". صحيفة بيننسولا القطرية.

اللطيف، امل 2014. "التعاون الدولي". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان "تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 2012. التقرير السنوي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في دولة قطر في عام 2012، الدوحة.

المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، 2007. مشاركة القطريين في الحياة السياسية: العقبات وطرق الوصول لمرحلة التمكين"، الدوحة.

الأمم المتحدة. قرار الجمعية العامة رقم 55/2 بتاريخ 18 سبتمبر 2000. وثيقة الأمم المتحدة A/RES/55/2.

_____2010. "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الوثيقة الختامية." 22 سبتمبر 2010. وثيقة الأمم المتحدة A/65/L.1.

المجلس الأعلى للصحة، 2011. الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011-2016، الدوحة.

_____2013. الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية 2013-2018، الدوحة.

المساعدات الإنسانية الدولية 2014، (GHA). تقرير المساعدات الإنسانية الدولية لعام 2014.

الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2011. استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016، الدوحة.

اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، 2015. "الحق في التعليم". [http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/right-to-education]. تم الدخول على الموقع في شهر يناير 2015.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، 2014. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014، بيروت.

أصداء. (أصداء برستون مستللر) 2014. مسح الشباب 2014.

الهيئة العامة للصحة، 2008. المسح الصحي العالمي 2006. مديرية الصحة العامة. الدوحة.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 2013. تقرير اللجنة حول وضع حقوق الإنسان في قطر ونتائج عمل اللجنة في عام 2013 . الدوحة.

المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة. بيانات غير منشورة.

اللجنة الأولمبية القطرية، 2009. مؤشرات انتشار زيادة الوزن والسمنة. في المدارس في قطر. الدوحة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2014. إحصاءات المساعدات، سنوات متفرقة. مديرية التعاون التنموي. باريس.

المجلس الاعلى لشؤون الأسرة، 2012.تقرير صورة المرأة والرجل في قطر. 2012. الدوحة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة،2007. إدماج الاعاقة في برامج التنمية: مذكرة الأمانة العامة: نيويورك.

اليونسكو، 2011. تقرير الرصد العالمي لمبادرة التعليم للجميع 2011. باريس.
2012. تقرير الرصد العالمي لمبادرة التعليم للجميع 2012، باريس.
2013. بوابة اليونسكو للوسائل القانونية، الاتفاقيات.
2015a. قاعدة بيانات التعليم. معهد الإحصاء.

المجلس الاعلى للصحة، 2011. الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011 – 2016 . الدوحة.
2013a. تقرير الصحة السنوي الإحصاءات الحيوية والصحية، سنوات متفرقة. الدوحة.
2013b. تقارير الصحة السنوية. سنوات متفرقة إدارة الامراض المعدية (الأوبئة). والإحصاءات الطبية، مؤسسة حمد الطبية.

الأمم المتحدة. قرار الجمعية العامة 2/55، 18 سبتمبر 2000. وثيقة الامم المتحدة A/RES/2/55 .
2010. " الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية، وثيقة النتائج ". 22 سبتمبر 2010. وثيقة الامم المتحدة A/65/L.1.
2013a. بوابة الأهداف الانمائية للألفية. تحسين الصحة الإنجابية.
2013b. بوابة قواعد بيانات الأمم المتحدة، بيانات منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية.
2013c. بوابة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ضمان الاستدامة البيئية.
2013d. مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، إحصاءات حوادث القتل 2013.
2013e. قواعد بيانات الأمم المتحدة لمجموعة الاتفاقيات، اتفاقيات حقوق الإنسان.
2013f. قواعد بيانات الأمم المتحدة لمجموعة الاتفاقيات، اتفاقيات الصحة.
الأمانة العامة للتخطيط التنموي 2008. رؤية قطر الوطنية 2030. الدوحة.

2011. استراتيجية التنمية الوطنية 2016-2011. الدوحة.
2012a. الفروقات في الرخاء الاجتماعي بين القطريين: أدلة من تحليل مكاني للتعداد العام للسكان 2010. إدارة التخطيط التنموي الاجتماعي. الدوحة.
2012b. تقرير التنمية البشرية لدولة قطر.

ت. ناباتشي، 2012. دليل المدير لتقييم مشاركة المواطنين. سلسلة تعزيز الشفافية والديمقراطية، مركز IBM لعمل الحكومة، واشنطن العاصمة.

جامعة قطر، 2011. كتاب الحقائق 2011/2010. مكتب البحوث المؤسسية ومستودع البيانات، الدوحة.

جهاز قطر للإحصاء، 2004. تعداد السكان لعام 2004، الدوحة.
2005. بيانات تعداد السكان لعام 2004. الدوحة.
2007. بيانات مسح القوى العاملة 2006. الدوحة.
2008. مسح انفاق ودخل الاسرة 2006 / 2007. الدوحة.
2010. تعداد السكان لعام 2010، الدوحة.
2010. تقدير السكان منتصف السنة 1984 – 2009. الدوحة.
2011. بيانات تعداد السكان لعام 2010. الدوحة.
2012. المجموعة الاحصائية السنوية: ذوو الاحتياجات الخاصة 2011. الدوحة.
2013a. بيانات مسح القوى العاملة. سنوات متفرقة. الدوحة.
2013b. المجموعة الاحصائية السنوية: ذوو الاحتياجات الخاصة. سنوات متفرقة. الدوحة.
2013c. المجموعة الإحصائية السنوية: إحصاءات التعليم، سنوات متفرقة . الدوحة.
2013d. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: الولادات والوفيات، سنوات متفرقة. الدوحة.
2013e. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: الزواج والطلاق، سنوات متفرقة . الدوحة.
2013f. المجموعة الإحصائية السنوية: خدمات المجتمع المدني. سنوات متفرقة. الدوحة.

جريدة الخليج تايمز. "الحرية الكاملة لهيئات الحقوق في قطر". 2014
_____. http://www.gulf-times.com/PDFLinks//PDFs/2014/10/23/Daily%20newspaper_2014_10_23_000000.pdf
"حماية الحقوق هي العمود الفقري للإصلاح في قطر"
http://www.gulf-times.com/pdflinks//PDFs/2014/9/22/Daily%20newspaper_2014_09_22_000000.pdf

حجي، حياة. 2014. "حقوق الإعاقة في قطر : الواقع والآفاق". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان "تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خالد، عمار.2014."دور الإعلام الاجتماعي في التنمية". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان" تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

د. فيلدر و م. فوللو، 2008. "المرأة القطرية في القوى العاملة". معهد راند قطر للسياسات، الدوحة.
ديسيدرو ، ر. 2013. "المرأة والتنمية: النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في قطر". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان" تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دوحة نيوز 2012. غزة ترحب بالزيارة التاريخية لسمو أمير قطر والشيخة موزا ورئيس الوزراء.
دي ال أي بايبر، 2014. العمالة الوافدة في قطاع البناء في دولة قطر، الدوحة.

ذا ورلد بوست 2014. " قطر تتعهد بتقديم مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة ".

ر. جريديني، 2014. تقرير عن توظيف العمالة الوافدة في قطر، مؤسسة قطر، الدوحة.

ر. لايارد و أ. هاغيل، 2015. عقول شابة صحية: تحويل الصحة العقلية للطفل. القمة العالمية للابتكار في الصحة عام 2015، الدوحة.

س. مكينيرني-لانكفورد، و هـ. سانو، 2010. "مؤشرات حقوق الإنسان في التنمية: مقدمة"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

س. محمد، 2014. "الحق في التنمية لغير القطريين" ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية البشرية الرابع في قطر، تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية. الدوحة: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شوكات، محمد. 2014. "الحق في التنمية لغير القطريين". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان "تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شون كولان، 2014. "الشيخة موزا: القوة خلف دروس قطر العالمية".

شل – قطر. 2014. رعاية العمال في موقع برل . ج ت ل . " عرض تم تقديمه في ندوة الحق في التنمية التي نظمتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء . 16 يونيو 2014 ، الدوحة.

صلتك، 2015 [www.silatech.com]. تم الدخول على الموقع في شهر يناير 2015.

عزام، فاتح .2014. "المشاركة في التنمية في قطر". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان" تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2013----------. " ورقة تأطيرية لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر "الحق في التنمية". الدوحة ، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الكبيسي، فاطمة 2014. "المرأة والحق في التنمية". ورقة خلفية كتبت لتقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الذي يحمل عنوان "تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الدوحة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ف. سكوت، 2011. "تقرير: واحد من كل خمسة أطفال في قطر يتعرض لانتهاكات" [http://dohanews.co/report-one-in-five-children-in-qatar-subject-to-abuse/]. تم الدخول على الموقع في شهر يناير 2015.

ف. كريبو، 2014. تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان. 23 أبريل 2014. وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/26/35/Add.1.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2012 ،(UNCEDAW). النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الأولي للدول الأطراف، قطر بتاريخ 21 مارس 2012. وثيقة الأمم المتحدة CEDAW/C/QAT/1.

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (2008 ،UNCRC). النظر في التقرير المقدم من الدول الأطراف بموجب المادة 44 من

الاتفاقية: التقرير الدوري الثاني للدول المقرر في 2002، قطر. 16 ديسمبر 2008. وثيقة الأمم المتحدة CRC/C/QAT/2.

لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (سيداو) .2013 لائحة القضايا والأسئلة المتعلقة بتقرير قطر الأولي، 3 ديسمبر 2013.
2014. الملاحظات الختامية على تقرير قطر الأولي، 10 مارس 2014.

لجنة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة .2014. النظر في التقارير التي قدمتها الدول الأطراف بموجب المادة 35 من الاتفاقية ، التقارير الأولية للدول الأطراف المستحقة في عام 2012 ، قطر في 9 يوليو 2014./CRPD/C. QAT/1.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا).2012 . المجموعة الإحصائية لمنطقة الأسكوا . 2011. نيويورك.

مؤسسة قطر، 2013. معايير إلزامية لرعاية العمال الوافدين لدى المقاولين ومقاولي الباطن، الدوحة.

مصطفى رويس، 2010. "المساعدة الإنمائية العربية: أربعة عقود من المساعدة." البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

مؤسسة طومسون رويترز، 2013. "حقوق المرأة في العالم العربي: أسوأ وأفضل أوضاع للمرأة" [.http://www.trust /org/spotlight/poll-womens-rights-in-the-arab-world].

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD، 2014). تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، سويسرا.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000. تقرير التنمية البشرية لعام 2000: حقوق الإنسان والتنمية البشرية، نيويورك.

_____2004. تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004: نحو الحرية في العالم العربي، نيويورك.
مركز الدوحة لحرية الإعلام (DCMF، 2013). "قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي"، الدوحة.

_____2015. [http://www.dc4mf.org/]. تم الدخول على الموقع في ديسمبر 2014.

منظمة هيومن رايتس ووتش، 2014. التقرير العالمي، نيويورك.

منظمة العفو الدولية، 2013. الجانب المظلم للهجرة: أضواء على قطاع البناء في قطر قبل كأس العالم، لندن.
معهد القياسات الصحية والتقييم، العبء العالمي لتشخيص الأمراض، 2013. العبء العالمي للأمراض: قطر. http:// www.healthdata.org/sites/default/files/files/country_profiles/GBD/ihme_gbd_country_report_qatar.pdf. تم الدخول على الموقع في شهر يناير 2015.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UNHRC)، تقرير مجموعة العمل حول المراجعة الدورية العالمية، دولة قطر بتاريخ 15 أغسطس 2014. الوثيقة رقم A/HRC/27/15/ADD.1.

مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان 2012، (UNOHCHR). "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل القياس والتنفيذ"، نيويورك وجنيف.

منظمة الصحة العالمية، 2007. الحق في الصحة. [www.who.int/mediacentre/factsheets/fs323_en.pdf]. تم الدخول على الموقع في شهر يناير 2015.

منظمة التجارة العالمية، 2014. مراجعة السياسات التجارية لعام 2014.

منظمة العفو الدولية 2014 . " نومي هو وقت راحتي. استغلال العمالة المنزلية الوافدة في قطر ". المملكة المتحدة

منظمة العمل الدولية. 2013. الإحصاءات وقواعد البيانات. قاعدة البيانات نورملكس لمعايير العمل الدولية. تصديق اتفاقيات منظمة العمل الدولية بحسب البلدان.
2014 إجمالي السكان والسكان النشطين اقتصاديا بحسب الفئات العمرية.

مدى (مركز قطر للمساعدة التقنية) 2014 . التقرير السنوي لعام 2013 . الدوحة.

مونت. د. 2007. قياس انتشار الإعاقة. البنك الدولي. واشنطن دي سي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2014. تقرير التنمية البشرية 2014 : استدامة التقدم الإنساني: خفض عوامل الضعف وبناء المرونة. نيويورك.

معهد الدراسات المسحية الاجتماعية والاقتصادية. 2012. المسح الكلي السنوي: مسح الحياة في قطر 2012. جامعة قطر. الدوحة.
2013. " مسح المرأة القطرية 2011 . انماط الزواج والخصوبة".

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان .2010. الحق في التنمية. تقرير فريق العمل الرفيع المستوى حول تنفيذ الحق في التنمية في دورته السادسة، ملحق، معايير الحق في التنمية والمعايير الفرعية التشغيلية. جنيف.
2015. تقرير المقرر الخاص حول استقلال القضاة والمحامين ، غبرييلا كناول ، ملحق، مهمة في قطر .31 مارس 2015 . A/HRC/29/26/Add1.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2014. قطاع غزة: من يقوم بماذا. 8 سبتمبر 2014.

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان. 2010. مؤشرات حقوق الانسان: دليل للقياس والتنفيذ. نيويورك و جنيف.

منظمة الصحة العالمية. 2011. مستودع بيانات مرصد الصحة العالمي: الوفيات لكل مئة ألف من السكان بحسب المجموعات العمرية العريضة ، 2008. جنيف.
2013. تحقيق الحق في التنمية. مقالات في ذكرى مرور 25 سنة على إعلان الامم المتحدة للحق في التنمية. نيويورك و جنيف.

نورا المريخي وسارة المريخي، 2013، العنف والتعسف ضد الطفل، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، الدوحة.

هـ. السيد، 2010. "الفرق بين القوانين الجديدة والقديمة." شبه جزيرة قطر.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. 2014. جمعية قطر الخيرية تتبرع بمليون دولار للاجئي غزة.

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. 2013 . إسقاطات السكان والتوظيف 2010 - 2030: إطار للتخطيط الوطني، 2013. الدوحة.
2014a. تقديرات دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة ، قطر، 2013. إدارة التخطيط التنموي الاجتماعي. الدوحة.
2014b. تقرير المسح العنقودي متعدد المتغيرات لقطر. الدوحة.
2014c. مسح القوى العاملة . بيانات 2013 . إدارة التخطيط التنموي الاجتماعي. الدوحة.
2014d. المجموعة الإحصائية السنوية: ذوو الاحتياجات الخاصة 2013. الدوحة.
2014e. المجموعة الإحصائية السنوية: احصاءات الخدمات الصحية 2012. الدوحة.
2014f. مسح انفاق ودخل الاسرة. بيانات 2013/2012. الدوحة.
2014g. المجموعة الإحصائية السنوية: خدمات المجتمع المدني .سنوات متفرقة. الدوحة.
2014h. المجموعة الإحصائية السنوية: احصاءات التعليم 2013. الدوحة.
2014i. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: الولادات و الوفيات، 2012. الدوحة.

2014j. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: الزواج والطلاق، 2013. الدوحة.
2015a. تقديرات السكان بحسب الجنسية، قطر 2014. الدوحة.
2015b. قسم بيانات التعليم. الدوحة.
2015c. مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية التنمية الوطنية 2011 - 2016 . الدوحة.

وزارة الخارجية، 2014. تقرير المساعدات الخارجية لعام 2013، إدارة التنمية الدولية، 2010، الدوحة.

_____2015. الدستور الدائم لدولة قطر، الدوحة. [http://english.mofa.gov.qa]. تم الدخول على الموقع في شهر يناير 2015.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2014. إحصاءات شكاوى العمال وحملات التفتيش لسنوات مختلفة، الدوحة.